

شرح
شافيه ابن الحاجب

تأليف

أشيع رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النخوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب فزاة الأدب
"الترغ في عام ١٠٩٣ هـ"
محققا، وضبطا، وشرح بهما،
الأستاذة

محمد نور حسن محمد الزواف محمد محي الدين عبد الحميد

دار الكتب العلمية
مطبعة بيروت

شرح

شافية ابن الحاجب

وفاته

تأليف

الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن البغدادي الشافعي النخعي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزقزاق

المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

الهيئة العامة للكتبة الأسكندرية

492.75

٩
١/٢٦٥٦٧

القسم الأول

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

[جميع حقوق الطبع محفوظة للشرح]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

مطبعة - بيروت

الاسم الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذي لا يشق
غُبَّاره ؛ ولا يدرك مداه ، نجم الملة والدين ، محمد رضى الدين بن الحسن الأستراباذى ،
على مقدمة العلامة النحوى الفقيه الأصولى أبى عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف
بأبن الحاجب التى جمع فيها زبدة فن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غير تارك مما يجب
علمه ولا يجمل بالتأدب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى
لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى

وقد ظلَّ شرح رضى الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددتها - سرّاً
محبوباً ، وكَنْزاً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أخذَهُ البَهرُ ، وأعجزه الوقوف
على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملاء صاحبهِ تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ،
وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ،
وأسرار ابن الأنبارى واستدلالة وتعليله ، وإفاضة المازنى وترتيبه ، وأمثلة سيبويه
وتنظيره ، ولم يترك فى كل ما بحثه لقائل مقالاً ، ولا أنقى لباحثٍ منهجاً ؛ حتى كان
كتابه حَرِيّاً بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقبِلَ على مدارسته واستذكاره كل
من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا
على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه ، حتى جاء فى منظر
أقلِّ ما يقال فيه إنه يُبعد عنه ، ولا يقرب منه ،

وبقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يعتقدون أن الكتاب وعُرُ المسلك ،
صعبُ المرتقى ، لانصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

ليقبلوا عليه ، ولا ليتعرضوا له ؛ والكتاب - علم الله - من أمتع الكتب وأوفاه ، وأحفلها بالنافع المفيد ، وأدناها إلى من ألقى له بالا ، ولم يشنه عن اقتطاف ثماره ما أحاط بها من قتاد

وكم كنا نود لو أن الله تعالى قيضَ لنا من تنبث همته إلى نشره على وجه يرضى به الإنصاف وعرفان الجليل ، حتى أتيت لنا هذه الفرصة المباركة ، ووكل إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه ، فمكننا على مراجعة أصوله ، وضبط مبهمات ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليةً لا يُمَلِّ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهد الذي صنفه العالم المطلع المحقق عبد القادر البغدادي صاحب « خزانة الأدب » ، ولب لباب لسان العرب » التي شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب في النحو ، فلما استقر عندنا هذا الرأي لم نشأ أن نطيل في شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا ، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالإشارة المفهمة التي لا بد منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل في هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتراكاً بأوسع ما تدل عليه العبارة ، فلم يخط أحدنا حرفاً أو كلمة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد ؛ فإن يكن هذا العمل قد جاء وافياً بما لنا إليه ، مؤديا الغرض الذي رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا ومنتهى وإن تكن الأخرى فهذا جهد المقل ، وحسبك من غنى شيع وري . والله تعالى المسئول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه ، مقرباً بآمنه ، آمين

كتبه

محمد محيى الدين عبد الحميد

محمد الزفزاف

محمد نور الحسن



فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأسترابادي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

فهرست الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٧	أبنية الاسم الرباعي والخماسي	١	خطبة الشارح الرضى
٥٠	المزيد فيه من الأسماء وضابطه	١	« المصنف ابن الحاجب
٥١	تفسير أبنية الرباعي والخماسي	١	تعريف التصريف
٥٢	معنى اللاحق	٢	بناء الكلمة ووزنها وصيغتها
٥٢	فائدة اللاحق	٧	أنواع الأبنية
٥٣	دليل اللاحق	٩	حصر الأبنية المزيد فيها
٥٤	مقابل حرف اللاحق	١٠	الميزان الصرفي
٥٥	ذو زيادة الملحق	١٣	وزن الكلمة التي فيها حرف زائد
٥٥	شرط اللاحق بذى الزيادة	١٤	الوزن التصغيري
٥٦	موضع حرف اللاحق	١٦	قد يجوز في الكلمة أن تحمل
٥٩	أوزان الملحق بالرباعي		زيادتها على التكرير ، وألا تحمل
٦٠	أوزان الملحق بالخماسي		عليه ، فلا يقدم على القول بأحدهما
٦١	متى يكون أحد المثلين زائدا		إلا يثبت
٦٤	فك المثلين أمانة اللاحق	١٨	زنة المبدل من تاء الافتعال
٦٤ هـ	القياسي والسماعي من اللاحق	١٩	زنة المكرر
	(بحث)	٢١	القلب المكاني
٦٥	الأغراض التي تقصد من أحوال	٢١	أنواع القلب المكاني
	الأبنية	٢٣	علامات القلب المكاني
٦٧	أبنية الفعل الماضي المجرد الثلاثي	٣٢	تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل
٦٧	أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد		وبيان أنواع المعتل
	فيه	٣٥	أبنية الاسم الثلاثي
٧٠	تختص المغالة بباب نصر إلا لداع	٣٩	رد بعض الأبنية إلى بعض
		٤٠	بيان التفريعات وأنها لغة تميم

الموضوع	ص
نوعين سماعى وقياسى وبيان	
المواطن التى يتقاس فيها كل منهما	
مع ذكر ما شذ عن القياس وما	
قليل فى تخريج الشاذ	
مضارع فعل بكسر العين	١٣٤
بيان أصل القياس فى مضارع فعل	١٣٥
بكسر العين وما جاء مخالفا له	
مضارع فعل بضم العين	١٣٧
مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف	١٣٨
كسر حرف المضارعة ومواضعه	١٤١
الصفة المشبهة وقياس أوزانها	١٤٣
الصفة المشبهة من فعل بفتح العين	١٤٨
قليلة	
المصدر	١٥١
مصدر الثلاثى كثير الأوزان	١٥١
وذكر ضوابط لأوزانه بحسب	
ما يدل عليه من المعانى	
مذهب الفقهاء فى قياس المصدر	١٥٧
من الثلاثى إذا لم يسمع ، والرد	
عليه	
مصدر الفعل الثلاثى المكسور	١٦٠
العين	
مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف	١٦٣
المصدر الميمى	١٦٨
بجىء المصدر على زنة مفعول	١٧٤
بجىء المصدر على زنة فاعل	١٧٥

الموضوع	ص
فعل (بكسر العين) ومعانيه	٧١
فعل (بضم العين) ومعانيه	٧٤
لم يجىء أجوف يأتى من باب كرم	٧٦
لم يجىء مضعف من باب كرم	٧٧
إلا نادرا	
معانى صيغة أفعل	٨٣
معنى التعدية وأثرها	٨٦
معنى التعريض	٨٨
معنى الصيرورة ومواقعها	٨٨
بقية معانى صيغة أفعل	٩٠
معانى فعل بتضعيف العين	٩٢
معانى فاعل	٩٦
معانى تفاعل	٩٩
الفرق بين فاعل وتفاعل	١٠١
معانى صيغة تفعّل	١٠٤
معانى صيغة انفعّل	١٠٨
معانى صيغة افتعل	١٠٨
معانى صيغة استفعّل	١١٠
معانى باقى الصيغ	١١٣
المجرد الرباعى ومزيده	١١٣
المضارع وأنواعه	١١٤
قياس مضارع فعل بفتح العين	١١٧
فى الأفعال التى على زنة فعل	١١٨
بفتح العين ما يجب فى مضارعه	
ضم العين أو كسرها وهما على	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٧٧	مصدر الفعل الرباعى المجرد	١٧٨	اسم المرة
١٨١	أسماء الزمان والمكان	١٨٦	اسم الآلة
١٨٨	يبى على زنة مفعلة من أسماء الأجناس للدلالة على كثرتها	١٨٩	بالمكان
١٩٠	معنى التصغير ، وبيان ما يدخله	١٩١	هل يحىء التصغير للتعظيم ؟
١٩٢	المقصود من التصغير	١٩٣	ما يعمل فى الاسم المراد تصغيره
١٩٦	تميز ما تنقلب فيه عند التصغير	٢٠١	ضابط للنحاة فى قلب الألف التى قبل النون ، والاعتراض عليه
٢٠٢	تصغير ما زاد على الأربعة	٢٠٤	اختلاف العلماء فى الذى يحذف من الخناسى عند تصغيره
٢٠٥	بيان ما يرد إلى أصله عند التصغير وما لا يرد	٢٠٦	الضابط العام لذلك
٢٠٩	بيان حكم ما يزيل التصغير ما كان		
٢١٧	حكم تصغير ما فيه مدة ثانية وما حذف منه شئ قبل التصغير فاء		
٢٢٦	حكم تصغير ما ناله حرف علة أو همزة		
٢٣٧	حكم تصغير الاسم المؤنث بغير تاء ، وبيان ما يحذف من ألفات التانيث وما لا يحذف		
٢٤٩	حكم المدة التى تقع بعد كسرة التصغير ، وحكم تصغير ما فيه زيادتان من الاسم الثلاثى وليست إحدى الزادتين مدة قبل الآخر ، وحكم تصغير ما فيه زيادة من الأسماء الرباعية الأصول		
٢٦٥	حكم تصغير جمع الكثرة ، واسم الجمع ، واسم الجنس		
٢٧٣	شواذ التصغير		
٢٧٤	تصغير إنسان		
٢٧٥	تصغير عشية		
٢٧٦	تصغير مغرب		
٢٧٧	شذوذ أصيلان		
٢٧٧	شذوذ أيئون		
٢٧٧	تصغير ليلة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٩	السب في امتناع تصغير الضمائر	٢٧٨	شدوذ رويجل
٢٩٠	امتناع تصغير بعض الأسماء المبهمة	٢٧٨	شدوذ أغيلة وأصيدية
٢٩١	لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم	٢٧٩	تصغير الصفات
	العامل عمل الفعل	٢٧٩	تصغير أفعال التعجب والمراد منه
٢٩١	تصغير الزمان المحدود، واختلاف	٢٨٠	بعض أسماء وردت مصغرة ولم
	العلماء فيه		يستعمل لها مكبر
٢٩٤	تصغير الاسم الذي حدث فيه قلب	٢٨٣	تصغير الترخيم
	مكاني قبل التصغير	٢٨٤	ذكر ما صغر من المبنيات

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

فهرس الاعلام

(ابن)

ابن السيد : ٧٥	ابن أبي عبلة : ١٣٠
ابن سيده : ١٠٠ ، ١٤٠ ، ١٧٠ ، ٢٤٠ ، ٤٨٠	ابن الأثير : ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٧٠
١٢٣ ، ٩٤ ، ٨٩ ، ٦٩	١٠٥ ، ١٣١ ، ١٥٢
١٩٨ ، ١٨٣ ، ١٢٤	١٨٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤
٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤١	ابن الأعرابي : ٤٨٠ ، ٤٨٩ ، ١١٤ ، ٢٤١
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠	ابن الأنباري : ٢٤٤
٢٧٤ ، ٢٨١	ابن بري : ١١٠ ، ١٦٨ ، ٩١
ابن صياد : ٢٧٤	٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦
ابن الطراوة : ١٠٠	١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥١
ابن عامر : ١٧١	١٥٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣
ابن عباس : ٢٧٤	ابن بزرج : ٢٢٣
ابن عصفور : ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٢	ابن جماعة : ٣٨
ابن القطاع : ١٠٠ ، ١٣٦ ، ١٤٩	ابن جني : ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٣٩٠ ، ٥٣٠
ابن القوطية : ١٣٨ ، ١٥٤	١١٤ ، ١١٣ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٥٧
ابن كثير : ١٧١	١٢٣ ، ١٣٣
ابن الكرماني : ٧٥	١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠
ابن مالك : ٣٩ ، ٧١ ، ١٣٣ ، ١٦٠	٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨
ابن مقبل : ٦١ ، ١٩٨	٢٦٠ ، ٢٧٥
ابن منظور : ١٧٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣	ابن الحاجب : ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ١٨٠ ، ٨٩٠
ابن ميادة : ٣٦	٢١١ ، ٢٥٠
ابن هشام : ٨٤٠ ، ١١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٣	ابن خروف : ٢٣٥ ، ٢٦٧
٢٩٢ ، ٢٩٣	ابن دريد : ٥٤
	ابن السكيت : ١١٤ ، ١٣٦ ، ٢٠٣

أبو سهل الهروي : ١١
 أبو الطيب المتنبي : ١٨٠
 أبو عبدالله القرطبي : ٢٢٨
 أبو عبيد : ١٢٠٢٤ ، ١٤٢٤ ، ٢٢٥٠
 ٢٧٧ ، ٢٧٣
 أبو عبيد البكري : ٩٣
 أبو عبيدة : ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤
 ١٣٧ ، ١٦٢
 أبو عثمان المازني : ٦٤ ، ٦٥ ، ١٣٣
 ٢٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٢٨٨
 أبو علي الفارسي : ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥
 ٧٥ ، ١٣١ ، ١٨٣ ، ٢٠١
 ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٦٠
 ٢٦٥
 أبو العلاء المعري : ١٨٠
 أبو عمرو : ١٧١
 أبو عمر الجرمي : ٢١٥ ، ٢٢١
 ٢٤٢ ، ٢٩٣
 أبو عمرو بن العلاء : ٢٢ ، ٩٣ ، ١٢٥
 ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٤
 ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤
 ٢٣٥ ، ٢٤٤
 أبو القاسم السبيلي : ٧٥ ، ١٠٠
 أبو مالك : ٢١
 أبو مالك الغفاري : ٣٨
 أبو منصور : ٩٤ ، ٢٧٤
 أبو النجم : ٤٣
 أبو هريرة : ١٤٣
 أبو الهيثم : ١٥٩

أبو يعيش : ١٨٧ ، ٢٢١ ، ٢٧٦
 ٢٨٥ ، ٢٨٦
 (أبو)
 أبو الأخرز : ١٦٩
 أبو الأسود الدؤلي : ٣٦ ، ١٢١
 أبو البقاء العكبري : ٢٢٨
 أبو بكر بن السراج : ٢٤١ ، ٢٥١
 أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) : ٧٨
 أبو بكر بن العربي : ١٠٠
 أبو تمام : ١٨٠
 أبو حاتم : ٢٤٣
 أبو الحسن الأخفش : ٢٧٨
 أبو الحسن الأشموني : ٢٢٢ ، ٢٣٠
 أبو حنيفة (الدينوري) : ١٠٠ ، ١١٢ ، ١١٣
 أبو حيان : ٣٨ ، ١١٧
 أبو ذؤيب الهذلي : ٢٠٩
 أبو زيد : ٧١ ، ١١٢
 ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥
 ١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٩
 ١٦٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٦٣
 ٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩١
 أبو سعيد السيرافي : ٤٦ ، ١٢٣
 ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٦٨
 ١٧١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩
 ٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥
 ٢٤٣ ، ٢٦٨
 أبو سفيان : ٣٧
 أبو السمال : ٣٨

٢٨٤ ، ٢٨٠ ، ٢٦٣
 ٢٨٧
 المجد (الفيروزبادي) : ٩٩ ، ١٦٠ ، ١١ :
 ٢٠٩ ، ١٨٣ ، ١٥٤ ، ١٢٨
 المزار الاسدي : ٢٧٣
 المزار الفقعي : ٢٧٣
 المزار بن منقذ : ٥٣ ، ١٥
 المسيب بن علس : ٨٦
 الميداني : ٢٨٣
 النابغة الذبياني : ١٢٧ ، ١٨٠ ، ٢٦٧
 الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان
 ١٩٤ ، ٣٦ :
 اليزيدي : ١٧١

حرف الهمزة

أحمد بن يحيى (ثعلب) : ٢١ ، ٢٠ :
 ٢٧٦ ، ١٨٣ ، ٨٦ ، ٦٧
 أدد : ٢١٦ ، ٢٠٧ :
 أد (بن طائفة) : ٢١٧
 امرؤ القيس : ٧٧ ، ٤٦
 أنس بن زعيم الليثي : ١٣١
 أوس بن حجر : ١٩٢ ، ١٥٧
 أيوب السخيتاني : ٢٢٨

ب

بشينة : ١٦٨
 بشر بن أبي خازم : ٢٤٨ ، ١٧٦
 بكر : ٤٣
 بلال : ٢٧٣

ت

تغلب : ٤٣

الطرماح : ٦١ ، ٦٠ :
 العباس بن مرداس : ٢١٢ ، ١٥٢
 العجاج بن روبة : ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٤٥ :
 العرجي : ١٩٠ :
 العمراني : ٢٥٦ :
 العيني : ٢١٠ :
 الفراء : ٣٠ ، ٢٩ ، ٢١ ، ٢٠ :
 ٦٣ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٣٨
 ١٥٠ ، ١٤٣ ، ١٠٤ ، ٩٤
 ١٥٧ ، ١٥٢ ، ١٥١ :
 ١٦٨ ، ١٦٥ ، ١٥٨
 ١٨٢ ، ١٧١ ، ١٦٩
 ٢٦٧ ، ٢٢٥ ، ٢١٢ ، ١٩٦
 ٢٨٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، ٢٦٨

الفرزدق : ١٧٧ ، ١٣٣ ، ٩٣ ، ٩٢ :
 الفضل بن العباس : ١٥٨ :
 القتيبي : ٩٤ :
 السكسائي : ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢١ :
 ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٤٧
 ٢٤٣ ، ١٧١ ، ١٦٨ ، ١٤٢
 ٢٦٨

الليثاني : ٢١٢ ، ١٤٢ ، ٨٥ :
 ٢٣٦

الليث : ٥٤ ، ٤٨ ، ٣٨ :
 ٢٨٢ ، ٢٧٥ ، ٢٠٩
 المبرد : ١٥٧ ، ١٣٤ ، ٤٨ :
 ٢١٦ ، ٢١٤ ، ٢٠٦ :
 ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣ :
 ٢٥٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٤٧

سمويد أبي كامل اليشكري ، ١٣١

سيبويه ، ١٥٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢

٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠

٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧

٤٨ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٥٨

٦١ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨

٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧

١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧

١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١

٢٩٣

ج

١٣٣ ، ٧٤

جرير

١٦٨

جميل العذري

٢٧٦

جندب الجهني

ح

١٠٣

حاتم الطائي

٢٧٣ ، ٢٦٧ ، ١٠٧ ، ٢٧٣

١٧١ ، ٢٦

حمزة

٢٧٨

حي بن وائل

خ

١٩٤ ، ١٣٩ ، ١٩٤

١٥٧ ، ١٣١ ، ١٥٧

د

٢٤٢

دكين الراجز

ذ

ذو الرمة (غيلان بن عقبة) ٩٢

١٥٩

ر

١٥٠

رؤبة بن العجاج

٢٧٥

رويشد

ز

١٧٤ ، ٢٦ ، ١٧٤

١٥ ، ١٥ ، ١٥

س

٢١١ ، ٢١١

غ غيلان بن شجاع النمشلي : ١١٦	سيف الدولة ١٨٠
ف	ط
١٨	٨٦
فقيم	٢٨٢
ق	ع
٢٧٨	طرفة بن العبد :
١٠	طفيل الغنوى :
ك	عبد القاهر :
١٩٠	عبد الله بن همام السلولى :
٢٢٨	عبد المؤمن بن عبد القدوس :
١١٥	عبد الملك بن مروان :
٣٧	عبد يغوث بن وقاص الحارثى :
ل	عبيد :
ليد بن ربيعة العامري ١٠٧ ، ١٣٢	عدي بن خزاعي :
١٩١ ، ١٨٨ ، ١٣٣	عدي بن الرقاع :
١٣٩	عروة بن الزبير :
ليلي الأخيلية	علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) : ٧٨ -
م	١٠٤ - ٢٧٩
مجاهد بن مسعود السلي	عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : ٧٨
١٧٠ ، ١٣٠	عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) : ٦٠
مجنون بني عامر (قيس بن الملوح) ١٧٧	عمرو بن معد يكرب :
٤٩	عمرو بن العاص :
١٦٩	عمرو بن عبيد :
٢١٢	عنبرة بن شداد :
١٣١	عاصم :
٢٣١	عيسى بن عمر :
١٣٠	عيسى بن عمر (الثقي) ١٧٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤
٢٥٦	عياض بن درة :
مقاتل	٢١٠
مهرة بن حيدان	

ن	ي
نافع	١٧١
نصر بن سيار	٧٥
هـ	
هذبة بن الخشرم	١٤٨
هشام بن عبد الملك	٧٥
و	
ود	٢١٦
	٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩
	٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠
	يونس : ٧٧ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠ ،
	يزيد النجوى ١٣٠
	ياقوت (الحموى) ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦

تمت فهرست الأعلام الواردة
في الجزء الأول من شرح رضى الدين الأسترا باذى على شافية ابن الحاجب فى علم الصرف

فهرست الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

حرف الهمزة

٥٤	أَحْرَنْبِي	١٥٧	أَتَقَى	٢٠٩	آء
٦٨	أَحْرَنْبِيمَ	١٣٩	أَتَقَى	٢٢	آبَار
٩	أَحْرَنْبَام	١٠٥	أَتِيمَ	٢٢	آدُر
٨٨	أَحْصَدَ	٥٦	أَتَمَدَ	٢٢	آراء
٩١	أَحْمَدَ	١٨٨	أَجَا	٣٣	آل
٣٦	أَحْنَاء	٩٠	أَجْبَلَ	٩٠	آلَفَ
٢٣٢ و ٢٠٨	أَحْوَى	٩١	أَجَبَنَ	١٢٧	آنَ
٢٣٣		١٠٩	اجْتَوَرُوا	٣٨	آنَ
٢٢٠	أَخْتُ	٩٠ و ١٥٨	أَجَدَ	٩١	أَبْجَلْ
١٠٩	أَخْتَبَرَ	٨٧	أَجْدَى	٤٦	إِبْدُ
١١٢	أَخْرَوَطَ	١٤٥	أَجْدَمَ	١٢٠	أَبْرَأَ
٩٠	أَذْبَرَ	٨٨	أَجْرَبَ	٤٦	إِبْطَ
٢١٧	أَذْ	٥٩	إَجْرَدُ	٥٦	أَبْلَمُ
٢١٦ و ٢٠٧	أَذْدُ	١٠٧	إَجْلُ	٢٧٠	أَبْسَكَرَ
١٦١	أَذْرَةَ	٥٥ و ١١٨	أَجْلَوْذَ	٨٨	أَبَاعَ
٥٦	إِذْرُونُ	٩٠	أَجْنَبَ	٩٠	أَتَسَعَ

٩١	أَشْكِي	٨٦	اسْتَحْجَرَ	٧١	أَدِمَ
٩٠	أَشْمَلْ	١١٠	اسْتَرْقَعَ	٩٠	أَذْفَ
١٨٧	أَشْنَان	١١٠	اسْتَرْقَعَ	١٩	ادَّارَكَ
٩٠	أَشْهَر	١١٠	اسْتَرَمَّ	٣١	إِدَاوَة
١٤٦	أَشِيمَ	٧٠ و ٦٨	استكان	١١٣	إِذْلَوْنِي
٣١	أَشَايَا	١١١	استلَام	٢٣٣	أُرَاسَ
٩٠	أَصْبَحَ	١١١	استنسر	١٧٣	أَرَبَ
٩٠	أَصْبَى	٨٦	استنوق	١٠٩	ارْتَشَى
٢٠٠	أَصْطَوَانَة	١٢٤	استوقدَ	١٨١	ارتفاق
١٠	إِصْطَفَلِينَة	٨٥	أَسْخَمَ	١٤٤	أَرَجَ
٢٧٦	أَصْهَبُ الْعَثَانِين	١٤٠	اسْتَحْفَكَ	٥٧	أَرْطَى
٢٦٧	أَصِيل	١١٣	اسْتَرَنْدَى	٩٩	أَزْعَ
٢١	أَضْمَحَلَّ	١٠٨	أَسْفَقَ	٢٥٢	أَرْنَدَجَ
٨٨	أَطْفَلَتْ	٩١ و ٨٨	أَسْقَى	٢٣٦	أَرْوَى
١٩	أَطْلَبَ	٦٨ و ٥٥	اسلنقى	٢٣٦	أَرْوِيَّةَ
٤٦	إِطْلَ	٩١	أَسْمَنَ	١٠	إَرَّيسَ
٣٦	أُعْبَاءَ	٢٢١	أُسْنَتَ	٨٨	أَرَابَ
١٠٩	اعْتَوَرُوا	٢٣٠	أَسْوَدَ	١٨	ازْدَرَعَ
١٨٨	أَعْدَادَ	٨٥	أَسْخَمَ	٣٣	أَزَّ
١١٢	اعرورى	١٤٤	أَمِرَ	١٩	ازَّيَّنَ
٨٨	أَعْسَرَ	٨٩	أَشْفَ البعير	١٢٠	استبرأَ
٩٠	أَعْشَرَ	١٩٤	أَشْقَرُ	٢٦٤	استبرقَ

اعشوشب ٥٥	أكب ٨٨	أنجرّد ١٥٨
اعلوّط ٦٨	اكتسب ١١٠	أترّف ٨٩
اعيل ٥٨	أكدي ٩٠	أنسل ٨٩
اغتدى ١٠٩	أكرم ٩١	إنقحل ٦١
اغتيال ١٩٤	أكرهف ٢١	أهرّمع ٦٩
أغد ٨٨	أكهفّر ٢١	أهم ١٤٦
اغدودن ١١٢ و ٦٨	إكليل ١٠٧	أود ٢٧
اغرندى ١١٣	أكار ١٠	أيسر ٨٨
أفجر ٩٠	بنات ألب ٢٥٤	أيش ٧٤
أفحم ٩١	ألب ١٠٧	أيطل ٤٦
أفحى ٨٧	ألجم ٨٥	أيل ٢٧
أفحوان ١٩٩	ألجم ٨٨	
أفل ٨٨	ألندد ٢٥٢ و ٥٣	
أفنان ٢٧٣	ألاء ٢١٢	بخ ٢٢٤ و ٢٢٣
أقبر ٨٨	الأم ٨٨	بخدن ١٥١
أقتل ٨٨	امتحى ١٠٩	برأ ١٢٠ و ١١٩
أقشع ٨٩	أمرت الناقة ٨٩	برأل ٦٨
أقطر ١١٣ و ٤٦	أمسى ٩٠	برائل ٦٨
أقطار ١١٣	امضحل ٢١	برئن ٥١
أقطع ١٤٥ و ٩٠	أمهى ٢٢	بردى ٢٠٣
أقطف ٨٨	أميلح ١٥	بردرايا ٢٤٦
اقعنس ٥٤	أنجد ٩٠	برع ٧٤

حرف الباء

٢٥٠	تَرْقُوهُ	٢٢٠	بِنْتُ	٧٢	بَرْق
٦٩	تَرْمَسَ	٤٨	بُهِمَى	٢١٠	بَارِقَةٌ
٦٨	تَرْهَوْكَ	٧٣ و ٧٦	بُهِوْ	١٧٨	بَرْقَشَ
٢١٦ و ٢٠٧	تُرَاثَ	٧٣	بُهِىَ	٤٨	بُرُقُعُ
٧٨	تَشَطَّرَا	٣	بَيَّطَرَ	٢٥٣ و ٦٣	بَرْهَرَهَةٌ
٦٨ و ٥٥	تَشَيَّطَنَ	١٥٨	بَيْنَ	٢٤٨	بَرْوَكَاءَ
١٦٧	تَضْرَابَ	حرف التاء		٢٤٨	بِرَاكَاءَ
١٦٧	تَعْشَارَ			٢١٠	بِرَى
١٠٤	تَعَهَّدَ	١٦٧	تَبْرَاكَ	٢١٢ و ٢٨	بِرِّيَّةَ
١٠٤	تَعَايَا	١٧٢	تَبَسَّعُ عِلْمُ	٨٧	بَزَرَ
١٠٢	تَغَاوَلَ	١٩٥	تَبَرَّى	٢٧٩	بُزْزِيزَ
٤٣	تَقَتَّلَ	١٠٥	تَجَجَّعَ	٩٥	بَصَرَ
١٦٨	تَقْصَارَ	٦٨	تَجَلَّبَبَ	٧٢	بَطَرَ
٢١٥	تَقَوَّى	٦٨	تَجَوَّرَبَ	٨٥	بَطَنَ
١٥٧	تَقَى	٢٦٠	تُجَيِّفُفَ	١٦ و ١١	بُطْنَانَ
٤٥	تَكَرَّدَسَ	١٠٢	تَحَكَّمَ	١١	بَعَكُوكَةَ
٢١٥	تُكَلَّةَ	٢١٦	تُخَمَّةَ	١١١	بَغَاثَ
١٦٧	تَلْعَابَ	١٥٢	تُدْرَأَ	١٥٥	بُعَامَ
١٦٧	تَلْفَاقَ	١٥٦	تَرَبَّ	١٧٦	بَاقِيَّةَ
١٦٧	تَلْقَامَ	١٦٧	تَرَبَاعَ	٢١	بَلْبَالَ
١٠٢	تَمَرَأَ	١٠٥	تَرَدَّى	٤٥	بَلَزَ
١٦٧	تَمَرَادَ	٦٩	تَرْفَلَ	١٥٣	بُلْهَنِيَّةَ

١٤٧	جَمَجَم	١٢٣	جَبَا	٦٨	تَمَسْكَنَ
١٥٤	جَمَاح	٢٤٩	جَجَجَجِي	١٦٧	تَمَسَّاح
٢٨٠	جُمَيْل	٥١	جَجَمَرِش	٢٦٠	تَمَلَّاق
٢٥٧	جَمَادِي	٢٦٣ و ٦٠	جَجَنَفَل	١٦٨	تَنَبَال
٥٥	جُنْدَب	٥١	جُخْدَب	١٠٦	تَنَجَز
٥١	جَنْدَل	٥١	جُخَادِب	١٦٥	تَنَزِي
٦٨	جَهْوَر	١٥٤	جَدَاد	٦٨	تَنَوُّط
١٤٩	جِيد	٨٧	جَدَا	٦٩	تَهْلَقَم
٢٢	جَاه	٩٤ و ٩٢	جَدَع	٢١٦	تَهْمَة
حرف الحاء		٢٤	جَدَب	١٦٧	تَهْوَاء
١٦ و ٧٧	حَب	١٤٤	جَذَل	٤٥	تَوْجَسَ
٤٦ و ٣٥	حَبِر	١٦١	جُذْمَة	١٠٥	تَوْسَد
٢٦١	حَبَط	١٤٤	جَرَد	٨٧	تَابِل
٢٥٥ و ٥٤	حَبْنَطِي	٢٣٠	جَزُور	١١٥	تَاه
٣٩ و ٢	حَبُك	٧٠	جَسْرَة	حرف الشاء	
٦٠	حَبُوكِر	٥٠	جَعْفَلِيْق	٢٧٣	تَغَام
٢٥٧ و ٢٤٤	حُبَارِي	١٥٨	جَلَب	١٤٤	تَكَل
٢٧٣	أَم حُبَيْن	٩٤ و ٨٥	جَلَد	٢٢٠	تَنَتَان
١٦٨	حِشِي	٦٩	جَلَمَط	٩٥	ثَبَب
١٩٩	حَجَل	٢٥٠	جَلُوز	حرف الجيم	
١٦٨	حَجِيْزِي	٢٤٨	جَلُولَاء	٢٤	جَبَد
١٤٥	حَدَب	١٥٨	جَلِيْس	١٥٢	جَبْرُوت

١٥٨	خَلِيط	٧٢	حَق	٦٢	حَدَرْد
١٦٨	خَلِيفِي	٢٥٢	حَمَارَة	٢٧٤	حَذَرِيَان
٧٢	خَط	٢٥٦	حَنْطَاو	٢٤١	حَرْب
٥٢	خَنْدَرِيس	٢٥٦	حَنْظَاو	١٠٥	حَرَج
٢٦٢	خَنْشَلِيل	٢٤٢	حَنَاط	٢٧٤	حِرْصِيَان
٥٩	خَنْفَس	٣٣ و ٥٢	حَوَقَل	٢٤٨	حِرْمَلَاء
١٩١	خَوْخَة	٦٨ و		١٥٤	حِرَان
١١٠	خَوَان	٢٤٩ و ٢٤٦	حَوَلَايَا	٨٧	حِزْن
٢٠	خَوَل	٢٤٢	حَوَاط	١٠٥	حَسَى
حرف الدال		٢٥٥	حَيَوَة	١٠٦	حَسَاء
		حرف الحاء		١٣٩	حصى
٣٦	دَال	١٦٢	خَبَط	٢٧٣	أَبَوَالْحَصِين
٣٨	دَالَان	٤٠	خَبِق	١٢٥	حَضِيض
٣٦	دُئِل	٣٦	خَتَل	١٥٥	حُطَام
٣٧	دَب	٥٩	خِدَب	٢٢١	حِفْرَى
٤٨	دُخَل	٧٢	خِرَق	٥٢	حَقَل
٣٤	دَدَن	١١	خَزَعَال	٦٣	حَلِيلَاب
٢٦	دَارِيء	٥١	خَزَعِيل	١٠	حَلْتِيَت
١١٣	دَرَبْج	٧٢	خَزَى	٧٣	حَلَى
١٨٠	دَرَب الْقَلَة	٦٠	خَفِيَقَد	٢٢٨	حَمَاء
٦٢ و ٥٠	دَرْدِيَس	٦٠	خَفِيَدَد	٧٢	حَمَش
٢٤٢ و ٣٠	دَرِع	١٥ و ١٧٨	خَلَخَال	٢٧٢	حَمَصِيَصَة
٦٩	دَقْمَاء			٦٩	حَمْظَل

۹۹	رَاع	۲۸	رَّئِي	۱۵۵	دُقَاق
حرف الزای		۲۲۴ و ۲۲۳	رُبَّ	۱۶۸	دِلَّيْلِي
۳۲	زُبَيْر	۲۳۹	رَبَاب	۱۷۶	دَالَّة
۱۴۸ و ۱۴۴	زَبَّ	۹۲	رَبْع	۶۲	دَمْدَم
۱۶۲	زَبْر	۱۵۶	رَتَّكَان	۷۸	دَمْت
۵۱	زَبْرَج	۲۶۵	رَاجِل	۹۰	دَنَف
۱۴	زَرْق	۷۵	رَحُب	۶۹	دَنَقَع
۱۲۴	زَكَن	۴۴	رَدَاد	۱۷۰	دَهْدَاه
۱۵	زِلْزَال	۷۲ و ۱۰۵	رَدِي	۱۹۱	دَاهِيَة
۱۵۴	زِمَار	۷۳	رَسَح	۱۰	دَوْبَل
۲۰۳	زَنْبَار	۵۹	رَعَشَن	۴۹	دُودِم
۲۰۳	زَنْبُور	۷۴	رَعْن	۲۱۰	دِين
۱۸۹	زَنَار	۱۲۶	رَغَا	حرف الذال	
۶۲	زَهْلُول	۱۵۵	رُفَات	۲۱۳	ذُؤَابَة
۷۰	زِيَا فَة	۱۵۴	رِفَاع	۱۶۲	ذَبْج
۹۴	زَيْل	۱۵۰	رَقَم	۶۳	ذَرْحَرَح
حرف السين		۲۷۰	رَقَة	۷۰ و ۱۹۵	ذَفَرِي
۴۸	سُودَد	۱۱۵	رَكَن	۲۴۳	ذَوْد
۱۹۸	سَبْعَان	۷۶	رَمُو	۲۲۰	ذَيْت
۱۰۱	سَاجَل	۱۶۸	رَمِيَّا	حرف الراء	
۱۵۹	سَحُور	۹۵	رَوْض	۸۵	رَاس
		۱۶۹	رَوْع	۳۸	رَم

٩٣	شِسْعٌ	١١	شَمْنَانٌ	١٠	سُحْنُونٌ
١٥٠	شَعِيبٌ	٢٥٧	شَمَانِيٌّ	١٩٨	سِرْبَالٌ
٧٢	شَعِثٌ	٥٩	سَنْبِتَةٌ	٢٠١	سِرْحَانٌ
١٧٥	شَفَى	٦٩	سَنْبَسٌ	٥٧	سِرْدَاحٌ
٧٢	شَكْسٌ	٦٩	سُنْبِلٌ	٢٦٩	سِرَاوِيلٌ
١٨٠	شُكُولٌ	٧٢	سَهْكَ	١٣٠	سَرُوٌ
٢٦٣	شَمْرَاخٌ	١٠١	سَاهَمٌ	٥٨	سَاتِمٌ
١٥٤	شِمَاسٌ	٢٤	سَوَاءٌ	٢٦٥	سَقَرٌ
٥٣	شَمَلٌ	١٥٥	سُوَافٌ	١٦٢	سِفِرٌ
٦٧ و ٥٣	شَمَلَلٌ	١٥٢	سَيْدُوْدَةٌ	٩٩	سَافِرٌ
٥٦	شِمَالٌ	١٠١	سَايَفٌ	١٠٨	سَفَقٌ
٧٢	شَهَبٌ	٢٥١	سَيِّمِيَاءٌ	٩٩	سَقَرٌ
١٦٥	شَهْلَةٌ	حرف الشين		٩٤	سَقَى
٢٢	شَوَائِعٌ	٣٧	شَبٌ	٢٨٢	سُكَيْتٌ
١٤٩	شَوْلَمٌ	٧٣	شَتْرٌ	٢٦١	سُلْحَفَاةٌ
٥٥	شَيْطَانٌ	١٢٢	شَجِبٌ	٨٥	سَلَخٌ
١٤٩	شَيْلَمٌ	١٥٠	شَاجِرٌ	١٤٤	سَلَسٌ
١٤٩	شَالَمٌ	١٥٠	شُجُونٌ	٩ و ٥٠	سَلْسَلِيْلٌ
حرف الصاد		٢٤٣ و ٢٤٢	شَخِيمٌ	٤٤	سَلَفٌ
٩٥	صَبَّحٌ	١٩٠	شَدَنٌ	٥٥ و ٦٨	سَلَقَى
٢٥٢	صَبَارَةٌ	٢٩١	شَرُوتٌ	٢٠٣ و ٢٤٦	سَلْبَةٌ
١٩٥	صَحْرَاءٌ	٩٨ و ٣	شَرِيفٌ	٧٢ و ١٩٠	سَمَرٌ

طَيَّان ٢١١	صَيَّرَفٌ ١٤٩	صَدَى ٧٣
حرف الظاء	حرف الضاد	صَدَى ١٤٦
ظَرَبَان ١٩٨	ضَبِيلٌ ٣٢	صُرَد ٣٥
ظَاعِن ١٨٠	ضَحَى ٢٤٣	صِرْدَان ٢٨١
ظَهْر ١٩٤	ضِرَاب ١٥٤	صَرَصَر ٦٢
ظُهْرَان ١٧	ضَارِج ٧٧	صِرَام ١٥٤
حرف العين	ضَارُورَة ١٥٣	صَعَر ٩٩
عَبْدَى ٢٤٥	ضَاعَف ٩٩	صَاعِر ٩٩
عَبْوُثْرَان ٢٠٠	ضَلَع ٧٣	صَعْفُوق ١١
عَبْيُثْرَان ٢٠٠	ضِنَاك ٢٤٢	صَعْقُول ١١
عَبَايِد ٢٦٨	ضَوَّأ ٩٥	صَفَق ٤٤
عَبَايِد ٢٦٨	ضَالَ ١٩٠	صَلَعٌ ٧٣
عَتَب ١١٨	حرف الطاء	صَلْعَة ١٦١
عَم ١٩٧	طَامَن ٢٢	صَلَّ ١٩١
عُثْمَان ١٩٧	طُحْلَب ٤٨	صَلِّيَان ٢٠٠
عُثْنُون ١١	طَرَفَاء ٢٩	صَمَحَمَح ٦٠ و ٢٥٣
عَثْوَنَل ٦٠	طَلَبُ عِلْم ١٧٢	صَمِيَان ١٩٧ و ١٩٩
عَثْوَل ٢٥٣	طَاح ١٥٤	صَنَع ١٥٧
عَنَا ١٢٤	طَوُّمَار ٢١٧ و ١٩٨	صَبَب ١٦١
عَجَز ٩٥	طَامُور ١٩٨	صُهْبَة ١٦١
عَجَف ٧٢	طَاح ١١٥ و ٨١	صُهُوبَة ١٦١
		صَابٌ ٢٠٩

عجل	١١٠	عشواء	٢٢٩	عَلَبَط	٥١
عجم	٧٢	عَشِيَّة	٢٧٥	عَلَج	٢٤٣ و ٢٤٢
عَجَنَسٌ	٢٦٣	عَضُد	٢	عَلَطَمِيس	٥٠
عَجُوز	٢٣٠	عَضْرَفُوط	٩ و ٥١	عَلَطَمِيس	٥١
عذرة	١٨٠	عَطَوْد	٢٥٣	عَلَق مَضْنَة	١٧٢
عَذِيب	٧٧	عَطَّار	٢٧٩	عَلَق عِلْم	١٨٢
عُدَا فِرَة	٢٥٧	عَفْر	٢٥٥	عَلَقَى	١٩٥
عَرَبٌ	٢٤٣	عَفْرَنِيَة	٢٥٦	عَلَّكَد	٦١
عُرْس	٢٤٢	عَفْرَنَى	٢٥٥	عَلَّ	١١٦
عَرَضْنَة	٥٩	عَفْرَنَاءَة	٢٥٦	عَلَاط	١٥٤
عَرَضْنَى	٢٤٥	عَفْرِي ت	١٥ و ٢٥٦	عَلَا قَة	١٧٣
عَرَفَج	٥١	عَفْرِيَة	٢٥٦	عَلَانِيَة	٢٥٧
عَرَتْن	٥١	عَفْنَجَج	٦٠ و ٢٤٥	عَمَلَسٌ	٦٠
عُرْوَة	٢٠٨		٢٥٤ و ٢٥٢	عَنْتَرِيس	٢٦٢
عَرُوض	٢٠٨	عُفَارِيَة	٢٥٦ و ٢٥٧	عَنْسَلٌ	٥٩
عَرِيْقَة	٨	عَقْد	٢٣١	عُنْفُوَان	٢٥١
عِرَار	١٥٤	عَقْر	٩٢ و ٩٤	عَنَّا ق	٢٣٩
عِرَاض	١٥٤	عَقْرَب	٢٣٨	عَهْد	٢٣١
عَز	٧٨	عَقْرَبَاء	٢٣٨	عُوطَط	٤٨
عسر	٧٢	عُقْرُ بَان	١٩٩ و ٢٣٨	عَوْن	٩٥
عَسْلَان	١٥٦	عَقْنَقَل	٦٠	عَوَاء	١٥٥
عُشْب	١١٢	عُقَاب	٢٣٨ و ٢٣٩	عَوَان	٩٥

٤٣	فَصِيدُ	٩٦	غَوْرُ	١٦٠	عَيْسُ
١٧٦	فَاضِلَةٌ	١٥٥	غَوَاثُ	١٦٠ و ١٦١	عَيْسَةٌ
١٥٩	فَطُورُ	١٩٥	غَوَاءُ	٢٦٣	عَيْضَمُورُ
١٦٩	فَعَالُ	١٤٩	عَيْلَمُ	١٥٠	عَيْنُ
١٨	فَقِيمِجُ	حرف الفاء		٢٧٨	عَابُ
١٠٧	فَكَكُ			١٧٥	عَاقِبَةٌ
٢٢٢	فُلُ	١٥٥	فَتَاتُ	٨٥	عَانَ
٣٥	فَلْسُ	٨٧	قَتَنُ	حرف الغين	
٢٥٠	فُلَيْقُ	١٨	فَخْصَطُ	٨٨	غُدَّةُ
٧٠	فَنِيْقُ	٨٧ و ٩٣	فَحْيُ	٢٥٢	غَدَوْدَنُ
٩٦	فَوْزُ	٦١	فِرْدَوْسُ	١٤٤	غَرَثُ
١٠٥	فَوْقُ	١٥٣	فِرَارُ	١٦١	غُرْلَةٌ
١٠٦	فَيْقَةٌ	٢٤١	فَرَسُ	٢٢٩	غَزَوَانُ
حرف القاف		٥٩	فِرْسَنُ	١٢٤	غَسَى
١٩٩	قَبَبِجُ	٦٩	فِرْصَمُ	٧٠	غَضُوبُ
٥٤ و ٩	قَبَعَثَرِي	٦٩	فِرْصَنُ	٢٩	غَضِيَاءُ
٦٩	قَحْزَنُ	١٨	فُرْدُ	١٥٨	غَلَبُ
٢٠٢	قَدَرُ	١٧	فُسْطَاطُ	١٥٣	غُلْبَةٌ
٢٤٣	قُدَامُ	٩٤	فَسَقُ	٢١٠ و ١٥٣	غُلْبِي
٥١	قُدْغَمِيلُ	٢٨٢	فَسِكِلُ	٩٥	غُلْسُ
١٩٤	قَدَفُ	٤٣	فُصْدَآلُهُ	١٤٨	غَمَمُ

٢١٧	قار	١٥٤	قَطَاف	٧٢	قرب
٢٨٢	قاسُور	٤٨	قُمَدَد	١٤٧	قَرَبَان
٩٥	قيح	١٤٥	قَمَس	٩٤ و ٨٥	قَرَدَد
٢١٧	قير	١٧	قُفُزَان	١٣	قَرَدَد
٣٧	قيل وقال	٦٨	قَلَسَى	٦١	قِرْشَب
١٦٣ و ١٦٢	قيوم	١٦١	قُلْفَة	٢٦٤ و ٥١	قَرَطْبُوس
٢١١	قي	١٤٤	قلق	٥١	قِرْطَعَب
جرف الكاف		١٧٨	قَلْقَال	١١	قِرْطاس
		٦٨	قَلْنَس	١٧	قِرْطاط
٧٢	كدر	١٥٥	قَلَامَة	٢٦٤ و ٢٠٠ و ١٠	قَرَعْبِلَانَة
١٦١	كُدُورَة	١١٤	قَلَى	١٥٥	قِرَاضَة
٩٠	كُدِيَة	٢٦١	قَمَحْدُورَة	٢٤٨	قِرِثَاء
١٧٦	كاذبة	٥٣	قُمَد	١٧	قِسْطاس
٢٤٩	كُرْدُوس	٥١ و ٣	قِمَطَر	٧٤	قِسَامَة
٦٣	كر كر	١٥٦	قُمَاص	٢٩	قَصَبَاء
٦٠	كروّس	٦٢	قَنَب	١٦٨	قَصْرَة
١٩٩	كروان	٧٢	قَم	٦٩	قَصْمَل
١١٠	كسب	٧٣	قَهَب	٧٦	قَضُور
١٥٤	كشاح	٢١	قَهْقَر	٢٢٣	قَطَّ
١٣٤	كع	١٩٦	قُوبَاء	١٦١	قُطْعَة
٢٨٠	كعيت	٢١١	قَوَاء	٢٥٣	قَطُوطَى
٢٩١	كفئك	٢٤٣	قَوَس	١٩٩ و ١٩٧	قَطُوان

١٧٣ مَحِيض
٤١ مُحِين
٥١ مَحْلِب
٢٧٣ مُخْلِس
١٦٨ مَخْنَقَة
١٨٢ مَدَب
١١٦ مَدَّ
٢٥٠ مَدَّة
٢٩ مِدْرَعَة
١٨٧ مُدُق
١٨٧ مُدْهِن
٧ مَدَّ
١٨٣ مَدْلَة
١٧٢ مَدْمَة
١٨٤ مَرَبَد
٩٢ مَرِيع
١٩٤ مَرْت
١٧٣ مَرَجِيع
١٨١ مَرَقَق
١٧٥ مَرَفُوع
١٥٠ مَرَقَن
٦٣ مَرَمَرِيس

١٨٨ لَبْنَى
٧٢ لَحِج
٧٢ لَحَز
٢٤٤ لَفِيزَى
١٤٤ لَهف
١٤٣ لوى
٢٥٠ لَيْن
١٥٩ لَيَّان

حرف الميم

١٧٣ مَادُبَة
١٧٣ مَارَبَة
١٨٢ مَأوى
١٧٤ مَأْوِيَة
٧٧ مُتَأَمِّل
١٧٤ مَجْلُود
١٠٠ مَجْمُوعَة
١٢٢ مَجَن
١٨٧ مَحْرُضَة
١٧٢ مَحْسَبَة
٤٠ مَحَك
١٨٦ مَحْلَب
١٧٠ مَحْمِيَة

٢٩٢ كُلّ
٢٢١ كَلْنَا
٢٨١ كَمَيْت
٦١ كُنَابِيل
٢٤٢ كِنَاز
٤٩ كَنَهْل
٥٦ كَنَهْوَر
٧٣ كَهَب
٣٦ كَاهِل
٢٥٦ كَوَالَل
٥٣ كَوَتر
٩٥ و ٩٦ كَوَف
٥٤ كَوَكَب
٢٢٠ كَيْت
١٣٨ كَاد
٧٠ كَرِين
١٥٢ كَيْنُونَة

حرف اللام

١٠٩ لَام
١١١ لَامَة
٢٧٠ لَوْم
٧٤ لَبَث

٩٦	مَفَارَزة	١٨٨	مُطَحَّب	١٦٦	مِرَاء
١٨٤	مَقْبَرَة	١٤٢	مِطْرَف	٢٣٠ و ٢٠٨	مِرْزود
١٧٣	مَقْدُرَة	١٥٠	مُطْفِل	٢٦	مُسْتَهْزِء
٧٠	مَقْرِم	١٧١	مَطْلِع	١٨٣ و ١٧٣	مَسْرُبة
٢٨	مَقْرُو	١٧٢	مَظْلَمَة	٢٥٠	مُسْرُول
١٨٣	مَقْنُونَة	١٧٢	مَعْتَبَة	١٨٧	مُسْطَط
١٧٣	مَقِيل	١٧٢	مَعْدِرَة	٢٩	مَسِيل
١٧٣	مَكْبِر	٣٧	مُعْرَس	٩٥	مَسَى
٧٠	مُكْدَم	١٧٠	مَعْصِيَة	١٥٣	مَسَائِيَة
١٦٩	مَكْرُم	١٧٥	مَعْقُول	٢٩٣	مَسَار
١٧٥	مَكْرُوهَة	٢٤٨	مَعْلُوجَاء	١٥٠	مُشْدِن
١٧	مَكْرُوك	٢٤٨ و ٢٠٣	مَعْيُورَاء	١٨٣ و ١٧٣	مَشْرُبة
٩٢	مَلْعَب	٤١	مُعِين	١٨٣	مَشْرُقة
١٥٠	مُلَقِّن	٢٠٨	مُعَاوِيَة	٢٥٠	مُشْرِيف
١٦٧	مَنْتَج	٤٤	مَعْبُون	١٢٢	مَشَق
٢٤١	مَنْت	١٨٧	مُعْشُور	١٤٢	مُضْخَف
٤٥	مُنْتَصِبًا	١٨٧	مُعْرُود	١٧٥	مَصْدُوقَة
٤٥	مُنْتَصًا	١٨٧	مُعْقُور	٢١٠	مَصَاب
٢٦٢	مَنْجِيْق	١٨٧	مُغْلُوق	١٦٧	مَضْرِب
٢٦٢	مَنْجَمِين	١٠	مَغْنَاطِيْس	١٨٣	مَضْرِبَة
٢٩	مَنْدِيل	١٧٤	مَقْتُون	١٨٨	مُضْفَد ع
		١٨٣	مَقْمُودَة	١٨٤	مِطْبَخ

١٧٩	نَشْدَة	١٤٩	مال	١٨٢	مَنْسِك
٧٢	نَصَفَ	٢٢	ماهة	١٨٧	مَنْصُلٌ
١٤٧	نَصْفَان	٨	مُ الله	١٤	مَهْدَد
١٢٥	ناصية	حرف النون		١٧٣	مَهْلِكَة
٩٩	نَعْمَة			١٩٤	مَهْمَة
٩٩	ناعم	٣٠٧	نَو و ر	٢٢	مِهَاءَة
٢٨١	نَغْرَان	٣٢	نَشْطَل	٢٥٦	مَهَارَى
١٦١	نُفْحَة	١٥٥	نَسِيم	١٨٦	مَوَالَة
١٦٢	نَقْضَ	٤٥	نَبَاءَة	٩٣	مَوْت
١٥٦	نُقَاوَة	١٥٥	نَدِيح	٩٣	مَوْتَان
١٥٦	نفوة	١٢٥	نَبَل	١٨٦	مَوْرِق
١٥٦	نُفَايَة	٢١٢	نَجِي	١٧٥	مَوْضوع
١٥٦	نفاة	١٣٧	نَجِدَ	١٨٥	مَوْظَب
١٥٦	نقاء	٢٩	نَدَل	١٨٦	مَوْكَل
١٥٦	نَفَزَان	١٥٨	نَدِيم	١٨٦	مَوْهَب
١٦٢	نَقْوَع	٦٩	نَرْجَس	١٨٥	مَوْهَبَة
١٥٠	نَقَى	١٦١	نَزْعَة	١٧٣	مَيْسِر
١٥٦	نُقَاوَة	١٥٦	نَزَوَان	١٧٠	مَيْسِر
١٥٦	نُفَايَة	١٦٥	نَزَى	١٧٢	مَيْسِرَة
١٥٦٠	نُقَاة	١٨٢	نَسِكَ	١٤٩	مَيْل
٧٢	نَكْد	١٢٢	نَسَمَ	١١١	مَائِدَة

٢٤٤	وَرَى	٤٦ و ٤٢	هَيَّوْ	١٦٨	هَيَّيْ
٢٤٣	وَرَاءَ	٢٢٤	هَائِرَ	١٥٥	هَيْتَ
٢٨	وَزَّ	١٥٢	هَيْمُوعَة	١٥٥	هَيْقَ
١٢٠	وَسِعَ	٢١	هَائِعَ	٢٤١	نَابَ
١٧٤	وَسَامَةً	٢١	هَاعَ	١٥١	نَاعَ
١٢٠	وَضُوْ	حرف الواو		١٤٩	نِيرَبَ
١٥٩	وَضُوْءَ			حرف الهاء	
١٢٠	وَطِيءَ	٣٣	وَأَلَّ		
١٣٥	وَعَقَ	١٣٥	وَجَدَ	٦٠	هَبَيْسَجَ
٣٨	وَعِلَّ	١٤٥	وَجَرَ	٩٥	هَجَرَ
١٣٦	وَعِمَ	١٦٢	وَجُورَ	١٦٨	هَجِيرَى
١٢١	وَعَرَ	١٢١	وَحَرَ	٢٨	هَجَفَ
١٥٩	وَقُودَ	٢١٦	وَدَّ	٤٨	هَدَبْدَ
١٣٥	وَقِهَ	١٣٠	وَدَعَ	١٧٥	هَدَعَ
٢٣١	وَقَاءَ	١٥٤	وَدَقَ	٨٧	هَدِيَّةَ
٢١٥	وُكَلَّةَ	١٣١	وَذَرَ	٨٧	هَدَى
١٣٥	وَكِمَ	٢٤٤	وَرَأَى	١٨	هَرَّاقَ
١٢١	وَلِهَ	١٩٩	وَرَّشَانَ	١٤٥ و ٧٣	هَضَمَ
١٢١	وَهَلَ	١٢٠ و ١٣٦	وَرَعَ	٦٩	هَلَقَمَ
٣٥	وَيْبُ	٩٥	وَرَّقَ	٦١	هَمَّرَشَ
٣٥	وَيْحَ	١٣٥	وَرَكَّ	١٢٠	هَنَّا
٣٥	وَيْسَ	٣٣	وَرَنْتَلَ	٢٢٠	هَنْتَ
٣٥	وَيْلَ	١٣٥	وَرَى	٤٩	هَنْدَلَعَ

١٨٨	يَمْن	٢٥٢	يَرَنْدَج	حرف الياء	
١٦٩	يَمَى	١٢٩	يَسْر	٨٥	يَدَاهُ
٧٠	يَنْبَاع	٥٩	يَلْمَع	٦٩	يَرْنَأُ
٣٥	يُوح	٢٥٢ و ٥٣	يَلْنَدَد	٦٩	يُرْنَاء

تمت فهرست الكلمات اللغوية الواردة في الجزء الأول من شرح شافية ابن
الحاجب للعلامة رضي الدين الأسترابادي

فهرست الشواهد الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٥	البسيط	نحو الأملح من سمنان مبتكرا
٢٦	الطويل	جریء متى یُظلم یعاقب بظلمه
٣٦	»	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
٣٧	المنسرح	جاءوا بجيش لوقيس معرسه
٤٣	الطويل	[فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها]
٤٣	الرجز	[خَوْدٌ يَغْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَزَرُ]
٤٤	الطويل	وما كل مبتاع ولو سلف صقعه
٤٥	الرجز	فبات منتصبًا وما تكرر دسا
٤٥	الطويل	[الأرب مولود وليس له أب]
٧٠	الكامل	ينباع من ذفرى غضوب جسريرة
٧٧	الطويل	قعدت له وصحبتى بين ضارج
٩١	»	{ رَقَمْتُ عَلَى رَنْجٍ لَمِيةً نَاقِيَةً وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثَه }
٩٣	البسيط	مازلت أفتح أبوابا وأغلقها
١١٣	الرجز	إلى أرى النعاس يغرنديني
		بفتية فيهم المرار والحكم
		سريعا ، وإلا يُبد بالظلم يظلم
		شديدا بأعباء الخلافة كاهله
		ما كان إلا كعرس الدنبل
		وحب بها مقتولة حين تقتل (٢)
		لو عَصَرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمَسْكُ انْعَصَرَ
		براجع ما قد فاته برداد
		[إِذَا أَحْسَنَ نَبَأَةٌ تَوَجَّسًا]
		وذى ولد لم يلد له أبوان
		زيافه مثل الفنيق المكدم
		وبين العذيب ، بعد ما متأملي
		فما زلت أبكى عنده وأخطبه
		تكلمني أحجاره وملاعبه
		حتى أتيت أبا عمرو بن عمار
		أطرده عني ويسر نديني

(١) وقع كثير من الشواهد في حواشينا ، ولكن لم نذكرها في هذه

الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٧٧) .

ص	بحر الشاهد	البیت الشاهد
١١٤	المنسرح	[نستوقد المبل بالحضيض ونص] طاد نفوساً [بنت على الكرم
١٣١	الرمل	ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعة
١٣٢	الكامل	لو شئت قد تقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا
١٣٧	الرجز	بنيتي سيدة البنات عيشي ولا تأمن أن تماتي
١٣٩	»	فانه أهل لأف يؤكرما
١٥٠	»	مابل عيني كالشعيب العين
١٥٨	البسيط	إن الخليط أجدوا البين فأنجدوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا
١٦٥	الرجز	فهي تنزي دلوها تنزي كما تنزي شهلة صبيها
١٦٨	الطويل	شين الزمي لا ، إن لا إن لزمته علي كثرة الواشين أي معون
١٦٩	الرجز	[نعم أخو الهيجاء لليوم اليمى] ليوم روع أو فعال مكرم
١٧٦	الوافر	كني بالنأي من أسماء كاف وليس لنأيها إذ طال شاف
١٧٧	الطويل	فلو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حصر موت اهتدي ليا
١٧٧	»	لم ترى عاهدت ربي ، وإنني لبين رتاج قائم ومقام
١٨٠	الطويل	على حكمة لأشتم الدهر مسلما ولا خارجاً من في زور كلام
١٨٠	البسيط	لقيت بدرب القلة الفجر لقيّة شفت كدى والليل فيه قليل
١٨٨	الرجز	ها إن تا عذرة إلا تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد
١٩٠	البسيط	يمعن أعداءا بلبنى أو أجا مضفدعات كلها مطحلبة
١٩١	الرجز	ياما أميلح غزلاً نأ شدن لنا من هوليأاكن الضال والسمر ^(١)
		داهية قد صغرت من الكبر صل صفاً مانطوى من القصر

(١) وانظره أيضاً في (ص ٢٨٠) وفي (ص ٢٨٩)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٩١	الطويل	وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُويهيَّةٌ تصفر منها الأناملُ
١٩٢	الطويل	فُويقُ جبيلٍ شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكلَّ وتعملا
١٩٤	الرجز	ومهمَّهينَ قدَّقينَ مرَّتينَ ظهراهما مثل ظهور الثَّرسينَ
١٩٤	المزج	لقدَّ أغدو على أشقَّ رَ يغتالُ الصَّحَّارِيا
٢١٠	الطويل	حِى لا يحلُّ الدهرَ إلا بأمرنا ولا نسأل الأَقوامَ عقد الميائِقِ
٢٣١	الوافر	وقالما مُعيَّة من أبيه لمن أوفى بعقد أو بعهد
٢٤٢	الرجز	إنا وجدنا عُرُسَ الحُناطِ لثيمةً مذمومة الحُواطِ
٢٧٠	المتقارب	عليه من اللؤم - سرِّواله فليس يرقُّ لِمُسْتَعْطِفِ
٢٧٠	الرجز	قد رويتَ إلاَّ الدُّهْدِهينا قُليصَّاتِ وأبيكرينا
٢٧٣	الكامل	أعلاقة أمَّ الوليدِ بعدما أفنانُ رأسك كالثغام الخلس
٢٧٧	الرجز في كل يومٍ ما وكل ليَّالة

تمت فهرست الشواهد ، والله الحمد في الأولى والآخرة

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	المثل
٣٧	ش أعيتني من شُبِّ إلى دُبِّ . ومن شُبِّ إلى دُبِّ
٤٣	» لم يحرم من فُضْدَ له
٨٠	» إن لم يكن خل نغمر
٨٥	» استنوق الجمل
٩١	» أكرمت فار بط
٩٥	ت لا تُعَلِّمُ الْعَوَانُ الْخُمْرَةَ
١١١	ش إن البغات بأرضنا يستنسر
١٧٥	» صَدَقَنِي سَنٌ بَكَرَهُ
١٩٧	ت إن لم أكن صَنَعًا فاني أعتشم
٢٨٣	ش عرف حميق جملة
٢٩١	ت شَرُّكَ مَا بَلَغَكَ الْحُلَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم]

أما بعد حمد الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاة على رسوله محمد وعترته
المعصومين ، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب فى التصريف والخط ،
وأبسط الكلام فى شرحها كما فى شرح أختها بعض البسط ، فإن الشراح قد
اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الإعراب
فى مساس الحاجة إليه ، ومع كونها من جنس واحد — بعيد من الصواب ، وعلى
الله المولى أن يوفقنى لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بمن أنا فى مقدس
حرمة ؛ عليه من الله أسمى السلام ، وعلى أولاده الغر الكرام .

قال المصنف : « الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على سيدنا محمد وآله
الطاهرين ؛

وبعد فقد التمس منى من لا تسعنى مخالفتُهُ أن الحق بمقدمتى
فى الإعراب مقدمة فى التصريف على نحوها ، ومقدمة فى الخط ، فأجبتُهُ
سائلاً متضرعاً أن ينفع بهما ، كما نفع بإختيمهما ، والله الموفق ؛

التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلام التى ليست
بإعراب .

أقول : قوله « بأصول » يعنى بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

كقولهم مثلاً « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قَلِبَتْ أَلْفًا » والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها ^(١)

تصريف
الصيغة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُهَا التي يمكن أن يشاركها فيها غَيْرُهَا ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُـلُّ في موضعه ؛ فَرَجُلٌ مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُدٌ ^(٢) ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فَرَجُلٌ وَرَجُلًا وَرَجُلٍ على بناء واحد ، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإنما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحَبُكِ — بكسر الحاء وضم الباء — فإنه لم يأت له نظير ^(٣) ، وإنما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة ، مع أنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقاً حقيقياً على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء في قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدية ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها (٢) العضد - كرجل وفلس وعنق وقفل وكتف - من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف

(٣) الحبيكة - كسفينة - الطريق في الرمل ونحوه ، واسم الجمع حبيك ، والجمع

كما تقول : يَثْسَ على وزن فَعِلَ وَأَيْسَ على وزن عَمِلَ ، وإِنَّمَا قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال : إن كَرَّمَ مثلاً على وزن فَعَّلَ ، ولا يقال : على وزن فَعَمَّلَ أو أَفَعَلَ أو فَاَعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون ، وقلنا « كل في موضعه » لأن نحو دَرَّهَمَ ليس على وزن قَمَطَرٍ ^(١) لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين ، وكذا نحو بَيَّطَرٍ ^(٢) يخالف لَشَرِيْفٍ ^(٣) في الوزن لتخالف موضعي الياءين ، وقد يُخَالَفُ ذلك ^(٤) في أوزان التصغير فيقال : أوزان التصغير ثلاثة : فُعْمِلٌ ، وَفُعْمِلٌ ، وَفُعْمِلٌ ؛ فَيَدْخُلُ في فُعْمِلٌ أَكْيَلٌ وَحَمِيرٌ وَمُسَيِّجٌ ونحوها ، وفي فُعْمِلٌ مُفَيْتِيحٌ وَتُمَيْثِيلٌ ونحو ذلك ؛ [وذلك] ^(٥) لما سيجيء

حَبَانُكَ وَحَبِكَ ، كَسْفَيْنِ وَسَفَانِ وَسَفَنٍ ، وقد قرئ في الشواذ : (والسما ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء ، وهذه هي التي عنها الشارح المحقق بأنها لا نظير لها (١) القمطر : الجمل القوى السريع ، وقيل : الجمل الضخم القوى ، ورجل قطر : قصير ، وامرأة قطرة : قصيرة عريضة ، والقمطر والقمطرة : ما تصان فيه الكتب

(٢) يبطر : عاجل الدواب ، فهو يبطار . وبطر كفرح ويطر كجعفر ويطر كمزبر ومييطر ، وأصله بطر الشيء يبطره شقه ، وبابه نصر (٣) شريف الزرع : قطع شريافه ، وهو ورقه إذا كثر وطال وخشى فساده ، ويقال : شرفه ، أى قطع شرفاه ، وهو بمعنى الأول

(٤) اسم الإشارة في قوله « ذلك » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه في الوزن ؛ فأَكْيَلٌ وزنه التصريبي أفعل والتصغيري فعيعل ، وحَمِيرٌ وزنه التصريبي فعيعل والتصغيري فعيعل ، وَمُسَيِّجٌ وزنه التصريبي فعيعل والتصغيري فعيعل ، وَتُمَيْثِيلٌ وزنه التصريبي فعيعل والتصغيري فعيعل ، وسيأتى للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف « ويعبر عنها بالفاء والعين واللام »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية الكلم » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ، أعني الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء في أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ وفيه نظر ^(١) ، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرابعي

(١) هذا النظر في قول المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء في حد التصريف « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمقصود والممدود وذى الزيادة ، وقد تكون للجانسة كالامالة ، وقد تكون للاستتقال كتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه يانية دخل فيه الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التي تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التي يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان الساكنان في كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التي يعرف بها الادغام في كلمتين نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فماله من وال » « قل لزيد » والتي يعرف بها التقاء الساكنين في كلمتين نحو « ادخل السوق » « واشتر الكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الأول والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ » مشكل على كل حال ؛ وذلك أن الماضي وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أ جعلت الاضافة يانية أم على معنى اللام

والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرَفُ به أبنية الكلم ، لأحوال أبنيتها ، فإن أراد أن الماضي والمضارع [مثلاً] حالان طارئان على بناء المصادر فقيهٌ بعد ؛ لأنهما بناءان مُستأنقان بنياً بعد هدم بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلم عدّ المصادر في أحوال الأبنية ؟ فإن القانون الذي تُعرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضي والمضارع والأمر وغير ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة ، بل هي أشياء ذوات أبنية ، على ما ذكرنا من تفسير البناء ، بل قد يقال لَضَرَبَ مثلاً : هذا بناء حائل كذا ، مجازاً ، ولا يقال أبداً : إن ضَرَبَ حالُ بناء ، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء ، والامالة ، وتخفيفُ الهمة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الإدغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قُلْ لَهُ » فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قُلْ وأصله قولٌ ، وأما التقاؤهما في نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالاً لبناء الكلمة ، إذ البناء — كما ذكرنا — يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقي ما ذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة لأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التي ليست بأعراب » لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة — كما ذكرنا — لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والأعراب طار على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل ^(١) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاً احتراز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول البشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلاً

واعلم أن التصريف ^(١) جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ،
والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبني ^(٢) من الكلمة بناء لم

احترز عنه أيضا « نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء ، وإطلاق
الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم ، من ذلك قول المصنف « أن ألحق
بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز
مشهور ، وكلاهما لا يضر أخذه في التعريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف
من أهل الصناعة » نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ، فإنهم يطلقون النحو
على ما يشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم
العربية لإفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب
الموصللة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلفت منها ، والمتأخرون على أن التصريف
قسم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل ما عداه
فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء ، وأما
التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير
الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل
الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك
كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني :
تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الالتحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو
التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة
والادغام ، ويستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما
يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء
وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والادغام والتقاء
الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل
الصناعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبني من الكلمة بناء لم تبني العرب الخ » نقول : يريد

تَبْنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ
كَلَامِهِمْ ، كَمَا يَتَبَيَّنُ فِي مَسَائِلِ التَّرْتِيبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالتَّأَخُّرُونَ عَلَى أَنْ
التَّصْرِيفِ عِلْمَ بَأْنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفِ وَصَحَّةٍ
وَإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ ، وَبِمَا يَعْضُ لآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ
وغير ذلك .

أنواع
الابنية

قال : « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَةُ
الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ » (١)

أَنْ تَأْخُذَ مِنَ الْكَلِمَةِ لَفْظًا لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي هَذَا
الْفَرْقِ الَّذِي أَخَذْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ مِنْ إِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ ، فَإِذَا بَنِيَتْ
مِنْ وَأَيْتَ مِثْلَ قَلَّ قَلَّتْ وَوَيَ ، فَإِذَا خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ بِإِدْغَامِهَا مِنْ جَنْسِ حَرَكَةٍ مَاقَبْلَهَا
صَارَ وَوَيَا ، فَعَلِيَ أَنْ قَلَبَ الْوَاوُ الْأَوَّلَى هَمْزَةً فِي مِثْلِ هَذَا وَاجِبٌ يَقَالُ : أَوَى ، وَعَلَى
أَنَّهُ جَائِزٌ يَقَالُ : « أَوَى » ، أَوْ « وَوَى » ، وَإِذَا بَنِيَتْ مِنْ وَأَيْتَ مِثْلَ كَوَّكَبَ قَلَّتْ :
وَوَوَّى ، تَعَلَّ الْيَاءُ بِقَلْبِهَا أَلْفًا لِحَرَكَتِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ تَحْذَفُ الْأَلْفُ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، فَإِذَا خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ حَذَفَهَا ، فَعَلِيَ الْقَوْلُ
بِوَجُوبِ الْقَلْبِ فِي مِثْلِهِ يَقَالُ : أَوَى ، كَفَتَى ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ يَقَالُ : أَوَى ،
أَوْ وَوَى

(١) قول المصنف « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ » مقتضاه أن
الابنية الأصول للاسم والفعل لا تكون أقل من ثلاثة ، وهو كذلك بالنظر إلى أصل
الوضع وأما بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحد ، مثال ما كان
على حرفين من الاسم وهو محذوف اللام أب وأخ ويد وثبة وأمة ، ومثاله محذوف
الفاء عذة وزنة ودية وشية ، ومثاله محذوف العين وهو قليل لم يسمع إلا في ثلاث
كلمات : سه اتفاقا ، وأصله سه بدليل جمعه على أستاها ، ومذ على رأى من يقول : إن أصلها
منذ ، استدلالا بأنك لو سميت بمذ صغرت على منيذ وجمعت على أمناذ ؛ قال الشارح
في شرح الكافية : ومنع منه صاحب المعنى في الموضعين وقال : قولهم منيذ وأمناذ
غير منقول عن العرب ، وأما تحريك ذال مذق نحو « مذ اليوم » بالضم للساكنين

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء ^(١)
العريقة البناء كمن وما

أكثر من الكسرة فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم
ذال مذ — سواء كان بعده ساكن أو لا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله
الضم مخفف فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله كافى « لهم اليوم » والكلمة
الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها
ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة فى ألفها ولا سبب لها هنا إلا انقلابها
عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح فى باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار فى
شرح الكافية أن أصله ذى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا
أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما
كان على حرف واحد فى الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن
الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصرا من
أيمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف
منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ،
وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامى »
و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة فى البناء ،
وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار غريقا ، أى : أصيلا ، وهو الذى
له عروق فى الكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسرف فى أن أقل الأبنية
ثلاثة ، ولا للسرف فى أن الاسم لا يكون سداسيا ، ونحن نذكر لك ما قيل فى ذلك :
قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف
يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الكلم يحتاج إليه فى بعض
الاحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور فى اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع
ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم فى الاسم لا الفعل ، وقال
الجاربردى : « الأصل فى كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ،
وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ

واعلم أنه لم يُبين من الفعل خماسي ، لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مُطَرِّدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ^(١) والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة ، وإما قال « الأصول » لأنه يزداد على ثلاثي الفعل واحد كأخرج ، واثنان كاقطع ، وثلاثة كاستخرج ، وعلى رباعيّ واحد كندرج ، واثنان كاحرنجم ^(٢) ويزاد على ثلاثي الاسم واحد نحو ضارب ، واثنان كضروب ، وثلاثة كمستخرج ، وأربعة كاستخراج ، وعلى رباعيّ واحد كدُخِرَج ، واثنان كندرج ، وثلاثة كاحرنجام ^(٣) ، ولم يزد في خماسيّه غير حرف مد قبل الآخر نحو سلسبيل ^(٤) وعَصْرَ فُوط ^(٥) أو بعده مُجَرِّداً عن التاء كقُبْعَثَرَى ^(٥)

يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا ، فلما تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون ، فكان مناسبة لهما « وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والأسماء المشبهة لها ، قال : « وإما جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيا لثلاث يوم أنه كلتان ، إذا الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف » هذا ، وأكثر أنواع الابنية وقوعا في الكلام الثلاثي ، ويليه الرباعي ، ويليه الخماسي

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصواب حذفه والتعليل تام بدونه (٢) الاحرنجام : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أي ارتد بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسيل ، إذا كان سهل المدخل في الحلق ، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) ف قيل : إنه اسم عين في الجنة ، وصرف وحقه المنع للعلبية والتأنيث ؛ للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال في صرفه

(٤) العصفرة فوط : دوية بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العظام

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد ، والآثى قبعثرة ، قال المبرد : ألفه ليست

أو معها كقَبْعَثَرَاة ، وندر قَرَعْبَلَانَة ^(١) وإِصْطَفَلِيْنَة ^(٢)
قال : « وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ،
وَيُعْبَرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلَّا الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءٍ الْأَفْتَعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ ، وَإِلَّا
الْمُكَرَّرَ لِلإِلْحَاقِ أَوْ لِعَيَرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ
إِلَّا بِثَبَتٍ ، وَمِنْ شَمٍّ كَانَ حَلْتِيَّتُهُ ^(٣) فَعَلِيلًا لَا فَعْلِيَّتًا ، وَسُحْنُونُ ^(٤) »

للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما هي لمجرد تكثير البنية

(١) القرعبلانة : دوية عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات
الكتاب من الأبنية ، قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعل ، فزيدت فيه ثلاثة
أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه
اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين ، وهو غير موثوق به

(٢) في القاموس : « الاصطقلين — كجردحلين بزيادة الياء والنون — :
الجزر الذي يؤكل ، الواحدة إصطقلينة ، وفي كتاب معاوية إلى قيصر : « لا تنزعك
من الملك انتزاع الاصطقلينة ، ولأردنك إريسا من الأراصة ترعى الدوبل » اهـ
والاريس : الأكار : أي الحراث ، والدوبل : الخنزير أو الذكرك من الخنازير خاصة أو
ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة — بعني الاصطقلينة — بعربية محضة لأن الصاد
والطاء لا يكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح « وندر قرعبلانة وإصطقلينة »
نقول : ذكر بعضهم أنه زيد في الخامس حرفا مديلا ، ونحو مغناطيس ، قال : فان
صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه — أعني مغناطيس — ابن القطاع ،
ونقول : « في اللسان المغناطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب » وفي القاموس
« المغناطيس والمغناطيس والمغناطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اهـ

(٣) قال في اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربي أو معرب ولم يبلغني
أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بست وبين بلاد القيقان ، وهو نبات يسلمط
ثم يخرج من وسطه قصبة تسمو وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج في أصول
ورق تلك القصبة ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقله الحلتيت ويأكلونها وليست مما
يبقى على الشتاء » اهـ

(٤) لم نجد هذه الكلمة في القاموس وشرحه ولا في اللسان ، وفي شرح
الجاربردي أنه أول الريح والمطر

وَعَثْنُونُ ^(١) فَعْلُولًا لَا فَعْلُونًا لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونُ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ
فَعْلُونُ لَا فَعْلُولٌ كَحَمْدُونُ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ ؛ لِنُدُورِ ^(٢) فَعْلُولٍ وَهُوَ
صَعْفُوقٌ ^(٣) ، وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ ، وَسَمْنَانٌ ^(٤) فَعْلَانٌ ، وَخَزَعَالٌ ^(٥) نَادِرٌ
وَبُطْنَانٌ ^(٦) فَعْلَانٌ ، وَقُرْطَاسٌ ^(٧) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ تَقْيِضٌ ظُهُرَانٍ «

(١) قال في القاموس : « العثنون اللحية ، أو ما فضل منها بعد العارضين ، أو ما نبت على الذقن وتحتة سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت خنك البعير ومن الريح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »
(٢) مرجع الضمير في قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون (بفتح أوله وبالنون) وقوله « لنودور فعول » تعليل للحمل على فعلون ونفي كونه فعولاً
(٣) قوله « وهو صعفوق » يريد الذي ندر من فعلول بفتح أوله ، قال في اللسان : « وقال الأزهري كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفاً جاء نادراً وهو بنو صعفوق لحول باليامة . وبعضهم يقول صعفوق بالضم ، قال ابن برى : رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب : جاء على فعلول (بالفتح) صعفوق وصعقول لضرب من الكمأة وبعكوكه الوادى لجانبه ، قال ابن برى : أما بعكوكه الوادى وبعكوكه الشرف فذكرها السيرافي وغيره بالضم لا غير ، أعني بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكمأة فليس بمعروف ولو كان معروفاً لذكره أبو خنيفة في كتاب النبات وأظنه بظياً أو أعجمياً » اهـ وقد ذكر المجد في القاموس الصندوق بضم أوله وفتح هـ فهو مزيد على ما حكاه ابن برى عن الهروي

(٤) سمنان كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل : هو مدينة بين الرى ونيسابور

(٥) سيأتى في كلام الشارح تفسير الجزع بالأنه ظلع يصيب الناقة
(٦) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهرة ، وسيأتى لهذا القول تكملة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهو الكاغذ : أى ما يكتب فيه

أقول : يعنى إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام : أى جعلت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة التى يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ فى معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ ففعل : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وَخَرَجَ ، أى : هو على صفة يتصف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هى الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة فى شئ من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرِكَةً فى فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المُشْتَرِكَةِ فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فإنها لم تُصَغْ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيتها المعلومة ، فلما كان المراد من صَوَّغَ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سُمى وزناً وزِنَةً ، لأنه فى الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة^(١) حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصل والزائد ومحل الأصل ، فإذا قيل له إن وزن منطلق منفعل ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالفاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتها وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التى يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان ، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالفاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو فى غير المكرر أما هو سواء كان تكراره للألحاق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف فى كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلب وركع (جمع راكم) ، وفردد ؛ إذا لم يفصل بين المشايين

الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ، والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به إلا وهو في الأصل مَصْدَرٌ قد غُيِّرَ غالباً إما بالحركات كضرب وضرب أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثيرٌ منه خالٍ من هذا المعنى كَرَجُلٌ وَفَرَسٌ وَجَعْفَرٌ وَسَفَرٌ جَل ، لانغير في شيء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ؛ إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فان زادت الأصول على الثلاثة كرّرت اللام دون الفاء والعين ، لأنه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولما كانت اللام أقرب كرّرت هي دون البعيد

فان كان في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قطع أو لام جَلَبَبَ كرّرت العين في وزن الأول نحو فَعَلَ واللام في وزن الثاني نحو فَعَّلَ ، ولا يُورَدُ ذلك المزيدُ بعينه ؛ فلا يقال : فَعَطَّلَ وَلَا فَعَلَّبَ ؛ تنبيهها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي ، سواء كان التكرير للحلق كَقَرَدَدٍ^(١) أو

حرف أصلي ، وإن لم تزد على الثلاثة فالمثلان فيها أصليان كمد وعد وبر وجب .
(١) قردد : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ، ومن الظاهر أعلاه ، ومن الشتاء شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أي وجهه .

لغيره كقطع ، وإن لم تكن الزيادة بتسكير حرف أصلى أوردَ فى الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال فى ضارب : فاعل ، وفى مضروب : مفعول

الوزن
التصغير

وقد ينكسر هذا الأصل الممهد فى أوزان التصغير ، إذ قصدوا حصرَ جميعها فى أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ ، ويدخل فى فُعِيلٍ دُرَيْهِمٌ مع أن وزنه الحقيقى فُعِيلٌ ؛ وَأَسِيْدٌ وهو أَفْعِلٌ ، وَمُطِيلٌ وهو مُفْعِلٌ ، وَجُوَيْرِبٌ وهو فُوَيْعِلٌ ، وَحَمِيرٌ وهو فَعِيلٌ ، ويدخل فى فُعِيلٍ عَصْفِيرٌ وهو فُعِيلِيلٌ ، وَمُفَيْتِيحٌ وهو مُفْعِيلٌ ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشترَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فان دُرَيْهِمَا مثلاً وأَحْمِرَ وَجْدِيْوِلاً وَمُطِيلًا تشترك فى ضم أول الحروف وفتح ثانيها وحجىء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها فى الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها فى لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فَعِيلٌ ، فوزنوها بوزن يكون فى الثلاثى دون الرباعى ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا فى هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لابد للثلاثى — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيارُ بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكماً ، إذ لو قالوا مثلاً أفعل باعتبار نحو أحمر أو مُفْعِلٌ باعتبار نحو مُجِيلِسٌ أو فُعِيلٌ باعتبار نحو حُمَيْرٌ أو غير ذلك كان تحكماً ، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول ، وفى الثلاثى لا تكون زيادة التضعيف فى الفاء فلم يقولوا فُعِيلٌ ، بل لا تكون إلا فى العين كزُرُقٍ ^(١) أو فى اللام كمَهْدَدٍ ^(٢) وَقَرَدَدٍ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض فى ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد: اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعيل لا لبس بوزن جعيفر ، أعنى وزن الرباعى المجرد عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثى كما ذكرنا ، فكررنا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثى خاصة ، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور ورنوا كل مصغر بما يليق به ، فقالوا : **دُرَيْهِمْ فُعَيْلٌ ، وَحُمَيْرٌ فُعَيْلٌ ، وَمُقَيْتِلٌ مُقَيْعِلٌ** ، ونحو ذلك .

هذا ، وقد يجوز فى بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمل عليه ، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما فى **حَلَّتِيَّتِ** ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما فى **شَمْلِيلٍ** فيكون وزنه فعليلاً فيكون ملحفاً **بِقَنْدِيلٍ** ، وأن يكون لم يقصد تكرير لاه وإن اتفق ذلك ، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما فى **عَفْرِيت** ^(١) فيكون **فَعْلِيَّتًا** ، وكذا **سَمْنَانٌ** : إما أن يكون مكرر اللام للحاق بزَلْزَالٍ ، أو يكون زيد فيه الألف والنون للتكرير بل كما زيد فى **سَلْمَانٍ** ، ولا دليل فى قول الحماسى : —

١ — **نَحْوُ الْأَمِيلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا** **بِفَتِيَّةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكْمُ** ^(٢)

— بمنع صرف **سَمْنَانَ** — على كونه فعلاً ، لجواز كونه فعلاً لا وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام للحاق لأن فعلاً لا نادر كخزعال ، ولا ياحق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن فعلاً لا إذا كان فاؤه ولأه الأولى من جنس واحد نحو **زَلْزَالٍ** ^(٣)

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكاً وكانت مدغمة كسد ومرد ، وهو (مهدد) فعل اه وقال سيويه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مفر ومرد ، فثبت أن الدال ملحقة ، والملاحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ فى الأمر المبالغ فيه مع دها.

(٢) الأميلح : ماء لبنى ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا فى بكرة النهار ، وهى أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منقذ

(٣) الزلزال : التحريك الشديد ، والخلخال : حلى يلبس فى الساق ، وخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أى رقيق

وَحَلْخَالٍ غَيْرِ نَادِرٍ اتِّفَاقًا ، فَهَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمْنَانٌ مَلْحَقًا بِهِ ، وَلَيْسَ نَحْوُ زَلْزَالٍ بَفَعْفَالٍ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْقُرَاءِ كَمَا يَذْكُرُهُ الْمَصْنَفُ فِي بَابِ ذِي الزِّيَادَةِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّاءُ أَنْ أَصْلِيَّتَيْنِ فِي حِلْتَيْتٍ وَكَذَا النُّونَانِ فِي سَمْنَانٍ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ التَّضْعِيفَ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ لَا يَكُونُ إِلَّا زَائِدًا إِلَّا أَنْ يُفْصَلَ أَحَدُ الْحَرْفَيْنِ عَنِ الْآخَرِ بِحَرْفٍ أَصْلِيٍّ كَزَلْزَالٍ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ كَمَا سَبَقَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَرْرُ اللَّامِ فِيهِمَا لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ كَمَا فِي سُودَدٍ ^(١) عِنْدَ سَيِّبِيهِ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِلْحَاقِ حَاصِلٌ فِيهِمَا ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ سُودَدٍ عِنْدَ سَيِّبِيهِ ^(٢) لِعَدَمِ نَحْوِ جُخْدَبٍ عِنْدَهُ

وَأَمَّا نَحْوُ سَخْنُونٍ وَعُثْنُونٍ فِيهِمَا مَكْرَرُ اللَّامِ لِلْإِلْحَاقِ بِعُضْفُورٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ زَيْدُ الْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا فِي سَمْدُونٍ لِعَدَمِ فَعْلُونٍ فِي أَبْنِيَّتِهِمْ ، وَأَمَّا سَخْنُونٌ — بَفَتْحِ الْفَاءِ — فَلَيْسَ بِمَكْرَرِ اللَّامِ لِلْإِلْحَاقِ بِصَعْفُوقٍ ، لِأَنَّهُ نَادِرٌ ، وَلَا يَلْحَقُ بِالنَّادِرِ ، وَلَيْسَ التَّكْرِيرُ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ كَمَا فِي سُودَدٍ ^(١) لِعَدَمِ فَعْلُولٍ مَكْرَرٍ اللَّامِ فَهُوَ إِذَنْ فَعْلُولٌ لِثَبُوتِ فَعْلُونٍ فِي الْأَعْلَامِ خَاصَّةً ، وَسَخْنُونٌ عِلْمٌ وَأَمَّا بَطْنَانٌ فَلَيْسَ بِمَكْرَرِ اللَّامِ ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَطْنٍ ^(٢) ، وَلَيْسَ فَعْلَالٌ مِنْ

(١) هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هَاهُنَا فِي كَلِمَةِ سُودَدٍ مُخَالَفٌ لِمَا سَبَقَ لَهُ ، فَقَدْ قَالَ فِي مَبْجُتِ الْإِلْحَاقِ : وَلَا تَلْحَقُ كَلِمَةٌ بِكَلِمَةٍ مَزِيدٍ فِيهَا إِلَّا بِأَنْ يَجِيءَ فِي الْمُلْحَقَةِ ذَلِكَ الزَّائِدُ بَعِيْنَهُ فِي مِثْلِ مَكَانِهِ ، فَلَا يَقَالُ إِنَّ أَعْشُوشَ وَاجْلُودَ مَلْحَقَانِ بِأَحْرَنْجَمٍ لِأَنَّ الْوَاوَ فِيهِمَا فِي مَوْضِعِ نُونِهِ ، وَلِهَذَا ضَعَفَ قَوْلُ سَيِّبِيهِ فِي نَحْوِ سُودَدٍ إِنَّهُ مَلْحَقٌ بِجَنْدَبٍ الْمَزِيدِ نُونَهُ ، وَقَوَى قَوْلَ الْأَخْفَشِ إِنَّهُ ثَبَتَ نَحْوُ جَنْدَبٍ وَإِنْ نَحْوُ سُودَدٍ مَلْحَقٌ بِهِ . وَقَالَ فِي بَابِ الْأَعْلَالِ عِنْدَ التَّعْلِيلِ لِتَصْحِيحِ كَلِمَةِ عَلِيْبٍ : وَهُوَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ مَلْحَقٌ بِجَنْدَبٍ وَعِنْدَ سَيِّبِيهِ لِلْإِلْحَاقِ أَيْضًا كَسُودَدٍ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ عِنْدَهُ فَعْلَالٌ أَهْ فَهَاتَانِ الْعِبَارَتَانِ صَرِيحَتَانِ فِي أَنَّهُ يَرَى أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّبِيهِ أَنَّ كَلِمَةَ سُودَدٍ مَلْحَقَةٌ بِنَحْوِ جَنْدَبٍ الَّذِي قَالَهُ الْمَصْنَفُ هُنَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَجْدُ فِي الْقَامُوسِ وَالْجَوْهَرِ فِي

أبنية الجموع ، وفُعلَانُ منها كَقَفَزَانِ^(١) ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون فُعلَالًا مكرر اللام لللاحق بَقُسْطَاسٍ^(٢) كما في قُرْطَاطٍ^(٣) وَفُسْطَاطٍ^(٤) ، أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا لللاحق كما في سُودَدٍ عند سيديويه^(٥) وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بَطْنَانٌ ملحقا بقرطاس لأنه ضعيف ، والفصيح قِرْطَاسٌ — بكسر الفاء — ولقائل أن يقول : قرطاس غير ضعيف ، وقد قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت والظاهر أن المصنف بنى على أن بَطْنَانًا وظُهرَانَا مفردان^(٥) فحمل بَطْنَانَا في كونه فُعلَانٌ عَلَى ظُهرَانِ الذي هو فُعلَانٌ بيقين ، ولو جعلهما جَمْعَيْنِ لم يحتج إلى ما ذكر ، لأن فُعلَالًا ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أى عن الأصول : أى

الصحيح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى في شرحه على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفزان : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك (والمكايك : جمع مكوك - بزنة تنور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) . والقفيز من الأرض يساوى مائة وأربعا وأربعين ذراعا

(٢) القسطاس - بالضم والكسر - الميزان

(٣) القرطاط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير ، وهو الداهية أيضا .

(٤) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التى فيها مجتمع الناس ، وكل مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التى بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال الزمخشري : الفسطاط : ضرب من الأبنية فى السفردون السراى ، وبه سميت المدينة ، ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ ١٥ من هذا الجزء)

يُجْعَلُ فِي الْوِزْنِ مَكَانَ أَوَّلِ الْأَصُولِ الْفَاءَ ، وَمَكَانَ ثَانِيهَا الْعَيْنَ ، وَمَكَانَ ثَالِثِهَا اللَّامَ .

قوله « وما زاد » أى : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عنه بلام ثانية إن كان الاسم رباعيا ، كما تقول : وزن جَعْفَرٍ فَعَلَّلَ

قوله « وثالثة » أى : إذا كان الاسم خماسيا كما تقول : وَزْنُ سَقَرَجَلٍ فَعَلَّلَ

قوله « ويعبر عن الزائد بلفظه » : أى يورد فى الوزن الحرفُ الزائد بعينه فى مثل مكانه ، كما تقول : مَضْرُوبٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ

قوله « إلا المبدل من تاء الافتعال » يعنى تقول فى مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ ^{زنة المبدل}

ولا تقول افْطَعَلْ ولا افْدَعَلْ ، وهذا مما لا يُسَلَّمُ ، بل تقول : اضْطَرَبَ ^{من تاء الافتعال}

على وزن افْطَعَلْ ، وَفَحْضَطُ ^(٢) وَزْنُهُ فَعَلَطُ ، وَهَرَاقُ ^(٣) وَزْنُهُ هَفَعَلْ ، وَفَقِيمَجُ ^(٤)

وزنه ^(٤) فُعَيْلَجُ ؛ فيعبر عن كل الزائد المبدل [منه] بالمبدل ، لا بالمبدل منه

وقال عبد القاهر فى المبدل عن الحرف الأصلى : « يجوز أن يعبر عنه بالمبدل ؛ فيقال

فى قال : إنه على وزن قال » اه ، قال فى الشرح ^(٥) : إنما لم يؤزَنَ المبدل من تاء

(١) أصل ازدرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالا لوقوعها بعد الزاى ، وهى بمعنى زرع أى طرح البذر

(٢) فحسط : هو فحست بناء المتكلم ، فأبدلت طاء تشبيها لها بالتاء فى نحو اضطبر والابدال فى فحست شاذ ؛ إذ التاء فيه من الأسماء العريقة فى البناء

(٣) هراق : أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت همزته هاء شذوذا

(٤) فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمى ، وهو المنسوب إلى فقيم ، وفقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيا كما قالوا : علجا وعشجا فى على وعشى

(٥) المراد بالشرح فى هذه العبارة شرح ابن الحاحب على شافيته

الافتعال بلفظه إما الاستتقال أو للتنبيه على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في كَفَضْتُ وفي فَزُدُ ^(١) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : ويعبر عن الزائد بلفظه ، إلا المدغم في أصليّ فانه بما بعده ، والمكرر فانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو قولك : ازَيْنَ وَاَدَارَكَ ^(٢) على وزن افْعَلْ وَاَفْعَلْ ، وقولك قَرَدَدَ وَقَطَعَ وَاَطْلَبَ على وزن فَعْلَلْ وَفَعَّلْ وَاَفْعَلَّ ؛ لكان أولى وأعم

قوله « وإلا المكرر للحاق » أى : لا يقال في قَرَدَدَ فَعْلَلَدَ ، بل فَعْلَلْ ، قوله « أو لغيره » أى : لا يقال في نحو قَطَعَ فَعْطَلْ ، بل فَعَّلْ ، قال : ^(٣) ^{زنة} ^{المكرر} « إنما وزن المكرر للحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي ، وهذا ينتقض عليه بقولهم في وزن حَوَّلَ وَبَيَّطَرَ : فَوَعَلَ وَفَعَّلَ ، بل العلة في التعبير عن المكرر للحاق [كان] أو لغيره عينا كان أو لا ما ذكرته قبل قوله « فانه بما تقدمه » أى : فأن المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذي تقدمه ، عينا كان ذلك الحرف أو لا ما

قوله « وإن كان من حروف الزيادة » أى : وإن كان أيضا ذلك الحرف المكرر من حروف « اليوم تنساه » لا يعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالنون من عُثْنُونُ من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه في الوزن بالنون ، بل باللام الذي تقدمه .

(١) فزد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مسند إلى ضمير المتكلم ، فأبدلت

التاء دالا تشبيها لها بالتاء في نحو ازدجر وازدرع

(٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زاياء ثم أدغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلا

إلى النطق بالساكن ، وادارك : أصله تدارك أبدلت التاء دالا ثم فعل به ما فعل

بسابقه ، واطلب : أصله اطلب أبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق

ثم أدغمت الطاء في الطاء .

(٣) القائل هو المصنف في الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا ثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الاتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُون — بالفتح — إنه فَعْلُول لا فَعْلُول .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة .

قوله « ولعدمه » أى : لعدم فَعْلُون .

قوله « وَسَحْنُون إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوى الفتح فيه ، والمشهور الضم ، وَحَمْدُون وَسَحْنُون : علان .

قوله « وهو صَعْفُوق » أى : الفَعْلُولُ النادر صَعْفُوق ، وهو اسم رجل ، وبنو صَعْفُوق : خَوْلٌ بالياءمة ^(١)

قوله « وَخَرْنُوبٌ ضعيف » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهري الفتح ، ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُول ؛ لأن النون زائدة لقولهم الْخَرْوَب — بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخزعال نادر » قال القراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالٍ إلا قولهم : ناقة بها خَزَعَال : أى ظلع ، وزاد ثعلب قَهْقَارًا ، وأنكره الناس ، وقالوا :

(١) الخول - بفتحين - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد خولى كعرب وعربى . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الابل واصلاحها ، من التخول التمهيد وحسن الرعاية

قَهْقَرٌ^(١) وزاد أبو مالك قَسَطًا بمعنى قَسَطَلٍ ، وهو الغبار ، وأما في المضاعف كخَلْخَالٍ وَبَلْبَالٍ^(٢) وَزَلْزَالَ فكثير .

قال : « ثُمَّ إِنَّ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قَلِبَتِ الزَّيْنَةُ مِثْلُهُ كَقَوْلِهِمْ فِي أَدْرِ أَعْفُلُ ، وَيُعْرِفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كِنَاءَ يَنَاءٍ مَعَ النَّأْيِ ، وَبِأَمَثَلَةِ اسْتِقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيْسَ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَارَامٍ وَأَدُرُ ، وَبِأَدَاءِ تَرْكِهِ إِلَى كَهْمَرٍ تَيْنٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَ جَاءَ ، أَوْ إِلَى مَنَعَ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ أَشْيَاءَ ؛ فَاتَّهَأَفَعَاءُ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : أَفْعَالُ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَاءُ وَأَصَابَهَا أَفْعِلَاءُ ، وَكَذَلِكَ الْخَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِمَا » أقول : يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلا ، نحو امضَحَلَّ وَاكْرَهَفَّ في اضمَحَلَّ وَاكْهَمَرَّ^(٣) ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على مَتْلُوهِ كِنَاءَ يَنَاءٍ فِي نَأْيٍ يَنَأَى ، وَرَاءَ فِي رَأَى ، وَلَاعٍ وَهَاعٍ وَشَوَاعٍ فِي لَائِعٍ وَهَائِعٍ^(٤)

القلب
المكانى

أنواع
القلب

(١) قال في اللسان : القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحجر الا لم يسل الأسود الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقاراه وأحمد هو ثعلب
(٢) البلبال : شدة الهم ، والوسواس في الصدر
(٣) اضمحل الشيء : ذهب ، وامضحل في لغة الكلايين بمعناها ، واكفهقر الرجل : عبس وقطب وجهه ، واكرهف بمعناها

(٤) تقول : رجل هائِع لائِع : أى تلبان ضعيف جزء ع ، وهو اسم فاعل من الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما في بائع وقائل ، وقد قال أكثر العرب هاع لاع (معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء في تخريجهم فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة وقال آخرون : أصله هائِع لائِع ، فحذفت العين ووزنه قال ، وقال بعض العرب هاع لاع (معربا لإعراب قاض) فقال العلماء : أصله هاع لواع قدمت اللام على العين فصار هاعيا ولاعوا ثم أعلا لإعلال قاض وغاز ، فالاعراب على هذا الوجه بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد تتوارد هذه الأوجه

وشوائع^(١) والمهامة وأصلها الماهة^(٢)، وأمهييت الحديد^(٣) في أمهته، ونحو جاء عند الخليل؛ وقد يُقدّم متلو الآخر على العين نحو طأمن وأصله طمان^(٤) لأنه من الطمأنينة، ومنه أطمأن يطمئن أطمئنا، وقد تُقدّم العين على الفاء كما في أيس وجاه وأينق والآراء والآبار والآذر^(٥)، وتقدّم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادى وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه، بل إن كان المرفوع بالضمّة والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجيء إلا أحد الوجهين، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخر ليس غير

(١) شوائع: جمع شائعة، تقول: أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة، وكذا تقول شائعة وشواع بالقلب، وتقول: جاءت الخيل شوائع وشواعى: أى متفرقة (٢) الماهة: واحدة الماه، وهو الماء، قاله فى اللسان، والمهامة - بفتح الميم - الحجارة البيض التى تبرق، وهى البلورة التى تبص لشدة بياضها -، وهى الدرة أيضاً، والمهامة - بضم الميم - ماء الفحل، وإذا استقرأت أمثلة القلب المكافى علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفرادها، قال ابن منظور: «المهو من السيوف: الرقيق، وقيل: هو الكثير الفرند، وزنه فلع، مقلوب من لفظ ماه، قال ابن جنى: وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء» اهـ

(٣) تقول: أمهييت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها ورققتها وتقول: أماه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تسنها به، ومثل ذلك قولهم فى حفر البثر أمهى وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طأمن الرجل الرجل: إذا سكنه، والطمأنينة: السكون، والذى ذهب إليه المؤلف من أن طأمن مقلوب عن طمان هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمان مقلوب عن طأمن، انظر اللسان فإن فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين (٥) الجاه: المنزلة والقدرة عند السلطان، وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغيروها بتحريك ما كان ساكناً

قوله « بأصله » أى : بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلب ، فان مصدر علامات القلب
نَاءُ يَنْأَى النَّأَى لَا النَّأَى

قوله : « وبامثلة اشتقاقه » أى : بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ؛
فان تَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهْتُهُ وَالْوَجَاهَةُ مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه ؛
وكذلك الواحد وَتَوَحَّدَ مشتقان من الْوَحْدَةِ كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس
وَتَقَوَّسَ مشتقان من الْقَوْسِ اشتقاق الْقَيْسِ منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله
قسما آخر وهو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ ! بل الكلمات المشتقة من ذلك
الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة

قوله « وبصحته كأيس » حَقُّ العلامة أن تكون مطردة ، وليس صحة
الكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تكون لأشياء أخرى كما فى حَوْلٍ وَعَوَرَ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب
والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو
لما أخرت عن الجيم أخرت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت
مبتدأ بها ، وكانت حركتها الفتحة للخفة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ،
وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هى ساكنة كما
فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيويه
قال فى اللسان : قال ابن جنى ذهب سيويه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون
عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير أوتق ثم أبدلت الواو ياء لأنها
كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالاببدال أيضا ، والآخر أن تكون العين حذفت ثم
عوضت الياء منها قبل الفاء فثالثها على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل .
وأصل آراء وآبار وآراء وأبار بدليل مفردهما فقدمت العين فالتقى همزتان فى أول
الكلمة وثانيتهما ساكنة فقلبت الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها ، وأصل
آدر أدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت
العين على الفاء فقلبت ثانية المهمزتين ألفا

وَاجْتَوَرُوا وَالْحَيْدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تبدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ؛ فان رَجَلَةً في جمع رَجُلٍ أقل استعمالاً من رِجَالٍ وليست بمقلوبة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيس مع يئس فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالقلبي مقلوبة من الكُثْرَى ، كآرام وآدمع أَرَامٌ وأدور ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجبذ ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان ^(١) على ما قالوا ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرَفُ بأصله ؛ فالجاء والحادى والقسى عرف قلبها بأصولها وهى الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أيس يأيس باليأس ، وآرام وآدر برئمٍ ودَّارٍ ، فان ثبت لغتان بمعنى يتوَّحَّم فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جَذْبًا وجبذ جَبْذًا ؛ لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى ، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادى والجاه ، وقد يكون مرفُوض الأصل كالقيسى ، فان أصله — أعنى القووس — غير مستعمل

وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيلأ أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء ^(٢) ؛ فانه عنده قياسى

(١) هذا الذى ذكره من أن جذب وجبذ أصلان هو ما ذهب إليه جمهرة المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده فى المحكم على ما قاله اللسان (فى مادة جذب) إلى أن جبذ مقلوبة عن جذب ونقل فى اللسان عن ابن سيده (فى مادة جبذ) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائىة وهى مؤنث ساء، وهو اسم فاعل من قولهم ساءه سوما وسواء وسواء وسواية وسوائىة ومساءة ومسائىة على القلب ؛ فعل به ما يكره

قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أى : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا ، وذلك فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفى جمعه على فواعل نحو جَوَاءَ وَسَوَاءَ جَمْعَى جائية وسائية وفى الجمع الأقصى لمفردٍ لامة همزة قبلها حرف مد كخطايا فى جمع خطيئة ، وليس ماذهب إليه الخليل بميتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروهه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروهه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو مَقْوُولٍ إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيلٌ له ، وهو حذف أولهما ، وكذا فى مسئلتنا قياسٌ موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما فى مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليلَ إلى ارتكاب وجوب القلب فى مثله أداء ترك القلب إلى إعلايين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب فى الأجوف الصحيح اللام ، نحو شاك وشواعٍ فى شائك وشوائع ؛ لثلاثيهمز ما ليس أصله الهمز والهمز مستقل عندهم كما يجيء فى باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حذراً من ذلك ، فيقول : رجلٌ هاعٌ لاعٌ بضم العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة فى بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدى إلى همزتين ، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيجىء تحقيقه فى باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وآدم ، فقد حكم على ما ترى بانقلاب ياء الجائى عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبة عن الهمزة لم تَعَلَّ بحذف حركتها كما في داري^(١) ومستَهزِونَ

فالجواب أن حُكْمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكْمُ حروف اللين الأصلية التي ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما في داري^(٢) ومستَهزِينَ فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا بقي الياء في داري ومستَهزِينَ ، وَيُرَوَّى عن حمزة مُسْتَهزُونَ ، وعليه قوله^(٣) :
٣ — جَرَى مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلَمُ^(٤)

فحذف الألف للجزم ، وكذا قالوا نَحْيِي فِي نَحْبُو مَخْفُو مَخْبُوءَ بِالْهِمزة كما يحجى في باب الاعلال ، وبعضهم يقول في تخفيف رُؤْيَةٍ ورُؤْيَا : رُيَّةَ ورُيًّا بالادغام كما يحجى في باب الاعلال

(١) مذهب سيبويه في جاء أن أصله جايء فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف همزة فصار جاتماً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لتكونا الثانية همزتين في الطرف أولاهما مكسورة على ماسباتى في تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ؛ فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي العين أخرت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة في داري وأصله داري وفي مستَهزِينَ وأصله مستَهزُونَ خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

(٢) داري : اسم فاعل من قولك دراه دراه ودرأة إذا دفعه وتقول : ناقة داري مغدة ، ومستَهزِىء اسم فاعل من استَهزأ منه وبه أى سخر .

(٣) هو زهير ابن أبى سلمى المزنى ، والبيت من معلقته يمدح به حصين

ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلمه أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك عزيز النفس إن لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

فان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتي نحو أئمة واجباً فهلاً قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فاءين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانتا أصليتين كما في أود^(١) وأيل^(٢) ، بل إنما تقلبان عينين أو لامين ، كما يجيء في باب الاعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقلب ياء أئمة ألفاً لعروض الحركة عليها كما في « أُخْشِيَ اللَّهَ » « وَلَوْ أَنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : الحركة العارضة في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في « أُخْشِيَ اللَّهَ » ، ولو لم يُعتد بتلك العارضة لم تنقلب الهمزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا لشيء آخر ، هذا ، وإنما قدم الادغام في أئمة وإوزة على إعلال الهمزة بقلبها ألفا وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ، لأن المثلين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها ، واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نوى أولاً دون عينه ، فلما أدغم أحد المثلين في الآخر في أئمة وإوزة — ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقل حركته إليه — تحركت الهمزة والواو الساكتان فزالت علة قلب الهمزة ألفا والواو ياء ، وإنما حكم في إوزة بأنها إفعلة لا إفعلة لوجود الوزن الأول كما صُبع دون الثاني ،

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعل تفضيل منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعل وأصله أودد فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وأيل - بفتح الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع ييلت إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والآتي يلاء

ولا يجوز أن يكون فعلة كرجف^(١) لقولهم وز^(٢) ، وأما ترك قلب عين نحو نوى بعد قلب اللام فلما يجيء في باب الاعلال^(٣)

فان قيل : إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم وجب الإدغام في برية ومقروءة^(٤) بعد القلب ؟ وهلا كان مثل ريباً^(٥) غير مدغم ، مع أن تخفيف الهمزة في الموضعين غير لازم ؟

قات : الفرق بينهما أن قلب الهمزة في برية ومقروءة لقصد الإدغام فقط حتى تخفف الكلمة بالإدغام ، ولا مقتضى له غير قصد الإدغام ؛ فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضا للغرض ، وليس قلب همزة ريباً كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر ما قبلها كما في بر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أى : يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودعوى القلب بسبب أداء تركه

(١) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظلم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجاني الثقيل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطة ، واحدة الاوز ، وقد قالوا فيها : وزه ، وقالوا في اسم الجنس أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة في بعض صور الكلمة دليلاً على أن هذه الهمزة حرف زائد

(٣) الذى يجيء في باب الإعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا تكون اللام حرف علة ، سواء أعلت اللام كما في نوى أم لم تعل

(٤) برية : أصله بريئة ، نهيلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أى أنشأه وأوجده ، خففت الهمزة بأبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء . ومقروءة : أصله مقروءة اسم مفعول من قرأ ففعل به ، فعل بسابقه

(٥) ريباً : أصله رتباً ، خففت الهمزة بأبدالها من جنس حركة ما قبلها ، والرئى : المنظر الحسن

إلى هذا مَذْهَبُ سيبويه ، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ؛ فإن القلب عند سيبويه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائي ، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي ، كما هو مذهب الأخفش والقراء ، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لأعلى التعيين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا

ثم نقول : أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لاجمع ، كالتَصْبَاءِ وَالْغَضِيَاءِ وَالطَّرَفَاءِ ، في القَصَبَةِ وَالْغَضَا وَالطَّرَفَةِ ^(١) وأصلها شَيْئَاءٌ ، قُدِّمَتِ اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين — أى الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لَفْعَاءٌ ، وقال الكسائي : هو جمع شَيْءٍ ، كَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ ، مُنِعَ صرفه تَوَهُُّا أنه كحمرء ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تَوَهُُّمُ في مَسِيلٍ ^(٢) — وميمه زائدة — أنها أصلية فجمع على مُسْلَانٍ كما جمع قَفِيرٌ على قَفْرَانٍ وحقه مَسَائِلٌ وكما تَوَهُُّمُ في مُصْبِيَةٍ وَمَعْدِيَةٍ أن ياءها زائدة كياء قبيلة فهمزت في الجمع فقليل : مصائب اتفاقاً ، ومعاش عن بعضهم ، والقياس مصابوب ومعاش ، وكما توهم في مَنْدِيلٍ وَمَسْكِينٍ وَمَدْرَعَةٍ ^(٣) ، وهو من تركيب نَدَلٍ ^(٤) وَدَرَعٍ وَسَكَنٍ ، أصالةٌ ميمها قليل : تَمْنَدَلٌ وَتَمَسْكَنٌ وَتَمَدْرَعٌ اهـ .

(١) القصباء : القصب وهو معروف ، والغضياء : منبت الغضا ، وواحد غضا أيضاً ، والغضا : الشجر الذي ينبت في هذا المكان واحده غضاة ، والطرفاء : اسم

جنس للطرفة

(٢) المسيل : أصله اسم مكان من سال يسيل ، ومسيل الماء : مجراه

(٣) المدرعة — ككنسة — الثوب من الصوف

(٤) ندل الشيء : نقله ، وندل الخبز : أخذه بيده ، والمنديل : الخرقعة التي يمسح بها

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والجل على التوهم — ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح — بعيد من الحكمة .^(١)
وقال الأخفش والفراء : أصله أَشْيَاءُ جمع شَيْءٍ وأصله شَيْءٌ نحو يَتَنَ وأُتَيْنَاءُ ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس ،

والثاني . أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصلُ أَكْثَرُ استعمالاً من الخفيف ، قياساً على أخواته ، فان بَيْئًا وَسَيْدًا وَمَيْئًا أَكْثَرُ مِنْ يَيْنٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ ، ولم يسمع شَيْءٌ ، فضلاً عن أن يكون أَكْثَرُ استعمالاً من شَيْءٍ .

والثالث : أنك تصغر أشياء على أَشْيَاءَ ، ولو كان أَفْعَلَاءُ [وهو] جَمْعُ كَثْرَةٍ وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أَشْيَاوَاتٍ مما يُقَوَّى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فَعَلَّاءَاتٍ مطرداً نحو صَحْرَاءٍ على صَحْرَآوَاتٍ ، وجمع الجمع بالألف والتاء كَرَجَالَاتٍ وَبُيُوتَاتٍ غير قياس .

قال في اللسان : قيل هو من الندل الذي هو الوسخ ، وقيل : إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول ، وقوله (ودرع) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، وتقول : درعته بالتضعيف أى ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أى ألبستها قميصها ، فدرع وادرع أى لبسها ، ولم نعثر على فعل ثلاثى مجرد من هذا المعنى

(١) قال في القاموس : وأما الكسائي فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياء وفسارت كخضراء وخضراوات ، وحينئذ لا يلزمه ألا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسما وأبناء بالألف والتاء

ويضعف قول الأَخفش والكسائي قولهم : أَشَايَا ، وَأَشَاوَى ، في جمع أَشْيَاءَ ، كَصَحَّارَى في جمع صحراء ، فان أَفْعَلَاءَ وأفعالا لا يُجْمَعَانِ على فَعَالَى ، والأصلُ هو الأَشْيَا^(١) وقلبت الياء في الأَشَاوَى واواً على غير قياس ، كما قيل : جَبِيْتَهُ جِبَايَةً وجِبَاوَةً .

وقال سيديويه : أَشَاوَى جمع إِشَاوَةٍ في التقدير ، فيكون إذن مثل إِدَاوَةٍ^(٢) وأدَاوَى كأنه بنى من شَيْءٍ شِيَاءَةً ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام فصار إِشَايَةً ، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس كما في جِبَاوَةٍ ، ثم جمع على أَشَاوَى كما دَاوَةٍ وأدَاوَى .

وأقرب طريقاً من هذا أن نقول : مُجْمَع أَشْيَاءَ على أَشَايَا ، ثم قُلِبَتِ الياء واواً على غير القياس

قوله «وكذلك الحذف» عطف على قوله «إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله» يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله ، فيقال : قاض على وزن فاعٍ ، بحذف اللام .

قوله «إلا أن يُبَيَّنَ فيهما» أي : يبين الأصل في المقلوب والمحذوف ، يعني

(١) أصل أَشَايَا الذي هو جمع أَشْيَاءَ أَشَايَا ، فقلبت الياء همزة (على رأى سيديويه وجمهور البصريين) فصار أَشَاوَى بهمزتين ، فقلبت الثانية ياء ، ثم قلبت كسرة أولى الهمزتين فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حيثئذ ، فاجتمع شبه ثلاث ألغات فكان لابد من قلب الهمزة ، فقلبت ياء لامرين : الأول : أن الياء أخف من الواو ، والثاني : أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو في هذا الباب كثيراً ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واواً بعد ذلك غير القياس

(٢) الادَاوَةُ - بكسر الهمزة - المطهرة ، وهي إناء من جلد يتخذ للبا.

[أنك] إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحدوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لاتقول : إن أشياء مثلاً عند سيوييه فعلاء إذا قصدت بيان أصله ، بل الذى تزن بفعلاء مالىس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول: أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لاتقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول: أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحدوف إلا مقلوبا ومحدوفا ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيهما »

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ، فَأَلْمُعْتَلُّ مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ ؛ فَأَلْمُعْتَلُّ بِإِلْفَاءٍ مِثَالٌ ، وَبِالْعَيْنِ أَجُوفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْلَّامِ مَنقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ ، وَبِإِلْفَاءٍ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَاللَّامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِإِلْفَاءٍ وَاللَّامِ لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ . »

الصحيح
والمعتل

أقول : قوله « تنقسم » أى : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون رباعى الاسم والفعل معتلا ولا مضاعفا ولا مهموز الفاء ^(١) ، ولا يكون

(١) أما أن أحدهما لا يكون معتلا فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالالف ، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف في الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجىء في باب ذى الزيادة وأما الف لا تقع أولا ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة ، وأما أن أحدهما لا يكون مضاعفاً فإن عنى بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلول ووسوس ، وسمسم ويؤيؤ ، وإن عنى أن لاه الأولى والثانية مثلاً لا تكونان من جنس واحد مع كونهما أصليين فسلم ؛ فمحو هجف وخب اللام الثانية مزيدة للالحاق بهزبر ، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجهه أن المهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلا زائدة نحو أحد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زهبر (وهو ما يعلوا لثوب الجديد) ونحو ضئبل وتظل (وهما اسمان من أسماء الداهية)

الخامسى مضاعفا ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، ^(١) *مُحَوَّرَتِّل* و *إِصْطَبَل* بل يكون الرباعى مضاعفا بشرط فصل حرف أصلى بين المثليين ك *كَزَلْزَل* ، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « مافيه حرف علة » أى : فى جوهره ، أعنى فى موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتى لا ينتقض بنحو *حَوَقَلَ وَيَيْطَرُ وَيَضْرِبُ* ^(٢) ، ويعنى بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح : أى لا تبقى على حالها فى كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والهمزة وإن شاركتها فى هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا ك *أمر* وسأل وقرأ ، وقد يكون معتلا نحو *آل وَّآل* ^(٣) ورأى : وكذا غير المهموز نحو *ضَرَبَ ووَعَدَ* .

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح ك *كدَّ* ، أو معتل ك *كودَّ* و *وحىَّ* و *قوَّهَ* ، وكذا غير المضاعف ك *ضرب* و *وعد* ، وكذا المضاعف إما مهموز ك *آزَّ* ^(٤) ، أو غيره ك *كدَّ* ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(١) الورتل : الشر والامر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خامسى الأصول مثل ما بعده ، مع أن الواقع أن النون وائدة مثل نون جحفل ، أما واوه فأصلية لأنها لا تزاد أولا البتة . انظر اللسان

(٢) حوقل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوقل أيضاً : أسرع فى المشى ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال لاحول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(٣) آل يؤول أولا وما لا : رجع ، ووال يئل وألا وود لا ووئلا :

لجأ ، ومنه الموثل

(٤) أزت القدر تؤز وتؤز وتؤز أو أزيأ : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ماعينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو مافاؤه وعينه
متماثلان كدَدَن^(١) وهو في غاية القلة^(٢) ، أو ما كُرِّرَ فيه حرفان أصليان بعد
حرفين أصليين نحو زلز ، أمامافاؤه ولامه متماثلان كقَلَقٍ فلا يسمى مضاعفا .
قوله « فالمعتل بالقاء مثال » لأنه يماثل الصحيح في خلو ما ضيه من الاعلال
نحو وَعَدَ وَيَسَرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن
المضارع فَرَعَ عليه في اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغير حركاته ؛
فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ .

قوله « وبالعين أجوف » أي : المعتل بالعين أجوف ، سمي أجوف تشبيها
بالشيء الذي أخذ مافي داخله فبقى أجوف ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو
قُلْتُ وَبِئْتُ ولم يَقُلْ وَلَمْ يَبْسَعْ [وقُلْ وبع] وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول
ألفاظ الماضي ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرّفوا الماضي أو المضارع أن يتبدّثوا
بحكاية النفس نحو ضَرَبْتُ وَبِئْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية
عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَبِئْتُ .

وسمى المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب
منقوصا ؛ فانه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمى ههنا بهما لنقصان حرفه
الأخير في الجزم والوقف نحو أَغْزُ وَأَرْمُ وَأَخْشَ وَلَا تَغْزُ وَلَا تَرْمُ وَلَا تَخْشَ ، وسمى
ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير في أول ألفاظ الماضي على

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أي محذوف اللام كيد
فيقال الدد ، ومقصوراً كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان في غاية القلة لأن اجتماع المثليين مستثقل ، فإذا كان في أول الكلمة
حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر
الادغام حيثئذ

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها ؛ فتسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْمٌ وَوَيْحٌ ^(١) وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيَّ والقُوَّة ، يسمى مضاعفا باعتبار ، ولفيفا مقرؤنا باعتبار .

قوله : « وبالفاء واللام » نحو وَلِيَّ وَوَقَى .

قال : « وللأسم الثَلَاثِيَّ الْمُجَرَّدِ عَشْرَةُ أَبْنِيَّةٍ ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ ، سَقَطَ مِنْهَا فِعْلٌ وَفِعْلٌ اسْتِنْقَالًا وَجُعِلَ الدُّبْلُ مَنْقُولًا ، وَالْحَبْكُ إِنْ ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّفْتَيْنِ فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ فَلَسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حَبْرٌ عِنَبٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرْدٌ عُنُقٌ » ^(٢) .

أقول : إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للاعراب أو للبناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، ولفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، سقط المثالان لاستنقال الخروج من

(١) لم يحىء هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : يَوْمَتُهُ وكما قالوا : تَوَيْلٌ ، إذا قال ويلي ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيْلٌ أَنْ مَدَدَتْ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تَعْلَلُ بِالْقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم .
والويح : كلمة رحمة ، والويل : دعاء بالعذاب ، والويس : كلمة رحمة واستملاح للصبي ، والويب : بمعنى الويل ، واليوح : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفلس - بفتح فسكون - ما يتعامل به بما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون - المداد الذي يكتب به والعالم ، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصفير ، وياض في ظهر الفرس من أثر الدبر .

ثَقِيلٌ إِلَى ثَقِيلٍ يَخَالِفُهُ ؛ فَأَمَّا فِي [نَحْوِ] عُتُقٍ وَإِبِلٍ فَمِثَالُ الثَّقِيلَيْنِ ^(١) خَفَّفَ شَيْئًا ،
وَالْخُرُوجُ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلَ مِنَ الْعَكْسِ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ ؛
فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فَعْلٌ لَا فِي الْأَسْمَاءِ وَلَا فِي الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي الْحَبْكِ إِنْ ثَبَتَ ، وَيَجُوزُ
ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِحْدَى الْحَرْكَتَيْنِ غَيْرَ لَازِمَةٍ نَحْوِ يَضْرِبُ وَيُقْتَلُ ، وَأَمَّا فَعْلٌ فَلَمَّا
كَانَ ثَقْلُهُ أَهْوَنَ قَلِيلًا جَاءَ فِي الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَجُوزَ ذَلِكَ لِعَرْوَضِهِ لِكَوْنِهِ
فَرَعٌ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَجَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ الدُّلُّ عَلَمًا وَجِنْسًا ^(٢) ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَمًا
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنَ الْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ ، وَالِدُّ أُلُّ ^(٣) : اَلْحَتْلُ ، وَدُخُولُ
الْلامِ فِيهِ قَلِيلٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

٣ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَأَهْلِهِ ^(٤)

(١) كلامُ الشارحِ هاهنا يعارضُ ماسيأتِي له أَنْ يَذْكُرَهُ فِي بَابِ النِّسْبِ عِنْدَ
التَّحْلِيلِ لِفَتْحِ عَيْنِ الثَّلَاثِي الْمَكْسُورَةِ نَحْوَ إِبِلٍ وَنَمْرٍ وَدُثْلٍ دُونَ الْمَضْمُومَةِ كَعَمْدٍ
وَعُنُقٍ فَقَدْ قَالَ : إِنْ الطَّبِيعُ لَا يَنْفَرُ مِنْ تَوَالِي الْمُخْتَلَفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا مَكْرُوهَةً كَمَا يَنْفَرُ
تَوَالِي الْمُتَمَثَّلَاتِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنْ كَلَامُهُ هَاهُنَا فِي تَوَالِي ثَقِيلَيْنِ مِثْمَالَيْنِ وَمَا
سَيَأْتِي فِي تَوَالِي الْأَمْثَالِ الثَّقَلَاءِ

(٢) أَمَّا الْعِلْمُ فَهُوَ الدُّثْلُ بْنُ بَكْرٍ كَنَانَةُ ، وَمِنْ بَنِيهِ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيُّ ظَالِمٌ مِنْ
عَمْرٍو ، وَجَمْعُهُ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ : الدُّثْلُ بِضَمِّ الدَّالِ ، وَكُسْرُ الْهَمْزَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُهُ بِكُسْرِ الدَّالِ وَقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً . وَأَمَّا الْجِنْسُ فَهُوَ دَوِيَّةٌ كَالْتَعْلَبِ ،
وَفِي الصَّحَاحِ دَوِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِابْنِ عَرَسٍ

(٣) الْحَتْلُ : الْحَدِيْعَةُ

(٤) الْأَعْبَاءُ : جَمْعُ عِبٍّ ، وَالْمُرَادُ بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ مُشَاقِقُهَا وَمَتَاعِبُهَا ، وَيُرْوَى فِي
مَكَانِهِ بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ ، وَالْأَحْنَاءُ : جَمْعُ حَنُوٍّ وَالْمُرَادُ بِهَا أَطْرَافُهَا وَنَوَاحِيهَا وَمُتَشَابِهَاتُهَا .
وَالْكَاهِلُ : مُقَدَّمُ أَعْلَى الظَّهْرِ . وَالْبَيْتُ لِابْنِ مِيَادَةَ يَمْدَحُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ بْنَ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ

فعلى هذا لاستبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس » قال : —

٤ — جَاؤَا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّبِّلِ ^(١)

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن ثقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قدر صالح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ نَهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ » ويروى « عَنْ قِيلٍ ^(٢) وَقَالَ » — على إبقاء صورة الفعل — وكذا قولهم : أَعْيَيْتَنِي مِنْ شُبٍّ إِلَى دُبٍّ ، ومن شُبٍّ إِلَى دُبٍّ ^(٣) أى : من لدن شَبَّبْتُ إِلَى أَنْ دَبَّيْتُ عَلَى الْعَصَا ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً

(١) معرس — بضم فسكون ففتح — اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لكعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة والحقارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اهـ

(٣) قال في اللسان : وفي المثل أَعْيَيْتَنِي مِنْ شُبٍّ إِلَى دُبٍّ ومن شُبٍّ إِلَى دُبٍّ (الأول على صيغة الفعل المبني للجهمول والثاني اسم معرب منون على زنة قفل) أى من لدن شَبَّبْتُ إِلَى أَنْ دَبَّيْتُ عَلَى الْعَصَا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفي مادة درر ضبطه بفتح التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان في الأصل فعلاً ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وما زال على خلق واحد من شُبٍّ إِلَى دُبٍّ ، قال : —

قَالَتْ لَهَا أُخْتُ لَهَا نَصَحَتْ رُدِّي فَوَادَ الْهَائِمِ الصَّبَّ
قَالَتْ : وَلِمَ ؟ قَالَتْ : أَذَاكَ وَقَدْ عَلَّقْتُكُمْ شُبًّا إِلَى دُبٍّ ؟

على أن أصله كان فعلاً ، وكذا الدُّئِلُ جنساً وأصله دأل من الدَّالِّين وهو مَشْيٌ
تَقَارَبُ فيه ائْطًا ، ويجوز أن يكون الدُّئِلُ العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال
الأخفش ، وقال القراء : إن «الآن» منقول من الفعل ^(١) ، ومن هذا الباب
التَّنَوُّطُ ^(٢) لطائر ؛ وجاء على فُعِلِ اسمان آخران ، قال الليث : الوَعِلُ لغة في
الْوَعِلِ ^(٣) ، وحكى الرُّمَيْم بمعنى الاست ،

قوله « والحَبِيبُ إن ثبت » قرئ في الشواذ ^(٤) (ذَاتِ الْحَبِيبِ) بكسر

(١) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن القراء ، والآخر أن أصل آن أو ان
كمرمان فحذفت الألف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشيء ينوطه نوطاً : أى علقه ، ونوط بالتشديد للمبالغة ،
وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد
الواو المكسورة ، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ
فيها ، قاله الأصمعي

(٣) الوعل - بفتح فكسرو بفتح فسكون وبضم فكسر ، والآخر نادرة - هو
تميس الجبل ، وقال الأزهري : أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اه
فان صحت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للجهرول ؛ تقول : وعل بمحمد
إذا أشرف به (أى ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير
أو بضمن وعل معنى علا فيتعدى تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصري وأبي مالك الغفاري
وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السمال (كشداد) وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف
أحد تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسنته أبو حيان وهو أن أصلها الحبك
بضممتين ، فكسر الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني (وهو أن الحُبِكَ بكسرتين والحُبِكَ بضميتين بمعنى) : إن الحُبِكَ مركب من اللغتين ، يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحُبِكَ بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحُبِكَ بضميتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خَلَّاهَا مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحُبِكَ والحُبِكَ في حرفي الكلمة الحاء والباء ^(١) ، وفي تركيب حُبِكَ من اللغتين — إن ثبت — نَظَرْنَا لأن الحُبِكَ جمع الحُبَاك ، وهو الطريقة في الرمل ونحوه ، والحُبِكَ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ ؛ لأن فِعْلاً قليل ، حتى إن سيبويه قال : لم يجيء منه إلا إِبِل ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرئ في الشاذ (يَمَحُوقُ اللهُ الرَّبُّوا) بضم الباء ، ولم يَغُرَّ هذا القارئ إلا كتابته بالواو .

قال : « وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ ، ففَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفٌ حَلَقٌ كَفَخَذٍ ^{رد بعض} يَجُوزُ فِيهِ نَخَذٌ وَنَخَذٌ وَنَخَذٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحْوُ كَتَفَ يَجُوزُ فِيهِ ^{الابنية} كَتَفٌ وَكَتَفٌ ، وَنَحْوُ عَضَدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضَدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلَزٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلَزٌ وَلَا ثَالِثٌ لهُمَا ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيٍ لِحِجِّي عُسْرٌ وَيُسْرٌ . »

غير حصين ، قال ابن مالك في شرح الكافية عن التوجيه الأول الذي ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لا مكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفي الكلمة تبعاً للمصنف لأن التداخل أكثر ما يكون في كلمتين ، كما قالوا قنط يقنط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل علم يعلم ، فإذا قالوا قنط يقنط — بكسر عين الماضي والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعنى برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال فى بعض الكلم التى لها وزنان
أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر ،
كما يقال فى نُفَذٍ — بسكون الخاء — إنه فرع نُفَذٍ بكسرها

وجميع هذه التفرعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء
ولا يفرعون فَعَلِ الحلقى [العين] فَعَلًا كان كَشَهَدَ أو اسما كَفَخَذَ ورجل
مَحَكٌ ^(١) يطرد فيه ثلاث تفرعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع
يشاركه فيها ما ليس عينه حلقيا ، فالذى يختص بالحلقى العين إتباعُ فأنه لعينه
فى الكسر ، ويشاركه فى هذا الفرع فَعِيلُ الحلقى العين كَشَهِيدَ وَسَعِيدَ وَنَحِيفَ
وَرَغِيفَ ، وإنما جعلوا ما قبل الحلقى تابعا له فى الحركة ؛ مع أن حق الحلقى أن
يفتح نفسه أو ما قبله — كما فى يَدْعُمُ وَيَدْمَعُ ؛ لثقل الحلقى وخفة الفتحة ولتناسبتها
له ؛ لما يجىء فى تعليل فتح مضارع فَعَلِ الحلقى عَيْنُهُ أو لامة ، وذلك لأنه
مُحَلِّ فَعِلٍ الاسمى على فَعِلِ الفعلى فى التفرع لأن الأصل فى التغيير الفعل
لكثرة تصرفاته ، وسيجىء فى باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعِلِ الحلقى
العين ، وأما فَعِيلُ فلم يفتح عينه لثلا يؤدّى إلى مثال مرفوض فى كلامهم ؛ وقد
يجىء كسر فتح ما بعد الحلقى إتباعا لكسر الحلقى ، كما قيل فى خَبِقَ ^(٢) على
على وزن هَجَفَ للطويل : خَبِقَ ، هذا ، وحرفُ الحلق فى المثالين فَعِلِ وفَعِيلِ
ثانى الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يفعل أو لامة ، فلم يستعمل الكسر عليه ،

التفرعات
لغة تميم

(١) رجل محك بوزن فرح ومما حك ومحكان كغضبان لجوج عسر الأخلاق.

(٢) الخبق بخاء معجمة مكسورة وباء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة
هو الطويل من الرجال مثل الهجيب : فقرأه لاطم بل تفسير للكلمتين معا ، ويقال : فرس
خبق (بالفتحين السابقين) إذا كان سريعا

مع أن الكسر قريب من الفتح ؛ لقرب مخرج الياء من مخرج الألف (١)
 فلما نزم كسر العين في المثاليين — وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها
 أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن ههنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى
 الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عيدُ الغرام — غَيَّرَتْ حركة ما قبلها إلى مثل
 حركتها ؛ لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكأنها غيرت ما قبلها إلى
 إلى الفتح ، ولم يأت في الأسماء فَعِلٌ وَلَا فُعِيلٌ — مضمومى الفاء — حتى
 تَتَّبِعَ الفاءُ العينَ بناءً على هذه القاعدة ، وأما فَعِلٌ في الفعل نحو شَهِدَ فلم يتبع
 لثلاثا ياتبس بالمبنى للفاعل المتبع فإؤه عينه ، وإنما لم يتبع في نحو الْمُحِينَ وَالْمَعِينَ (٢)
 لعروض الكسرة ، وأما الْمُغَيَّرَةُ في الْمُغَيَّرَةِ فشاذ شذوذ منتن في المنتن وَأَنْبُؤُكَ
 وَأَجُوءُكَ في أَنْبِئُكَ وَأَجِئُكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبُوعُكَ وَأُقْرُوكَ في أَبِيْعُكَ
 وَأُقْرِئُكَ ، وإنما لم يتبع في نحو رَوْفَ وَرَوْوْفَ لأن كسر ما قبل الحلقى في نحو
 رَجِمَ وَرَجِيمَ إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح
 وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛
 هَبْ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فَلَمْ غَيَّرَ ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى
 الكسر ؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي ؟ ؟

واللغتان اللتان يشتركان فيهما الحلقى وغيره : أولاهما : فَعِلٌ بفتح الفاء وسكون
 العين ، نحو شَهِدَ في الفعل وَنَحَدَ في الأسم ، وفي غير الحلقى عِلْمٌ في الفعل وَكَبَدٌ

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى
 الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أى أهله ، وأصله محين — بضم الميم
 وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من
 أعان ، فعل به ما فعل بسابقه

فى الاسم ، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأُخف أى الفتح إلى الأثقل منه أى الكسر فى البناء المبني على الخفة أى بناء الثلاثى المجرد ، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ومثل هذا قالوا فى كَرُم الرجل : كَرُم ، وفى عَضُد : عَضُد ، بالاسكان ، وقولهم لَيْسَ مثل عَلم فى عَلم ، وكان قياسه لآس كهاب ، لكنهم خالفوا به أخواته لفارقتها لها فى عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لَيْسَ كِهَيْتُ ، ولا يجوز أن يكون أصل لَيْسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولا ضم الياء لأن الأجوف اليائى لا يجرى من باب فَعَلَ^(١) ؛ والثانية : فَعَلَ — بكسر الفاء وسكون العين — نحو شَهَدَ وَفَعِدَ فى الحلقى ، وَكَبَدَ وَكَتَفَ فى غيره ؛ ولم يسمع فى غير الحلقى من الفعل نحو عَلمَ فى عَلمَ فى المبني للفاعل ، وحكى قطرب فى المبني للمفعول نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » بكسر الضاد وسكون الراء — كما قيل قِيلَ وَبَيْعَ وَرَدَّ ، وهو شاذ . فالذى من الحلقى يجوز أن يكون فرع فِعْلَ المكسور الفاء والعين كما تقول فى إِبِلٍ : إِبِل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأُخف إلى الأثقل ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أى : الكسرة ، فنقلت إلى الفاء ، والذى من غير الحلقى لا يكون إلا على الوجه الثانى ؛ لأنه لا يجوز فيه فِعْلَ بالاتباع

قوله « ونحو عَضُدَ يجوز فيه عَضُد » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تيمر فى الفعل أيضا ، نحو كَرُمَ الرَّجُلُ ، فى كَرُم ، ولم يقولوا فيه عَضُد بنقل الضمة إلى ما قبلها كما نقلوا فى نحو كَتَفَ ؛ لنقل الضمة ، ورمزنا نقابا بعضهم فقالوا : عَضُد ، وقد

(١) لم يجرى من الأجوف اليائى مضموم العين إلا قولهم « هَيْوُ » أى حسنت حاله وصار ذاهية

ذكرنا ^(١) في فعل التعجب أن فعل الذي فيه معنى التعجب يقال فيه
فُعلَ ، قال :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ * ^(٢)

وإمل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم في الفعل المبني
للمفعول فُعلَ كما في المثل « لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُضِّدْهُ » ^(٣) قال أبو النجم
وهو تميمي : —

٦ — * لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ أَنْعَصَرَ * ^(٤)

(١) ذكره في شرح الكافية في آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد :
والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه
(٢) هذا عجز بيت للأخطل النصرائي التغلبي وصدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا *

وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها

(٣) قال في اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه
فيشربه ، ومن أمثالهم في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له »
بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ
المضطر بالفصيد فاقنع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا
(٤) قبل هذا قوله في وصف جارية :

بَيْضَاءُ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظَرٍ خَوْذُ يَغْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَزَّرُ

وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له ، فإنه من بكر بن وائل فإن اسمه
الفضل بن قدامه بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بني عجل بن لجيم بن صعب
ابن علي بن بكر بن وائل ، وهذه التفريعات كما تطرد عند بني تميم تطرد عند غيرهم
ومنهم بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعمى : وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل اه ولعل
الذي حمل الشارح على نسبة أبي النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفريعات
[نما تطرد عند بني تميم]

وكذا قولهم غُزِيََ بالياء دون الواو في غُزِيََ لعروض سكون الزاى ؛ فليس التخفيف في مثله لكرهية الانتقال من الأَخَفِ إلى الأَثْقَلِ كما كان في كَتِفٍ وَعَضُدٌ ، كيف والكسرة أَخَفُ من الضمة والفتحة أَخَفُ من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالى الثقيلين في الثلاثى المبني على الخفة ، فسكن الثانى لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثانى حصل ؛ لأنه لأجل التوالى ، ولتوالى الثقيلين أيضاً خَفَقُوا نحو عُنُقٍ وإِبلٍ بتسكين الحرف الثانى فيهما ؛ وهذا التخفيف فى نحو عُنُقٍ أَكْثَرُ منه فى إِبلٍ ؛ لأنَّ الضمتين أَثْقَلُ من الكسرتين حتى جاء فى الكتاب العزيز وهو حجازى رُسَلْنَا وَرُسَلَهُمْ ، وهو فى الجمع أولى منه فى المفرد لتثقل الجمع معنى ؛ وجميع هذه التفريعات فى لغة تميم كاسم ؛ وإذا توالى الفتحان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَّا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادٍ ^(١)
فشاذ ضرورة

وقد شبه بفعلٍ المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلْيَضْرِبْ وَفَلْتَضْرِبْ — أعنى واو العطف وفاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجزء مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرئ

(١) البيت للأخطل التغلبى ، ويروى صدره * وما كل مغبون ولو سلف صفقه * والمغبون الذى يخدع وينقص منه فى الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق لإيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يد الآخر ، والباء فى راجع زائدة ، ويروى راجع (فعلا مضارعاً) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسح البيع

به في الكتاب العزيز ، وشبهه به نحو « ثُمَّ لِيَفْعَلْ » ، وهو أقل ، لأنَّ ثُمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواو والفاء ، مع أنَّ ثُمَّ الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهَوَّ وَفَهَى وَهَوَّ وَهَى وَلَهَوَّ وَلَهَى لما قلنا في وَلِيَفْعَلْ ، وكذا أَهَوَّ وَأَهَى ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هُوَّ وَهَى أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو (أَنْ يُمِلَّ هُوَّ) على ما قرىء في الشواذ أبعد ؛ لأنَّ يُمِلَّ كلمة مستقلة ، جعل هُوَّ كعضدٍ ؛ وهذا كما قلنا نحو قولهم : أراك مُنتَفِخًا ، وقوله :

٨ — * فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا ^(١) *

وقولهم : انْطَلَقَ ، في انْطَلَقَ ، وقوله :

٩ — * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٢) *

وإنما قل التخفيف في هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويجيء شرحها في أما كتبها ^(٣) إن شاء الله تعالى

قوله « في إبل وبليز (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيبويه : ما يعرف

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن روبة يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

* إِذَا أَحْسَّ نَبَأَةً تَوَجَّسَا *

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكرس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنباة الصوت الخفي أو صوت الكلاب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفي

(٢) هذا عجزيت لرجل من أزد السراة و صدره * عجبتم لمولود وليس له أب *

(٣) أما كتبها في باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على

ما هناك وأحال هناك على ما هنا

إِلَّا الْإِطْلُ ، وزاد الأَخفش بلزا ، وقال السيرافي : الحَبْرُ صُفْرَةُ الْأَسْنَانِ ، وجاءَ الْإِطْلُ ^(١) وَالْإِطُّ ، وقيل : الْإِطُّ ^(٢) لُغَةٌ فِي الْأَقِطِ ، وَأَتَانِ إِيْدٌ : أَيْ وَلُودٌ

قوله « وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيٍ » يَحْكِي عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّ كُلَّ فُعْلٍ فِي الْكَلَامِ فَتَثْقِيلُهُ جَائِزٌ ، إِلَّا مَا كَانَ صِفَةً أَوْ مَعْتَلًّا الْعَيْنِ كَحُمُرٍ وَسُورٍ فَانَهُمَا لَا يَثْقِلَانِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَكَذَا قَالَ عَيْسَى بْنُ عَمَرَ : إِنْ كُلُّ فُعْلٍ كَانَ فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَخَفِّفُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَثْقِلُهُ نَحْوُ عُسْرٍ وَيُسْرٍ ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : بَلِ السَّاكِنُ الْعَيْنِ فِي مِثْلِهِ فَرَعٌ لِمَضْمُونِهَا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي عُنُقٍ اتِّفَاقًا ، فَانْ قِيلَ : جَمِيعُ التَّفَارِيعِ الْمَذْكُورَةِ كَانَتْ أَقْلَ اسْتِعْمَالًا مِنْ أَصُولِهَا ؛ فَانْ نَخَذًا وَعُنُقًا سَاكِنِي الْعَيْنِ أَقْلٌ مِنْهُمَا مَتَحَرِّ كَيْهًا ، وَبِهَذَا عَرَفَ الْفَرَعِيَّةُ ، وَعُسْرٌ وَيُسْرٌ بِالسَّكُونِ أَشْهَرُ مِنْهُمَا مَضْمُومِي الْعَيْنِ ؛ فَيَكُونُ الضَّمُّ فِيهِمَا فَرَعُ السَّكُونِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ ثِقْلَ الضَّمَّتَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الثَّقَلِ الْحَاصِلِ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ الْمَذْكُورَةِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَحْمِلَ تَضَاعُفُ الثَّقَلِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ عَلَى قَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا مَعَ كَوْنِهَا أَصْلًا ، وَإِذَا كَانَ الِاسْتِثْقَالُ فِي الْأَصْلِ يُوْدِي إِلَى تَرْكِ اسْتِعْمَالِهِ أَصْلًا كَمَا فِي نَحْوِ يَقُولُ وَيَبْيَعُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْصِي فَمَا لِنَكْرَمِنْ أَدَائِهِ إِلَى قَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ ؟

(١) إطل - بكسر تين ، وبكسر فسكون - والإيطل : الحاصرة ، قال امرؤ القيس

لَهُ أَطْلًا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَمَامَةٍ وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبٌ تَتْفُلٍ

وقال آخر :

لَمْ تُؤْذَ خَيْلُهُمْ بِالنَّعْرِ وَاصِدَةٍ تُجَلِّ الْحَوَاصِرَ لَمْ يَلْحَقْ لَهَا إِطْلٌ

(٢) الأقط - بكسر تين ، وبفتح فسكون - طعام يتخذ من اللبن المخيض ، قال امرؤ القيس

فَتَمَلًّا يَبْتَنَّا أَقْطًا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَبَعٍ وَرَى

هذا ، وإن كان عين فَعْل المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعَر والبَحْر والبَحَر ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداها فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل فَعْل شأنه ما ذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجيء في باب المضارع

قال : « وَلِلرَّبَاعِيِّ خَمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زَبْرَجٌ ، بُرْنٌ ، دِرْهَمٌ ، قَطْرٌ ، وَزَادَ ابْنَةُ الرَّبَاعِيِّ وَالْخَامِسِ الْأَخْفَشُ نُحُوَّ جُحْدَبٍ ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعُلْبِطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنْادِلَ وَعُلَابِطٍ ، وَلِلْخَامِسِيِّ أَرْبَعَةٌ : سَفَرَجَلٌ ، قِرْطَعْبٌ ، جَعْمَرِشٌ ، قُدْعَمِلٌ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أَبْنِيَّةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الْخَامِسِيِّ إِلَّا عُضْرُ فُوطٍ خَزْعِيلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبْعَثَرِيٌّ خَنْدَرِيسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخامسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخامس الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالوا ، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ ووزن سَفَرَجَلٍ فَعْلَلٌ ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً ، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين ، يَسْقُطُ منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حقُّ أبْنِيَةِ الْخَامِسِيِّ أَنْ تَكُونَ مِائَةً وَاحِدًا وَسَبْعِينَ ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء ، اقتصر من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفَقٍ عليها ، وزاد الأَخْش فُعْلَلًا بفتح اللام كجُخْدَبٍ ، وأجيب بأنه فرع جُخَادِبٍ ؛ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحَلَبٍ وَبُرُقَعٍ ^(١) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يَرُدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول : إن قُعْدَدًا ^(٢) وَدُخْلَلًا ^(٣) مفتوحى الدال واللام — على ما روى — وَسُودَدًا ^(٤) وَعُوطَطًا ^(٥) ملحقات بجُخْدَبٍ ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يجيىء في موضعه . ويكون بهُمَى ^(٦) ملحقا ؛ لقولهم بهُمة على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثانى ، والأصل فيهما ضم الثالث (٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمكاره ؛ قال الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ

(٣) دخل الرجل ودخله بضم ثالثة أو فتحه ودخلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله

(٤) السؤدد : مصدر قولك ساد الرجل قومه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة

أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا

(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عائط الناقة تعوط ، إذا لم

تحمل في أول سنة يطررها الفحل

(٦) قال في اللسان : وقال الليث : البهيمى نبت تجذب به الغنم وجدا شديدا مادام

أخضر ، فإذا يبس هر شوكه وامتنع ، ويقولون للواحد بهيمى والجمع بهيمى ، قال

سيبويه : البهيمى تكون واحدا وجمعاً وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للالحاق

والواحدة بهمة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث ...

قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهمة فالألف ملحقة له بجُخْدَبٍ

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه

قوله « وأما جَنْدِلٌ وَعُلَيْطٌ » يعنى أن هذين ليسا بنائين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ؛ بدليل أنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيبويه : الدليل على أن هَذَا بَدَأُ^(١) وَعُلَيْطٌ مقصوراً هَذَا بَدِ وَعُلَا بَطِ أنك لا تجد فُعَالاً إلا لا يروى فيه فُعَالٌ كَعَلَاطٍ وهَذَا بَدِ وَدُوَادِمِ^(٢) فى دُوَدِمِ ، وكما أن المذكورين ليسا بنائين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَّتْنِ - بفتحتين بعدها ضمة - وَعَرَّتْنِ - بثلاث فتحات - ليسا بافتين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَّتْنِ بحذف النون ، والثانى مخفف عَرَّتْنِ ، كما أن عَرَّتْنَا - بفتح العين وإسكان الراء وضم التاء - فرع عَرَّتْنِ بحذف النون وإسكان الراء ، وعَرَّتْنِ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَّتْنِ وَعَرَّتْنِ فرعه . وعَرَّتْنِ فرع الفرع ، وعَرَّتْنِ ، وعَرَّتْنِ فرعه ، وعَرَّتْنِ فرع الفرع

وزاد محمد بن السرى فى الخامس خامساً وهو اُلهَنْدَلِيعُ لبقلة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادراً فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يجىء ، ولو جاز أن يكون هُنْدَلِيعُ فُعَالاً لجاز أن يكون كَنْهَبُلُ^(٣) فُعَالاً ، وذلك خَرَقَ لا يُرْقَعُ فتكثر الأصول

فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء اه
(١) قال فى اللسان : اهدبد والهدابد اللين الخاثر (الحامض) جدا . وقيل :
ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شئ شبه الدم يخرج من شجر السمر
(٣) الكنبهل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاء ، قال سيبويه :
أما كنبهل فالنون فيه زائدة لأنه ليس فى الكلام على مثال سفرجل (بضم الجيم)

المزيد فيه من الاصناف وضابطه قوله « وللمزيد فيه أبنية كثيرة » ترتقى فى قول سيبويه إلى ثلثائة وثمانية أبنية ، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع ذلك بطول ، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يجب فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الخماسى قليلا عده المصنف ؛ وإنما قال « على الأكثر » لأنه قيل : إن خنْدَرِيسَا فَنَعْلِيل ؛ فيكون رابعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم بأصالة النون ؛ إذ جاء بَرَقَعِيد فى بلد ، وَدَرَدَيس للداهية ، وَسَسَيْيل وَجَعْفَلِيْق وَعَلْطَيْيس (١)

فإن قيل : أليس إذا تَرَدَّد حرفٌ بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لأنسلم أولاً أن فَعْلَالِيَّ نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة ؟ ولولمنا شذوذها قلنا : إنما يكون الحكم بزيادته أولى لكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك فى الثلاثى والرابعى ، أما فى الخماسى فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله ؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [يكون] أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا — أعنى خنْدَرِيسَا — فإن ياءه زائد بلا خلاف فلا تَفَاوُتَ بين تقديره أصلاً وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خنْدَرِيس بَرَقَعِيد لاستراح من قوله « على الأكثر » لأنه فَعْلَالِيلٌ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساء »

(١) السلسيل : اللين الذى لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين فى الجنة ، قال الله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) . والجعفلق : العظيمة من النساء . والعلطيس : الأملس البراق

شيء غير الياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجبي ، ولو ذكر
عَلَطِيمِسًا^(١) وَجَعَفًا يَتَقَا لم يرد شيء ؛ لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في
موضعه فيهما

قوله «جَعْفَر» هو النهر الصغير ، و«الزَّبْرَج» الزينة من وَشْيٍ أَوْ جَوْهَرٍ ،
وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، و«الْبُرْنُ» للسبع والطير كالأصابع
للإنسان ، والمِخْلَبُ : ظفر البرن ، و«الْقَمَطَر» ما يصبان فيه الكتب ،
«وَالْجُنْدَبُ» الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الْجُنَادِبُ ،
«وَالْجُنْدَلُ» موضع فيه الحجارة ، والجُنَادِلُ : جمع الْجُنْدَلِ : أى الصخر ، كأنه
جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررتُ بقَاعِ
عَرْفَجٍ^(٢) كُلُّهُ ، و«الْعَلِيطُ» الغليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء
قِرْطَعِبٌ : أى سحابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، و«الجحمرش» العجوز المسنة ،
يقال : ما أعطاني قَدْ عَمِلًا : أى شيئًا ، وَالْقَذْعِمَلَةُ : الناقة الشديدة ، و«الْعَضْرُفُوطُ»
دويبة ، و«الْخَزْعَبِيلُ» الباطل من كلام وَمِزَاح ، و«الْقَرَطَبُوسُ» بكسر
القاف — الداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

(١) العلطيس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل
الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلعاء ، قال الراجز :-

لَبَّأَ رَأْتُ شَيْبَ قَذَالِي عَيْسَا وَهَامَتِي كَالطَّسْتِ عَلَطِيمِسَا
لَا يَحْدُ الْقَمْلُ بِهَا تَعْرِيسَا

(٢) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - نت ، قيل : هو من شجر الصيف لين أغبر
له ثمرة خشنة كالحسك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس
له حب ولا شوك . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه) :
« ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم
مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عربا أجمعون » اهـ

والأول هو المراد هنا لثلاث تكرار بناء عَضْرَفُوط ، وَ « الْقَبْعَثَرِي » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وليست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخامس بناء أصلي يلحق به ^(١) ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه يُنَوَّن ويلحقه التاء نحو قَبْعَثَرَاة ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الْخَنْدَرِيس » اسم من أسماء الجر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لا تكون

ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب ^{معنى الإلحاق} زيادةً غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلُّ وَاحِدٍ في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لاختاسياً

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في ^{فائدة الإلحاق} شِعْرِ أَوْ سَجْع

ولانحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على مايتوهم ، كيف وإن معنى حَوْقَلْ مخالف لمعنى حَمَلْ ^(٢) ، وَ شَمَلْ مخالف لشمَل معنى ^(٣) وكذا كَوَثَرْ

(١) كان من حقه ، مراعاة لما سيأتى له ذكره قريباً ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق الخامس لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصل

(٢) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحقلت الإبل تحقل - من باب تعب يتعب - أصيبت بالحقلة ، وهي من أدواء الإبل . وأما حوقل فعناه ضعف وقد تقدم (٣) شملت الريح - من باب قعد - شملاً وشمولاً : تحولت شمالاً ؛ وشمّل الخمر - من باب نصر - عرّضها للشمال ؛ وشمّل الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

ليس بمعنى^(١) كثر ، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مَفْعَل المصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مَفْعَل للآلة ، فمن ثَمَّة لا نقول إن هذه الزيادات للحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعى في الحركات والسكنات المعينة ومثله في التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [هذه] الحروف المعانى المذكورة ، فلا نحينها على الغرض اللفظى مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزد لافادة معنى للإلحاق أيضا ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو أشد ومرد ؛ لثلا ينكسرو وزن جعفر ، ولا نحو مسلة ولا بخدة لثلا ينكسرو وزن درهم ، كما لم يدغم مهدد وقردد محافظة على وزن جعفر ، وذلك أن ترك الادغام فى نحو قردد ليس لكون أحد الدالين زائدا وإلا لم يدغم نحو قدد^(٢) لزيادة أحد داليه ، ولم يظهر نحو ألدد ويلندد^(٣)

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملم أمر - من باب فرح ونصر - وشمولا أيضا : عهم . وشمال الرجل وانشمل وشملى : أسرع وشمى ، وبهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشملى فى غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شىء ، قال الشاعر :-

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بْنَ مَرْوَانَ طَيْبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرًا
والكوثر أيضا : النهر ، ونهر فى الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ، فالمخالفة إذن فى غير المعنى الأول

(٢) القمد - بضم أوله وثانيه كعتل - القوى الشديد ، قال الشاعر :-

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِيبِ

(٣) الألدد واليلندد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة ألدد ويا . يلندد كلتاها للإلحاق . فان قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا الهمزة والياء فى ألدد ويلندد ، والدليل على صحة الإلحاق

لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أَشَدَّ وَمَرَدَّ وَمِسْلَّةٌ لو كانت ملحقة

هذا ؛ وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ، ككوكب^(١) وزينب فانه لا معنى لتركيب ككب وزنب

قولنا « أن تريد حرفاً » نحو كوتر وقُعْدُد ، وقولنا « أو حرفين » كأئندد مقابل حرف الالحاق ويلندد وحبَنْطَى^(٢) فان الزائدتين في كل واحد منهما للالحاق

وأما أَقْعَنْسَسَ وَآخِرُنِي^(٣) فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للالحاق ، بل إحدى سببي أقعنس وألف آخر نبي للالحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً

ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : إنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ، فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء في أئندد ويلندد لما انضم إلى الهمزة والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسئلة مأخوذة من استقراء كلام العرب وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبني على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في جوهر (زائدة للالحاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدة الكافين زائدة . قال في اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد : وك ب) صدر بكاف زائدة والأصل وكب ، أو كوب اه

(٢) تقول : رجل حبَنْطَى - بالتونين - أى غليظ قصير بطين

(٣) أقعنس فهو مقعنس . والمقعنس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ؛ وقال ابن دريد : رجل مقعنس ، إذا امتنع أن يضام . وأحرني الرجل : تهيأ للغضب والشر ، وأحرني أيضاً : استلقى على ظهره ورفع رجله نحو السقاء

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم .

وقد تلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحق ما يزداد على الملحق بها ، كما ألحق شَيْطَنَ وَسَلَقِي^(١) بدخرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقليل : تَشَيْطَنَ واسَلَنْقِي الملحق ذو زيادة الملحق كما قليل : تَدَخَّرَجَ واحرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقعنسس كذلك ؛ إذ لم يستعمل قعنسس

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحق ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه ؛ فلا يقال : إن اعشوشبَ واجلوزد^(٢) ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما في موضع نونه ؛ ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سَوَدَدٍ : إنه ملحق بجُنْدَبٍ^(٣) المزيد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُنْدَب ، وإن نحو سَوَدَدٍ ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ ؛ فانها ليست ملحقة بدَخَّرَجَ لأن مصادرها إِفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ ، مع أن زياداتها مطردة لمعان سندرهما ، ولا تكفي مساواة إفعال وفعال وفعال كأخرج إخراجا وقاتل قيتالاً وكذَّبَ كذاباً لِفِعْلَالٍ مصدر فَعَّلَ ؛ لأن المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدرى فَعَّلَ فَعَّلَ

(١) شيطان الرجل وتشيطان : صار كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألقاه على ظهره ، واسلنقى : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثر عشبها . واجلوزد الليل : ذهب . واجلوزد بهم السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوزد المطر

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه

وقولنا « في التصغير والتكسير » يُخْرِج عنه نحو حِمَارٍ ، وإن كان بوزن قَطَرٍ ؛ لأن جمعه قَمَاطِر ولا يجمع حمار على حِمَار بل تُحْمَرُ وَأُحْمَرَةٌ ، وأما نحو شَمَائِلٌ^(١) في جمع شِمَال فلا يرد اعتراضاً ؛ لأن فعائل غير مطرد في جمع فِعَال .
وقولنا « لا خماسيا » لأن الملحق به لا يحذف آخره في التصغير والتكسير كما يحذف في الخماسي ، بل يحذف الزائد منه أين كان ؛ لأنه لما احتيج إلى حذف حرف فالزائد أولى ؛ وأما إذا كان المزيد للالحاق حرف لين رابعا في الخماسي فانه ينقلب ياء نحو كَنَاهِيرَ في جمع كَنَهْوَرٍ^(٢)

قيل : لا يكون حرف الإلحاق في الأول ؛ فليس أبلم^(٣) ملحقا بِبُرْثُنٍ .
ولا إِمْدِيدُ بِزَبْرِجٍ^(٤) ؛ ولا أرى منه مانعا ، فانها تقع أولا للالحاق مع مساعد اتفاقا ، كما في النَّدَدِ وَيَلْنَدِدِ وَإِدْرُوْنِ^(٥) فما المانع أن يقع بلا مساعد ؟

موضع
حرف
الإلحاق

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي
ألمَ تَعَلَّمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهَا قَلِيلٌ ، وما لوى أخى من شِمَالِيَا
والشمال أيضاً : ضد اليمين ، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) -
والشمال أيضا : الشؤم ، قال الشاعر : -

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤْنَكَ بِالشَّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المتراكب من السحاب ، وقيل : قطع
من السحاب أمثال الجبال ، والتون والواو زائدتان للالحاق بسفرجل
(٣) الأبلم - بضمين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ،
واحده أبله ، وفي الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقد الأبله » أى : أنه على نصفين
متساويين كما تشق الخوصة نصفين

(٤) الأئمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل

(٥) الأدرون - بزنة جردحل - المكان الذى يوضع فيه علف الفرس . وهو

فيل : ولا يقع الألف للالحاق في الاسم حَشْوًا ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضًا في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كـ لَمِيَّ وَبُشْرَى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فانه لا يلزم تحريكها في نحو عَلَّابٌ لافي التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ما حَقَّ بِقَدِّعَمِلٍ ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كـ سُرَيْدٍ يَجِ وَسَرَادٍ يَجِ في سِرْدَاحٍ ^(١) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزداد الألف في الآخر نحو أَرْطَى ^(٢) وَمِعْرَى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للالحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أَرْطَى وَمِعْرَى ياء ، ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت في رأيت أَرْطِيًّا وَأَرَاطِي لِكسرة ما قبلها

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزنجشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَغَافَلَ للالحاق بِتَدَحْرَجَ ، وهو وهم ، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدَ كما بينا ، ولو كان الألف في تَغَافَلَ

الأصل أيضاً ، ويقال : رجع فلان إلى إدروته ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية في الشر ، قال ابن جني : هو ملحق بجر دخل ، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدأ لأن ما قبلها مفتوح فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه
(١) السرداح - بوزن قرطاس ، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضخم من كل شيء.
والأسد القوى الشديد

(٢) الارطى - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل ، واحدته أرطاة

للالحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لا تكون للاحق في الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للاحق بتدحرج كما ادّعى ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غيرها إلا موافقة البناءين لتدحرج في تصاريفه ، وإما جوز حذف الألف الساكنين في نحو أَرطَى وَمِعْزَى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدَدٍ وَقَرَدَدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأَرطَى وَأَرطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديراً مع سقوط اللام للتنوين حكم سيوييه بكون جَوَارٍ وَأُعْيِلٍ ^(١) غير منصرفين

هذا ، ولما لم يقدّم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للاحق جاز أن يحكم في نحو سَأَسَمٍ ^(٢) وخَاتَمٍ وَعَا لَمْ بكونها للاحق بجمعفَرٍ ، وبكونها في نحو عَلَا بَطٍ للاحق بقَدْ تَعْمَلُ

(١) أُعْيِل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذي هو أفضل تفضيل من العلو والأصل الأول في المصغر أُعْيِلُو ، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة ، ثم استقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذفت التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجاء بالتنوين عوضاً عن هذه الياء . هذا مذهب سيوييه والتحليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستتقال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهي غير ظاهرة . وفي المسألة مذاهب أخرى لا نرى الاطالة بذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسي والأمشاط والقصاع والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرباعي كثير : فَوَعَلَ ككوثر ، وفَعَلَ كزينب ،
 وفَعُول كجدول ، وفَعَلَل مضعف اللام كَهَدَد ، وفَعَلَّى كَارْطَى ، وفَعَلَنُ
 كَرَعَشَن^(١) ، وفَعَلَنَ كَعِرْضَنَ^(٢) ، وفَعَلَن كَفِرْسَن^(٣) ، وفَعَلَتَ كَسَنَبَتَ^(٤) ،
 وفَعَل كَمَنَسَل^(٥) ، وفَعَلَّ كَخَدَب^(٦) ، وفَعُل كَخَنَفُس^(٧) وعند الأخفش
 فَعَلَل مضعف اللام ملحق بمجذَّب كسُوْدَد ؛ ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون
 أَفْعُل وإفْعِل كَأَبْلُم وإجْرِد^(٨) للألحاق ، وأما إفْعَل كَأَصْبَع فلا ؛ لإدغام نحو
 إَوْز ، وكذا يفْعَل يكون للألحاق كيَلْمَع^(٩) وكذا فَاعَل كَعَالَم

(١) الرعشن - بفتحيتين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض في السير من النشاط ، يقال :
 تعدو الفرس العرضنة : أى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى
 فلان عرضنة : أى بمؤخر عيني .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) السنبة : الحقة وهى المدة من الزمن ، تقول : عشنا فى الرخاء سنبة . والباء
 الأولى فيه زائدة للألحاق على قول سيبويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنبة ، أما
 التاء الثانية فهى تاء التأنيث وهى موجودة فى الحاليين

(٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهى مأخوذة من العسلان ، وهو عدو الذئب ،
 والزائد فيه النون عند سيبويه ، واللام عند غيره

(٦) الخدب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافى

(٧) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة
 فيهما - دويبة سوداء أصغر من الجعل منتنة الريح

(٨) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على
 السكأة واجدته إجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل
 إئمد ، وهذا الذى عناه الشارح

(٩) اليلع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب

وكذا الملحق بالخاص من الثلاثى والرابعى كثير ؛ فمن الثلاثى الملحق
 بسفرجل نحو صَمَحَمَح (١) وَعَفَنَجَج (٢) وَكَرَوَس (٣) وَعَمَلَس (٤) وَعَثَوَثَل (٥)
 وَهَبَيَخ (٦) وَعَقَنَقَل (٧) وَخَفَيَدَد وَخَفَيَفَد (٨) وَالنَدَد وَيَلَنَدَد وَحَبَنَطَى ،
 ومن الرابعى جَحَنَقَل (٩) وَحَبَوَّكَر (١٠) ، ومن الملحق بِقِرْطَعَب من الثلاثى

أوزان
 الملحق
 الخاص

(١) الصمحمح - كسفرجل - الشديد القوى ، والآتى صمحمحة
 (٢) العفنجج - كسفرجل - الضخم الاحق
 (٣) الكروس - كسفرجل - الشديد
 (٤) العملس - كسفرجل - القوى الشديد على السفر . والذئب والكلاب
 الحثيثان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز :-

عَمَلَسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَثَّمْ
 وقال الطرماح يصف كلاب الصيد :-

يُوزَّعُ بِالْأَمْرَاسِ كُلِّ عَمَلَسٍ مِنَ الْمُطْعِمَاتِ الصَّيْدِ غَيْرِ الشَّوْاحِنِ
 (٥) العثوثل : الكثير اللحم الرخو

(٦) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذى لاخيره فيه ، والاحق المسترخى . والهبيخ
 فى لغة حمير : الغلام الممتلىء ، والهبيخة : الجارية التارة الممتلئة بلغتهم أيضا
 (٧) العقنقل - كسفرجل - الكتيب العظيم من الرمل إذا ارتكمت بعضه على بعض
 (٨) الخفידد والخفيفد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل :
 الطويل الساقين . قيل للظليم خفيدد لسرعته ، وتقول : خفد - كفرح - خفدا ،
 وخفد - كضرب - خفدا ، إذا أسرع فى مشيته وفى بعض النسخ مكان خفيدد
 « خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عليه

(٩) الجحنفل : الغليظ

(١٠) الجبوكر : الداهية ، ورمل يضل فيه السالك

إِزْدَبَ وَفِرْدَوْسَ وَإِذْرُونََ وَإِنْقَحَلَ^(١) وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ قِرْشَبُ^(٢) وَعَلَسَكْدُ^(٣)
وَقَوْلُهُمْ هَمْرَشُ^(٤) عِنْدَ سَبْيُوِيَهْ مَلْحَقٌ بِجَحْمَرِشٍ بِالتَّضْعِيفِ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ
لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ وَأَصْلُهُ هَمْرَشُ ، وَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ سِرْدَاحُ
مَلْحَقًا بِجِرْدَحْلٍ ، وَعُلَا بَطٍ مَلْحَقًا بِقُدْعَمِلٍ ، وَكُنَائِلُ^(٥) بِقُدْعَمِيلٍ ، وَإِنْ
خَالَفَتْهَا فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَعْتَبَرُ إِلَّا فِي الرَّبَاعِيِّ

وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ الْأَصْلِيِّينَ تَضْعِيفٌ ؛ لِثَقَلِهِمَا وَثَقُلَ
التَّضْعِيفُ : أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِهِمَا تَضْعِيفًا زَائِدًا فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ لِعُرُوضِ الزِّيَادَةِ
وَأِنْ صَارَ الْعَارِضُ لَازِمًا ؛ فَعَلَى هَذَا أَحَدُ الْمَثَلِينَ فِي كَلِمَةٍ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ
مَتَى يَكُونُ
أَحَدُ
الْمَثَلِينَ
زَائِدًا

(١) الْفِرْدَوْسُ : الْبَسْتَانُ ، وَفِي تَمَثِيلِ الْمُؤَلِّفِ بِهِ لَمَّا ذَكَرَ نَظَرَ ؛ فَانْهَمَ نَصُوا
عَلَى أَنَّهُ لَا زَائِدَ فِيهِ إِلَّا الْوَاوُ ؛ فَيَكُونُ رَبَاعِيًا مَلْحَقًا بِالْخَمَاسِيِّ ، وَالْإِنْقَحْلُ كَجِرْدَحْلٍ :
الرَّجُلُ الَّذِي يَبْسُ جِلْدَهُ عَلَى عَظْمِهِ مِنَ الْبُؤْسِ وَالْكِبَرِ وَالْهَرَمِ

(٢) الْقِرْشَبُ - كَجِرْدَحْلٍ : الضَّخْمُ الطَّوِيلُ مِنَ الرِّجَالِ . وَقِيلَ : هُوَ السَّيِّئُ الْحَالِ
(٣) الْعَلَسَكْدُ - بِكُسْرِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةٌ وَسُكُونِ الْكَافِ — الْغَلِظُ
الشَّدِيدُ الْعِنَقُ وَالظَّهْرُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا ، وَقِيلَ : هُوَ الشَّدِيدُ مَطْلَقًا ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءُ
(٤) هَمْرَشُ - كَجَحْمَرِشٍ - الْعِجُوزُ الْمُضْطَرِبَةُ الْخَلْقُ (بِفَتْحِ الْخَاءِ) . قَالَ ابْنُ
سَيِّدِهِ : جَعَلَهَا سَبْيُوِيَهْ مَرَّةً فَتَعَلَّلَا (وَهُوَ غَيْرُ مَا حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْأَخْفَشِ) وَمَرَّةً
فَعَلَّلَا ، وَرَدَّ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ يَكُونُ فَعَلَّلَلَا ، وَقَالَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَظَهَرَتْ النُّونُ لِأَنَّ إِدْغَامَ
النُّونِ فِي الْمِيمِ مِنْ كَلِمَةٍ لَا يَجُوزُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَدْغَمُوا فِي شَاةٍ زَنْمَاءَ (وَهِيَ الَّتِي لَهَا
لَحْمَةٌ مُتَدَلِّيةٌ تَحْتَ حَنْكَمَا) كَرَاهِيَةً أَنْ يَلْتَبَسَ بِالْمُضَاعَفِ . وَهِيَ عِنْدَ كِرَاعِ فَعْلَلِ (بِفَتْحِ
الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ مَفْتُوحَةٌ وَكُسْرِ اللَّامِ الْأُولَى) قَالَ : وَلَا نَظِيرَ لَهَا الْبَتَّةُ أَهْ مِنَ اللِّسَانِ
(٥) كُنَائِلُ - بَضْمُ الْكَافِ وَفَتْحُ النُّونِ بَعْدَهَا أَلْفٌ - اسْمُ مَوْضِعٍ ، قَالَ الطَّرِمَاحُ

ابْنُ حَكِيمٍ ، وَقِيلَ : قَاتِلُهُ ابْنُ مَقْبِلٍ
دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَائِلٍ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءَ وَالرَّكْبُ رَائِحُ
وَيَقَالُ فِيهِ كُنَائِلِينَ . وَيُرْوَى فِي عَجْزِ الْبَيْتِ « وَاللَّيْلُ رَائِحٌ »

أو أربعة زائد إذا لم يكن بين المثلثين حرف أصلى ، كَقَتَّبَ ^(١) وَزُهْلُول ^(٢) فإن كان بينهما حرف أصلى فليس بزائد كَحَدَّرَد ^(٣) وَدَرَدَيس ^(٤) وَسَلْسَبِيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضا ؛ كَحَدَّرَد وَسَلْسَبِيل عنده فَعَلَّعَ وَفَعَّلِيل ؛ والأولى الحكم بالأصالة ؛ لعدم قيام دليل زيادة الزائد كما قام مع عدم الفصل بالأصلى كما سيحجى ، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما فالأولان أو الأخيران زائدان ، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ؛ فَمَرَمَرِيس فَعَفَّعِيل ، وَصَمَحَمَح فَعَلَّمَلْ ؛ وأما نحو زَلَزَل وَصَرَصَر ^(٥) فليس فيه زائد ؛ إذ لا يبقى بعد الجرفين ثلاثة ، ومن قال « سَلْسَبِيل فَعَفَّعِيل » قال : زَلَزَل فَعَفَل

وقال الكوفيون فى نحو زَلَزَل وَصَرَصَر — أى : فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسبٌ للمعنى الذى كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة — : إن الثالث زائد ؛ لشهادة الاشتقاق : فزَلَزَل من زَلَّ ، وَصَرَصَر من صَرَّ ، وَدَمَدَم ^(٦) من دَمَّ ، وأما ما لم يكن كذلك ، كالتَّلْبَالِ والتَّلْمَخَال ؛ فلا يرتكبون ذلك فيه وقال السرى الرِّفَاء فى كتاب الحب والمحبوب : زَلَزَل من زَلَّ كَجَلْبَبَ من جَلَبَ ، وكذا نحوه ، يعنى أنه كرر اللام للإلحاق فصار زَلَلْ ؛ فالتبس بيباب

(١) القنب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما - : ضرب من الكتان

(٢) الزهلول - كعصفور - الأملس من كل شئ

(٣) حدرد - كجعفر - : اسم رجل ، ولم يحجى على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدرديس : الداهية ، وخرزة سوداء تتحبب بها المرأة إلى زوجها ، والمعجوز

والشيخ الكبير الفانى

(٥) صرصر : تحتمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد

الصياح ، وأن تكون اسما وهو دوية تحت الأرض تهر أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أى عذبه عذابا تاما .

ذَلَّلَ يُذَلِّلُ تَذْلِيلًا ، فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريب ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرَّ كَرَّ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء في مَرَمَرٍسٍ وصَمَحَمَحٍ : إنه فَعْلِيلٌ وفَعَّالٌ ، قال : لو كان فَعْفَعِيلًا وفَعْلَعَلًا لكان صَرَصَرَ وزَزَلَ فَعْفَعٌ ، وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فإذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد في نحو قَنَبَ وعِلَّكَدٍ وقِرَشَبَ ومَهْدَدٍ وصَمَحَمَحٍ ومَرَمَرٍسٍ وبرَهْرَهة^(١) — أى : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين الثلاثين أصلى ، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم في السكل ، وذلك نحو قَطَّعَ وقَطَّاعَ وجَبَّارَ وسُبُوحٌ ، وكذا في ذُرْجَرَحٍ^(٢) ، لقولهم ذُرُوحٌ بمعناه ، وفي حَبْلَلَابٍ^(٣) لقولهم حُلَّبٌ بمعناه ، ومَرَمَرٍسٍ المداهية [من^(٤)] الممارسة للأمر ، وألحق ما جهل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَحَمَحٍ وبرَهْرَهة جمعك له على صَمَحَمَحٍ وبرَارَةٍ ، ولو كان كَسَفَرَجَلٍ قلت صَمَحَمَحٍ

(١) يقال : امرأة برهره ، إذا كانت بضة ، وقيل : هى البيضاء ، وقيل : التى لها بريق من صفائها

(٢) الذررح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مهملة ساكنة فراء مفتوحة - : هو دويبة أعظم قليلا من الذباب ، والذروح كسبوح بمعناه

(٣) حبللاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينسبط على الأرض وتدوم خضرته فى القيظ وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بمعناه

(٤) زيادة يقتضياها المقام ؛ فإنه يريد أن التضعيف زائد فى كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأور

فان قيل : هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلان نحو صَمَّاحِح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلتُ صمَّاحم لظن أنه كسفرجل : أى أن جميع الحروف أصلية ، وأيضا ليس في كلامهم فعَالِعُ وفي الكلام فاعل كثير كَسَلَامٍ في سُلَّمٍ وَقَنَانٍ في قُنْبٍ ، وكذا تقول في مَرَمِيس : مَرَارِيس ؛ لكثرة فاعيل كدنانير وقراريط ، فجمعا على فاعل وفعاعيل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة في آخرها مثلان متحركان مُظْهَرَانِ فك المثلين
أما
اللاحق فهي ملحقة ، سواء كانا أصليين كما في أَلْدَدَ ، أو أحدهما زائدا كما في مَهْدَدَ ، لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قَصْدُ مماثلتها للرباعي والخماسي لأدغم الحرف طلبا للتخفيف ؛ فلهذا قيل : إن مَهْدَدًا مُلْحَقٌ بجعفر دون مَعَدَ ، ولهذا قال سيبويه : نحو سُوْدَدَ ملحق بجُنْدَبَ ، مع كون النون في جندب زائدا وعدم ثبوت فُعْلَلٍ بفتح اللام عنده ^(١)

(١) تذكر هاهنا تسكلة في بيان القياسي والسماعي من اللاحق نرى أنه لا بد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازني : « وهذا اللاحق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرِد ، فأما المطرد الذي لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا لللاحق مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال نحو جلبب يجلبب جلبية ، فإذا سئلت كيف تبنى من ضرب مثل جعفر قلت : ضرب ، ومن علم قلت : علم ، ومن ظرف قلت : ظرف ، وإن كان فعلا فكذلك وتجريه بجرى دحرج في جميع أحواله » اه وقال أبو الفتح عثمان بن جني : « ومعنى قوله إن باب مهدد وجلبب مطرد وباب جمهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسم أو فعلا أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضرب زيد عمرا ، وأنت تريد ضرب ، وكذا كنت تقول : هذا ضرب أبل ، إذا جعلته اسما ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجوز لك أن تقول : ضوب زيد عمرا ، ولا هذا

قال: « وَأَحْوَالُ الْأُبْنِيَةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَمَا لِمَا ضَرَعَ وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالضَّفَّةِ الْمُشَبَّهَةِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَأَسْمِ
الزَّمَانِ وَالْمَسْكَنِ وَالْآلَةِ وَالْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالْتِقَاءِ السَّائِمِ كُنَيْنِ
وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَسُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَدْ

رجل ضارب ؛ لأن هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا علي (يريد
أستاذه الفارسي) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا وأنا
أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب
اسما وصفة وفعلا وما شاء من ذلك ، فيقول : ضربب زيد عمرا ، ومررت برجل
ضربب ، وضربب أفضل من خرجج ، لأنه إلهاق مطرد ، وكذلك كل مطرد من
اللاحق نحو هذا رجل ضرببي ؛ لأن هذا اللاحق مطرد ، وليس لك أن تقول :
هذا رجل ضربب ، ولا ضارب ؛ لأن هذا لم يطرد في اللاحق . فقلت له : أترجل
اللغة ارتجالا ؟ فقال : نعم ؛ لأن هذا اللاحق لما اطرده صار كاطراد رفع الفاعل ،
ألا ترى أنك تقول : طاب الحشكتان ؛ فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة
لأنها أعجمية . قال : وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما بنينه من ضرب وغيره
من القياس ؛ وهذا من طريق ما علته من أبي علي ، وهذا لفظه أو معنى لفظه « اه
وجاصل هذا أن اللاحق عندهما على ضربين : قياسي ، وسماعي ؛ فأما القياسي
فقد ذكرنا له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي ، والثاني :
ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة ، وأما السماعي فما كان بالواو كجهور ورودن ،
أو بالياء كشريف ويطروزينب ومريم ، أو بالآلف كجعي وسلق ودنيا ومعزي
ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حني في عدة مواضع من شرحه على
تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من اللاحق قياسيا
إلا ما كان بتكرير اللام سواء كان ثلاثي الأصول وأريد إلهاقه بالرباعي أم كان
رباعي الأصول وأريد إلهاقه بالخماسي ؛ فليس لك أن تزيد لللاحق أي حرف مالم يكن
من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج علي مثال كوثر
أو جهور أو يطر أو جعي أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ الْمُجَانَسَةُ كَأَلَا مَالَةٍ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلْأُسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ
وَالْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ وَالْإِذْغَامِ وَالْحَذْفِ »

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكلمة فلا
نكره^(١)

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغير المعنى
باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وإما للاضطراب إلى
بعضها بعد الاعلال كالتقاء الساكنين فى نحو « لم يَقُلْ » أو بعد وصل بعض
الكلم ببعض كالتقاءهما فى نحو « اذْهَبِ اذْهَبْ » أو عند الشروع فى الكلام
كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورى كوجوه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المقصور والمدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن
القصر والمد إنما صيرَ إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستئصال كاسم
المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر مما
قياسه مَفْعَلٌ ومُفَعَّلٌ ، وسائر ما ذكره فى المتصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من
أفعل وفَاعِلٌ وافتَعَلَ كالاعطاء والرماء والاشتراء ، وسائر ما ذكره فى المدود ،
وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وكذا
ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم المفعول
ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى
الكلام كما فى سَعِيدٌ وَحِمَارٌ وَعُصْفُورٌ وَكُنَائِيلٌ ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال فى
زيادة الإلحاق : إنها للتوسع فى اللغة ، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء فى

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الابنية » وانظر

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله «والإعلال» يدخل فيه إبدال حروف العلة ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، وحذفها ، وحذف حركتها لا للجزم ولا للوقف ، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والمهمزة وغيرهما ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والمهمزة وغيرهما ، فقوله « الإبدال والحذف » يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف المهمزة

قال : « الْمَاضِي : لِلثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ ، نَحَوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَاسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمَقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ »

أبْنِيَةُ
الْمَاضِي
الْمَجْرَدِ
الْثَّلَاثِي

أقول : ذكر لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعُلُ ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتحهما - لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع ، ومثالين للآزم منهما ، وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعُلُ كَشَرِبَ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعَلُ كَوَمِقَ ، ومثالين للآزم منهما ، وذكر لفعل مثلا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين ، وليس إلا لازما

قال : « وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَخَرَجَ نَحَوُ شَمَالٍ وَحَوْقَلٍ وَيَيْطَرَ وَجَهْوَرَ وَقَانَسَ وَقَانَسِي ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخَرَجَ نَحَوُ تَجَابَبَ وَتَجَوَرَبَ وَتَشَيْطَانَ وَتَرَهُوَكَ وَتَمَسَّكَنَ وَتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخَرَنَجَمَ نَحَوُ أَقْمَنْسَسَ وَأَسْلَنْقَى ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحَوُ أَخْرَجَ وَجَرَبَ وَقَاتَلَ وَأَنطَاقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَشْهَبَ وَأَغْدَوْدَنَ وَأَعْلَوَّطَ ؛ وَأَسْتَكَانَ قِيلَ : أَفْتَعَلَ مِنْ السُّكُونِ فَأَلْمَدُ شَادُّ ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَأَلْمَدُ قِيَاسِي »

أبْنِيَةُ
الْمَاضِي
الْثَّلَاثِي
الْمَزِيدِ فِيهِ

أقول : شمال : أي أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى

من ثمره ، وَحَوَّلَ : كبر وعجز عن الجماع ، وَجْهَوْرَ : رفع صوته ، قَلَنْسَتْهُ
وَقَلْسَيْتُهُ : ألبسته القلنسوة ، تَجَلْبَبَ : لبس الجلباب ، تَجَوَّرَبَ : لبس
الجَوَّرَبَ ، تَشَيْطَنَ الرجل : صار كالشيطان في تمرده ، تَرَهَوَّكَ الرجل في المشي :
أى كان كأنه يَمْوَجُ فيه ، تَمَسَّكَنَ : تشبه بالمسكين ، اَحْرَنْجَمَ القوم : ازدحموا ،
اَقْعَسَسَ : رجع وتأخر ، اسَلَنْقَى : مطاوع سَلَقَى : أى صَرَخَ ، اَغْدَوْدَنَ
النبتُ : طال ، اَعْلَوَّطُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعل شَرَّيفَ : أى قطع شَرِّيفَ الزرع ، وهو ورقه إذا
طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع

قد تقدم أن نحو تكلم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان في جميع تصاريفه .
كَنَدَّخَرَجَ ، وفي عد النحاة تَمْدَرَعُ وتمندل وتمسكن من الملحق نظر أيضا ،
وإن وافقت تدرج في جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست
لقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والفاط ، ظَنُّوا أن ميم منديل ومسكين
وَمِدْرَعَة فاء السكامة كقاف قِنْدِيل ودال دِرْهَمٌ ، والقياس تَدْرَعُ وَتَنْدَلُ
وَتَسْكَنُ كما يجيء في باب ذى الزيادة ، وهذا كما تُوْهِمُ في ميم مَسِيل الأصلة
فجمعوه على مُسْلَانٍ وَأَمْسِلَةٍ ، كَقَفْرَانٍ وَأَقْفِرَةٍ في جمع قَفِيرٍ ، فتمدع وتمندل
وتمسكن - وإن كانت على تمعمل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تَفَعَّلَ

وقد جاء من الملحقات بدحرج فعأل نحو : بَرَّأَلُ الديك ، إذا نَفَسَ بَرَّأَلُهُ^(١)

(١) البرائل كعلايط والبرائلي بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر
حول عنقه ، أو خاص بعرف الجباري ، فإذا نفسه للقتال قيل برأل كدحرج
وتبرأل كدحرج ، وابرأل كاشمأز ، اه من القاموس ، وفي اللسان : وقيل : هو
الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك قال : وهو البرائل للديك خاصة

وَفَعَلَ نَحْو : دَنَعَ الرجل : أى افتر ولَزِقَ بالدَّعَاءِ ، وهى الأرض ، وكذا
فَعَلْنَ وَفَعَلَ [وَفَعَلَ] وَفَعَلَ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، لكنها لم تُعَدَّ لغرابتها وكونها من
الشواذ ؛ وكذا جاء تَهَفَّلَ وَافْعَمَلَ ونحو ذلك من النوادر ^(١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله اسْتَكَنَّ فَأُشْبِعَ الفتح ، كما فى قوله : —

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك
أمثلة لها : أما فعَلْنَ فمن أمثلتها قولهم : فرص الشيء ؛ إذا قطعه ، وأصله الفرص
وهو القطع وزنا ومعنى ، ومنه قولهم : قحزن الرجل ؛ إذا ضربه فصرعه ، وأصله
قحز الرجل إذا أهلكه ، وأما فعل فمن أمثلتها قولهم : حمّظل الرجل ، إذا جنى الحنظل ،
وهو الحنظل . وأما فَعَمَلَ فمن أمثلتها قولهم : قصم الشيء ؛ إذا قطعه ، وأصله القصل
وهو القطع وزنا ومعنى ، وقولهم : جلمط الرجل شعره ؛ إذا حلقه ، وأصله جلاط .
وأما فَعِلَ فمن أمثلتها قولهم : فرضم الشيء ؛ إذا قطعه وأصله الفرص . وأما تَهَفَّلَ
فمن أمثلتها قولهم : تهلقم مطاوع هلقم الشيء ، إذا ابتلعه ، وأصله لقم اللقمة إذا
أخذها بفيه . وأما افْعَمَلَ فمن أمثلتها قولهم : اهرنمع الرجل ، إذا أسرع فى مشيته
وكذلك إذا كان سريع البكا والدموع . وقالوا : اهرنمع فى منطقته إذا انهماك وأكثر ،
النون فيه زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فقال ابن سيده : إنها زائدة ، وقال ابن برى :
هى أصلية فوزنها افْعَمَلَ ، وعلى كل فانه يتعين إبدال النون ميما وإدغامها فى الميم بعدها
هذا ، وقد أشار المؤلف بقوله : وغير ذلك ، وقوله فيما بعد : ونحو ذلك ، إلى أوزان
أخرى لم يتعرض لذكرها ، فمنها يفعل (كدحرج) نحو : يرأ الرجل ، إذا صبغ باليرناء (بضم
ففتح فنون مشددة وبعد الألف همزة) وهى الحناء . ومنها تفعل (كدحرج) نحو
ترمس بمعنى رمسه : أى غيبه فى الرمس وهو القبر ، ومنه قولهم : ترفل ترفلة بمعنى
رقل (كنصر) ؛ إذا جرديله وتبختر . ومنها تفعل كقولهم : نرجس الدواء ؛ إذا
وضع فيه النرجس . ومنها فَعَلَ نحو سنبِل الزرع إذا ظهر سنبله . ومنها هَفَعَلَ نحو
هلقم ؛ إذا أكبر اللقم . ومنها سَفَعَلَ نحو سنبس بمعنى نبس : أى نطق ، إلى غير ذلك
عما تجده فى كتب اللغة . هذا ، وفى أكثر هذه الأوزان مقال

١٠ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ

زَيَافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ^(١)

إلا أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل ، بخلاف ينباع ،
وقيل : استعمل من الكون ، وقيل : من الكين ، والسين للانتقال ، كما في
استحجر : أى انتقل إلى كون آخر : أى حالة أخرى : أى من العزة إلى الذلة ،
أو صار كالكين ، وهو لم داخل الفرج : أى في اللين والذلة

قال : «فعل لمعان كثيرة ، وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله - بالضم - نحو
كارمى فكرمته أكرمته ، إلا باب وعدت وبعث ورميت ؛ فإنه أفعله -
بالكسر - وعن الكسائي في نحو شاعرتة فشعرتة أشعرتة - بالفتح »

أقول : اعلم أن باب فعل خلفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في
جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه

ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب
أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إذن إلا متعديا . نحو : كارمى
فكرمته أكرمته : أى غلبته بالكرم ، وخاصمى فخصمته أخصمه ، وغالبى
فغلبته أغلبه ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم ، فاذا قصدت
هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواوى كوعد ، والأجوف

يختص
المغالبة
باب
نصر
الالداع

(١) هذا البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسى . وينباع : أصله ينبع (كيفتح)
فأشبع فتحة الباء فصارت ألفاً . والذفرى - بكسر فسكون مقصوراً - الموضع
الذى يعرق من الابل خلف الأذن . والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والجسرة :
الضخمة القوية . والزياقة : المتبخرة في مشيها . والفنيق : الفحل المكرم من الابل
والمكدم : المعضوض ، وروى المقرم ، وهو الذى لا يذل ولا يحمل عليه
لنكرمه وعتقه

والناقص اليائين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعُلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ — بالكسر — إذا كان الماضي مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يجي

وحكى عن الكسائي أنه استثنى أيضا ما عينه أولامه أحد الحروف الخلقية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوى والأجوف والناقص اليائين ، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهْنِئُ ، كما يأتي بيانه في موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالضم — وكذا فاخرته أَفْخَرُهُ — بالضم — وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله

واعلم^(١) أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَارَعَنِي فَرَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، اسْتَعْنَيْ عَنْهُ بَغْلَبْتُهُ ، وكذا غيره ، بل نقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعَلَ تَكَثَّرُ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرَضَ وَحَزَنَ وَفَرِحَ ، وَيَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحِلْيَ كُلُّهَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدِمَ وَسَمِرَ وَعَجِفَ وَحَمِقَ وَخَرِقَ وَعَجِمَ وَرَعِنَ^(٥) بِالْكَسْرِ وَالضَّم »

(١) قال في التسهيل : وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر . اهـ ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مثالا واويا أو أجوف أو ناقصا يائين . ولا ينافيه قول سيبويه الذي ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله في هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو المظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبنى على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا (٢) آدم (كعلم وكرم) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وياضا ،

أقول : اعلم أن فعل لازمه أكثر من متعديه ، والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجرى مجراه ، كحزن وردى وشعث وسهك ونكد وعسر وشكس ولحز ولجج وخزى ، ومن التهيج كبطر وفرح^(١) وخط خطا ، وهو الرائحة الطيبة ، وقيم قنمة ، وهى الرائحة المكروهة ، وغضب وغار يغار وحش وقلق وسار حيرة وبرق^(٢) . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع والرئى ، وقريب منه نصيف القدح أى امتلا نصفه وقرب إذا قارب الامتلاء ، ويكثر فى هذا الباب الألوان والحلى ؛ فالألوان نحو كدر وشهب وصدى وقهيب وكهب وأدم^(٣)

واللون الأدمة ، وسم (ككرم وفرح) فهو أسمر ، واسمار أيضا ؛ إذا كان لونه السمرة ، وهى منزلة بين السواد والبياض . وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف ، إذا ذهب سمته ، وهو العجف (بفتح الحين) . وحق (ككرم وغنم) حمقا . بالضم وبضمين . وحاقة فهو أحق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالأمر (ككرم وفرح) إذا لم يرفق به ، وعجم - بضم الجيم - عجمة فهو أعجم وهى عجماء ، إذا كان به عجمة وهى لكنة وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكننا لم نجد بعد مراجعة ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال فى اللسان عن الكسائى : كل شئ من باب أفعل وفعلاء سوى الألوان فانه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج وما أشبهه ، إلاسته أحرف فانها جاءت على فعل (ككرم) الآخرق والآخرق والارعن والأعجف والايمن اه ولم يذكر السادس ، ولعله الاعجم .

(١) ردى : هلك ، وسقط فى الهوة ، وشعث : تلبث شعره واغبر ، وسهك : خبث رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع فى ضيق وشدة ، أو عمل بيده اليسرى ؛ وشكس : ساء خلقه ، ولحز : بخل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت ببثور ، وخزى الرجل : وقع فى بلية وشر ، وبطر : لم يحتمل النعمة وكفرها
(٢) حش : غضب ، أو صار دقيق الساق ، وبرق بصره : تحير ، أودهش فلم يبصر
(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب بياضه على

والأغلب في الألوان أفعَلْ وأفعالٌ نحو ازرقَّ وأخضَرَ وأبيضَ وأحمرَّ وأصفرَّ ، ولايجيء من هذه الألوان فَعَلَ وَلَا فَعُلَ ؛ ونعني بالحليّ العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان ، كَشَتَرَ وَصَالَعَ وَرَسَحَ وَهَضَمَ ^(١) .

وقد يشاركه فَعُلَ مضموم العين في الألوان والعيوب والحليّ ، كالكلمات التي عدها المصنف ، وفي الأمراض والأوجاع كَسَقَمَ وَعَسِرَ ، بشرط أن لا يكون لامه ياء ؛ فان فَعُلَ لايجيء فيه ذلك ؛ إلا لغة واحدة ، نحو بهو الرجل ^(٢) وبهيّ أي : صار بهيّا

وفَعِلَ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ، لأنها لا تتعلق بغير من قامت به ؛ وأما قولهم : فَرِقْتُهُ وَفَزَعْتُهُ فقال سيبويه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت منه وفزعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاشٍ ، والقياسُ خَشٍ ؛ فالأصل أيضاً خشيت منه ، فحمل على رَحْمَتِهِ ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاشٍ والقياسُ خَشٍ ؛ لأن قياس صفة اللزوم من هذا الباب فَعِلُ ، وكذا كان قياس مصدره خَشِيَ فقليل خَشِيَّةٌ حملاً على رَحْمَةٍ ، وكذا حمل ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : سخط منه أو عليه

سواده ، وصدى . : إذا كان أسود مشرباً حمرة ، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً ، وأدم تقدم قريباً ص (٧١)
(١) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه : انقلب جفنها وتشنج ، وصلع (بمهملة كفرح) فهو أصلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة في بعض النسخ « ضلع » وتقول . ضلع السيف (بالمعجمة كفرح) : اعوج ، ورسح : أي خف لحم عجزته ونفذه ، وهضم : انضم كشحاه (أي جانباه) وضمرت بطنه

(٢) بهو الرجل وبهي وبها (ككرم وفرح ودعا وسعى) ، إذا صار بهياً

أي : حسناً

قوله « رعن ه أى : حق ، والرعونة : الحق

معان
فعل
بالضم

قال : « وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحَوَهَا كَحَسُنَ وَقَبِحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ
فَمِنْ ثَمَّةٍ كَانَ لَا زِمًا ، وَشَدَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ : أَيْ رَحِبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ
سُدْنِهِ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بَعْتِهِ .
وَرَأَعَوَانِي فِي بَابٍ خِفْتُ بَيَانِ الْبِنَةِ »

أقول : اعلم أن فعل في الأغلب للفرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن
وَالْقُبْحِ وَالْوَسَامَةِ وَالْقَسَامَةِ ^(١) وَالْكِبَرِ وَالصَّغَرِ وَالطُّولَ وَالْقَصَرَ وَالْعِلَظَ
وَالسَّهُولَةَ وَالصَّعُوبَةَ وَالشَّرْعَةَ وَالْبَطْءَ وَالثَّقْلَ وَالْحِلْمَ وَالرَّفْقَ ، ونحو ذلك
وقد يجزى غير الغريزة مُجَرَّاهَا ، إِذَا كَانَ لَهُ لُبُّ ^(٢) وَمُكَّتْ نَحْوُ حُلْمٍ
وَبَرَع ^(٣) وَكَرُمَ وَفُحَسَ

قوله « ومن ثمة كان لازما » لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تعتمد إلى غيره
هكذا قيل . وأقول : أَيْشِ الْمَانِعِ ^(٤) من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالتبيعة

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضئى الثابت أيضا ، والوسيم :
الثابت الحسن ، كأنه قدوسم ، والقسامة : الحسن ، يقال : رجل مقسم الوجه ، أى
جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال
(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء
والتأخر . قال الجوهري : مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس ، لأن
المصدر من فعل (بالكسر) قياسه التحريك إذا لم يتعد ، وقد جاء في الشعر على
القياس ، قال جرير :

وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَالِبٌ وَأُخَوِّدِيًّا إِذَا انْضَمَّ الدَّعَالِيْبُ
(٣) برع (بضم الراء) : تم في كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه في العلم وغيره
(٤) أيش : أصلها أى شيء ، تخففت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحْبُتُكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة ^(١) . والأولى أن يقال : إنما عَدَّاه لتضمنه معنى وَسِع ، أى :

همزة شىء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعلل إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شىء ، خفف منه ، نص عليه ابن السيد فى شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى « واثى الرضى » : « إنها كلمة مستعملة بمعنى أى شىء . وليست مخففة منها » ليس بشىء ، ووقع فى شعر قديم أنشدوه فى السير : —

مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السهلى فى شرحه : الأيش : يَحْتَمَلُ أَنَّهُ قَبِيلَةٌ مِنَ الْجَنِّ يَنْسُبُونَ إِلَى أَيْشٍ ، ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شىء عظيم ، وأيش فى معنى أى شىء كما يقال : ويله ، فى معنى ويل لآمه على الحذف لكثرة الاستعمال اه

(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى طاعة ابن الكرماني ؟ أى : أوسعكم ؟ فعدى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين ، إلا أن أبا على الفارسي حكى أن هذيلاً تعدىها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها ، كقوله : -

وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة اه ملخصا ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كفتى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولاه هشام ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرور ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسِعْتُمْ الدَّارَ . وقول المصنف « أى رحبت بك » فيه تعسف لامعنى له (١).

ولايجىء من هذا الباب أجوف يائى ، ولاناقص يائى ؛ لأن مضارع فعل يفعل بالضم لاغير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا فى الماضى ، وفى المضارع واوا ، نحو يَبُوعُ وَيَرْمُو ، من البيع والرمى ، فكنت تنتقل من الأخرى إلى الأثقل . وإنما جاء من فعل المكسور العين أجوفٌ وناقصٌ : واويان كخافَ خَوْفًا وَرَضِيَ وَغَيَّ وَشَقِيَ رِضْوَانًا وَغَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخرى بقلب الواو فى يخاف ألفا وفى رضى ياء ، بل قد جاء فى هذا الباب من الأجوف اليائى حرف واحد وهو هَيَّوَ الرَّجُلُ : أى صار ذاهيةً ، ولم تقلب الياء فى الماضى ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضى فى الإعلال ؛ فكنت تقول : هَاءَ يَهُوءُ ، فيحصل الانتقال من الأخرى إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائى حرف واحد متصرف (٢) وهو يَهُوُّ الرجل يَهُوءُ ، بمعنى يَهَيَّيْ يَهَيَّيْ : أى صار بهيئاً ؛ وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما فى التَّرايى بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية فى الأفعال مراعاة لا يَخْلَطُ بعضها ببعض أبداً ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذى هو اسم ، فطراً الوزن عليه فصار فعلاً ، وقد يجىء على قلة فى باب التعجب فَعَلَ من الناقص اليائى ولا يتصرف كَنِمَ وبُس فلا يكون له مضارع كَقَضَوُ الرجل (٣) وَرَمَوْتَ الْيَدَ [يَدُهُ] ، ولم

- (١) إنما كان تخريج المصنف تعسفاً عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان يحجروا بنفسه ، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج الشارح فحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمنين باب قياسى عند كثير من النحاة
- (٢) نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أى صار ذاهيةً ، والنهاية (بضم فسكون) العقل
- (٣) قَضَوُ الرجل : أى ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورُموت اليد : أى ما أرمأها

يُجِىء المضعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس ^{لم ينجى} ^{مضعف} لَبِئْتَ تَلْبُ ؛ وَلَبِئْتَ تَلْبُ أَكْثَرُ ؛ وأما حَبِئْتَ فنقول إلى هذا الباب للتعجب ككبرم كَقَضُوا وَرَمَوْ ، ومنه قوله — :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ ^(١) * —

فهو كقوله : —

١١ — قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعَذِيبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي ^(٢)
على أحد التأويلين فى بَعْدَ ^(٣) والأصل حَبِئْتَ بالكسر ^(٤) أى : صرت
حبيبا ؛ ولم يقولوا فى القليل قَلَلْتُ كما قالوا فى الكثير كَثُرْتُ ، بل قالوا : قَلَّ

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص ٤٣) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب
(بضم الحاء) حب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب ،
ثم نقلت الضمة إلى الفاء وأدغمت العين فى اللام
(٢) هذا البيت من طويلة امرئ القيس ، والضمير فى له يعود إلى البرق الذى
ذكره فى قوله : -

أَصَاحَ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيزُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
وضارج والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملى : اسم مفعول من تأمل : أى
بعد السجاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن يجعل ما تميزا ، ويكون
قوله متأملى هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثانى أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بعد ظرفا لا فعل
تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملى مصدر ميمى بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان
يجريان فى رواية بعد (بفتح الباء) ، وأما فى رواية ضم الباء فلا تحتل إلا وجها
واحدا ، وهو أن يكون بعد فلا ماضيا للتعجب

(٤) لا وجه لتقيده بالكسر ؛ فإنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب
ضرب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للمضموم

يَقُلُّ كَرَاهَةً لِلتَّقَلِّ ، ولم يَأْتِ شَرُّرْتُ بِالضَّمِّ ^(١) بل شَرِّرْتُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ
أَيُ صَرْتُ شَرِّيراً ، وقال بعضهم : عَزَّتْ الْأُنَاقَةُ - أَيُ : ضَاقَ إِحْلِيهَا - تَعَزُّ بِالضَّمِّ
وَشَرٌّ وَدَمٌّ أَيُ صَارَ دَمِيًّا ؛ وثَلَاثُهَا فَعُلَ بِالضَّمِّ . ولم يثبت ما قاله سيبويه « لا يكاد
يكون فيه - يعني في المضاعف - فَعُلَ » وقال الجوهري : إن لَبِئْتَ لَا نُظِيرُ لَهُ
فِي الْمُضَاعَفِ ، وَإِنَّمَا غَرَّهُمُ الدَّمِيمُ وَالشَّرِيرُ وَالْدَّمَامَةُ وَالشَّرَارَةُ !! والمستعمل دَمِمْتَ
بِالْفَتْحِ تَدْمُ لَا غَيْرَ ، ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثي ^(٢) استغناءً بِاشْتِدَّ ، كما استغنى
بِافْتَقَرٍ عَنْ قَفَرٍ ، وَبَارْتَقَعَ عَنْ رَفَعٍ ، فقالوا : افتقر فهو فقير ، وارتفع فهو رفيع
واشتد فهو شديد ، وأما قول علي رضي الله عنه « لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعِيهَا » ^(٣)
فمنقول إلى فَعُلَ كما قلنا في حَبَّذَا وَحَبِئْتُ ، فلا يستعمل حَبٌّ وَشَدٌّ بمعنى صار
حبيبا وشديدا إلا في التعجب كما في حَبَّذَا وَشَدَّمَا

قوله « وَأَمَّا بَابُ سُدَّتُهُ » جواب عن اعتراض وارد على قوله « كَانَ لَازِمًا »
أَجَابَ بِأَن سُدَّتُهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ فَعُلَ بِالضَّمِّ فِي الْأَصْلِ ، وَلَا هُوَ مَنْقُولٌ إِلَيْهِ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ سَيْبَوِيهِ وَجُمْهُورِ النُّحَاةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : نَقَلَ قَوْلْتُ إِلَى قَوْلْتُ

(١) قال في اللسان (مادة حيب) : وَحَبِئْتُ إِلَيْهِ (بِالضَّمِّ) صَرْتُ حَبِيًّا ، وَلَا
نُظِيرَ لَهُ إِلَّا شَرَرْتُ (بِالضَّمِّ) مِنَ الشَّرِّ وَلَبِئْتُ مِنَ اللَّبِّ ، وَتَقُولُ : مَا كُنْتُ حَبِيًّا
وَلَقَدْ حَبِئْتُ بِالْكَسْرِ : أَيُ صَرْتُ حَبِيًّا اهـ

(٢) إن كان المؤلف رحمه الله يقصد أنه لم يستعمل لشديد فعل ثلاثي على فعل
(بضم العين) فسلم ، وإن كان يريد أنه لم يستعمل له ثلاثي مطلقا فقير مسلم ، لأنه
قد حكاه صاحب اللسان قال : رجل شديد : قَوِي ، وَقَدْ شَدَّ يَشُدُّ بِالْكَسْرِ (كخف
يخف فهو خفيف) اهـ

(٣) يقوله رضي الله عنه في شأن الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
فضمير التثنية عائد إليهما ، والضمير المؤنث يعود إلى الخلافة عن رسول الله يريد
أنهما تقاسماها وأن كل واحد منهما قد أخذها شطراً من الزمن

وَبَيَّعْتُ إِلَى بَيَّعْتُ لينقلوا بعد ذلك ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلها فيبقى بعد حذف الواو والياء ما يدل عليهما ، وهو الضمة والكسرة ، واعترض المصنف على قولهم بأن الغرض المذكور يحصل بدون النقل من باب إلى باب ، وَبَابُ فَعَلَ المضوم العين وَفَعَلَ المكسور العين في الأغلب يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَلَ المفتوح العين ، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل ، لالفظية ولا معنوية ؛ أما المعنى فلا أنه لا يدعى أحد أن قُلْتُ وَبَعْتُ تَغْيِيرًا عما كانا عليه من المعنى ، وأما اللفظ فلا أن الغرض قيام دلالة على أن أحدهما واوى والآخر يائى ، ويحصل هذا بضم فاء قال وكسر فاء باع من أول الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك بهما وسقوط ألفهما للساكنين من غير أن يُرْتَكَبَ ضَمُّ العين وكسرها ثم نقل الحركة من العين إلى الفاء . وَأَيُّشِ الْمَحْذُورُ فِي ذَلِكَ ^(١) ؟ وكيف نخالف أصلاً لنا مقرراً ؟ وهو أن كل واو أو ياء في الفعل هي عين تحركت بأى حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فانها تقاب ألفا ، فَقَوَّلتُ بالفتح يجب قاب واوه ألفا ، وكذا لو حولت الفتحة ضمة ، وكذا بَيَّعْتُ بالكسر والفتح ، وأَيُّ دَارِعَ لَنَا إِلَى إِلْحَاقِ الضَّمَّائِرِ الْمَرْفُوعَةِ بِقَوْلٍ وَبَيَّعَ الَّذِينَ هُمَا أَصْلًا قَالَ وَبَاعَ ؟ وهل هي في الفاعلية إلا كالظواهر في نحو « قال زيد » ، و « باع عمرو » ؟ فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبى الواو والياء ألفا ؛ فنقول : تحركت الواو فى قَوْلٍ وَطَوَّلَ وَخَوَّفَ والياء فى بَيَّعَ وَهَيَّبَ وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ؛ وإنما لم تقاب الياء فى هَيَّبَ لَمَّا تَقَدَّمَ ؛ فصار الجميع قال وطال وخاف وباع وهاب ، فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بنية هذه الأبواب وأن أصلها فَعَلَ أَوْ فَعِلَ أَوْ فَعِلَ لِأَنَّ الْأَلْفَ يجب انفتاح ما قبلها ، فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم ، فسقطت الألف فى جميعها للساكنين ، فزال ما كان مانعا من التنبيه

على الوزن - أى الألف - فقصّدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبَقَّى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه في فَعَلَ المفتوح العين نحو قَوْلَ وَيَبِيعَ ، لأن حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَنَبَّهُوا على البنية في فَعِلَ وَفَعُلَ فقط ؛ فقالوا في فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهَبْتُ ، وَسَوَّوْا بين الواو والياء لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا في فَعُلَ نحو طال فهو طويل : طُلْتُ ، والضمة لبيان البنية لالبيان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يحجى في هذا الباب أجوف يأتى حتى يُسَوَّوْا بينه وبين الواو في الضم كما سَوَّوْا بينهما في فَعَلَ نحو خِفْتُ وهَبْتُ ، إلا هيئوا ، كما ذكرنا ، ولا تقلب ياءؤه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية في بابي فَعِلَ وَفَعُلَ ولم يكن مثل ذلك في فَعَلَ ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواو والياء والفرق بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خلَّ نَفْعُهُ^(١) ؛ فاجتلبوا ضمة في قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا السكسرة في باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل في الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليه وإن كانت فتحة رعاية لبنية الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن في مثله المحافظة على البنية في المفتوح العين ، كما أمكن في مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو قَالَ وَبَاعَ ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

(١) لم نجد هذا المثل في أمثال الميداني ولا في كتب اللغة ، والذي في اللسان : « والخل والخز : الخير والشر ، وفي المثل ما فلان بخل ولا خمر : أى لا خير فيه ولا شر عنده » اهـ

بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائى أصلا ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل الفجر عن مراعاة البنية كما مر ، بلى يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، كما يجىء ، فمن الواوى قولهم يَخَافُ وَيُقَالُ وَأُقِيمُ وَتُسَيِّمُ وَيَقُولُ وَيَطِيحُ ، عند الخليل ، وأصله ^(١) يَطْوَحُ كما يجىء ، وَيَقُومُ وَالْمَقَامُ وَالْمَقَامُ وَالْمَقِيمُ وَالْعُونُ ، ومن اليائى قولهم يَهَابُ وَيُبَاعُ وَأُقِيلَ وَيُقِيلُ وَيَبِيعُ وَالْمَقَالُ وَالْمُقِيلُ ؛ فقد رأيت كيف قصدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها لما لزمهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوى باليائى ثم الحركة المنقولة : إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا ، كما فى يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ لأن سكونهما عارض ، فكأنهما متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تحركت بفتحة العين ؛ فكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما أمكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجىء فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو ، بلى قد جاءت على الياء أيضا فى اسم

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضا) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يائى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واويا ، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائيا ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى «باب المضارع» ، وسنعيد الكلام هناك بایضاح أكثر من هذا .

لمفعول ، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوى والياءى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيَّوْ يَهْيُؤْ ، وقد مر حكمه (١) .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَبِيعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يَقِيمُ ، وَيَطِيحُ عند الخليل — قلبت ياء ؛ لتعسر النطق بها سببا كنهة بعد الكسرة ، ولا تقول : إن الضم والكسر فى نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ نقلًا إلى ما قبلهما للاستثقال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة فى نحو يَخَافُ وَيَهَابُ ، وهى أخف الحركات ، فلا يستثقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما فى الوسط ، وأيضًا فالضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما فى ظَبْيٍ وَذَلْوٍ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل فى الاعلال الفعل كما يجىء فى باب الاعلال

قلت : نعم ، ولكن الواو والياء المذكورين فى طرف الاسم ، وهما فى الفعل فى الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستثقل فى الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولو لم يعتد بالحركة الإعرابية فى باب الاعلال لم يُعَلَّ نحو قَاضٍ وَعَصَا ؛ فإذا تبين أن النقل ليس بالاستثقال قلنا : إنه وجب إسكان العين تبعًا لأصل الكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل فى الاعلال الفعل كما يبين فى بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنَا وإنما فُرِقَ فى اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى والياءى نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ؛ لأن الأصل فى هذا الاعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو ذَلُّوْا وَطَيُّ لَمْ يَسْكُنِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِيهِمَا مَعَ تَطَرُّفِهِمَا ، ثُمَّ حَمَلَتْ الْأَسْمَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْأَفْعَالِ فِي هَذَا الْإِعْلَالِ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا وَافَقَتْهُ لَفْظًا بِالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ ، كَمَا فِي مَقَامٍ وَمَعِيشَةٍ وَمُصِيبَةٍ ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي وَإِنْ شَابَهُ الْفِعْلُ مَعْنَى وَاتَّصَلَ بِهِ لَفْظًا ، لاشتقاقهما من أصل واحد ، لَكِنْ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ فَاجْرَى مُجْرَى الْفِعْلِ مِنْ وَجْهِ ، وَجُعِلَ مُخَالَفًا لَهُ مِنْ آخِرٍ : فَالْأَوَّلُ يَأْسُكُنُ عَيْنُهُ ، وَالثَّانِي يَأْفَرُقُ بَيْنَ وَارِيهِ وَيَأْتِيهِ ، مَعَ إِمْكَانِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْبَنِيَّةِ ، فَالْأَوَّلَى عَلَى هَذَا أَنْ تَقُولَ : حُذِفَتْ ضَمَّةُ الْعَيْنِ فِي مَقُولٍ وَمَبْيُوعٍ إِتْبَاعًا لِلْفِعْلِ فِي إِسْكَانِ الْعَيْنِ ، وَضُمَّتِ الْفَاءُ فِي الْوَاوِ وَكُسِرَتْ فِي الْيَائِي كَمَا قُلْنَا فِي قُلْتُ وَبَعْتُ دَلَالَةً عَلَى الْوَاوِ وَالْيَائِي

قال : « وَأَفْعَلٌ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا ، نَحْوُ أُنْجَسَتْهُ ، وَلِالتَّعْرِيزِ نَحْوُ أَبْعَثُهُ ، مَعْنَى أَفْعَلُ وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغْدَا الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَلِوُجُودِهِ عَلَى صِفَةٍ نَحْوُ أَحْمَدْتُهُ وَأَنْخَلْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَبِعَمَلِي فَعَلَّ نَحْوُ قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ »

أقول : اعلم أن الزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا معنى كانت عبثًا ، فإذا قيل مثلًا : إِنْ أَقَالَ بِمَعْنَى قَالَ ، فَذَلِكَ مِنْهُمْ تَسَامُحٌ فِي الْعِبَارَةِ ، وَذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مَا يُقَالُ : إِنْ الْبَاءُ فِي (كَفَى بِاللَّهِ) وَ « مِنْ » فِي (مَا مِنْ إِلَهٍ) زَائِدَتَانِ لَمَّا لَمْ تَفِيدَا فَائِدَةً زَائِدَةً فِي الْكَلَامِ سِوَى تَقْرِيرِ الْمَعْنَى الْحَاصِلِ وَتَأْكِيدِهِ ، فَكَذَا لَبَدٌ فِي الْمَهْمَزَةِ فِي « أَقَالِي » مِنَ التَّأْكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان على البديل ، كالمهزمة في أفعل تفيد النقل ، والتعريض ، وصيرورة الشيء ذا كذا ، وكذا فعل وغيره

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفَ :
أُظْرَفَ ، وفي نصرَ : أَنْصَرَ ، ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس أَظَنَّ وَأَحْسَبَ
وَأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى ، وكذا لا تقول : نَصَرَ ولا دَخَلَ ، وكذا في غير ذلك
من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا
استعماله في المعنى المعين ^(١) ، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وَأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى

(١) قال سيبويه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣) : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت
في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى
شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه ، وتقول : فزع وأفرعته ، وخاف
وأخفته ، وجمال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل (بتثنية
العين) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك
أيضاً مكث (بضم العين) وأمكثته ، وقد يجيء الشيء على فعلت (بتشديد العين)
فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ؛
وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت ؛ كما تقول : فزعت
وأفرعته ، وتقول : ملح (بضم العين) وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفرعته ، وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثي
فيهما) ، ولا يستكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » اه
وقال ابن هشام في المغنى (في مبحث ما يتعدى به القاصر) : « الحق أن
دخولها (يريد همزة التعدية) قياسي في اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسي فيه
وفي المتعدى إلى واحد ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي » اه ملخصاً

وقال في المغنى أيضاً (في المبحث نفسه) : « النقل بالتضعيف سماعي في اللازم وفي
المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين ، وقيل : قياسي في الأولين » اه ملخصاً
فأنت ترى من عبارة سيبويه أنه يسوغ لك أن تبنى على أفعلته للتعدية من الفعل
القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك ؛ وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب ،
وذلك أصرح في عبارة ابن هشام . وقال سيبويه أيضاً (في ص ٢٣٧ ج ٢ ، في
مباحث فعلت بالتضعيف) : « هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت
لا يشركه في ذلك « أفعلت » ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فإذا أردت كثرة العمل
قلت : كسرتها وقطعته ومزقته ، وما يدلك على ذلك قولهم : علطت البعير وإبل معاطة

السمع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى
أزال الذهاب أو عرّض للذهاب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجيء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثى ، وقد تجيء مما لم
يأت منه ذلك ، كألجم وأشحم وجلّد وقرّد واستحجر المكان واستنوق^(١)
الجل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوط ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثر الجراحات فى جسده ،
أه ، فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) فى معنى التكرير بين يديك
مضى أردت استعمالها من أى فعل ساغ لك ذلك . ومثل ذلك كثير فى عباراته وعبارات
غيره من العلماء

والذى نراه أنه إذا كثرت ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ فى معنى من هذه
المعاني كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصيغة لأفادة هذا
المعنى الذى كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) ألجم - بالجم - تقول : ألجم الرجل فرسه ، إذا وضع فى فمه اللجام ، ولم
يأت منه ثلاثى ، ووقع فى جميع النسخ المطبوعة « ألجم » بالحاء المهملة ، وهو
تصحيف ، فإن هذه المادة قد جاء منها الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : ألجم الرجل يلجم -
من باب كرم ، وفيه لغة من باب فرح عن اللحياني - إذا كثر لحم بدنه ، وإذا
أكل اللحم كثيرا ، وتقول : ألجم الرجل ، إذا كثر عنده اللحم ، وتقول : ألجم
الرجل القوم ، إذا أطعمهم اللحم . وأشحم - بالسين المهملة - تقول : أشحمت السماء ؛
إذا صبت ماءها ، ولم يذكر صاحب القاموس واللسان فعلا ثلاثيا من هذه المادة ،
ولكن ذكر المصدر كفرح وكسعال وكحمرة ، ووقع فى جميع النسخ المطبوعة
« أشحم » بالشين المعجمة - وهو تحريف ، فإنه قد استعمل من هذه
المادة الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : شحم الرجل القوم - من باب فتح -
وأشحمهم ، إذا أطعمهم الشحم . وجلّد - بتضعيف اللام - تقول : جلّد
الجزور ، إذا نزع جلده ، ولا يقال : سلخ ، إلا فى الشاة ، وقد ورد من هذه المادة
فعل ثلاثى بغير هذا المعنى ، تقول : جلّدت ، إذا أصبت جلده ، كما تقول : رأسه
وبطنه وعانه ويده ، إذا أصاب رسه وبطنه وعينه ويده ، وقرّد - بتضعيف الراء
تقول : قرّد الرجل بعيره ، إذا أزال قراده (وهو كغراب : دويبة تعض الإبل)

فاذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أقفل تعدية ما كان ثلاثيا ، وهى
 أن يجعل ما كان فاعلا لل لازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على
 ما كان ، فعنى « أَذْهَبْتُ زَيْدًا » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى
 الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زيد ، فان كان
 الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أى :
 الجعل والتصيير - كأذهبتة ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقادى ، بمعنى
 استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما
 مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أحفرت زيدا النهر : أى جعلته حافرا له ،
 فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة الجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل
 الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

معنى
التعدية
وأثرها

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعير - كفرح - إذا
 ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت
 الحجارة فيه ؛ واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذلها ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال
 ثعلب : « ولا يقال استنوق الجمل (يقصد أنه لا تنقل حركة الواو إلى الساكن
 قبلها ، ثم تقلب ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افعل واستفعل »
 إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التى لازيادة فيها ، فلما كان استنوق
 واستنيس ونحوهما دون فعل بسيط لازيادة فيه صحت الياء والواو ، لسكون
 ما قبلهما » اهـ . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يكون فى حديث
 أو صفة شئ ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه ، وأصله أن طريقة بن العبد كان عند بعض
 الملوك والمسيب (كعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله
 إلى نعت ناقة ، فقال طريقة : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقتلنه
 لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس
 هو قوله :-

وَإِنِّي لَأَمْضِي إِلَيْهِمْ عِنْدَ احْتِضَارِهِ بِنَاحٍ عَلَيْهِ الصَّيَّعَرِيَّةُ مَكْدُمٌ

متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلاَن فقط :
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يجيء الثلاثي متعديا ولازما في معنى واحد ، نحو قَتَنَ الرجلُ : أى صار
مُفْتَنًا ، وَفَتَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ : أى أدخلت فيه
الحزن ، ثم تقول : أفتنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل قَتَنَ وَحَزَنَ اللّازمين للمتعديين ،
فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبتَه وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنَتْهُ
جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، ككَحَلْتُهُ وَدَهَنْتُهُ : أى جعلت فيه كحلا
ودهنًا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتْهُ شئ واحد : لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن
فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى
فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثاني

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فِي سَرْعٍ وَبَطْءٍ ؛ ليس الهمزة فيهما للنقل ، بل الثلاثي
والمزيد فيه معًا غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرْعٌ وَبَطْءٌ أبلغ ؛ لأنهما
كأنهما غريزة كصغر وكبُر

ولو قال المصنف مكان قوله « الغالب في أفعَلَ أن يكون للتعدية » : « الغالب
أن يجعلَ الشئ ذا أصله » . لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً ،
نحو أَفْحَى قِدْرُهُ : أى جعلها ذات ^(١) فخاً وهو الأبرار ، وأجْدَاهُ : أى جعله
ذا جَدٍّ ^(٢) ، وأَذْهَبَهُ : أى جعله ذا ذَهَبٍ

وقد يجيء أفعَلَ لجعل الشئ نفسَ أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو أَهْدَيْتُ
الشئ : أى جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا ^(٣)

-
- (١) الفحا - بفتح أوله وكسره مقصورا : البزر ، أو يابسه . والأبزار : التوابل
كالفلقل ونحوه ، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل كخاتم
(٢) الجدى - بفتح أوله مقصورا - والجدوى : العطية
(٣) الهدية : اسم ما أتخفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى : الأبل)

قوله « وللتعريض » أى : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي مُعَرِّضًا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو أَقْتَلْتَهُ : أى عرضته لأن يكون مقتولا قُتِلَ أولا ، وَأَبْعَثُ الْفَرَسَ : أى عرضته للبيع ، وكذا أَسْقَيْتُهُ : أى جعلت له ماء وسَقِيًّا شَرِبَ أو لم يشرب ، وَسَقَيْتُهُ : أى جعلته يشرب ، وَأَقْبَرْتَهُ : أى جعلت له قبرا قبرا أولا

قوله « ولصيورته ذا كذا » أى : لصيرورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحب شيء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو أَلَحَمَ زَيْدٌ : أى صار ذالحم ، وَأَطْفَلْتُ : أى صارت ذات طفل ، وَأَعْسَرَ وَأَيْسَرَ وَأَقْلَّ : أى صار ذا عُسْرٍ وَيُسْرٍ وقلة ، وَأَغَدَّ الْبَعِيرُ : أى صار ^(١) ذَا غُدَّةٍ ، وَأَرَابٌ : أى صار ذا ريبة ، وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أَجْرَبَ الرَّجُلُ : أى صار ذا إبل ذات جَرَبٍ ، وَأَقْطَفَ : أى صار صاحب خيل تَقْطِفُ ^(٢) وَأَخْبَثَ : أى صار ذا أصحاب خبيثاء ، وَالْأَمَ : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فاذا صار له لَوْمٌ قيل : هُوَ مُلِمٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ : أى صار صاحب لوم ، وذلك بَأَنْ يُلَامَ ، كَأَحْصَدَ الزَّرْعَ : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بَأَنْ يَحْصَدَ ، فيكون أَفْعَلَ بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثي ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أَجْرَبَ : أى صار ذا جَرَبٍ ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أَحْصَدَ الزَّرْعَ ، ومنه أَكَبَّ : أى صار يُكَبُّ وقولهم « أَكَبَّ مَطَاوِعَ كَبَّةٍ » ندریس ^(٣) ؛ لأن القياس كُونَ أَفْعَلَ لتعدية فَعَلَ لا لمطاويعته

(١) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم في جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الابل

(٢) تقول : قطفت الدابة - من باب ضرب ونصر - قطفا وقطوفا (كنصر وخروج) أساءت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف : بفتح القاف -

(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على

قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجيء أفعل بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعل أفعل أن يُوقع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أى حان أن يُحصَد ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجبه ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيري ، يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أكب « اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أكب مطاوع كب تدريس (أى : تدريب وتمرين) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه يجعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الرغزنى رحمه الله ، قال في تفسير سورة الملك من الكشاف : « يجعل أكب مطاوع كبه ، يقال : كبته فأكب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعل مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيويه ، وإنما أكب من باب أنفض وألام ، ومعناه : دخل في الكب وصار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع » اه كلامه بحروفه ، وقد لخص الشهاب الخفاجى هذين القولين تلخيصاً حسناً في شرحه على تفسير البياضى فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الأفعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرمت ، وله نظائر في أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وأمرت الناقة (دوت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعدية فيهما ، على القياس » اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة : « وليست الهمزة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم ، تبعاً لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به ، كقولك باعدته فتباعده ، فالتباعده معنى حصل من المباعده ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافية ، ومبينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة ، وفي شرح الكشاف للشرىف : الاتهام : معنى صيرورته مأموراً ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

بمحنة نخصاده ، ونحوه أجَدَّ النخلُ وأَقْطَعَ^(١) ويمجوز أن يكون أَلَامَ مثله :
أى حان أن يُلَامَ

ومن هذا النوع — أى : صيرورته ذا كذا — دخول الفاعل فى الوقت
المشتق منه أفعَل ، نحو أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَجْرُ وَأَشْهَرُ : أى دخل فى الصباح والمساء
والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعَل ، نحو أَشْمَلْنَا
وَأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وَأَدْبَرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح^(٢) قال سيبويه :
ومنه أَدْنَف ، أى : حصل فى وقت الدَّئْف^(٣) ، ومنه الدخول فى المكان الذى
هو أصله ، والوصول إليه ، كأَكْدَى : أى وصل إلى الكُدْيَةِ^(٤) وَأَنْجَدَ
وَأَجْبَلَ : أى وصل إلى نَجْدٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو
أصله ، كأَعَشَرَ وَأَتَسَعَ وآلَفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والألف ؛ فجميع
هذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ،
وذا الجنوب ، وذا الكُدْيَةِ ، وذا الجبل ، وذا العشرة
قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعَل على صفة ، وهى كونه

(١) أجَدَّ النخل : حان له أن يجد : أى يقطع ثمره . وأقطع النخل أيضا :
حان قطاعه

(٢) أَشْمَلْنَا : دخلنا فى وقت ريح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب)
وَأَجْنَبْنَا : دخلنا فى وقت ريح الجنوب (وهى التى تقابل ريح الشمال) ، وَأَصْبَيْنَا :
دخلنا فى وقت ريح الصبا (وهى ريح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار)
وَأَدْبَرْنَا : دخلنا فى وقت ريح الدبور (وهى ريح تهب من ناحية المغرب
تقابل الصبا)

(٣) الدنف - بفتحين - : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا
(٤) الكدبية - بضم فسكون - : الأرض الصلبة ، وهى أيضا الصخرة تعترض
حافر البئر ، فإذا وصل إليها قيل : أكدى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أكرمْتَ فازْبُطَ : أى وجدت فرساً كريماً ،
 واسْتَمْت : أى وجدت سمينا ، وأَنْخَلْتُهُ : أى وجدته بخيلاً ، أو كونه مفعولا
 لأصل الفعل ، نحو أحمَدُهُ : أى وجدته محموداً ، وأما قولهم « أضمْتُكَ : أى وجدتكَ
 مفعماً » فكأنَّ أفعَلَ فيه منقول من نفس أفعَلَ ، كقولك فى التعجب :
 ما أعطاك للدنانير ، ويقال : أضمْتُ الرجل : أى أسكته ، قال عمرو بن معدى كرب
 الجاشع بن مسعود السلمى — وقد سأله فأعطاه — : لله دركم يا بنى سليم ،
 سألناكم فما أنخلناكم ، وقاتلناكم فما أجبنناكم ، وهاجبنناكم فما أضمناكم :
 أى ما وجدناكم بخلاء وجبناء ومفحمين ^(١)

قوله « وللسلب » أى : يجرى لسلبك عن مفعول أفعَلَ ما اشتق منه ، نحو
 أشكيتك : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فعل » نحو قلتُ البيعَ وأقلته . وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة
 من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد

وقد جاء أفعَلَ بمعنى الدعاء ، نحو أسقيتهُ : أى دعوت له بالسقيا ، قال
 ذو الرمة : —

١٢ — وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لَمِيَّةٍ نَاقِيَةٍ فَأَزَلْتُ أَبْكَى عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأخمته بمعنى أسكته ، قال : ويجىء أخمته
 بمعنى صادفته مفعماً ، تقول : هجوته فأخمته : أى صادفته مفعماً ، قال : ولا يجوز فى
 هذا هاجيته ، لأن المهاجاة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفعماً لم يكن منه هجاء
 فاذا قلت : فما أضمناكم بمعنى ما أسكتناكم جاز ، كقوله عمرو بن معدى كرب :
 « وهاجبنناكم فما أضمناكم » : أى فما أسكتناكم عن الجواب » اه كلام ابن برى
 وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ، فإن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجده
 ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعِيهِ (١)
والأكثر في باب الدعاء فَعَلْ ، نحو جَدَعَهُ وَعَقَرَهُ : أى قال : جدعه الله ،
وعقره (٢) ، وَأَفْعَلْ داخل عليه في هذا المعنى ،

والأغلب من هذه المعانى المذكورة النقل ، كما ذكرنا
وقد يحىء أَفْعَلْ لغير هذه المعانى ، وليس له ضابطة كضوابط المعانى المذكورة
كأبصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يحىء مطاوع فَعَلْ ،
كفطرته فَأَفْطَرَ وبشرته فَأَبْشَرَ ، وهو قليل
قال : « وَفَعَلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نحو غَاثَتْ وَقَطَعَتْ وَجَوَلَتْ وَطَوَفَتْ
وَمَوَتْ الْمَالُ ، وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ قَرَحْتُهُ ، وَمِنْهُ فَسَقَتْهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ جَلَدْتُهُ
وَقَرَدْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ زَلْتُهُ وَزَيْلْتُهُ »

معانى
فعل
بالتخفيف

أقول : الأغلب في فَعَلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن
الأكثر في أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَحْتُهَا ، وأغلقت
الباب مرة ، ولا تقول : غَلَقْتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول :
ذَبَحْتُ الغنم ، وغَلَقْتُ الأبواب ، وقولك : جَرَحْتُهُ : أى أكثرت جراحاته ، وأما
جَرَحْتُهُ — بالتخفيف — فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : —

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة لذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول :
وقفت الدابة وقفا ووقوفا : أى منعتهما عن السير . والربيع : الدار حيث كانت ، وأما
المربع (كملعب) فالمنزل في الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أدعو
له بقولى : سقاك الله ، أو بقولى : سقيا لك ، وأبثه - بفتح الهمزة أو ضمها - أخبره بما
تنطوى عليه نفسه وتسره ، والملاعب : جمع ملعب ، وهو المكان الذى يلعب فيه الصبيان
(٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن فى الأنف والأذن والشفة واليد
ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمه ، ثم اتسع فى
العقر حتى استعمل فى القتل والهلاك

١٣ — مَا زَلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ ^(١)
 أَيْ : أَفْتَحْتُهَا وَأُغْلِقْتُهَا ، وَمَوْتَ الْمَالِ : أَيْ وَقَعَ الْمَوْتَانِ فِي الْإِيلِ فَكَثُرَ
 فِيهَا ^(٢) الْمَوْتُ ، وَجَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ : أَيْ أَكْثَرْتُ الْجَوْلَانَ وَالطَّوَّافَ ، قِيلَ :
 وَلِذَلِكَ سَمِيَ الْكِتَابَ الْعَزِيزَ تَنْزِيلًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْزَلْ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، بَلْ سُورَةٌ
 سُورَةٌ وَآيَةٌ آيَةٌ ، وَلَيْسَ نَصَافِيهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ
 جُمْلَةً وَاحِدَةً) وَقَوْلِهِ : (إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمُ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ)
 ثُمَّ إِنْ التَّكْثِيرُ يَكُونُ فِي التَّعْدِي كَمَا فِي غَلَّقَ وَقَطَّعَ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي اللَّازِمِ
 كَمَا فِي جَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ وَمَوْتُ

قَوْلُهُ « وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَّحْتُهُ » مَعْنَى التَّعْدِيَةِ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا فِي بَابِ أَفْعَلَ
 عَلَى مَا شَرَحْنَا ، وَالْأَوَّلَى أَيْضًا هَهُنَا أَنْ يُقَالَ فِي مَقَامِ التَّعْدِيَةِ : [هُوَ] بِمَعْنَى جَعَلَ
 الشَّيْءَ ذَا أَصْلِهِ ، لِيَعْمَ نَحْوُ فَتَحَى الْقِدْرَ : أَيْ جَعَلَهَا ذَاتَ فَتْحٍ ، وَشَسَّعَ النَّمْلَ ^(٣) ، وَهَذَا
 لَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَفْعَلَ إِلَّا مَحْمُولًا عَلَى أَفْعَلَ كَحَدَّثَ وَخَبَّرَ ، كَمَا مَرَّ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ

(١) الْمُرَادُ بِأَبِي عَمْرٍو فِي الْبَيْتِ هُوَ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ
 فِي شَرْحِ أَمَالِي الْقَالِي : « إِنْ أَبَا عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ كَانَ هَارِبًا مِنَ الْحِجَاجِ مُسْتَتِرًا ، لَحَاءَ
 الْفَرَزْدَقِ يَزُورُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، فَكَانَ كُلَّمَا يَفْتَحُ لَهُ بَابٌ يَغْلُقُ بَعْدَ دُخُولِهِ ، إِلَى أَنْ
 وَصَلَ إِلَيْهِ ، فَأَنْشُدَهُ أَيْتَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ » ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَمَا قَالَ الْأَعْمَشُ الشُّتَمْرِيُّ
 دَخَلَ أَفْعَلْتُ عَلَى فَعَلْتُ - بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ - فِي إِفَادَةِ التَّكْثِيرِ ، وَلَكِنْ الَّذِي يُؤْخَذُ
 مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الشَّاهِدَ فِي الْبَيْتِ دَخَلَ فَعَلْتُ - بِالتَّخْفِيفِ - وَأَفْعَلْتُ ، عَلَى
 فَعَلْتُ - بِالتَّشْدِيدِ -

(٢) عِبَارَةُ الْمُؤَلِّفِ يَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ الْمَوْتَانِ غَيْرُ الْمَوْتِ ، وَبِالرُّجُوعِ إِلَى كِتَابِ اللُّغَةِ
 كَاللِّسَانِ وَالْقَامُوسِ وَالْمُصْبَاحِ وَغَيْرِهَا يَعْلَمُ أَنَّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ
 (٣) شَسَّعَ نَعْلَهُ - بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ - جَعَلَ لَهَا شَسْعًا - وَمِثْلُهُ شَسَّعَهَا - بِالتَّخْفِيفِ
 مِنْ بَابِ مَنَعَ - وَكَذَا أَشَسَّعَهَا ، وَالشَّسْخُ - بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ وَبِكَسْرَيْنِ - قَبَالَ النَّمْلَ ،
 وَهُوَ أَحَدُ سَيُورِهَا ، وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ الْأَصْبَعِ الْوَسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا

قوله « ومنه فسَّقته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه ، فقالوا : يمجىء فعلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسَّقته : أى نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً ، وكذا كفَّرته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعمدية ، أى : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق

ويمجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جدَّعته وعقرَّته : أى قلت له جدَّعاً لك ، وعقرأ لك ، أو الدعاء له ، نحو سَقَيْته : أى قلت له سَقِيّاً لك قوله « وللسلب » قد مر معناه ، نحو قرَّدتُ النهر : أى أزلت قرَّاده ، وجلَّدته : أى أزلت جلِّده بالسِّلخ

قوله « وبمعنى فعل » نحو زَيْلته : أى زَيْلته أزيله زَيْلاً : أى فرَّقته ، وهو أجوف ^(١) يأتى ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قَلَّته وأَقَلَّته

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل على ذلك أنهم قالوا فى مصدره التزيل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد اليا - مفتوحة ، كالليطرة - قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره : زال الشيء يزله زَيْلاً ، وأزاله إزالة وإزالا ، وزيله قزِيل ، كل ذلك فرقه ففرق ، وفى التزيل العزيز (فزِيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لأنك تقول فى مصدره تزييلاً ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اهـ وقول المؤلف « أجوف يأتى » هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي ، فانه زعم أنه أجوف واوى ، وقد أنكره عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبي فى تفسير قوله تعالى « فزِيلنا بينهم » : أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزلته أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من القتيبي ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزيل ، كما فعل الفراء ، وكان القتيبي ذابيان عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اهـ

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَزَقَ : أى أوزق : أى صار ذا وَزَقٍ ،
وَقِيحَ الجُرْحِ : أى صار ذا قِيحٍ ^(١)

وقد يجىء بمعنى صَيَّرَ فاعله أَصْلُهُ المشتق منه ، كَرَوَّضَ المكانُ :
أى صار رَوْضًا ، وَعَجَزَتِ المرأةُ ، وَثَبَّتْ ، وَعَوَّنتْ : أى صارت عَجُوزًا وَثِييَةً
وَعَوَّانًا ^(٢)

ويجىء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله « سبحان الذى ضَوَّأَ
الأضواءَ » ، وَكَوَّفَ الكوفةَ ، وَبَصَّرَ البصرةَ « أى : جعلها أضواءً
وكوفةً وبصرةً

ويجىء بمعنى عَمَلَ شَيْءًا فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّرَ : أى سار فى
الهجرة ^(٣) ، وَصَبَّحَ : أى أتى صباحًا ، وَمَسَّى وَغَلَسَ ^(٤) : أى فعل
فى الوقتين شيئًا

(١) القيح : المدة الخالصة التى لا يخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه
الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها : النصف فى سنّها ، وهى التى
بين المستة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والخيول : التى تتجت بعد بطنها البكر ،
ويشهد للأول قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) . وفى المثل « لاتعلم
العوان الخمر » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت
تحسن القناع بالخمارة . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا
الأولى بكرا

(٣) الهجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها
إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة
الحر . وتقول : هجرنا تهجيرًا ، وأهجرنا ، وتهجرنا : أى سرنا فى الهجرة
(٤) الغلس - بفتحين - : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوَفَ : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَزَ وَغَوَّزَ : أى مشى إلى المفازة والغور^(١)

وقد يجىء لمعان غير ماذ كر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو جَرَّبَ وَكَلَّمَ

قال : « وَفَاعِلٌ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ الْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا فَيَجِئُ الْعَكْسُ ضَمْنًا ، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّيًا [نَحْوُ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ] وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرٌ لِلْمُفَاعِلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَاذَبْتُهُ الثُّوبَ ، بِخِلَافِ شَاغَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ ضَاغَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ سَافَرْتُ »

معان
فاعل

أقول « لنسبة أصله » أى : لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين : أى الشئيين ، وذلك أنك أسندت فى « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرَبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيدا وعمرا ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشئ فيقع على الأشخاص والمعانى

قوله « متعلقا بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر فى قوله « لنسبة » وذلك أن ضارب فى مثالنا متعلق بالآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ المشاركة التى تضمنها ، فانتصب الثانى لأنه مشارك — بفتح الراء — فى الضرب لا لأنه مضروب ، والمشارك مفعول ، كما انتصب فى « أَذْهَبْتُ عَمْرًا » لأنه مجعول

(١) المفازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاؤلا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ : سليم . والغور . بفتح فسكون . : بعد كل شئ وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لا تدرك حقيقته . وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وحوران ، وموضع بديار بنى سليم

وَيَسْمُجْ جعله حالا من قوله « أصله » أو من قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « نسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر المشاركة صريحا » مقدمة يريد أن يدنى عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعديا إلى واحد ، والمتعدى إلى واحد غير مشارك متعديا إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصله ؛ فإن قولك « كارت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيدا الثوب » ليس الجذب متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بلى في قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما في قولك « كارت زيدا » و « جاذبت زيدا الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر في « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو في بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بغيره ، على ما ذكر في الكافية ، ومن ثم قال في الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا لتضمنه المعنى المتعلق » يعنى المشاركة ، وفي جعله حالا من المضاف إليه — أعنى الضمير المجرور في قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر في باب (١) الحال ، والظاهر أنه قصد جعله حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحا »

(١) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف « متعلقا » حالا من الضمير المضاف إليه في قوله « أصله » ؛ لأن المضاف ليس عاملا في المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه في صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط مجيء الحال من المضاف إليه

فيجىء العكس ضمنا « لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشاركا والآخر مشاركا ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثانى مفعولا صريحا ، « ويجىء العكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والمرفوع مشاركا ضمنا ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثانى فاعلا والأول مفعولا من حيث الضمن والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غير المشارك فى هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارك ههنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد فى الثلاثى متعديا إلى واحد ههنا أيضا ، نحو « ضَارَبْتُ زيدا » فان المشارك فى الضرب هو المضروب ففعل أصل الفعل ومفعول المشاركة شىء واحد ، فلم يزد مفعول آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فان مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارك زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — فى باب فاعل قد يكون هو الذى أُوْقع أصل الفعل عليه كـ « ضاربت زيدا » فى المتعدى ، و « كرامته » فى اللازم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » فى المتعدى ، و « سائرته فى البرية » فى اللازم ، وقد يكون مازاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامل — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على رضى الله عنه « كَأَشْفَتُكَ الْغِطَاءَاتِ » وقولك : عاودته ، وراجعته .

قوله « بمعنى فَعَلَ » أى : يكون للتكثير كَفَعَلَ ، نحو « ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ »
أى : كثرت أضعافه كضَعَفْتَهُ ، و « نَاعَمَهُ اللَّهُ » كنَعَمَهُ : أى كثر نِعَمَتُهُ (١)
بفتح النون .

قوله « بمعنى فَعَلَ » كسَافَرْتُ بمعنى (٢) سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر
ولا بد فى « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « ناولْتُهُ الشَّيْءَ » أى :
نُتِلْتُهُ إِيَّاهُ — بضم النون — أى أعطيته ، وقرئ (إن الله يدْفَع) و (ويدْفِيع)
وقد ينحى ، بمعنى جَعَلَ الشَّيْءَ ذا أصله كَأَفْعَلَ وَفَعَلَ ، نحو « رَاعِنَا تَسْمَعُكَ »
أى : اجعله ذا رعاية لنا كأرْعِنَا ، و « صَاعَرَ خَدَّهُ » أى : جعله ذا صَعَرٍ (٣)
و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « وعاقبت فلانا » أى : جعلته ذا عقوبة
وأكثر ما يجىء هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

قال : « وَتَفَاعَلَ لِمِشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَ ،
وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ
حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوَعِ فَاعِلٍ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ » .

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفيه

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثى من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما فى
الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سَفَرْتُ أَسْفَرُ (من باب طلب وضرب)
سَفُورًا : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اهـ .
لكن قال المجد فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار :
ذوو سفر ، لصد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اهـ

(٣) الصعر - بفتحيتين - : ميل - بفتحيتين - فى الوجه ، وقيل : فى الخد خاصة ،
وربما كان خلقه فى الإنسان ، يقال : صعر خده وصاعره ، إذا أماله من الكبير ،
قال الله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحًا)

أقول : لا شك أن في قول المصنف قبلُ « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » وقوله ههنا « مشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا » تخليطاً ومُجْمَعَةً^(١) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لالفظيان ، ومعنى « ضارب زيد عمرا » و « تضارب زيد وعمرو » شيء واحد ، كما يجيء ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن المضاربة تعلقا بعمر و صريحا في قولك « ضارب زيد عمرا » فكذا للتضارب في « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيدا وعمرا متشاركان صريحا في « تضارب زيد وعمرو » في الضرب الذي هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا في « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضى كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في « تَضَارَبَ زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا ، صريحا في أصل الفعل يقتضى ارتقاءهما لارتفع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لا تشارك أمرين ، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمروا ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا معًا فالحق أن تجيء بباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبتني تشاركنا ، واشتراكنا ، هذا ، والأولى ما قال المالكي^(٢) وهو أن فاعلَ

(١) المجمعة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجمع الرجل في خبره : لم يبينه

(٢) هكذا في كافة أصول الكتاب ، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي ، ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي ، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي ، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ (أى قبل وفاة الرضى بنحو قرن)

لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى

واعلم أن الأصل المُشْتَرَك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو الأكثر ، نحو : ضاربته ، وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو ^(١) سَاهَمْتُه : أى قارعته وسَاهَمْتُه ، وساجلته ، وتقارعنا ، وتسايفنا ، وتَسَاجَلْنَا ^(٢)

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعل هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه : سَفِيهٌ لم يجد مُسَافِهاً ، فانه رضي الله عنه سمى المقابل له في السفاهة مُسَافِهاً وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول ، وتقول : إن شمتني فما أشاتمك ، ونحو ذلك ؛ فلا فرق من حيث المعنى والمقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال في اللسان : « السهم : القدح الذي يقارع به ، واستهم الرجلان : تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم ، وفي التنزيل : (فساهم فكان من المدحضين) يقول : قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبني للمجهول) » اه
(٢) قال ابن بري : « أصل المساجلة أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضربه العرب مثلاً للمفاخرة ، فاذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سجال : أي سجل منها على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين ، وبالنظر إلى المثل في معنى لا عين ، فتعثيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، وجاءني القوم ولم يجيء من بينهم زيد ، أو جاءوني وتخلف زيد ، أو لم يوافقهم زيد ، ونحو ذلك ، والمقصود من الكل واحد ، فكذا « ضارب زيد عمراً » : أى شاركه في الضرب ، و « تضارب زيد وعمرو » أى : تشاركا فيه ، والمقصود من شاركه وتشاركا شيء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثانى

قوله « ومن ثم نقص » أى : ومن جهة كون تفاعل فى الصريح وظاهر اللفظ مسندا إلى الأمرين المشتركين فى أصل الفعل بخلاف فاعل فانه لاسناده فى اللفظ إلى أحد الأمرين فقط وَنُصِبَ الْآخِرَ نَصْبَ لَفْظِ شَارَكَ لِمَفْعُولِهِ ، فإن كان فاعل متعديا إلى اثنين نحو « نازعتك الحديث » كان تفاعل متعديا إلى ثانيهما فقط ، ويرتفع الأول داخلا فى الفاعلية ، نحو « تنازعنا الحديث » و « تنازع زيد وعمرو الحديث » وإن كان فاعل متعديا إلى واحد نحو « ضاربك » لم يتعد تفاعل إلى شيء لدخول الأول فى جملة الفاعل ، نحو « تضاربنا » و « تضارب زيد وعمرو » قوله « نقص مفعولا » انتصاب « مفعولا » على المصدر ، وهو بيان النوع ، كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، ودنوت إصبعها ، أى : نقص هذا القدر من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزا ؛ إذ هو بمعنى الفاعل : أى نقص مفعول واحد منه

قوله « وليدل على أن الفاعل أظهر الخ » معنى « تَغَاَفَلْتُ » أظهرت من نفسى الغفلة التى هى أصل تغافلت ، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه وتترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلا ، وأما تَفَعَّلَ فى معنى التكلف نحو : تَحَكَّمْ وَتَمَرَّأْ^(١) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(١) تحلم : تكلف الحلم ، وهو العقل والآنسة . وتمرأ : تكلف المروءة ، وهى

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يؤهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « وبمعنى فَعَلَ » لا بد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فاعل » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظنَّ ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديا ، نحو : عَلَّمَتْهُ الفقه فتعلَّمَهُ : أى قبل التعليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدي كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كَسَرْتُهُ فانكسر : أى تأثر بالكسر ، فلا يقال في « تنازع زيد وعمر والحديث » ، إنه مطاوع « نازع زيد وعمر الحديث » ولا في « تضارب زيد وعمر » إنه مطاوع « ضارب زيد وعمر » لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بَعَدْتُهُ ، فتباعد : أى بَعُدَ ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا ، نحو « بَاعَدْتُ زيدا فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سَمَّوْا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تفاعل للاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضا

كالمال الرجولية ، وقال الأخف : المروءة العفة والحرقة ، وستل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل في السر أمرا وأنت تستحي أن تفعله جهرا . ويقال : تمرأ أيضا ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرأ بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٤٠) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل ، وذلك : تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرأ : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائي :-

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَّهْمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ
وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليما » اهـ

بذلك ، كقول على رضى الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ » ^(١) وقولهم : « بمعنى أفعَلَ نحو نَحَاطًا بمعنى اخطأ » مما لا جدوى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطوّل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تعهّد ، وغير ذلك كقولهم تعهّد بمعنى تعاهد ^(٢)

قال : « وَتَفَعَّلَ لِمِطَاوَعَةٍ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكَلُّفِ نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَلِلإِتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَنَّمَ وَتَمَحَرَّجَ ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ ، وَمِنْهُ تَفَهَّمْ ، وَمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ، نَحْوُ تَكَبَّرَ [وَتَعَظَّمَ] »

معاني
تفعل

أقول : قوله « لمطاوعة فعل » يريد سواء كان فعل للتكثير نحو قَطَعْتُهُ فَنَقَطَعْتُ ، أو للنسبة نحو قَيْسَتُهُ وَنَزَرْتُهُ وَتَمَمَّتُهُ : أى نسبته إلى قَيْسٍ وَنَزَارٍ وَتَمِيمٍ فَتَقَيَّسَ وَنَزَرَ وَتَمَّمَ ، أو للتعدية نحو عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ والأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتكثير ^(٣) هو الثلاثى الذى هو أصل فعل ، نحو عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ ، وَفَرَّحْتُهُ فَرَّحَ ؛ فقولہ : « وللتكلف » هو من القسم الأول : أى مطاوع فعل الذى هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا فى العى والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته . قال فى اللسان : « عى بالآمر (بوزن مد) عيا — بكسر العين — وعى وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجى ، وهو عى (مثل حى) وعى (كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اهـ

(٢) قال فى اللسان : « وتعهد الشيء وتعاهده واعتده : تفقده وأحدث العهد به ثم قال : وتعهدت ضيعتى وكل شيء ، وهو أفصح من قولك تعاهدته ، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين ، وفى التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال : وأجازهما الفراء » اهـ

(٣) الأولى أن يقول : « والأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتعدية » بدليل التمثيل الذى مثل به

للنسبة تقديرًا ، وإن لم يثبت ^(١) استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَعْتُهُ وَحَلَمْتُهُ : أى نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَتَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما وَتَفَعَّلَ الذى للاتخاذ مطاوعُ فَعَّلَ الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إذا كان أصله اسماً لامصدرًا ، « فتردَّى الثوب » مطاوعُ « رَدَّيْتُهُ الثوبَ » : أى جعلته ذا رداء ، وكذا « تَوَسَّدَ الحجر » : أى صار ذا وسادة هى الحجر مطاوعُ « وَسَدْتُهُ الحجر » فهو مطاوع فَعَّلَ المذكور المتعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة ، فلا جرم يتمدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وَتَفَعَّلَ الذى للتجنب مطاوعُ فَعَّلَ الذى للسلب تقديرًا ، وإن لم يثبت استعماله ^(١) كأنه قيل : أَثَمْتُهُ وَحَرَجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحرج والإثم وأزلتها عنه كَقَرَدْتُهُ ، فتأثم وتَحَرَّجَ : أى تجنب الإثم والحرج

وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُهَلَّةٍ مطاوعُ فَعَّلَ الذى للتكثير ، نحو جَرَّعْتُكَ الماءَ فَتَجَرَّعْتُهُ : أى كَثُرْتُ لَكَ جَرَّعُ الماءِ ^(٢) فَتَقَبَّلْتُ ذَلِكَ التَّكْثِيرَ وَفَوْقَتُهُ اللَّبَنَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسِبْتُهُ الْمَرْقَ فَتَحَسَّاهُ : أى كَثُرْتُ لَهُ فَيَقَهُ وهو

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى المعنى المعين الخ » فانك تجد بين الكلامين تضارباً ، وقد بينا لك فيما سبق اختيارنا فى المسألة (انظر ص ٨٤ ١٥)

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمبتكاره ، قال تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب قليلاً قليلاً » اهـ ، فكأنه من الأضداد ، والحديث ههنا عن المعنى الثانى

جنس الفَيْقَةِ (١) : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءَهُ (٢)
قوله « ومنه فَهَمَّ » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مُهْلَةٍ ليس
بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَّجَرُّع والتَّحَسُّى ، فَبَيَّنْ أَنَّهُ مِنْهُ ،
وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن فَهَمَّ للتكاف فى
الفَهْم كالتَّسَمُّع والتَّبَصُّر

قوله « و بمعنى استفعل » تَفَعَّلَ يكون بمعنى استفعل فى معنيين مختصين باستفعل :
أحدهما الطلب ، نحو تَنَجَّزَتْهُ : أى استنجزته : أى طلبت نَجَازَهُ : أى حضوره
والوفاء به ، والآخرا الاعتقاد فى الشئ أنه على صفة أَصْلِهِ ، نحو اسْتَغْطَمَتْهُ وتَعْظَمَتْهُ :
أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وَتَكَبَّرَ : أى اعتقدت فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفيقة والفيق : اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك
بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فيها منقلبة عن الواو ،
لسكونها إثر كسرة ، يقال : فاقَتِ الناقة تفوق فواقاً (كخراب) و فيقة (كديمة) ،
والفيقة : واحدة الفيق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفيق أفواق كشير وأشبار ،
وأفويق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن تجمع فيقة على فيق ثم تجمع
فيق على أفواق ، فيكون مثل شيعة وشيع وأشباع » . والفواق (كسحاب و غراب) :
ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوق الفصيل : أى سقيته اللبن
فواقاً فواقاً ، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك » اهـ . وبين هذا وبين كلام
المؤلف بعد فتأمله ، فإن عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً
بعد وقت فأين معنى التكثير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تقل شرب ، وحسا
زيد المرق : شربه شيئاً بعد شئ » ، كتحسأه واحتسأه ، وأحسيته أنا وحسيته ،
واسم ما يحسسى الحسية (كالغنية) والحسا (كالعصا) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو
كعدو ، والحسوة (بالضم) : الشئ القليل منه » اهـ . ومثله فى اللسان . وأنت ترى
أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئاً بعد شئ ، وتحسأه شربه شيئاً بعد شئ ، فمن
أين جاء تكثير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب في تَفَعَّلَ معنى صيرورة الشيء ذا أصله كَتَأَهَّلَ وَتَأَلَّمَ وَتَأَكَّلَ وَتَأَسَّفَ وَتَأَصَّلَ وَتَفَكَّكَ وَتَأَلَّبَ : أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكل : أى صار مأكولاً ، وذا أسف ، وذا أصل ، وَذَا فَكَّكَ ^(١) وَذَا أَلَّبَ ^(٢) فيكون مطاوع فَعَّلَ الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى أَلَبَّتهُ فتَأَلَّبَ وأَصَلَّته فتَأَصَّلَ ، وإما تقديرًا كما فى تَأَهَّلَ ؛ إذ لم يستعمل أَهَّلَ بمعنى جعل ذا أهل وقد يجيء تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ الذى معناه جعل الشيء نفس أصله ، إما حقيقة أو تقديرًا ، نحو تَزَبَّبَ العنب ، وتأَجَّلَ الوحش ^(٣) وَتَكَالَّ : أى صار إكليلًا ^(٤) : أى محيطًا

(١) الفكك - بفتح الفاء والكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج المنكب استرخاء وضعفًا ، وهو أفك المنكب .

(٢) الألب : مصدر ألب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا أتوه من كل جانب . والألب أيضا الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ؛ قال حسان بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم : -

النَّاسُ أَلَّبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَاوَزِ

(٣) الأجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقر الوحش والظباء ، وتأجلت البهائم : صارت آجالًا ؛ قال لبيد بن ربيعة العامري : -

وَالْعَيْنُ سَاءَ كَنَّةٌ عَلَى أَطْلَالِهَا عُوْدًا تَأَجَّلُ بِالْقَضَاءِ بِهَا مُهَا

(٤) ألاكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصابة مزينة بالجواهر ، وهو التاج أيضًا ، ولما كان التاج والعصابة يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى كل ما أحاط بشيء إكليلًا على سبيل التشبيه ، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف ، من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلًا ، ومن ذلك قولهم روضة مكحلة : أى محفوفة بالنور ، وغمام مكحل : أى محفوف بقطع من السحاب ، فنقول : تكلل النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلًا ، أى محيطًا . ولم نعر على الفعل المطاوع (بفتح الواو) لهذا إلا فى شعر لا يحتاج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل تأجل الوحش وتكلل للمطاوع (بكسر الواو) تقديرًا

قال : « وَانْفَعَلَ لَا زِمَ مُطَاوِعُ قَعْلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ
جَاءَ [مُطَاوِعَ أَفْعَلَ نَحْوُ] أَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَفَقَ وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، قَلِيلًا ،
وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ ، وَمِنْ شَمِّ قِيلَ انْعَدَمَ خَطَا »

معاني
انفعل

أقول : باب انفعل لا يكون إلا لازما ، وهو في الأغلب مطاوع فعل ، بشرط
أن يكون فعلَ علاجٍ : أى من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع
للمطاوعة ، وهى قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب
أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فأنعلم ، ولا فهِمْتُهُ فأنفهم ، وأما تَفَعَّلَ فإنه وإن
وضع لمطاوعة فَعَّلَ كما ذكرنا ، لكنه إنما جاز نحو قَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمْ وَعَلِمْتُهُ فَتَعَلَّمْ ؛
لأن التكرير الذى فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالحسوس ، وليس مطاوعة
انفعل لفعل مطردة فى كل ما هو علاج ، فلا يقال : طردته فانطرد ، بل
طردته فذهب

وقد يجىء مطاوعا لأفعل نحو أَرْعَجْتُهُ فانزعج ، وهو قليل ، وأما انْسَفَقَ
فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب : أى رَدَدْتُهُ لَأَن سَفَقْتُ وَأَسْفَقْتُ بمعنى
قال : « وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا نَحْوُ غَنَمْتُهُ فَأَغْنَمَ ، وَلِلْإِتِّخَاذِ نَحْوُ اشْتَوَى
وَاللِّتْفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

معاني
انفعل

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ
فاجتمع ، وَمَزَجْتُهُ فامتزج

قلت : فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كان فعل جاز مجيئه لها فى غير العلاج ، نحو
غَنَمْتُهُ فَأَغْنَمَ ولا تقول فأنغم^(١)

ويكثر إغناء افْتَعَلَ عن انْفَعَلَ فى مطاوعة ما فائده لام أراء أو واو أونون

(١) فى اللسان عن سيبويه أنك تقول : اغنم وانغم . قال سيبويه « وهى عربية »

أوميم ، نحو لَأَمْتُ الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأم ، وكذا رميت به فارتمى ، ولا تقول انرَمَى ، ووصلته فأتصل ، لا انوصل ، ونفيتها فانتفى لا انْتَفَى ، وجاء امتحى وَاَمَحَى ^(١) ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها ، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طَمَسُهَا ، وأما تاء افتعل فى نحو اَدَّكروا طَلَب فلما لم يختص بمعنى من المعانى كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص

قوله « وللاتخاذ » أى : لاتخاذك الشيء أصله ، وينبغى أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا ، نحو اَشْتَوَيْتُ اللحم : أى اتخذه شواء ، وَأَطْبَخَ الشيء : أى جعله طبيخا ، واختبز ^(٢) الخبز : أى جعله خُبْزاً ، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك ، فاشتوى اللحم : أى عمله شواه لنفسه ، وامطاه : أى جعله لنفسه مطية ، وكذا اغتذى وأرتشى ^(٣) واعتاد قوله « وللتفاعل » نحو اعتوروا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوزوا ، ولهذا لم يُعَلَّ ؛ لكونه بمعنى ما لا يعمل

(١) الذى فى جميع النسخ « امحى » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس واللسان « امحى » بابدال النون ميما وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل فيه امحى ، وامتحى لغة رديئة » اهـ

(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عالجه حتى جعله خبزا ، ولعله أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر

(٣) فى اللسان : « غذاه غدوا وغذاه بالتضعيف فاغتنى وتغذى » اهـ وهو ظاهر فى أن اغتنى مطاوع غذا وليس للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعر على نحو قولك اغتنى الشيء ، حتى يصير معناه اتخذه غذا . وفى اللسان أيضا : « رشاه يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلة الرأه) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اهـ وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتخاذ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتخاذ نحو اعتاد الشيء جملة عادة له ، وورد مطاوعاً أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ،
فمعنى كَسَبَ أصاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الاصابة بأن زاول
أسبابها ؛ فلماذا قال الله تعالى : (لها ما كسبت) أى : اجتهدت فى الخير أولاً فإنه
لا يضيع (وعليها ما اكتسبت) أى : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله وبالغت فيه
من المعاصى ، وغير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يحىء افتعل لغير ما ذكرنا مما لا يضبط ، نحو ازجَل الخطبة ، ونحوه

قال « وَاسْتَفْعَلَ لِلْأَسْوَالِ غَالِبًا : إِمَّا صَرِيحًا نَحْوُ اسْتَكْبَتُهُ ، أَوْ تَقْدِيرًا
نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ ، وَلِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ اسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ ، وَ * إِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا
يَسْتَنْسِرُ * وَقَدْ يَحْيَى بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ »

لهما
استفعل

أقول : قوله « أو تقديرا نحو استخرجته » تقول : استخرجت التوتد ، ولا يمكن
هنا طلب في الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراج
والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولاك أخرجه لادليل فيه على
أنك أخرجه بمرّة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت
زيدا » أى : طلبت عجلته ، فاذا كان بمعنى عَجَّأت^(١) فكأنه طلب العجلة من
نفسه ؛ ومن مجاز الطلب قولهم : اسْتَرْفَعَ الْخَوَانُ ، وَاسْتَرْمَ الْبِنَاءُ ، وَاسْتَرْفَعَ
الثَّوْبُ^(٢)

(١) تقول : عجلت عجلا - كفرح فرحاً - وعجلة ، ومنه قوله تعالى (وعجلت
إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه : أى أسرع .
ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعددين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى
كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسوراً العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .

(٢) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أولم يوضع ،

ويكون للتحويل إلى الشيء حقيقة ، نحو اسْتَحْجَرَ الطين : أى صار حجراً حقيقة ، أو مجازاً : أى صار كالحجر فى الصلابة ، وَإِنْ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ^(١) أى : يصير كالنسر فى القوة ، والبغاث — مثلث الفاء — ضعاف الطير

قوله « بمعنى فَعَلَ » نحو قَرَّ وَاسْتَقَرَّ ، ولا بد فى اسْتَقَرَّ من مبالغة ويحى ، أيضاً كثيراً للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ : أى اعتقدت فيه الكرم ، واسْتَسَمَنْتُهُ : أى عدته ذا سَمَنِ ، واستعظمته : أى عدته ذا عَظْمَة

ويكون أيضاً للاتخاذ كما ذكرنا فى افْتَعَلَ ، نحو اسْتَلَامَ^(٢)

والمائدة : ما يكون عليه الطعام ، وقيل : الخوان والمائدة واحد . قال الليث : هو معرب ، وقولهم : استرفع الخوان (بالرفع) معناه حان له أن يرفع . واسترم البناء : حان له أن يرم ، إذا بعده بالنطين والاصلاح . واسترقع الثوب : حان له أن يرقع ، وقد رأى المؤلف أن هذه الحينونة تشبه أن تكون طلباً ، لأن هذه الأشياء لما أصبحت فى حالة تستوجب حصول أصل الفعل (وهو هنا الرفع والرم والرقع) صارت كأنها طلبت ذلك

(١) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، وللذليل يعز بعد الذل ، وفى اللسان « يضرب مثلاً للثيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه من جاورنا عز بنا » . والبغاث : اسم جنس واحده بغائة وهو ضرب من الطير أبيض بطىء الطيران صغير دوين الرخمة ، ويستنسر : يصير كالنسر فى القوة عند الصيد ، يصيد ولا يصاد . وجمع البغاث بغثان (كزغفان)

(٢) اللأمة — بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت — أداة من أدوات الحرب ، قيل : هى الدرع ، وقيل : جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضنة ومغفر يسمى لأمة ، ويقال : استلام الرجل ، إذا لبس اللأمة ،

وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة

وأما أَفْعَلٌ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم ^(١) وأفعَالٌ في اللون والعيب
الحسى العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثاني في اللازم ، وأما أَفْعَوْعَلٌ
فالمبالغة فيما اشتق منه ، نحو اعشَوْشَبَتِ الأرضُ : أى صارت ذات عَشْبٍ ^(٢)
كثير ، وكذا اغدَوْدَنَ ^(٣) النبت ، وقد يكون متعديا ، نحو اعروُورِيْتُ الفرسَ ^(٤)
وأفْعُولَ بناءً مرتجل ليس منقولاً من فعل ^(٥) ثلاثي ، وقد يكون متعديا كاعْلَوْطَ :
أى علا ، ولأزما كاجْلَوْذَ واخْرَوْطَ : أى أسرع ^(٦) وكذا افْعَلِي مرتجل ، نحو

سماني
باق
الصيغ

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تلأم - بتضعيف الهمزة - أيضاً

(١) المراد باللازم في هذا الموضع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول
(٢) العشب : هو الكلاء ما دام رطباً ، واحدته عشبة (كغرفة) وقال أبو
حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .
(٣) يقال : اغدودن النبت ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه
قال أبو عبيد : المغدودون : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد
السواد ناعم .

(٤) اعرورى الفرس : صار عريا ، واعرورى الرجل الفرس : ركه عريا ،
فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيدا ، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة
فقال : —

يَظَلُّ بِمَوْمَةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَعِدِشًا ، وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

(٥) مراده بهذا أنه ليس واحد بما ذكر من الأمثلة منقولا عن فعل ثلاثي
مشترك معه في أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر
ما ذكر من الأمثلة قدورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعانٍ آخر .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلوز واخروط جميعاً

اغرندى^(١) ، وقد يحىء افعوعل كذلك ، نحو اذ لو لى : أى استتر^(٢) ، وكذا افعل وافعال يجيئان مرتجلين ، نحو اقطر واططار : أى أخذ في الجفاف وجميع الأبواب المذكورة يحىء متعديا ولازما ، إلا انقل وافل وافعال واعلم أن المعانى المذكورة للأبواب المتقدمة هى الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ، وقد يحىء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه قال : « وَلِلرَّبَّاعِي الْمَجْرَدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرَجَ ، وَلِلْمَزِيدِ الرَّبَاعِي فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجُ ، وَاحْرَنْجِمُ ، وَاقْشَعِرْ ، وَهِيَ لَا زِمَةَ »
أقول : درج : أى خضع ، وفعّل يحىء لازما ومتعديا ، وفعّال مطاوع فعمل المتعدى كفعّل لفعّل ، نحو دَحْرَجْتُهُ فتدحرج ، واحرنجم فى الرباعى كاتّقل فى الثلاثى ، واقشعر واطمان من القشعريرة والطمأنينة ، كاحرّ فى الثلاثى ، واقنّلل الملحق باحرنجم كاقمنّس غير متعد مثل الملحق به ، وكذا تجوزب وتشيطن الملحقان بتدحرج ، وكذا احرنّبى الملحق باحرنجم ، وقد جاء متعديا فى قوله : —

١٣ — إِنِّى أَرَى الثُّعَاسَ يَغْرُنْدِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِي^(٣)

(١) تقول اغرنداه واغرندى عليه ، إذا علاه بالشم والضرب والقهر ، وإذا غلبه ، وقد وقع فى بعض نسخ الأصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلا فى كتب اللغة (٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى اذلول أحد وجهين ، وهو الذى ذكره سديريه رحمه الله ، فادتها الأصلية على هذا (ذلى) زيد فيه همزة الوصل أولا وضعفت العين وزيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثانى أن أصوله (ذل ل) ، وأن الأصل فيه ذل يذل ذلا ، ثم ضعفت العين فصار ذلل يذل ذليلا ، ثم استقل ثلاثة الأمثال فقلبوا الثالث ياء ، كما قلبوا فى نحو تظنى وتقضى وربى ، وأصلها تظن وتقض وربب ، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افعوعل أيضا ، ولكن على غير الوجه الأول .

(٣) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكانه محذوف الجار : أى يفرندى على ، ويسرندى على : أى يغلب ويتسلط
واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيعها ، لكنه
إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي ؛ فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا
عَلَى قَعْلٍ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ
خَلْقٍ غَيْرِ أَلِفٍ ؛ وَشَدَّ أَبُو يَأْنَى ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ ^(١) وَرَكَنَ

المضارع
وأبوابه

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى : -

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

ويغرندينى ويسرندينى كلاهما بمعنى يغلبنى ، وقد اختلف العلماء فى تخريجهم ،
فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذاً ، وجعله
ابن جنى صحيحاً لاشذوذ فيه ، وقسم افعللى إلى متعد ولازم ، قال : « افعلليت على ضريين
متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز (وذكرك البيت) ، وغير المتعدى نحو
قولهم : احرنبى الديك » اهـ ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهري
فى الصحاح .

(١) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه (كرماء يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه .
يرضاه) . وحكى سيويه قلاه يقلاه (كنهاه ينهاه) قال : وهو نادر ، وله نظائر
حكاه ، شبهوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابى لغة رابعة وهى قلوته أقلوه
(كدعوته أدعوه) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوته أقره وأقره
وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اهـ كلامه ملخصاً . وقوله
« وله نظائر » منها أبى يَأْنَى ، وغشى يغشى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل
هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شبهوا
الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين
فى الماضى ليس للاعلال ولكن لاقتضاء ما أشبه حرف الخلق إياها ، وسيأتى بيان
ما ذكره المؤلف

يَرْكَنُ مِنَ التَّدَاخُلِ^(١) ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا ،
وَالْكَسْرِ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَوَّحَ
يَطِيحُ وَتَوَّهَ يَتِيهُ شَذَّ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ^(٢) ، وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

(١) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركناً
وركوناً (كفههم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهى ركن يركن (كفتح
يفتح) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهى ركن يركن (بالكسر فى الماضى والضم
فى المضارع) ، واختلف فى تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : فقبل : هما شاذتان ،
والرابعة أشد من الثالثة ، ونظيرها فضل بفضل ، وحضر يحضر ، ونعم بنعم ،
وقيل فى اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اهـ ملخصاً
من اللسان مع زيادة

(٢) قد مضى قولنا فى هذه الكلمة (١٥ ص ٨١) ونزيدك هنا أن من العرب
من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه (بالتضعيف فى الكل) ، ومنهم من قال :
طيحه وتبه (بالتضعيف أيضاً) ؛ فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ،
وعلى الثانى هما من الأجوف اليائى ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ،
وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو
ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، فإن اعتبرتهما من الأجوف اليائى
فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى
فهما محل خلاف فى التخريج بين العلماء : فقال سيوبه : هما من باب فعل يفعل
(بالكسر فيهما) ولم يجز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون
فى بنات الواو ، كراهية الالتباس بينات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر فى بنات
الياء ، كراهية الالتباس بينات الواو ؛ فأصل طاح وتاه طوح وتوه (كفرح)
تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه
(كيضرب) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
إثر كسرة ، وقال غير سيوبه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار
شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجْدُ ضَعِيفٌ ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشْدُهُ وَيَمْدُهُ ^(١)
وَجَاءَ الْكُسْرُ فِي يَشْدُهُ وَيَعْلُهُ ^(٢) وَيَنْمُهُ وَيَبْتُهُ ، وَلَزِمُوهُ فِي حَبِّهِ يَحِبُّهُ
وَهُوَ قَلِيلٌ ^(٣) »

لا يكون مضارعه إلا مضمومها ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتي
ما فيه في كلام الشارح (وأنظر ص ١٢٧)

(١) اعلم أن المديحى متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الجبل أمده ، والبسط
نحو قوله تعالى : (والارض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى :
(ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال ، ومنه قوله
تعالى : (ويمدحهم في طغيانهم يعمهون) ، ويجىء لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار
أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع ،
وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من
باب نصر ، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حينئذ شاذ

(٢) العلل (بفتحتين) والعل بالأدغام : الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب
الاول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدى واللازم
من باب نصر وضرب : أما بجىء المتعدى كنصر ، ويجىء اللازم كضرب فهو
القياسى ، وأما العكس فيهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض
لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(٣) الكثير في الاستعمال أحبته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمه
أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير في اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا في
الشعر نحو قول عنتره : —

وَلَقَدْ نَزَلْتُ ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ، مَنِ بَمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ

وقد جاء حبه يحبه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع
النهملى في قوله : —

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمَرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فَعَلَ يفعل - بفتح العين فيهما - فرع على فَعَلَ يفعل أو يفعل - بضمها أو كسرها في المضارع - ، وذلك لأنهم لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضى له غيرها ؛ إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معال بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوى هذا الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَيَقَعُ يَقَعُ ؛ لأنه تمهدهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ؛ فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة فقالوا : قياس مضارع فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطرح الآخر

فَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقُ

قال الجوهري : « وجه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف » اه لكن ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول المؤلف ولزموه في حبه يحبه ، ولا تعليل الجوهري شذذه بعدم مجيء الضم فيه ، ولو أنه علل الشذوذ بما هو علة على الحقيقة - وذلك أن قياس المضاعف المتعدى الضم - لم يرد عليه شيء

ويقبل استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استُعْمِلَ معا ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم

وبعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللفتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرُش ، ونقر ينقر ، وشم يشم ، ونسل ينسل ، وعلف يعلف ، وقسق يفسق ، وحسد يحسد ويلمز ، ويمتل ، ويطحط ، ويقتر ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قتل يقتل ، ونصر ينصر ، وخرج يخرج ، مما يكثر ، والكسر في ضرب يضرب ، ويعتب^(١) ، وغير ذلك مما لا يحصى ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواوين ، والكسر فيهما يائين وفي المثال الياي^(٢) كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرف الحلق — عينا كان أو لا — أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها ، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيبها ، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرف

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من بابي ضرب وقتل ، ومعنبا أيضاً إذا لامه في تسخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال بالياي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقاً باب ضرب ؛ على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال الياي منه

المتحرك التبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال : هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك الغزو — باسكان الزاي والواو — وبين قولك الغز — بحذف الواو وضم الزاي — وكذا قولك الرمي — باسكان الميم والياء — والرّم — بحذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضا بعض الحرف ، كما قلنا ، ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضا فالألف من حروف الحلق أيضا فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينا الفتحة الجامعة للوصفين ؛ فجعلوا الفتحة قبل الحلق إن كان لاما ، وبعده إن كان عينا ؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقيا ؛ إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون [مَيْتَةٌ] ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرْبَةٍ لَازِبٍ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء بَرَأَ يَبْرُؤُ (١) ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ، وغير ذلك ، وهي لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(١) الذى جاء من باب نصر هو بَرَأَ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداهما من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما بَرَأَ الله الخلق (أى خلقهم) فلم يأت لإلامن باب جعل . قال الأزهري : « ولم نجد فيما لامه همزة فعلت أفعل (من باب نصر ينصر) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا في هذا الحرف (يريد بَرَأَ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أقرؤ ،

مطردي، فلذلك لا تفتح عين مضارع فعل يفعل — بضم العين — نحو وضو^(١) يوضو، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول، نحو أبرأ^(٢) يبرئ، واستبرأ^(٣) يستبرئ، وأبرئ^(٤) واستبرئ^(٥)، وذلك لكرهتهم خرم قاعدة ممهدة، وإنما جاز في مضارع فعل لأنه لم يلزم هذا المضارع ضم أو كسر، بل كان يجيء تارة مضموم العين، وتارة مكسورها، فلم يستنكر أيضاً أن يجيء شيء منه يخالفهما، وهو الفتح، ولما جاء في مضارع فعل — بالكسر — مع يفعل — بالكسر — يفعل — بالفتح — وهو الأكثر، كما يجيء، جؤزوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق، وذلك في حرفين وسع يسع^(٦) ووطىء يطأ، دون ورع يرع ووله يله وهل يهل ووغر يغر ووجر يجر^(٧)، وإنما

وهنأت الأبل أهئوها، إذا طليتها بالهناء — وهو ضرب من القطران —، وقد جاء فيه يهنئها ويهنؤها (من بابي ضرب ونفع)، وجاء هنأني الطعام يهنئي ويهنؤني (من بابي ضرب ونفع أيضاً)، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة

(١) تقول وضو يوضو وضاء، إذا صار وضيتا، والوضاء: الحسن والنظافة

(٢) تقول: أبرأته من كذا، وبرأته أيضاً (بالتضعيف)، إذا خلصته

(٣) الاستبراء: الاستنقاء (أى طلب النقاء والبراءة)، والاستبراء أيضاً:

ألا يطا الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة: نقيض الضيق، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها):

وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الأصل، فأصل الفعل

بكسر العين في الماضي والمضارع، وإنما فتحها في المضارع حرف الحلق، والدليل

على أن أصلها الكسر حذف الواو، ولو كانت مفتوحة العين في الأصل لثبت

الواو وصحت أو قلبت ألفا على لغة من يقول يا جل. وتقول: وطىء الشيء يطؤه

وطئاً، إذا داسه، قال سيدي: «أما وطىء يطاء فقتل ورم يرم ولكنهم فتحوا

يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ» اهـ

(٥) الورع: التحرج والتقي، وقد ورع يرع ويورع (كضرب ويفتح) ورعا

لم يغير في ماضى فَعَلٌ يَفْعُلُ ، نحو وَضُوْ يَوْضُوْ ، لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين ؛ لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع فَعَلٌ ؛ فان الفتح في عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قبل ، فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين يَسَعُ وَيَطَأُ فلا يلتبس بالأصلية في نحو يَحْمَدُ وَيَرْهَبُ ، وإن كان فتح عين مضارع فَعَلٌ - بكسرها - أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الخلق عين فَعِلَ المكسور العين إلى الفتح نحو سَيِّمٌ ؛ لأن يَفْعُلُ في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، وفَعِلَ المضموم العين لا يجيء مضارعه مفتوحا ، فماضى يَفْعَلُ المفتوح العين إذن يكون مكسورا مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرده فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في أُبْرئُ وَيَسْتَبْرئُ ، وأيضا كان يلتبس بفَعَلٍ يَفْعَلُ المفتوح الماضى المغير مضارعه

لحرف الخلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح في المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفرع ، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكاهما المؤلف . والوغر : الحقد والغيط ، والذي في القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكاهما المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحرو ويوحر (بكسر العين في الماضى وفتحها وكسرها في المضارع) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين في هذه الكلمة .

ثم إن الحروف التي من مخرج الواو ، كالباء والميم ، من ضَرَبَ يَضْرِبُ
وَصَبَرَ يَصْبِرُ ونَسَمَ^(١) يَنْسِمُ وَحَمَلَ يَحْمِلُ ، لا تُغَيَّرُ كسر العين إلى الضم الذي هو من
مخرج الواو ، وكذا الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ، في شَجَبَ
يَشْجُبُ وَجَنَ يَجْنُ وَمَشَقَ^(٢) يَمْشُقُ ، لا تُحَوَّلُ ضم العين إلى الكسر الذي
هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق بالضم والكسرة ؛ على ما تقدم ؛
لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد ؛ لتقارب ما بينهما واجتماعهما في
الارتفاع عن الحلق ، فكأن الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف
الْمُسْتَقِلَّة — أى : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

(١) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسما ونسيا ونسمانا : هبت ضعيفة ،
ونسيم البعير بخفة : ضرب ، ونسم الشيء - كضرب وعلم - : تغير
(٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من
بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المخارج الذي ذكره المؤلف هنا
يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالألف من حروف الحلق
ايضا ، فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين
فيما إذا كانت هي أو اللام حرفا من حروف الحلق سييه أن الفتحة جزء من الألف
التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو
بعده بلا فصل ، فان اطراد العلة يقتضى ضم العين في المضارع الذي تكون عينه أو
لامه من مخرج الواو والياء والميم كما يقتضى كسر عين المضارع الذي تكون عينه
أولاه من مخرج الياء والجيم والشين ؛ فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره . وتقول :
يجن يمجن - كنصر - مجونا ومجانة ومجنا (بالضم) ؛ إذا كان لا يزال قولاً أو فعلاً
وتقول : شجب يشجب - كقعد - شجوبا ، وشجب يشجب - كفرح - شجبا
(بفتحيتين) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شجبه الله يشجبه - كنصره - أى : أهلكه
والمشق : السرعة في الطعن والضرب والأكل ، وفي الكتابة مد حروفها ، وفعله
من باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فَعَلَ يفعل المفتوح عيهما لا يحىء بكون العين ألفا ، نحو : قال يَقَالَ ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رَمَى يَرْمَى ؛ لأن الألف لا يكون فى موضع عين يَفْعَل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يَهَاب وَيَرْضَى ؛ فاذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة !!؟

« وشذ أبى يابى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقية ، وليس بشىء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيويه : « ولا نعلم إلا هذا ^(١) الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جَبَوْتُ الخِرَاج ^(٢) أَجَبَى ،

(١) لعلك تقول : كيف يذكر عن سيويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع ينفع - ولا مها ألف وليست عينها حرفا من حروف الخلق إلا أبى يابى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى ، من هذه الباب ، فنقول لك : إنه لا تنافى ، لأن سيويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يابى وخرجه ، ولم يحتج لسائر الأفعال ؛ لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ؛ فلهذا أمسك عن الاحتجاج به . انظر الكتاب (ج ٢ ص ٢٥٤) . قال أبو سعيد السيرافى : « يدل كلام سيويه على أنه ذهب فى أبى يابى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيهه بالهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيده : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - فإبى بفتحها على لغتهم جار على القياس ؛ كنسى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يابى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إِبِلِي مَا ذَا مُمُهُ فَتَأْبِيهِ مَالًا رَوَاهُ وَنَصِيَّ حَوْلِيهِ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجىء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يابى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جى » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُوهُ المشهور ، وحكى سيبويه أيضا قَلَى يَقْلَى ، والمشهورُ يَقْلَى بالكسر ،
وحكى هو وأبو عبيدة عَضَضْتَ تَعْضُ ، والمشهور عَضَضْتَ بالكسر ، وحكى غيرُ
سيبويه رَكَنَ يَزْكَنُ وَزَكَنُ يَزْكَنُ ، من الزَّكَنُ ^(١) ، وَزَكَنَ بالكسر
أشهرُ ، وحكى أيضا غَسَا اللَّيْلُ - أَيْ : أَظْلَمَ - يَغْسَى ، وَشَجَا يَشْجَى ، وَعَثَا ^(٢)
يَعْثَى ، وَسَلَا يَسْلَا ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ ، ويجوز أن يكون غَسَا وَشَجَا وَعَثَا وَسَلَا
طائفةً كما في قوله :-

* بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ ^(٣) *

من باب سعى ورمى ، ولم يذكر « يجبو » في الواوى ، فاذا صح نقله فيهما كان
يجب الواوى من باب رمى شاذاً كما أن يجيئه فيهما من باب سعى شاذ ، وقال في
اللسان : « جبا الخراج يجباه ويجبيه : جمعه ، وجباه يجباه مما جاء نادراً مثل أبى يأتى ،
وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ وهدأ يهدأ » اه فليس فيه
يجبوه أيضا ، فيجبوه غير معروف في كتب اللغة التى بين أيدينا وإن كان هو
القياس ، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول ابن سيده فى المخصص (ج ١٤ ص ٢١١) :
« وقد حكى أبو زيد فى كتاب المصادر جبوت الخراج أجباه وأجبوه » اه

(١) الزكن - بفتحين - العلم أو الظن أو التقرس ، ولم يحك فى القاموس
فعله إلا من باب فرح

(٢) عثى : أفسد ، وقد جاء على ثلاث لغات كرمى ودعا وأبى ، والآخره
نادره ، وهى محل الكلام ، وقد حكيت هذه اللغات الثلاث فى غنى الليل أيضاً .
وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورضى ورمى ، ولم يذكره كسعى ،
وهو الذى ذكره المؤلف . وأما شجا ، قد حكوه متعدياً كدعا ولازماً كفرح
ولم يذكره كسعى ؛ فأن صح ما ذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل
وأن يكون على لغة طى .

(٣) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتمامه :

لأنه جاء عَيْ يَعْى وَغَيْ يَغْى وَشَجِي يَشْجَى وَسَلَى يَسْلَى وأما قَلَى يَقْلَى فلغة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلَى يَقْلَى — كتعب يتعب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها ، نحو بَقَى في بَقَى ، وَدُعَى في دُعَى ، وَنَاصَاة في نَاصِيَة ^(١) وأما زَكَنَ يَزْكَنُ بالزاي إن ثبت فشاذ ، وكذا ما قرأ الحسن : (وَيَهْلَكَ الْحَرْثُ) بفتح اللام ، وَرَكَنَ يَرْكَنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن رَكَنَ يَرْكَنُ — بالفتح في الماضي والضم في المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم رَكَنَ بالكسر يَرْكَنُ بالفتح ، فركب من اللغتين رَكَنَ يَرْكَنُ بفتحهما ، وكذا قال الأخفش في قَنَطَ يَقْنَطُ لأن قَنَطَ يَقْنَطُ كيقعد ويجلس مشهوران ، وحكى قَنَطَ يَقْنَطُ كتعب يتعب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما ذكر حرصا على بيان كون الفعل واويا ، لا يائيا ، إذ لو قالوا في قال وغزا : يَقُولُ وَيَغْزُو ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوى واليائى ، فكان يلتبس إذن الواوى باليائى في الماضي والمضارع ولهذا بعينه ألزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين ، إذ لو قالوا في بَاعَ وَرَمَى :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضْطَاطُ نُفُوسًا بَنْتَ عَلَى الْكَرَمِ

وهو بيت لرجل من بنى القين بن جسر ، والنبل : السهام ، ومعنى « نستوقد النبل » نرمى بها رميا شديدا فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا ، والحضيض : الجبل أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوسا بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء والسادة .

يَبِيعُ وَيَرْهِي لُوجِبَ قَلْبَ الْيَاءِينِ وَأَوَا لِبَيَانِ الْبَنِيَّةِ؛ فَكَانَ يَلْتَبَسُ بِالْوَاوِيِّ الْيَائِيُّ
فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ

فَانْ قَلْتُ : أَلَيْسَ الضَّمَّةُ فِي قُلْتُ وَالْوَاوِ فِي غَزَوْتُ وَغَزَوَا وَالْكَسْرَةُ فِي بَعْتُ
وَالْيَاءِ فِي رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفَرَّقَانِ فِي الْمَاضِي بَيْنَ الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيِّ ؟؟

قَلْتُ : ذَلِكَ فِي حَالِ التَّرْكِيبِ ، وَنَحْنُ نُرِيدُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَالِ الْإِفْرَادِ

فَانْ قَلْتُ : أَلَيْسَ يَلْتَبَسَانِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ فِي خَافَ يَخَافُ مِنَ الْخَوْفِ
وَهَابَ يَهَابُ مِنَ الْهَيْبَةِ وَشَقِيَ يَشْقَى مِنَ الشَّقَاوَةِ وَرَوَى يَرَوِي ؟؟

قَلْتُ : بَلَى ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَضُمُّوْا فِي وَاوٍ هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَكْسُرُوا فِي يَائِيَّةٍ ؛
لَأَنَّ فَعَلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ اطْرَدَ فِي الْأَغْلَبِ فَتَحَّ عَيْنُ مَضَارِعِهِ ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ إِلَّا
فِي لَمَاتٍ قَلِيلَةٍ كَمَا يَجِيءُ ، فَلَمْ يَقْلِبْهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَنْ حَالِهِ ، بِخِلَافِ فَعَلٍ بِالْفَتْحِ فَاِنْ
مَضَارِعُهُ يَجِيءُ مَضْمُومِ الْعَيْنِ وَمَكْسُورِهَا ، فَأَثَرُ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ بِالْإِزَامِ عَيْنُهُ حَرَكَةٌ
يُنَاسِبُهَا ذَلِكَ الْحَرْفُ ، وَهَذَا كَمَا تَقْدُمُ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْخَالِقِ لَمْ يَغْيِرْ كَسْرَةَ يَنْبِيْ
وَيَسْتَنْبِيْ لَمَّا اطْرَدَ فِيهِمَا الْكَسْرُ

فَمَا إِنْ كَانَ لَامُ الْأَجُوفِ الْيَائِيُّ أَوْ عَيْنُ النَاقِصِ الْيَائِيُّ حَقِيقًا ، نَحْوُ شَاءَ يَشَاءُ
وَشَاخَ يَشِيخُ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغَى فَلَمْ يَلْزَمْ كَسْرُ عَيْنِ الْمَضَارِعِ فِيهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ كَمَا رَأَيْتَ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَيْنُ النَاقِصِ الْوَاوِيُّ حَقِيقًا نَحْوُ شَأَى
يَشَأَى — أَيْ : سَبَقَ — وَرَغَا يَرْغُو^(١) لَمْ يَلْزَمْ ضَمُّ عَيْنِ مَضَارِعِهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِرَاعَةَ التَّنَاسُبِ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِ
الْعَيْنِ لِلْحَلْقِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، مَسَاوِيَةً لِلَاخْتِرَازِ مِنَ التَّبَاسِ الْوَاوِيِّ بِالْيَائِيِّ ، وَمَا
عَرَفْتُ أَجُوفَ وَاوِيًّا حَلَقَى اللَّامُ مِنْ [بَابِ] قَعَلَ يَقَعُلُ بِفَتْحِهِمَا ، بَلِ الضَّمُّ فِي
عَيْنِ الْمَضَارِعِ لَازِمٌ ، نَحْوُ نَاءَ يَنْوُوْهُ وَنَاحَ يَنْوُحُ

(١) رَغَا الْبَعِيرُ وَالنَّاقَةُ يَرْغَوْنَ رَغَاءً : صَوْتٌ

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا ، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع وَرَمَى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى والياء في مواضع هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسرها فاء بَعْتُ للتنبيه على الواو والياء ، ونحو دَعَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا يدل على كونها ياء ، وأما نحو خِفْتُ تَخَافُ وَهَبْتُ تَهَابُ وَشَقِي يَشْقَى وَرَوَى يَرَوِي وطاح يَطِيح عند الخليل ^(١) فإن أصله عنده طَوَّحَ يَطْوِحُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضع هذه الأفعال فرق بين الواوى والياء في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعاتها

قوله « ومن قال طَوَّحْتُ وَأَطْوَحَ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهَ » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْتُ - أى : أذهبت وحيرت - وطَيَّحْتُ بمعناه ، وكذا تَوَّهْتُ وَتَيَّهْتُ بمعناها ، وهو أطوح منك وأطيح ، وأتوه منك وأتیه ، فمن قال طَيَّحَ وَتَيَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّحَ وَأَطْوَحَ مِنْكَ وَتَوَّهَ وَأَتَوَّهَ مِنْكَ فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله أَنْ يَتَيْنَ مِنَ الْأَوَانِ : أى حان يحين ^(٢) ، ولو كان طاح فَعَلَ واو يا كقَالَ

(١) انظر (ص ٨١ ، ص ١١٥)

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج ٢ ص ٣٦١) : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ؛ يدلك على ذلك طوحت وتوهت (بالتضعيف) وهو أطوح منه وأتوه منه ، فانما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلتا ، ومن قال : طيحت وتيحت ؛ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما في فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) ففروا من أن يكثر هذا

لوجب أن يقال : طُحْتُ - بضم الطاء - وَيَطُوحُ ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع سُهِتُ
وَيَتَوَّهُ ، وقال المصنف « من قال طَوَّحَ وَتَوَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء
على أن الماضي فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب
فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضموما

وفي بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من
المصنف ، وإنما وهم من ألحقه نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطُوحُ ،
فيكون أخذه من طَاحَ يَطُوحُ الواوى الماضى ، ومن طاح يطيح اليأى المضارع
فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهري من يَطُوحُ ليس بمسموع^(١) ، ولو
ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركبا^(٢) ، بل كان طاح يطوح كقال يقول
وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشيء ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن
العرب من يقول : ما أتبه وتبهت وطبحت ، وقال : أن يثنى ؛ فهو فعل يفعل
(كحسب يحسب) من الألوان وهو الحين » اهـ (وانظر : ص ٨١ ، وص ١١٥
من هذا الجزء)

(١) لقد تبع الجوهري فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالجميد وابن منظور والرازي
على أن الجوهري وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة
العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا محوج له ؛
لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر والياءى على باب ضرب كما هو القياس المطرد
فى اللغة فهذا كلام مسلم لاشية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن
فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن نأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال
طوح ونأخذ المضارع من اليأى

حَلَّاحَ كَقَالَ لَقِيل طُحَّتْ كَقَلَّتْ بضم الفاء ، ولم يسمع ، والأولى أن لا تحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن

قوله « ولم يضمُّوا في المثال » يعنى معتل الفاء الواوى والياى ، فلم يقولوا وَعَدَ يَوْعُدُ وَيَسَرَ يَيْسُرُ ؛ لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين على ما تقدم إما الكسر أو الضم ، فتركوا الضم استقلا لياء يليها ياء أو واو بعدها ضمة ، إذ فيه اجتماع الثقل ، ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو يَوْجَلُ وياء يَيْئَسُ بقلبيهما ألفا نحو يَاجَلُ وَيَئَسُ ، وإن كان بعدها فتحة وهى أخف الحركات ، فكيف إذا كانت بعدها ضمة ؟

فان قلت : أو ليس ما فرُّوا إليه أيضا ثقيلًا ، بدليل حذف واو [نحو] يَعِدُ وجوبا وحذف ياء [نحو] يَيْسِرُ عند بعضهم ، كما يجىء في الإعلال ؟

قلت : بلى ، ولكن وَيَلُّ أَهْوَنُ من ويالين

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف ، فهلا بنَوْا بعضه على يَفْعُلُ أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الحكمة تقتضى إذا لم يكن بد من الثقل أو أثقل منه أن تختار الثقل على الأثقل ، ثم تخفف الثقل ، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه

فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسَرَ يَيْسُرُ ^(١) من اليُسْرِ ووسَمَ يَوْسَمُ ؟ قلت : إنما بنَوْها على هذا الأثقل إذ لم يكن لفعل المضموم العين مضارع

(١) قد قالوا : يسر يسير فهو يسير ، إذا قل ، وإذا سهل ، وبابه كرم ، وقالوا أيضا : يسر يسير يسرا من باب فرح ، بالمعنى السابق ، وقالوا : يسر الرجل يسير من باب ضرب فهو ياسر ، إذا لعب الميسر ، ومنهم من قال : يسير يسر بحذف الياء التى هي فاء الكلمة في هذا المعنى الأخير

إلا مضموم العين ، فكرهوا مُحالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فان قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر
فان قلت : فلما ألجئوا في فعل المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فعل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحق التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون في آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غير في طَالَ يَطُولُ وَسَرُو يَسْرُو^(١) ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَعَ يَلَعُ فالأصل^(٢) فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسِعُ وَوَطِئَ يَطَأُ ؛ فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الخلق ، وكذا وَدَعَ - أى ترك - يدع والماضى لا يستعمل إلا ضرورة^(٣) ، قال :-

(١) تقول سرو يسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة
(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا ضرورة » يخالفه قوله في باب الاعلال : « ويدع مثل يسع ، لكنه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل في نثرولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا ضرورة » أنه يستعمل في الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبي عتبة ، ويزيد النحوى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، وجاء في الحديث :

١٥ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي * غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ ^(١)
وحمل يَذُرُّ عَلَى يَدَعُ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ ^(٢) ، ولم يستعمل ماضيه لافي السعة
ولافي الضرورة

« لينتبهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير في
النهاية : « أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشيء يدعه ودعا ،
إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغنوا عنه
بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو
شاذ في الاستعمال فصيح في القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن بجىء اسم الفاعل
ما أنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْتَ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا سَحَابُهُ وَتُسَاجِلُهُ
وما أنشده الفارسي في البصريات :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنِّ فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُهُ
وقد استشهد الجوهري على بجىء اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف
ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقِي

(١) هذا البيت من كلام أبي الاسود الدؤلى ، قاله ابن برى ، وقال الأزهري :
إنه لأنس بن زعيم الليثى ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :

لَا يَكُنْ بَرَقُكَ بَرَقًا خُلْبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرَقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ
والشاهد فيه بجىء ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أنى كاهل الشكري :

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَّعَهُ
وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتُهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَّعَ
(٢) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذفت الواو من يُوعِدُ مضارع أوَعَدَ مع أن الضمة أثقل
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما
وإنما لم تحذف الياء من نحو يَيْثُسُ وَيَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن
بعض العرب يُجْرِي الياء مجرى الواو في الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَسَرَ يَسِرُ
وَيَيْسَ يَيْسُ بحذف الياء
قوله « وَوَجَدَ يَجِدُ ضعيف » هي لغة بني عامر ، قال لبيد بن ربيعة
العامري : —

١٦ — لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْقَوَادُ بَشْرَبَةً
تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً (١)

تعالى (ما كان الله ليزر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب)
واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا)
وقوله (ذرني والمكذبين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا
ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ما حكى عن بعضهم
من قوله : « لم أذر وراني شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا
الفاعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ
فيسأل عن علة حذف الواو ، إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة
حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذي عناه المؤلف بقوله : حمل على يدع ، يريد أنه
حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها ، ويمكن
أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال
الواوى المفتوح العين في الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو
جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن
سبب فتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجواب بأنه حمل على يدع
في فتح العين لكونه بمعناه ، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا مماثل
ما قال بعضهم في أن يأني : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه
(١) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد . قال ابن بري في حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجرير وليس لليد كما زعم » ، وكذا نسبة الصاغاني في العباب لجرير ، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألقيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق :

لَمْ أَرَ قَبْلَكَ يَا مُنَافِقَ خَلِيلًا أَنَايَ بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلًا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر ، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال ، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى (فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فيكون الضم شاذا قتاسا واستعلا ، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة بني عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال : أي أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على فعل (بفتح العين) فيقولون في وكل : يكل ، وفي ولد : يلد ، وفي وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذي قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه فحول النحويين ، قال السيرافي : « إن بني عامر يقولون ذلك في يجد من الموحدة والوجدان ، وهم في غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جني في سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازي في المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال » اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهي : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لتكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جني في شرح تصنيف المازني : « فأما قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشْرَبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت في يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ، لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتحة عارض » اه

حذف الواو ، ويجوز أن يكون ضمة أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضممة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم في المضاعف المتعدى » نحو مَدَّ يَمُدُّ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، إلّا أحرفا جاءت على يَفْعِلُ أيضا ، حكى المبرد عِلَّةُ يَعْلَهُ وَهَرَّةٌ يَهْرِهُ : أى كرهه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنِمُّ ، وَبَتَّ يَبِثُّ ، وَشَدَّ يَشُدُّ : وجاء في بعض اللغات : حَبَّ يَحْبُّ ، ولم يجىء في مضارعه الضم

وما كان لازما فإنه يأتى على يَفْعِلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعِفُّ ، وَكَلَّ يَكِلُّ —
إلا ما شذ من عَضَضْتَ تَعْضُّ على ما ذكرنا ، وحكى يونس أنهم قالوا : كَعَعْتَ —
أى : جبت — تَكَعُّ بالفتح فيهما ^(١) وَتَكَعُّ بالكسر أشهر ؛ فمن فتح
فلاجل حرف الحلق ، قال سيبويه : لما كان العين في الأغلب ساكنا بالإدغام
لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثر في صَنَعَ يَصْنَعُ . ومن فَتَحَ فلائها قد تتحرك في
لغة أهل الحجاز ، نحو : لَمْ يَكْعَعْ وَفِي يَكْعَعْنَ اتفاقا كَيَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ
قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلٍ فَتَحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثْلًا ،
وَطَبَّ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ
فَمِنْ التَّدَاخُلِ »

مضارع
فعل
مكسور
العين

وظاهر كلام ابن جنى وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين
لا من جهة حذف الفاء لأن العين على كلاهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى
الحذف ، فيكون قياسا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لا عارضة ؛
فيكون الشذوذ في حذف الفاء ، ورواية الكسر التي حكاهما السيرافي في هذا البيت
لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادى في شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكاهما يونس ، وحكى غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى :
إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : اعلم أن القياس في مضارع فَعَلَ المكسور العين ^(١) فَتَحُّهَا ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيَيْئَسُ يَيْئَسُ ، وَيَيْبَسُ يَيْبَسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد فى مضارعها الفتح ، وهى وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يَوثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَفَّقَ يَفِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلَّى يَلِي ، وجاء كلمتان رُوى فى مضارعهما الفتح ، وهما : وَرَى الزَّندَ يَرَى ، وَوَبِقَ يَبِيقُ ، وإنما بَنَوْا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفف الكلمة ، وجاء وَحَرَ صدره من الغضب ، ووغر بمعناه ، يَمُجِرُ وَيَغِرُ ، وَيَوْحَرُ

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس فى مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ يخالف للقياس ، وما جاء بالضم منه فهو متداخل ، والذي جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه - مع الكسر الذى هو شاذ - الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجر فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى : ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس يئس (بالموحدة) يئس ويئأس ، وتسعة من المثال الواوى : ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل يهل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقي هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووقع عليه يعق : أى عجل ، وورك يرك وروكا : أى اضطجع ، وكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ما ذهب إليه الخليل ، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم فى المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومت ونكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

وَيَوْغَرُ أَكْثَرُ ، وجاءَ وَرِعَ يَرِيعُ بالكسر على الأكثر ، وجاءَ يَوْرَعُ ، وجاءَ
وَسِعَ يَسِعُ وَوَطِئَ يَطِئُ ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها
بعد حذف الواو فتحت عين المضارع ، وقالوا : جاءَ وَهَمْتُ أَهْمُ ، والظاهر أن أهم
مضارع وَهَمْتُ - بفتح العين - ومضارع وَهَمْتُ بالكسر أو هَمَّ بالفتح ، ويجوز
أن يكون وَهَمْتُ أَهْمُ - بكسرهما - من التداخل ، وجاءَ أَن يَثْنِ مِنَ الْأَوَانِ ،
وطاح يطيح ، وتاه يتيه ، كما ذكرنا ، وجاءَ وَلَهَ يَلِهْ ، وَيَوَّلهُ أَكْثَرُ ، قالوا : وجاءَ
وَعِمَ يَعِمُ ، بمعنى نعم يَنعمُ ، ومنه عِمَ صَبَاحًا ؛ وقيل : هو من أُنعمَ بحذف النون تشبيها
بالواو ، فقوله «أو كسرت إن كان مثالا» أي : مثالا ووايا ، وليس الكسر بمطرد
في كل مثال واوى أيضا ، فما كان ينبغي له هذا الاطلاق ، بل ذلك محصور
فيما ذكرناه .

قوله « ووطىء تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى » مضى شرحه

قوله «وأما فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعَمَ يَنْعَمُ فمن التداخل» المشهورُ فَضُلَ يَفْضُلُ ، كدخل
يدخل ، وحكى ابن السكيت فَضِلَ يَفْضُلُ ، كحذَرَ يَحْذَرُ ، فَضِلَ يَفْضُلُ يكون
مركبا منهما ؛ وكذا نَعِمَ يَنْعَمُ مركب من نَعِمَ يَنْعَمُ كحذَرَ يَحْذَرُ وهو المشهور ؛
ونَعِمَ يَنْعَمُ كظرف يظرف ، وحكى أبو زيد حَضِرَ يَحْضُرُ ؛ والمشهور حَضَرَ بالفتح
وجاءَ حرفان ^(١) من المعتل : دِمَّتْ تَدُومُ وَمِيتٌ تَمُوتُ - بكسر الدال والميم
في الماضي - والمشهور ضمهما كقُلْتُ تقول ، وهما مركبان ؛ إذ جاءَ دِمَّتْ تَدَامُ وَمِيتٌ
تَمُوتُ ، كخِفْتُ تَخَافُ ، قال :-

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين ، وهما : كدت تكود
وجدت تجود - بكسر أول الماضي فيهما - والأصل فيهما كاد يكود وجاد يجود
- مثل قال يقول - وكاد يكاد وجاد يجاد - مثل خاف يخاف - فأخذ المضارع من
الأولى مع الماضي من الثانية

١٧ - بُنِّي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عِيشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي ^(١)
 وحكى أبو عبيدة نكلَ يَنْكُلُ ، وأنكره الأصمعي ، والمشهور ^(٢) نكل
 يَنْكُلُ ، كقتل يقتل ، وحكى نَجِدَ يَنْجِدُ ^(٣) : أى عرق ، وَنَجِدَ يَنْجِدُ
 كحذر يحذر هو المشهور

قال: « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلٍ ضُمَّتْ »

مضارع
 فعل
 مضموم
 العين

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الجوهري
 في الصحاح ، وابن جني في الخصائص (١ ص ٣٨٦) ولكنه رواه هكذا
 بُنِّي يَأْسِيْدَةَ الْبَنَاتِ عِيشِي وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ تَمَاتِي
 وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو منادى بحرف
 نداء محذوف ، و « سيدة البنات » جعله بعضهم نعتا للمنادى ، وأجاز فيه الرفع
 والنصب ، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف يان أو منادى بحرف نداء محذوف
 و « عيشي » فعل دعاء ، و « تمانى » لغة في تموتين ، فقد جاء هذا الفعل من باب
 نصر ، كقال يقول ، قال الله تعالى (قل موتوا بغيظكم) ومن باب علم ، كخاف
 يخاف ، وقد قرى في قوله تعالى (ياليتنى مت قبل هذا) وفي قوله تعالى (ولئن متم أوقلتن
 لآلى الله تحشرون) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى ، وبكسرها على أنه من اللغة
 الثانية ، قال الصاغاني في العباب : « قد مات يموت ، ويمات أيضا ، وأكثر من
 يتكلم بها طيء ، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة
 أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب ، ونصر ، وعلم ،
 فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية ، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة
 واحد منهما .

(٣) النجد - بفتحين - : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما ، قال النابغة الذبياني :

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَّاحُ مُعْتَصِمًا بِالْخَيْرِ رَانَةً بَعْدَ الْأَيْنِ وَالنَّجْدِ

والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فعل المضموم العين قياس لا ينكسر ، إلا في كلمة واحدة ، وهى كُذِّت بالضم تكَاد ، وهو شاذ ، والمشهور كِدَّتْ تَكَاد كَخِفَتْ تَخَافُ ، فان كَانَ كُذِّت بالضم كَقُلْتُ فهو شاذ^(١) أيضا ، لأن فعل يفعلُ يفتحهما لا بد أن يكون حلقى العين أو اللام

قال « وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبِلَ الْآخِرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ فَلَا يُغَيَّرُ ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً ،

مضارع
لا كسر

اللام
مكررة

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذى فى اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبني للمجهول ، ونص فى اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذاً ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحداً من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى فى البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (١) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً : أما الواوى فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فتقول فى الماضى المسند للضمير : كدت - بكسر الكاف - على الأول - وضمها - على الثانى ، وأما اليائى فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيد كيدا : أى دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيداوا كيد كيداً) ، وتقول : كادت المرأة تكيد كيدا ، إذا خاضت ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كدت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل ، وأن الماضى أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كدت - بكسر الكاف - تكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعاً لسيبويه كدت - بالضم - تكاد شاذ ، سواء كان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجيه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحمل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مراراً

نَحْوَ أَحْمَرَ وَأَحْمَرَ فَيُدْغَمُ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ إِلَّا أَنَّهُ
رُفِضَ كَمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخُفِّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :
١٨ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا *

شَاذٌ ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
تَقَالِيهِمْ

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح ، ونقله اللسان ،
ولم نقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقفنا له على سابق أولاحق ، والاستشهاد به
في قوله يؤكرم حيث أبقى الهمزة ، فلم يندفحها كما هو القياس في استعمال أمثاله ، ولم
يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجباً ؛ لعدم الهمزتين . قال سيدييه
(٢ ص ٣٣٠) : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل (ويقصد
المضارع المبني للعلوم والمبني للمجهول) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء في تفعلت وتفاعلت
في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر حذف فيها لأن
الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه . واجتمعوا على حذفه
كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من
نفس الحرف لأنه زيادة لحقة زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضاً إذا
ذهب ، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام المجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْقَيْنُ *

وإنما هو من أثقت ، وقالت ليلي الأخيلية :-

* كُرَاةُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَزَّنٍ *

انتهى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده ليلي الأخيلية هو عجز بيت
تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الرءوس (أي : لاريش عليها)
وصدره : —

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّءُوسِ كَأَنَّهَا *

أقول : يعنى وإن كان الماضى غير الثلاثى المجرّد كُسِرَ ما قبل الآخر ، فى غير ما أوله التاء ؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَخَرَ جَ يَدَخِرْ جَ ، وَانْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، واحْرَنْجِمَ يَحْرَنْجِمُ ، وإنما كسر ما قبل الآخر فى غير ما فى أوله التاء لأنه يتغير أوله فى المضارع عما كان عليه فى الماضى : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك فى الرباعى نحو يَدْخِرْ جَ [ويُدْخِلْ] وَيُقَاتِلْ وَيَقْطَعْ ، والتغيير مجرىء على التغيير ، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التى لا بد منها قوله « أولم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنُكَ مكرر اللام ولم يدغم ^(١)

قوله « ومن ثم » إشارة إلى قوله قبل : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضى » وقد مر فى شرح الكافية ^(٢) فى باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضع

(١) اسْحَنُكَ الليل : أى اشتدت ظلمته ، واسْحَنُكَ الشعر فهو مسْحَنُكَ : أى اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى مما ذكره صاحب الأصل ؛ بل العبارتان مشتملتان على قصور ؛ فكما أن عبارة الأصل لا تشمل نحو اسْحَنُكَ يسْحَنُكَ وجلبب يجلبب واقعنس يقعنسس ، كذلك عبارته التى اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الجبل يماده وشاقه فى الأمر يشاقه ؛ فإن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هى مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والابصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغمة فيها » فحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغمها ليس بوجيه ؛ لأن حركة ما قبل الآخر قبل الادغام هى الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره ، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كيستغفر أو تقديرأ كيحمر إلا أن يكون نظره إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل (٢) قال المؤلف فى شرح الكافية : « إنه قد يطرّد فى الأكثر الحكم الذى

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهل الحجاز ، يُجوزون كسر حرف المضارعة كسر
سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل ، إذا كان الماضي على فعل بكسر العين ، فيقولون :
أنا إعْلَمُ ونحن نَعْلَمُ وأنت تَعْلَمُ ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ،
نحو إيجَلُ وإِخَالُ وإِشْقَى وإِعْضَى ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر
وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي ، ولم
يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله في المضارع السكون ، ولم يكسر العين لئلا يلتبس
يفعل المفتوح بيفعل المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء
استئقالا ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو ييجَلُ ، لاستئقالم الواو التي بعد الياء المفتوحة
وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضا
لتخفيف الكلمة بانقلاب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب
الواو ياء ، نحو ييجَلُ ، وبعضهم يقلبه ألفا لأنه إذا كان القلب بلا علامة ظاهرة فالـ
الألف التي هي الأخف أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب
إلا الحجازيين ، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفا لغة بعضهم في كل مثال واوى ،
وهي قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في أبي ،
ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، وأبي
مفتوح العين ، فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء ^(١) ، وأيضا فإن

ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في تعدوا وعد ونعد ، لحذفهم لها في يعد ، وكذا
حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها في أكرم »

(١) « أن » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة في
مضارعه . إلا أنهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذي يجوز كسره في غيره
بهو الألف والنون والتاء ، ثم استمرروا طعم الشذوذ فشذوا فوق ذلك بكسر
الياء من حروف المضارعة أيضا

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير يَبِي كَيِبَجَل^(١) وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول تَائِي وَتَائِي وَآبِي لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسور ، ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه ، ثم جُوز كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أبي

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حَبَّ فقالوا : إِحِبُّ نَحِبُّ يَحِبُّ تَحِبُّ ، وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كَعَزَّ يَعَزُّ شاذ قليل الاستعمال ، والمشهور أَحَبَّ يُحِبُّ ، وهو أيضا شاذ من حيث إن فَعَلَ إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضموم العين ، وَيَحِبُّ مكسور العين ، ففيه شذوذان ، والشذوذ يجري على الشذوذ ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فَعَلَ ، وقال غير سيبويه : إن إِحِبُّ وَنَحِبُّ وَيَحِبُّ وَتَحِبُّ بكسر حروف المضارعة مضارعاتُ أَحَبَّ ، وشذوذهم لكسر المضموم ، كما قالوا في الْمُغَيَّرَةِ الْمُغَيَّرَةِ ، وكذا الْمُصَحَّفِ^(٢) وَالْمُطَرَفِ^(٣) في الْمُصَحَّفِ وَالْمُطَرَفِ .

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في يَأِي ، ليسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء ، لسكونها إثر كسرة فيصير يَبِي ، وهو أخف من يَبِي ، لأن حرفه العلة أخف من غيره ، ونقول : لو أن ذلك الذي ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها ، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا ، لسكونها إثر فتحة ، فيصير يَابِي ، والألف أخف حروف العلة (٢) قال في اللسان : « المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كمنبر - : الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، كانه أصحف : أي جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، والفتح فيه لغة ، قال أبو عبيد : تميم تكسرها وقيس تضمها ، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح ، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي . - استثقلت العرب الضمة في جرير فكسرت الميم وأصلها الضم فن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلا استثقاله الضمة اهـ » (٣) قال في اللسان : « المطرف والمطرف - بكسر الميم وضمها مع سكون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة « نحو أنت تِسْتَفِرُّ وَتَحْرَجُ ، تنبئها على كون الماضي مكسور الأول ، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَكَلَّمَ وَتَعَاظَلَ وَتَدَخَّرَجَ بِيَابِ اتَّفَعَلَ ، لكون ذى التاء مطاوعا في الأغلب كما أن اتفعل كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك . وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعُلُ مضموم العين مُنْبِئِينَ به على

ضمة عين الماضي لاستثقال الضمتين لو قالوا مثلا : تُظَرَفُ

قوله « من توالى همزتين » إنما حذف تانية همزتى نحو أَوْ كَرِمُ مع أن قياسها أن تُقْلَبَ واوًا كما في أُوَيْدِمَ على ما يجيء في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

الصفة
المهيبة

قال : « الصِّفَةُ الْمُسَبِّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ غَالِيًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدَسَ وَحَذَرَ وَعَجَلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكَسَ وَحَرَّرَ وَصَفَرَ وَغَيُورٌ ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحُلَى عَلَى أَفْعَلَ »

أقول : اعلم ^(١) أن قياس نعت ماضيه على فَعِلَ - بالكسر - من الأدواء الباطنة كالوجع واللوى ^(٢) وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنكد

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف ، وهى أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل في طرفيه علبان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كسبر - وأصله مغزل - بالضم - من أغزل . أى أدير . . . وفى الحديث رأيت على أبى هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى في طرفيه علبان ، والميم زائدة « اهـ

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص ٧١ - ص ٧٣) وستكلم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع فى المعدة

وَالْعَسَرِ وَاللَّحَزِ ، ونحو ذلك من الهمجانات والخفة غير حراره الباطن والامتلاء كالأرج والبطر والأشر والجذال والفرح والقلق^(١) والسلس أن يكون على فِعْلٍ

وقياس ما كان من الامتلاء كالسكر والرئى والفَرث^(٢) والشَّبَع ، ومن حرارة الباطن كالعَطَش والجُوع والغَضَب واللَّهْف والتَّكَل^(٣) - أن يكون على فَعْلَانِ

وما كان من العيوب الظاهرة كالعَوَر والْعَمَى ، ومن الحلى كالسواد والبياض والزَّبب والرَّسَح والجَرَد والهُضَم^(٤) والصَّلَع - أن يكون على أَفْعَل ، ومؤنثه فَعْلَاءَ ، وجمعها فُعُل

(١) الأرج : توهج ريح الطيب . والأشر : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ، والجذال : الفرح ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء في الشعر جاذل . والقلق : الانزعاج ، ويقال : رجل قلق ومقلق وامرأة قلقة ومقلقة . والسلس ومثله السلاسة والسلس كخروج : اللين والسهولة والانقياد

(٢) الفَرث - بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع ، وقيل : أشده ، وقيل : الجوع مطلقا ، والرجل غرث وغرثان والآنثى غرثى وغرثانة

(٣) اللهف : الأسى والحزن والغىظ ، ويقال : هو الأسف على شيء يفوتك بعد أن تشرف عليه ، والوصف لهف ولهف ولهفان . والشكل - بفتحتين : فقدان الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثكلان والمرأة ثكلى وثكول وثاكل

(٤) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة الشعر وطوله ، والوصف منه أزب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب في الدواب ، وهو ورم في مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنع المشى ، والذكر

فمن ثم قيل في عَمِيَ القلب عَمَّ لكونه باطنا ، وفي عَمِيَ العين أَعْمَى ، وقيل :
الْأَقْطَع والأَجْذَم ، بناء على قَطَعَ وَجَذَم ^(١) وإن لم يستعملا ، بل المستعمل قُطِعَ
وَجُذِمَ - على ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أَفْعَلُ على فَعِلَ قالوا في وَجَرَ - أى خاف - وهومن العيوب
الباطنة ، فالقياس فَعِلَ : وَجِرَ وَأَوْجِرُ ، ومثله سَحِقَ وَأَسْحَقُ ،

وكذا يدخل فَعِلَ على أَفْعَلَ في العيوب الظاهرة وَالْحُلَى ، نحو شَعَثَ
وَأَشَعَثَ ، وَحَدَبَ وَأَحْدَبَ ^(٢) وَكَدِرَ وَأَكْدَرُ ، وَقَعَسَ وَأَقْعَسَ ^(٣) وكذا

أَجْرَدَ ، والاثني جرداء ، وقالوا : مكان جرد - كسبط - وأجرد ، وجرد - كفرح -
وأرض جرداء وجردة - كفرحة ؛ إذا كانت لا نبات بها ، والهضم : تخمض البطن
ولطف الكشح ، وهو أهضم ، وهى هضباء وهضم ، ويقال : بطن هضم
ومهضوم وأهضم

(١) حكى صاحبها القاموس واللسان : قطعت يده قطعا - كفرح فرحا - وقطعة -
بفتح فسكون - وقطعا - بضم فسكون ، إذا انقطعت بداء عرض لها ، وحكى أيضا :
قطع - كفرح وكرم - قطاعة - كجزالة - إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلاطة
لسانه ، ومثل ذلك كله في كتاب الأفعال لابن القوطية ؛ فان كان الأقطع وصفا
بأحد هذه المعاني فلا محل لانكار المؤلف مجيء المبنى للفاعل من هذا الفعل ، وإن
كان الأقطع وصفا بمعنى الذي قطعت يده بفعل فاعل ، لا بمرض عرض لها ، فكلامه
مستقيم . وحكى من ذكرنا أيضا : جذمت يده - كفرح - إذا قطعت ، وجذمتها -
كضرب - فهو أجذم ، فان كان الأجذم في كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلا محل
لانكاره ، وإن كان مراده بالأجذم المصاب بالجذام فسلم ؛ لأنه لم يستعمل منه إلا جزم
مبنيًا للمجهول

(٢) في اللسان : الحدب : خروج الظهر ودخول البطن والصدر ، تقول : رجل
أحدب وأحدب ، والآخرية عن سيبويه

(٣) القعس : دخول الظهر وخروج البطن والصدر . ويقال : الرجل أقعس
(١٠ - ١١)

يدخل أيضا **فَعَلَ** على **فَعْلَانَ** في الامتلاء وحرارة الباطن ، **كَصَدٍ** ^(١) و**صَدَيَانِ** و**عَطَشٍ** و**عَطْشَانِ**

ويدخل أيضا **أَفْعَلَ** على **فَعْلَانَ** في المعنى المذكور ، **كَأَهِيمٍ** و**هَيَّيَانِ** ، و**أَشِيمٍ** ^(٢) و**شَيَّيَانِ**

وقد ينوب ^(٣) **فَعْلَانِ** عن **فَعَلَ** ، **كَغَضْبَانِ** ، والقياس **غَضِبَ** ؛ إذا غضب **هَيَّيَّحَانِ** ؛

وقعس ، كقولهم : أجرب وجرب ، وأنكدونكد ، قال في اللسان : وهذا الضرب يعتقب عليه هذان المثالان كثيرا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى : صدى يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كطل - وصديان ، والآثى صديا

(٢) تقول : هيم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسر ها - إذا أصابه داء كالخى يستخن عليه جلده فيشتد عطشه ، وهو هيان ومهيوم وأهيم ، والآثى هيمى ومهيومة وهيما ، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتان بالنساء فقله هام يهيم - كباع يبيع - ويقال فى المصدر : هيا وهيوما وهياما - بالكسر - وهيانا - بفتحات - والرجل هاتم وهيان وهيوم ، والآثى هاتمة وهيمى . وتقول : شيم الفرس يشيم شيما - كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم ، إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره ، وقد راجعنا اللسان والقاموس والمختص والافعال لابن القوطية وكتاب سيبويه والمصباح ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شيان أيضا

(٣) ظاهره أنه لم يحى الوصف من غضب إلا غضبان ؛ إذ جعله من باب النياحة لا من باب الدخول ، وليس كذلك ؛ بل حكى له صاحب القاموس وغيره بمائة أوصاف : غضب - كفرح - وغضوب - كصبور - وغضب - كقتل - وغضبة - بزيادة التاء - وغضبة - بفتح الغين والضاد مضومة أو مفتوحة والباء مشددة ، وغضبان - وغضب - كعصد -

وإنما كان كذلك ؛ لأذ، الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : *نَحْجِلْ* و*عَجَلَان* ، *فَعَجَلٌ* باعتبار الطيش والخفة ، و*عَجَلَان* باعتبار حرارة الباطن والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب

وقالوا : *قَدَح* ^(١) *قَرَبَان* إذا قارب الامتلاء ؛ ونَصْفَان إذا امتلأ إلى النصف ، وإن لم يستعمل *قَرَب* ونَصِف ، بل قارب ونَاصَف ؛ حملا على المعنى : أى امتلأ .

ومجىء فعيل فيما حقه *فَعِلٌ* ؛ ك*سَقِمَ* و*مَرِضَ* ، وحمل *سَلِمَ* على مريض .
والقياس سالم

ومجىء فعيل في المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطبيب واللبيب والخبس والتقى والشقى ،

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف ^(٢) بالمشتق

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيويه قال : « وقالوا : قدح نصفان وجمجمة نصفي ، وقدح قربان وجمجمة قربى ؛ إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك بمنزلة الملائن ؛ لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ؛ لأن النصف قد امتلأ ، والقربان ممتلئ أيضا إلى حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم جاءوا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : ماذا كبر ، ولم يقولوا : مذكرولا مذكرا » اهـ ، والجمجمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فان مذهبهم أن الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ، وقد أوضح هذه المخالفة في شرح الكافية فقال : (ج ٢ ص ١٩١) : « والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل

الحدوث ، وذلك كخاشنٍ وساخطٍ وجائع

ويعنى بالجلّى الخلق الظاهرة كالزَّبِّ والغَمِّ ^(١) فيعم الألوان والعيوب

قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرُمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشْنٍ وَحَسَنِ
وَصَعْبٍ وَصُلْبٍ وَجَبَانٍ وَشَجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالضم

أقول : الغالب في باب فَعْلٍ فَعِيلٍ ، ويجيء فُعَالٌ — بضم الفاء وتخفيف
العين — مبالغة فَعِيلٍ في هذا الباب كثيرا ، لكنه غير مطرد ، نحو طَوِيلٍ
وطُوَالٍ ، وَشَجِيعٍ وَشَجَاعٍ ، ويقل في غير هذا الباب كعَجِيبٍ وَعُجَابٍ ؛ فإن
شَدَّدَتِ العين كان أبلغ كطُوَالٍ ، ويجيء على فِعْلٍ كخَشْنٍ ، وعلى أَفْعَلٍ كأخْشَنَ
وخَشْنَاءَ ، وعلى فاعل كعَاقِرٍ

قال : « وَهِيَ مِنْ فَعْلٍ قَلِيلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشِيبَ وَضَيَّقَ
وَتَحَيَّيَ مِنْ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدَّهِمَا عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوُ جَوْعَانَ
وَشَبَعَانَ وَعَطْشَانَ وَرَيَّانَ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالفتح
قليلة

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعْلٍ لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب
الظاهرة والجلي ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك
بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى
من بعض ولم يحز نفيه في جميع الأزمنة ؛ لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في
زمان ؛ كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ،
كما تقول : كان هذا حسنا فقيح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره
في الاستمرار ليس وضعياً اهـ

(١) الغم : أن يكثر الشعر في الوجه والقفأ حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم

وجبهة غماء ، قال هديبة بن الحشرم :

فَلَا تَسْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

الكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فعلٌ للغرائز ، وهى غير متعدية ومستمرة ، وأما فعلٌ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر ، كالدخول والخروج ، والقيام والقعود ، وأشيبُ نادر ، وكذا أميل من مال يميل ، وحكى غير سيبويه ^(١) ميلٌ يميلُ كجيدٍ يجيدُ فهو أجيد ^(٢) ، وفعلٌ لا يكون إلا فى الأجوف ، كالسَّيد والميِّت والجيد والبيِّن ، وفعلٌ - بفتح العين - لا يكون إلا فى الصحيح العين ، اسماً كان أو صفة ، كالشَّيْلَم والغَيْلَم والثَّيْرَب والصَّيْرَف ^(٣) وقد جاء حرف واحد فى المعتل بالفتح ، قال :

(١) حكى ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا عوج خلقة ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثرماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أو مقلوبه على نحو ما سبق بيانه (ص ٢٩ هـ ٤) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كباع يبيع - فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

(٢) الجيد - بفتحيتين - طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا يتعت به الرجل

(٣) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كأنه فى خلقة سوس الخنطة ، وهو مر شديد المرارة ، والغيلم : الجارية المغتلة ، ومنبع الماء فى الآبار ، والضفدع ، والسلحفاة الذكر ، والشاب العريض المفرق الكثير الشعر ، والنيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر (عدى بن خزاعى) :-

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِي الْكَلَامِ وَمَنَاعَ قَوْمِي وَسَبَّابَهَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذى يبيع الفضه بالذهب ، وهو المحتال المجرب ، فالكلمة الاولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ — * مَا بَالَ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ ^(١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادي في شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَغْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجْنِ دَارَ كَرِّمِ الْكَاتِبِ الْمُرْقَنِ
بَيْنَ نَقَا الْمُلقَى وَبَيْنَ الْأَجُونِ يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَخْدَنِ
بِكَ الْمُهَيَّ مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدِنِ

والشعيب - بفتح أوله - المزاغة الصغيرة . والعين : التي فيها عيون وثقوب فهي تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزاغة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راعع وركع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه ؛ إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم الكاتب : مرقومه ، والمرقن : صفة للكاتب ، وهو الذي ينقط الكتاب . وقوله : دارخبر قوله وبعض أغراض . والنقا : الكثيب من الرمل ، والملقى والأجون : مكانان . والبخدن : المرأة الرخصة الناعمة الثارة ، هذا أصله ، وقد سميوا به امرأة ، وهو كزبرج وجعفر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد في البيت كما قال الأعلم بحجى عين على فيعل بالفتح ، وهو شاذ في المعتل ، لم يسمع إلا في هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاه في اللسان ، وفي شرح أدب الكاتب ، وهذا الذي ذكروه من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيديويه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شذوذاً كما كسروا الباء من البصرى ، وثالثها وهو مذهب الفقهاء أن أصله على زنة فعيل مثل طويل ، فقد تمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وهذا عنده قياس مطرد في كل ما جاء على فعيل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتى تفصيل هذه المذاهب في باب الاعلال

وهو مافيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفَّفُ نحو سَيِّدٌ بِحَذَفٍ ^(١) الثاني وذلك مطرد الجواز ، كما يجيء في باب الاعلال قوله « وتجيء من الجميع » أى : من فَعَلْ ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ بجوع ونَاعَ ينوع ^(٢) ، وما يجيء من غير باب فَعَلْ - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعَلْ ، كما حُجِّلَ مَلَأَنَ وَقَرَبَانَ عليه ، على ما مر

قال : « الْمَصْدَرُ : أُنْبِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلٍ وَفِسْقٍ الْمَصْدَرِ وَشُغْلٍ وَرَحْمَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ وَجِرْمَانٍ وَغُفْرَانٍ وَنَزْوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنَقٍ وَصِغَرٍ وَهُدًى وَغَلْبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبُعَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُحُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ وَمَرَجِعٍ وَمَسَامَةٍ وَمُحَمَّدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلِ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكَعَ ، عَلَى رُكُوعٍ ؛ وَفِي الْمُتَعَدِّى ، نَحْوُ ضَرَبَ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ ، عَلَى خَفْقَانٍ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعْلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قليلا ، بدليل جمعه على أقيال ، ومن ذلك قول الشاعر في تخفيف هين ولين :-

* هَيْنُونَ لَيْتُونَ أَيْسَارُ ذَوُ كَرِيم *

(٢) ناع : هو إتباع لجاع بجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ، ويقال : هو العطش . قال في اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم في الدعاء على الانسان : جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا لم يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان جاز التكرير ، قال ابن برى : والصحيح أن هذا ليس إتباعا ، لأن الاتباع لا يكون بحرف العطف » اهـ ملخصا

فَجَعَلَهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ ، وَنَحَوُ هُدًى وَفَرَى مُخْتَصٌّ بِالْمَنْقُوصِ ،
وَنَحَوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِيَفْعُلُ ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحِ وَالْقَلَبِ »

أقول قوله « وَرَحْمَةً وَنَشْدَةً » ليس الأول للمرة ولا الثانى للهيئة وإن وافقتا
فى الوزن ما يصاغ لهما

والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثى هى الكثيرة الغالبة ، وقد جاء
غير ذلك أيضا كالفُعْلَل نحو السُّودَد ، وَالْفَعْلُوت نحو الجَبْرُوت ^(١) وَالتَّفْعَل نحو
التُّدْرَأ ^(٢) وَالْفِعْعُلُوت كالْكَيْنُوتَة ، وأصلها ^(٣) كَيْنُوتَة ؛ وَالْفَعْلُوت كالشَّيْخُوتَة

(١) الجبروت : الكبير والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة
(٢) التدرأ - بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدرء
والدفع ، قال العباس بن مرداس السلى : -

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَأٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ
قال ابن الأثير : « ذوتدرأ : أى ذو هجوم ، لا يتوقى ولا يهاب ، فقيه قوة على دفع
أعدائه » اهـ

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا وكينونة ، قال الفراء : العرب تقول
فى ذوات الياه بما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدث حيدودة فيما لا يحصى
من هذا الضرب ، فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد أتى
عنهم فى أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، واليهووعة
من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغي أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت
فى مصادر الواو وكثرت فى مصادر الياه ألحقوها بالذى هو أكثر مجيئا منها إذ
كانت الواو والياه متقاربتى المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هى فى
الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل
ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هين لين ، قال الفراء :
وقد ذهب مذهبا ، إلا أن القول عندى هو الأول ، وسيأتى لنا فى هذا الموضوع
مزيد بحث فى باب الاعلال إن شاء الله

وَالصَّيْرُورَةُ وَالْفَعْلَانِيَّةُ ^(١) كَالْبِلْهَنِيَّةِ ، وَالْفَعْلِيلَةُ كَالشَّبِيَّةِ وَالْفَضِيحَةُ ، وَالْفَاعُولَةُ كَالضَّارُورَةِ بِمَعْنَى الضَّرَرِ ، وَالتَّفْعُلَةُ كَالْتَهْلُكَةِ ، وَالْمَفَاعَلَةُ كَالْمَسَائِيَةِ ، وَأَصْلُهَا ^(٢) مَسَاوِئَةُ قَلْبٍ ، وَالْفَعْلَةُ وَالْفَعْلَى كَالْقُلْبَةِ وَالْغُلْبَى ^(٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ

قوله « الغالب في فعل اللازم على فُعُول » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولاً أن لانعين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، وَلَا الْمُتَعَدِي وَاللَّازِمَ ، بل نقول : الغالب في الحَرْفِ وشبههما من أي باب كانت الْفِعَالَةُ بالكسر ، كَالصِّيَاغَةِ ، وَالحَيَاكَةِ ، وَالحِيَاظَةِ ، وَالتَّجَارَةِ ، وَالْإِمَارَةِ ، وَفَتَحُوا الْأَوَّلَ جَوَازًا فِي بَعْضِ ذَلِكَ ، كَالْوَكَاةِ وَالذَّلَالَةِ وَالْوَلَايَةِ

وَالْغَالِبُ فِي الشَّرَادِ وَالْهِجَاجِ وَشَبِيهِ الْفِعَالِ كَالْفِرَارِ ^(٤) وَالشَّمْسِ وَالنَّكَاحِ ،

(١) البِلْهَنِيَّةُ : الرِّخَاءُ وَسَعَةُ الْعَيْشِ

(٢) الْمَسَائِيَّةُ : أَحَدُ مَصَادِرِ سَاءِهِ يَسُوءُهُ ، إِذَا فَعَلَ بِهِ مَا يَكْرَهُ . قَالَ فِي اللِّسَانِ : « قَالَ سِيَبَوِيهِ : سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ سَوَائِيَةِ فَقَالَ : هِيَ فَعَالِيَةٌ بِمَنْزِلَةِ عِلَالِيَّةٍ ، وَالَّذِينَ قَالُوا : سَوَايَةٍ ، حَذَفُوا الْهَمْزَةَ كَمَا حَذَفُوا هَمْزَةَ هَارِ وَلَاثَ كَمَا اجْتَمَعَ أَكْثَرُهُمْ عَلَى حَذْفِ هَمْزَةِ مَلِكٍ وَأَصْلُهُ مَلَاكٌ ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ مَسَائِيَةِ فَقَالَ : هِيَ مَقْلُوبَةٌ ، وَإِنَّمَا حَذَفَهَا مَسَاوِئُهُ ، فَكَرِهُوا الْوَاوَ مَعَ الْهَمْزَةِ لِأَنَّهُمَا حَرَفَانِ مُتَثَقِلَانِ ، وَالَّذِينَ قَالُوا : مَسَايَةٍ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ تَخْفِيفًا » اهـ وَمِنْهُ تَعْلَمُ أَنَّ وَزْنَ الْمُؤَلَّفِ مَسَائِيَةٍ مُعَادِلَةٌ لِإِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ قَبْلَ الْقَلْبِ ، وَأَمَّا وَزْنُهَا الْآنَ فَفَاعَلَةٌ ، وَإِنَّمَا قَلَبْتَ الْوَاوَ يَاءً لِنَظَرِهَا حِكْمًا بَعْدَ كَسْرَةٍ

(٣) الْغُلْبَةُ وَالْغُلْبَى - بَضْمُ الْغَيْنِ وَاللَّامِ فِيهِمَا - مَصْدَرَانِ مِنْ مَصَادِرِ غَلَبَ ، وَقَدْ وَرَدَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ الْمَرَارُ :

أَخَذْتُ بِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلْبَةً وَبِالْفُؤْرِ لِي عِزٌّ أَشْمُ طَوِيلُ

وَلَمْ تَقِفْ لِلثَّانِي عَلَى شَاهِدٍ ، وَلَكِنَّهُ حَكَاهُ فِي اللِّسَانِ .

(٤) الْفِرَارُ : الرُّوْغَانُ وَالْهَرَبُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْلِيَتْ مِنْهُمْ فِرَارًا

وَمَلَأْتُ مِنْهُمْ رِعْبًا)

وَالضَّرَابُ ^(١) ، وَالْوِدَاقُ ^(٢) ، وَالطَّمَّاحُ ، وَالْحِرَانُ شِبْهُ الشَّمْسِ ^(٣) وَالشَّرَادُ وَالْجَمَاحُ
وَالْجَمَاعُ امْتِنَاعُهُ مِمَّا يَرَادُ مِنْهُ

وَيَجِيءُ فِعَالٌ بِالْكَسْرِ فِي الْأَصْوَاتِ أَيْضًا لَكِنْ أَقْلٌ مِنْ جِيءَ فِعَالٌ بِالضَّمِّ
وَفَعِيلٌ فِيهَا ، وَذَلِكَ كَالزَّمَارِ وَالْعِرَارِ ^(٤)

وَالْفِعَالُ قِيَاسٌ مِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ فِي وَقْتِ حَيْنُونَةِ الْحَدَثِ ؛ كَالْقَطَافِ وَالصَّرَامِ
وَالْجَدَادِ وَالْحَصَادِ ^(٥) وَالرَّفَاعِ ، وَيُشَارِكُهُ فِعَالٌ بِالْفَتْحِ

وَالْفِعَالُ بِالْكَسْرِ غَالِبٌ فِي السَّمَاتِ أَيْضًا كَالْعِلَاطِ وَالْعَرَاضِ ^(٦) لَوْ سَمِعَ عَلَى
الْعُنُقِ ، وَالْجَنَابِ عَلَى الْجَنْبِ ، وَالْكَشَاحَ عَلَى الْكَشْحِ

وَالغَالِبُ فِي مَصْدَرِ الْأَدْوَاءِ مِنْ غَيْرِ بَابِ فَعَلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ الْفُعَالُ ، كَالسُّعَالِ

(١) الضراب : مصدر ضرب الفحل الناقة ، إذا نزا عليها
(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أى اشتبهت
الفحل ؛ وحكى ابن القوطية والمجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل
كوعد وكوثق ، وحكى المجد تثليث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح
من باب فتح - إذا نشزت وجمعت - والحران : مصدر حرن الدابة ، إذا وقفت
عند استدراجه

(٣) الشمس : مصدر شمس الدابة والفرس - كسمع وكنصر ، وفيه لغة ثالثة
كفضل يفضل ، من باب التداخل - إذا شردت وجمعت ومنعت ظهرها .

(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم
يعر - من باب ضرب - إذا صاح ، ويقال أيضا : عار معارة وعرارا

(٥) القطاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه . والصرام
- كسحاب وككتاب - أو ان إدراك النخل . والجداد - ككتاب وكسحاب - أو ان
قطع ثمر النخل . والحصاد - كسحاب وككتاب - أو ان حصد الزرع . والرفاع
كسحاب وككتاب - أو ان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر

(٦) العلاط : سمة في عرض عنق البعير ، وربما كان خطأ أو خطين أو
خطوطا في كل جانب . والعراض : سمة في عرض نخذ البعير ، ومنه تعرف ما في

تفسير المؤلف من التسهل

والدُّوَار ، وَالْمُطَاس ، وَالصُّدَاع ، ويشاركه في لفظ السَّوَّافِ فَعَالٌ بِالْفَتْحِ ^(١) ؛ لاسْتِقْلَالِ الضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ .

وَالْغَالِبُ فِي الْأَصْوَاتِ أَيْضاً الْفُعَالُ بِالضَّمِّ ، كَالضَّرَاحِ وَالْبَغَامِ وَالْعَوَاءِ ^(٢) ويشاركه فِي الْغَوَاثِ فَعَالٌ ^(٣) بِالْفَتْحِ ؛ وَيَأْتِي فِيهَا كَثِيراً فَعِيلٌ أَيْضاً ، كَالضَّجِيجِ وَالنَّيْمِ وَالنَّهْيَةِ ^(٤) وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ ، كَالنَّهْيِ وَالنَّهَاقِ ، وَالنَّبِيحِ ^(٥) وَالنَّبَاحِ ؛ وَيَجِيءُ فُعَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، كَالدُّقَاقِ ، وَالْحَطَامِ ، وَالْفُتَاتِ ، وَالرُّفَاتِ ^(٦) .

وَالْفُعَالَةُ لِلشَّيْءِ الْقَلِيلِ الْمَفْصُولِ مِنَ الشَّيْءِ الْكَثِيرِ ، كَالْقَلَامَةِ ، وَالْقِرَاضَةِ ، وَالنَّقَاوَةِ ، وَالنَّفَايَةِ ^(٧)

(١) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : وَالسَّوَّافُ بِالضَّمِّ مَرَضُ الْإِبِلِ وَيَفْتَحُ ، وَسَافٌ الْمَالُ يَسُوفُ وَيَسَافُ هَلَكٌ أَوْ وَقَعَ فِيهِ السَّوَّافُ

(٢) الْبَغَامُ وَمِثْلُهُ الْبَغُومُ - بَضْمُ الْبَاءِ فِيهِمَا - مَصْدَرٌ بَغَمْتَ الظَّيْمَةَ - مِنْ بَابِ مَنَعَ وَنَصْرٍ وَضَرْبٍ ؛ فَبِىْ بَغُومٍ ، إِذَا صَاحَتْ إِلَى وَلَدِهَا بِأَرْخَمَ مَا يَكُونُ مِنْ صَوْتِهَا ، وَتَقُولُ : بَغَمْتَ النَّاقَةَ ، إِذَا قَطَعْتَ الْحَنِينَ وَلَمْ تَمُدِّ ، وَتَقُولُ : بَغِمَ الثَّيْلُ وَالْأَيْلُ وَالْوَعْلُ إِذَا صَوَّتَ . وَالْعَوَاءُ : مَصْدَرُ عَوَى الْكَلْبُ وَالذِّئْبُ يَعْوِي ؛ إِذَا لَوَى خَطْمَهُ ثُمَّ صَوَّتَ أَوْ إِذَا مَدَّ صَوْتَهُ

(٣) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْغَوَاثُ - بِالضَّمِّ ، وَفَتْحُهُ شَاذٌ ، وَهُوَ صَوْتُ الْمُسْتَغِيثِ ؛ إِذَا صَاحَ « وَاعْثَاهُ »

(٤) النَّيْمُ : الْأَنْبِيَاءُ ، أَوْ هُوَ صَوْتُ خَفِيٍّ ، وَالنَّيْمُ أَيْضاً : صَوْتُ الْأَسَدِ وَالْقَوْسِ وَالظَّيِّ ، وَالْفَعْلُ كَضَرْبٍ وَمَنَعَ . وَالنَّهْيَةُ وَمِثْلُهَا النَّهَاتُ : الزَّيْبُ وَالزَّحِيرُ ، وَالنَّهَاتُ : الْأَسَدُ ، وَمِثْلُهَا الْمَنْهَتُ - بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ النُّونِ وَتَشْدِيدُ الْهَاءِ مَكْسُورَةً - وَالْفَعْلُ كَضَرْبٍ (٥) النَّهْيُ وَالنَّهَاقُ : صَوْتُ الْحِمَارِ ، وَالْفَعْلُ كَضَرْبٍ وَكَسْمَعٍ وَكَنْصَرٍ ، وَالنَّبِيحُ وَالنَّبَاحُ وَمِثْلُهُمَا النَّبِيحُ وَالنَّبَاحُ : صَوْتُ الْكَلْبِ وَالظَّيِّ وَالْتَيْسِ وَالْحَيَّةِ ، وَالْفَعْلُ كَمَنَعَ وَكَضَرْبٍ

(٦) الدُّقَاقُ كَغَرَابٍ : فُتَاتُ كُلِّ شَيْءٍ . وَالْحَطَامُ : مَا تَكْسَرُ مِنَ الْيَيْسِ . وَالْفُتَاتُ : مَا تَفْتَتُ . وَالرُّفَاتُ : الْحَطَامُ ، وَكَصَرْدٍ : التَّبَنُّ .

(٧) الْقَلَامَةُ : مَا سَقَطَ مِنَ الظُّفْرِ . وَالْقِرَاضَةُ : مَا سَقَطَ بِالْقِرْضِ ، وَمِنْهُ

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الْفَعْلَانُ ، كَالنَّزَوَانِ ، وَالنَّقَرَانِ ،
وَالْعَسَلَانِ وَالرَّتْكَانِ ^(١) ؛ وربما جاء فيه الْفُعَالُ ، كَالنَّزَاءِ وَالْقَمَاصِ ^(٢) ،
وَالشَّنَاءِ ن شاذ ، لأنه ليس باضطراب .
والأغلب في الألوان الْفُعْلَةُ ، كَالشَّهْبَةِ وَالْكُذْرَةِ ^(٣) ،
وفي الأدوية من باب فَعِلِ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ الْفَعْلُ ، كَالْوَرَمِ ، وَالْمَرَضِ
وَالْوَجَعِ .

وبعضُ الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

تم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على
فَعْلٍ ؛ من أى باب كان ، نحو قَتَلَ قَتْلًا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَحَمَدَ حَمْدًا ، وَفَعَلَ
اللازم على فُعُولٍ ، نحو دَخَلَ دُخُولًا ، وَأَمَّا فَعِلِ اللازم فَفَعْلٌ بِالْفَتْحِ ، كَتَرَبَ ^(٤)
تَرَبًا ، وَفَعْلٌ — وهو لازم لا غير — فَعَالَةٌ فِي الْأَغْلَبِ ، نحو كَرُمَ كَرَامَةً ،
كما يجي .

قراصة الذهب . والنقاوة : الذى فى القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ،
خيار الشيء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتح - ردى الشيء وما ألقى منه ،
وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنقاية - بضم أوله وفتح - ومثله النقاة كالحصاة
والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفاة - بالضم - وهو رديته وبقية

(١) النزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقرة فى معنى السفاد ،
والنقزان ، ومثله النقز : هو الوثبان صعدا فى مكان واحد ، وقد غلب على الطائر
المعتاد الوثب كالغراب والعصفور . والعسلان : أن يضطرم الفرس فى عدوه ؛
فيخفق برأسه ويترد متنه . والعسلان أيضا : أن يسرع الذئب والثعلب ويضطرب
فى عدوه ويهز رأسه . والرتكان : مقارنة البعير خطوه فى رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) القماص : مصدر قص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم
القاف وكسرهما ، أو إذا صار عادة له فبالهمزة ، وهو أن يرفع يديه ويترحمهما معا
ويعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر (ص ٣٥٧٢)

(٤) ترب الرجل - لفرح : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال الفراء : إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره » يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين : فُعُول ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعَلٌ ، متعديا كان أو لا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدي فَعَلٌ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم فَفُعُولٌ من فَعَلَ المفتوح العين وفَعَلٌ من فَعِلِ المكسور وفَعَالَةٌ من فَعَلٌ ، لأنه الأغلب فى السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدًى وقِرًى » قالوا : ليس فى المصادر ما هو على فَعَلَ إلا الهُدًى والسُرًى ، ولندرتة فى المصدر يؤنثها بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدًى وسُرًى ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فَعَلَ فى جمع فُعْلة ، وأما تُقًى فقال الزجاج : هو فُعْلٌ والتاء بدل من الواو كما فى تَقْوًى ، وقال المبرد : وزنة تُعَلٌ والقاء محذوف كما يحذف فى الفعل ، فيقال فى اتَّقًى يَتَّقًى : تَقًى يَتَّقًى ^(١) على ما يجىء فى آخر

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى يتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (يا أيها النبي اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وهو افعل من الوقاية ، وأصله اوتقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار ايتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقى يتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضى فنحو قول أوس بن حجر يصف رجلا :

تَقَّاكَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ وَتَلَدَّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزُّ بِالْكَفِّ يَعْصِلُ
وأما المضارع فنحو قول الأسدى :

وَلَا أَتَّقِي الْغَيُورَ إِذَا رَأَى وَمِثْلِي لَزَّ بِالْحَمْسِ الرَّبِيسِ
وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسَيْنَهَا تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
وربما قالوا فى المضارع يتقى — يفتح التاء — ومنه قول خفاف بن ندة :

الكتاب ، ولم يجيء فعلٌ في مصدر فعَل المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو الشَّرَى ، والقِرَى ، والقَلَى ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طَلَبٍ مختص بِنَفْعٍ » يعنى لم يجيء في باب فعَل المفتوح مصدر على فعَل المفتوح العين إلا ومضارعه يَفْعُل بالضم سوى حرفين : جَلَبَ الجُرْحُ جَلْبًا : أى أخذ في الالتئام ، والمضارع من جَلَب الجُرْحُ يَجْلِبُ وَيَجْلُبُ معا ، وليس مختصا بِنَفْعٍ بالضم ، وأما الْغَلَبُ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ ، قال الله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال القراء : يجوز أن يكون فى الأصل من بعد غلبتهم بالتاء ؛ فحذف التاء ، كما فى قوله : —

٢٠ - إِنْ الْخَلِيطُ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا (٩)

أى : عدة الأمر

جَلَاَهَا الصَّيْقُلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقَى بِأَثَرِ
وكانه لما كثر استعمالهم اتقى يتقى بالزيادة توهموا أن التاء فى أصل بناء الكلمة تخففوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له فى أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا اتقى تقية ورجل تقى ورجل أنقيا وتقواء وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب عبد العزى بن عبد المطلب أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : المخالط والمعاشر كالنديم والجلس بمعنى المنادى والمجالس ، والبين : البعد والفراق ، وأجدوه : صيروه جديدا ، وانجردوا : بعدوا وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث حذف التاء فى الإضافة كما حذف فى قوله تعالى : (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقوله : (وإقام الصلاة)

وأما فعْلان فنادر ، نحو لَوَى لِيَّانًا ^(١) ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضًا شَتَّانٌ بالسكون ، وقرئ في التنزيل بهما .

ولم يأتِ الفَعُولُ - بفتح الفاء - مصدرًا إلا خمسة أحرف ^(٢) : تَوَضَّأتُ وضوءًا

(١) تقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسرهما - في المصدرين ، إذا مطلقه ، قال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لِيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَآذَاتِ الْوِشَاحِ انْتِقَاضِيَا
وأصل اللي والليان لوى ولويان ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجر من المصادر على فعْلان - بفتح فسكون - إلا ليان ، وحكى ابن برى عن أبي زيد ليان - بالكسر - وهي لغية (٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعاً لسيبويه وجماعة ، وللعلاء في ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول (بفتح الفاء) وذلك قولك : تَوَضَّأتُ وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً ، وأولعت به ولوعاً ، وسمعت من العرب من يقول : وقدت النار وقوداً ، غالباً ، وقبله قبولاً ، والوقود (بالضم) أكثر ، والوقود (بفتح الواو) الخطب ، وتقول : إن على فلان لقبولاً ؛ فهذا مفتوح » اهـ . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالقطر والسحور لما يقطر به ويتسحر به ، والوضوء أيضاً المصدر من تَوَضَّأتُ للصلاة مثل الولوع والقبول ، وقيل : الوضوء بالضم المصدر ، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره ، وذكر الأخفش أن الوقود بالفتح الخطب والوقود بالضم الانتقاد وهو الفعل ، قال : ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ، يقال : الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الخطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل ، وقال غيره : القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواهما من المصادر فبنى على الضم . التهذيب : الوضوء الماء والطهور مثله ، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء ، لا يقال الوضوء ولا الطهور ، قال الأصمعي : قلت

وتطهرت طهوراً ، وولعت ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وقبل قبولا ، كما حكي

سيبويه

قال : « وَفَعَلَ الْأَلَزِمُ نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ ، وَالْمُتَعَدَّى نَحْوُ جَهَلَ عَلَى جَهْلٍ ، وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ نَحْوُ سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأُدْمَةٍ ، وَفَعَلَ نَحْوُ كَرَّمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا ، وَعَظِمَ وَكَرَّمَ كَثِيرًا »

أقول : قوله « وفي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فَعَلَ بضم العين أيضا ، وقد جاء شيء منها على فَعَلَ كالصَّدَأِ وَالْعَيْسِ ^(١) ، وأما الْعَيْسَةُ — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأن عمرو : ما الوضوء ؟ فقال : الماء الذي يتوضأ به ، قلت : فما الوضوء بالضم ؟ قال : لا أعرفه » اه وتقل نصوصا أخرى لا تخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر ؛ بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد تلبس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله » اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظا أو تقديرا أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزادت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لوعده والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعتاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لسكلم ، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعلا أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموما أم مفتوحا ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعلا ولع كما ذكر المؤلف فصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : يياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل : هولون أبيض مشرب

الياء ، وقد جاءت الصُّهُوبَةُ ^(١) وَالْكُدُورَةُ ، قال سيبويه : قالوا : الْبَيَاضُ
وَالسَّوَادُ تشبيها بالصَّبَاحِ والمساء لانهما لونان مثلهما

وأما مجيء العيوب على فُعْلَةٍ — بالضم — فقليل ، كالأُدْرَةِ والنَّفْعَةِ ^(٢) ،
وقد جاء الفُعْلَةُ والفَعْلَةُ لموضع الفعل في الأعضاء كثيرا ، كَالْقُطْعَةِ والقَطْعَةِ ^(٣)
لموضع القطع ، وكذا الْجُذْمَةِ والجَذْمَةِ ، والضَّاعَةِ والصلَّةِ ، والنَزْعَةِ والنَزْعَةِ ^(٤)
ويكون الفُعْلَةُ — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا ، كَالْقُلْفَةِ ، والغُرْلَةِ ^(٥)

صفاء في ظلمة خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصبهة والكمية
والحرمة والصفرة ؛ لأنه ليس في الألوان فعلة بالكسر ، وإنما كسر أولها لتصح
الياء كما كسرت الياء في بيض لتصح الياء

(١) الصهوبة والصبهة والصهب : حمرة في الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف
الشعر حمراء وأصولها سوداء

(٢) الأدرة — بالضم — والأدر — بفتحتين — انتفاخ في الخصية ، وقيل :
انتفاخ في إحدى الخصيتين ، والنفخة — بالضم — داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ،
وهي أيضا انتفاخ البطن من طعام ونحوه

(٣) القطعة — بالضم ، وبفتحتين — موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد
المقطوعة ، وفي الحديث إن سارقا سرق فقطع فكان يسرق بقطعته (بفتحتين) والظاهر
أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذي في القاموس واللسان الخدمة — بفتح فسكون ، وبفتحتين — وفي
القاموس ذكر الصلعة — بفتحتين — وذكرها في اللسان بالضم وبفتحتين ، وفي القاموس
واللسان جميعا النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيبويه (ح ٢ ص ٢٢٣) هذه الألفاظ
ماعدا النزعة ، وضبطت كما في الأصل الذي معنا . والخدمة : موضع الجذم ، وهو
القطع . والصلعة : موضع الصلع ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره .
والنزعة : موضع النزع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة

(٥) القلفة — بالضم ، وبفتحتين — جلدة الذكر التي تغطي الحشفة ، وقلعها الختان ،
إذا قطعها ، والغرلة — بالضم — هي القلفة

ويجىء الفعل للمفعول ، كالذبح والسفر^(١) والزبر
ويجىء الفعل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالتحيط المعبوط ،
والنقض المنفوض^(٢) ،

وجاء فعلة : بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كالسبة والضخكة واللعنة ،
وبفتح العين للفاعل ، وكلتاها للمبالغة

ويجىء المنعلة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « الولد مبخله
محبنة محزنة » .

ويجىء القول لما يفعل به الشيء كالوَجُور لما يوجر [به] ، وكذا النقوع
والقيوء^(٣)

(١) الذبح - بالكسر - ما يذبح ، قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم)
والسفر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهي الكتب الكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور به
أى مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفره ، وبه فسر قوله تعالى (بأيدي سفره
كرام بررة) . والزبر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك
لأنه يزبر : أى يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره -
إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقدر وقدر - وجمع الزبور زبر كرسول ورسول .
(٢) الخطب - بفتحين - ورق ينفض بالخطب ويحفف ويطنح ويخلط بدقيق
أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجره الابل ، والخطب أيضا : ما خطبته الدواب وكسرتة ،
والخطاب : جمع مخطب كمنبر وهو العصا . والنفض بالتحريك : ما تساقط من الورق
والثمر ، وما وقع من الشيء إذا نفضته : أى زعزعته وحركته .

(٣) الذى فى القاموس واللسان والمزهر عن أبى عبيدة أن الوجور - بفتح
الواو - الدواء يوجر فى الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء
أو الدواء فى الحلق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ، فليس المراد بما يفعل به الشيء
آلة الشيء كما قد يبادر من العبارة ، بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء فى
عبارة الحدث . وفى القاموس واللسان النقوع كصبور : ما ينقع فى الماء ليلا يشرب

قوله « وفَعُلَ نحو كرم على كرامة غالبا » فعالة في مصدر فَعُلَ أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فعَال كَجَالَ ، وفعالة كَكَرَّامة ، وفَعُلَ كَحُسِّنَ ، والباقي يحفظ حفظا .

قال : « والمزِيد فيه والرُّبَاعِيُّ قِيَّاسٌ ، فَنَحْوُ أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ ، ^{مصدر} وَنَحْوُ كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ ، وَجَاءَ كَذَابٌ وَكَذَّابٌ ، ^{المزِيد فيه} وَالتَّرْمُوهُ الحَذْفُ ^{والرَّمَايُ} وَالتَّعْوِيزُ فِي نَحْوِ تَعَزَّيَةٍ وَإِجَازَةٍ وَاسْتِجَازَةٍ ، وَنَحْوُ ضَارَبَ عَلَى مُضَارَّةٍ وَضَرَابٍ ، وَبِمَرَّءٍ شَادَّ ، وَجَاءَ قَيْتَالٌ ، وَنَحْوُ تَكْرَّمَ عَلَى تَكْرُّمٍ ، وَجَاءَ تِمْلَاقٌ . وَالْبَاقِي وَاضِحٌ »

أقول : يعنى بقياس المصادر المنشعبة ما مر في شرح الكافية ، من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياسٌ واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقي وذكر أَفْعَلَ أولا ، وإن كان مصدره قياسيا ، تنبيها به على كيفية القياس ، وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكر في كتاب المصادر ، وأيضا إنما ذكره لما في مصدره تغيير في الأجوف ، نحو إقَامَةٌ ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فان لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره ، كما مر في شرح الكافية ^(١)

نهارا وبالعكس ، والنقع : نبذ الشيء في الماء ، وبابه فتح . والقيوه بالفتح : الدواء الذي يشرب للقيء . والقيوه أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثيرا القيء .

(١) قال في الكافية وشرحها (٢ ص ١٧٨) : « وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس ، تقول أخرج لإخراجا واستخرج استخراجا : ترتقى أبنية مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين في الأغلب كما يحىء في التصريف ، وأما في غير الثلاثي فيأتي قياسا كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تَكْرِيمٌ وَتَكْرِمَةٌ » تفعيل في غير الناقص مطرد قياسي ، وتفعلة كثيرة ، لكنها مسموعة ، وكذا في المهموز اللام ، نحو تَخْطِيطًا وَتَخْطِطَةً ، وَتَهْنِئَةً وَتَهْنِئَةً ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيديويه أن تفعلة لازم في المهموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تَخْطِيطًا وَتَهْنِئَةً ، وهذا كما ألحق أُرأيت بأقمت^(١) ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تفعلة لا غير ، وذلك

فصدره على تفعيل ، وكل ما ماضيه على فعل فصدره على فعلة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضي ونزيد قبل آخره ألفا ، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركا كسرت أولها فقط كما تقول في أفعل إفعال ، وفي فعل ففعال ، وفي فعلى فعلاء ، وفي فاعل فيعال ، وفي فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كأنفعال وافتعال واستفعال وافتلال وافتلال إذ أصل ماضيهما افعل وافتلال ، وتفعال - بكسر التاء والفاء وتشديد العين - وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والاشهر في مصدر فعل وفعل وتفاعل وتفاعل خلاف القياس المذكور ، وهو تفعيل وفعلة ومفاعلة وتفعال ، وأما فعال في مصدر فاعل كفتال فهو مخفف القياسي ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت في تفعّل وتفاعل وما ألحق بتفعّل من تفوعل وتفعيل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعّل والتفاعل اهـ

(١) المقصود إلحاق أُرأيت بأقمت في حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف في أقمت موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا في أُرأيت ، إلا أنهم لما استقلوا الهمزة في أُرأيت مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحتها إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبها ألفا ، ثم حذفوها تخلصا من التقاء الساكنين ، قال سيديويه (ص ٢٤٤) : « ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنعة لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أُرأيت بأقمت حين قالوا أُرأيت اهـ »

يحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستتقال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : —

٢١ — فَهِيَ تُنَزِّي دُلُوهَا تُنَزِّيَا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا (١)

وإنما قلنا « إن المحذوف ياء التفعيل » قياسا على تكرمة ؛ لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها ممددة لا تتحرك ؛ فلما رأينا الياء في نحو تَعَزِّيَّة متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل قاء التأنيث وأما إجازة واستجازه فأصلهما إِجَوَّازٌ وَاسْتَجَوَّازٌ أَعْلَى المصدر باعلال الفعل كما يجيء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند التحليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تَعَزِّيَّة ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والقراء ؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وَبِعْ ، ويجيء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقَامَ إِقَامًا واستجاز استجازا ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) وخص القراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التَّعَزِّيَّة على حال ، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كَذَّاب » هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فَعَّالٌ ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وتنزى : تحرك ، وتنزى مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لتتلاها كما تحرك المرأة العجوز صبيها في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على جيء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

في أوله عَوْضًا من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره كما غيروا أوله ، فان التغيير يُجْرَى على التغيير .
ولم يحىء فِعَالٌ في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مُضَعَفٍ ياء نحو قيراط ودينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل
وفِعَالٌ في مصدر فَعَلْ ، وفِيعَالٌ وفِعَالٌ في فَاعَلْ ، وَتَفِعَالٌ في تَفَعَّلْ ؛ وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء ^(١) منها ، ولا يحىء فِعَالٌ فيما فاءه ياء للاستئقال ، فلا يقال يَسَارُ في يَاسَرَ ، وفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِيعَالٌ ، والياء في مكان ألف فاعل

وأما كَذَابٌ — بالتخفيف — في مصدر كَذَبَ فلم أسمع به ، والأولى أن يقال في قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) في قراءة التخفيف : إنه مصدر كَاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَبَ ، كما في قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) .
قوله « وِمَرَاءٌ شَاذٌ » يعني بالتشديد ، والقياس مِرَاءٌ بالتخفيف ^(٢) ، وإنما

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالتكليم والتسليم والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة والمضاربة والمهارة والمدارة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء - ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعيل هو التفعيل كالتقدم والتلكؤ والتأخر ؛ وإن كان القياس هو التفعال ، ولا يخفى أن كون المذكورات هي القياس إنما يجري على أن للجميع قياساً واحداً ، والعجب منه ؛ فإنه قدم هنا قريباً أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى
(٢) المرء - بالتخفيف - والمرء بالتشديد ، مصدر قولك ماريت الرجل أماريه إذا جادلته ، والمرء أيضاً : الامتراء والشك

زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل
للاُتقال .

قال : « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحَثِيثِ وَالرَّمْيِ لِلتَّكْثِيرِ »

أقول : يعني أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعَالِ ،
وهذا قول سيبويه ، كالتَّهْذَارِ في الهذر الكثير ، والتَّلْعَابِ والتَّرْدَادِ ، وهو مع
كثرته ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التَّفْعَالِ أصله التَّفْعِيلِ الذي
يفيد التَّكْثِيرَ ، قلبت ياءه ألفاً فأصل التكرار التَّكْرِيرُ ، وَيُرْجَّحُ قول سيبويه
بأنهم قالوا التَّلْعَابِ ، ولم يحجىء التلعيب ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض
أصله ، قال سيبويه : وأما التَّيْبَانِ فليس ببناء مبالغة ، وإلا افتتح تأوّه ، بل هو
اسم أقيم مقام مصدر يَتَيْنُ ، كما أقيم غَارَةٌ وهي اسم مقام إغارة في قولهم : أَغَرْتُ
غَارَةً ، وَنَبَاتٌ موضع إنبات ، وعطاءٌ موضع إعطاء ، في قولهم : أنبت نباتاً ،
وأعطى عطاءً

قالوا : ولم يحجىء تَفْعَالٌ — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسماً : اثنان بمعنى
المصدر ، وهما التَّيْبَانِ والتَّلْقَاءُ ، ويقال : مَرَّتَهُوَءٌ من الليل : أى قطعة ، وَتَبْرَاكُ
وَتَعَشَارُ وَتَرْبَاعُ : مواضع ، وَتَمْسَاحٌ معروف ، والرجل الكَذَّابُ أيضاً ،
وَتِلْقَاقُ : ثوبان يُلْفَقَانِ ، وَتِلْقَامُ : سريع اللقم ، وَتِمْنَالٌ وَتِمْجَنَافٌ معروفان ،
وَتِمْرَادُ : بيت الحِمَامِ ، وأنت الناقة على ^(١) تَضْرَابِهَا ، وَتِلْعَابٌ : كثير

(١) الذي في سيبويه (٢ ص ٢٤٧) : « وقد يحجىء الفعل يراد به الحين ؛
فإذا كان من فعل يفعل - بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع - بنيته على
مفعول - بكسر العين - تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك أنت
الناقة على مضربها ، وأنت على مستجها ؛ إنما تريد الحين الذي فيه التاج والضراب »
له . وقال في اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفحل على النسب ، وناقة تضراب

اللعب ، وَتَقْصَارُ : لِلْمِخْنَقَةِ ^(١) ، وَتَنْبَالُ : لِلْقَصِيرِ

وَأَمَّا الْفَعْلِيُّ فَلَيْسَ أَيْضًا قِيَاسِيًا ، فَالْحِثِّي وَالرَّمِيَّ وَالْحِجْزِي مَبَالِغَةُ التَّحَاثُّ
وَالْتَرَامِي وَالتَّحَاجِزُ : أَيْ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجِيءُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبَالِغَهُ
لِمَصْدَرِ الثَّلَاثِي كَالدَّلِيلِ وَالتَّمْيِيزِ وَالْهَجِيرِ وَالْخَلِيقِ : أَيْ كَثْرَةُ الدَّلَالَةِ ،
وَالنِّيمَةِ ، وَالْهَجَرُ : أَيْ الْهَذَرُ ، وَالْخِلَافَةُ ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ،
وَالأَوَّلَى الْمَنْعُ ، وَقَدْ حَكَى الْكَسَاؤِيُّ خَصِيصَاءَ بِالْمَدِّ ، وَأَنْكَرَهُ الْفَرَّاءُ

قال : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَرِّدًا » المصدر
المبني
كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلَا غَيْرُهُمَا ، فَتَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَّاءُ
جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ،
وَكَذَا الْبَاقِي ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَقْتُونِ
فَقَلِيلٌ ، وَقَاعِلَةٌ كَالْعَافِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ »

أقول : قال سيبويه : لم يجيء في كلام العرب مَفْعُلٌ ، يعني لامفرداً ولا
جمعا ، قال السيرا في : فقلوه : —

٢٢ — بُثِّنُ ، الزَّمِي « لا » إِنَّ « لا » إِنَّ كَزِمْتِهِ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينِ أَيْ مَعُونِ ^(٢)

بفتح التاء - كضارب . وقال اللحياني : هي التي ضربت فلم يدر ألاقح هي أم غير
لاقح » ولم نجد في كتب اللغة تضاربا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي
ذكره المؤلف

(١) المخنقة : القلادة . سميت بذلك لأنها تلبس عند المخنق (كمعظم) . وفي
اللسان : « والتقصار والتقصارة - بكسر التاء - القلادة للزومها قصرة العنق (والقصرة
بفتحات أصل العنق) »

(٢) البيت من قصيدة لجليل بن عبد الله بن معمر العذري . وبثين مرخم بثينة

أصله مَعُونَةٌ ، فحذفت التاء للضرورة ، وكذا قوله : —

٢٣ — * لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ ^(١) *

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ما هو مذهبه ^(٢) في نحو تَمَرٌ وَتَفَاحٌ ، فيجوز مَكْرُمًا وَمَعُونًا في غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مَفْعُلٌ جمعا ، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى الهَلْكَ ، وَمَأْلكُ ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلكَةٌ ،

اسم حييته . يقول : إذا سألك الواشون عنى أو عن شيء يرتبط في فلا تذكر شيئا سوى كلمة لا ، فإن هذه الكلمة إن لزمتهما أكبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبي الآخر الخاني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله :

نَعَمْ أَخُو أَهْلِيَجَاءُ فِي الْيَوْمِ الْيَمِي

ويروى البيت الذى قبله :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِي

ويروى :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي

وقوله : اليمى : أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ، فطرفت الواو لإثر كسرة فقلبت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ، على المبتدأ والخبر ، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حينئذ لإثر كسرة . والروع : الفزع والخوف . والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا . والمكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد في البيت .

(٢) مذهب الفراء في هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتى إيضاحه في جمع التفسير

وجاء في بعض القراءات ^(١) (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ)

قوله « قياسا مطردا » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالمَوْعِدِ والمَوْجِلِ ، مصدراً كان أو زمانا أو مكانا ، على ما ذكر سيبويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمَوْلى ، مصدرا كان أو غيره ، قال سيبويه عن يونس : إن ناسا من العرب يقولون من يَوْجَلْ ونحوه مَوْجَلْ ومَوْحَلْ بالفتح مصدرا كان أو غيره ، قال سيبويه : إنما قال الأكثر مَوْجَلْ بالكسر لأنهم ربما غيروه في يَوْجَلْ ويَوْحَلْ ، فقالوا : يَجَلْ ، ويَاَجَلْ ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِدِ المَعْل بال حذف ، فسكوا قالوا هناك مَوْعِدِ قالوا ههنا مَوْجِلْ ، ومن قال المَوْجَلْ بالفتح فكأنهم الذين يقولون : يَوْجَلْ ، فيسألونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مَوْدَّة بالفتح اتفاقا لسلامة الواو في الفعل اتفاقا

وقد يجيء في الناقص المفعِل مصدرا بشرط التاء كالمُعْصِيَةِ والمَخْمِيَةِ ^(٢)

(١) قال ابن جنى : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهري : « وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالاضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ، لأنه ليس في الكلام مفعل - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية ، إذالم يطلع ، وتقول حمى الشيء حميا وحمى وحماية وحماية ، إذا منعه ودفع عنه . قال سيبويه : « لا يجيء هذا الضرب على مفعل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ، لأنه إن جاء على مفعل بغيرها اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حيثئذ يجري عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا منونا .

وجاء في الأجوف المَعِيشَة ، قال سيديويه في (حتى مَطْلِعِ الْفَجْرِ)
بالكسر : أى طلوعه ^(١) ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

(١) قال في اللسان : « وأما قوله عز وجل (هي حتى مطلع الفجر) فإن
الكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام ، وعبيد
أحد الرواة عن أبي عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي
عمرو ، وعاصم وحزمة : هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر
القراء على مطلع (بالفتح) . قال : وهو أقوى في قياس العربية ؛ لأن المطلق بالفتح
هو الطلوع ، والمطلق - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه ؛ إلا أن العرب
تقول : طلعت الشمس مطالعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان
الحرف من باب فعل يفعل ؛ مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت
العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين
في مفعل : من ذلك (وذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء) فجعلوا الكسر
علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهرى : والعرب تضع الأسماء
مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ (هي حتى مطلع الفجر) ؛ لأنه ذهب بالمطلع
وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلق (بالفتح) وهذا قول الكسائي والفراء ، وقال
بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال
ذلك الزجاج . قال الأزهرى : وأحسبه قول سيديويه « اه كلامه . قال سيديويه
(ج ٢ ص ٢٤٧) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم
يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعل (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان
مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) ألزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل
يقتل وهذا المقتل (بالفتح) وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل
(بفتح العين) ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه
لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا إلا ما كن في هذا أيضا ،
كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح اه كلامه . وقال أبو سعيد السيرافي :
ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعل بالكسر) فيما ذكره سيديويه المطلق في معنى
الطلوع ، وقد قرأ الكسائي (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة وَمَذْمَمَة وَمَعْجَز وَمَعْجَزَة وَمُظْلِمَة وَمُعْتَبَة
وَمُحَسَّبَة وَعَلَقَ مَضْنَة ^(١) وبالضم والكسر المَعْدِرَة ^(٢) ، وبالفتح والضم
المَيْسِرَة ^(٣)

بعض الناس المطلع (بالكسر) الموضع الذي يطلع فيه الفجر ، والمطلع (بالفتح)
المصدر . والقول ما قال سيبويه ، لانه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر
ولا يحتمل إلا الطلوع ، لان حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث ، والطلوع
هو الذي يحدث ، والمطلع ليس بحادث في آخر الليل ، لانه الموضع « اه كلامه
(١) تقول : حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة - بالفتح فيهما -
ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا
ومذمة - بفتح الذال - أى : عابه ، ولم نجد في كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على
مذمة بالكسر ، لكن في القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح
والكسر - ، إذا كان كلا وعثا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من باني
سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها في الأخيرين . قال سيبويه :
« الكسر على النادر والفتح على القياس لانه مصدر » . وتقول : ظله يظله - من
ياب ضرب - ظلها بالفتح والضم ، ومظلة - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع
أمره على غير موضعه ، ولم يذكر صاحب اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول
عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتبا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح
والكسر - ، إذا لامه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشيء يحسبه - بكسر عين
المضارع وفتحها والكسر أجودهما - حسبانا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين
أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عندهم قال في المضارع يحسب بالفتح وأما عند
من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشيء علق مضنة : أى هو شيء
نفيس يتنافس فيه أى يضمن به ، ويقال أيضا : هو عرق مضنة ، وذلك كما يقال : فلان
علق علم وتبع علم وطلب علم ، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم
ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة
(بالكسر) والعذرى (بالضم) والمعذرة (بضم الذال وكسر ها) الحجة التي يعتذر بها
(٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

فقدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها
بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين
قوله « ومن غيره » أى : من غير الثلاثي المجرد فيصلح للمصدر والمفعول
والزمان والمكان كالمُدْحَرَجِ والمُقَاتِلِ والمُخَرَّجِ كما يجي .

الميسور : اليُسْر ، والميسور : العُسْر ، والمجلود : الجُلْد : أى الصبر ، والمفتون :
الفتنة ، قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الْمَفْتُون) أى : الفتنة ، على قول ، وخالف ^(١)

قال في القاموس : « رجع يرجع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن
المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح ، ورجعى ورجعانا
بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كقعد ومنزل -
صرفه ورده » اهـ . وتقول : جاء بجي جيشا وبجيشا ، إذا أتى . قال في اللسان : « والجيء
شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعول بفتح العين ، وقد شذت
منه حروف فجاءت على مفعول كالجيء والمحيض والمكيل والمصير » اهـ . والعيب
والعاب والمعاب والمعابة والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم
ومتعد ، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقد مثل
المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ، فكيف مثل به ههنا لما جاء بالكسر
وحده ، وتقول : أوى له بأوى - كروى يروى - أوية وأوية ومأوية ومأواة ، إذ ارق
له ورئى ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوْا

ومنه تعلم تقصير المؤلف في التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره في هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة
أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأى مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر
المبتدأ ، والثاني : أن الباء أصلية بمعنى فى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء للملابسة
والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى الجنون مبتدأ مؤخر . والمعنى الفتنة
ملابسة لأى الفريقين من المسلمين والكفار

سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان :
 أى الزمان الذى يُوسَّر فيه و يُعَسَّر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : المحصول :
 أى المحصول عليه ، وكذا قال فى المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال :
 هو السير الذى ترفعه الفرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول
 بمعنى المحبوس المشدود : أى العقل المشدود المقوى ، وجعل الباء فى (بأىكم
 المفتون) زيادة ، وقيل : بأىكم الجنى ، وهو المفتون ، والمجلود : الصبر الذى يُجْلَدُ
 فيه : أى يستعمل الجَلَادَة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو
 الشئ المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا الصدوقة : يقال : يَبَيِّنُ لى مَصْدُوقَةً
 حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صَدَقَنِي ^(١) سِنَّ بَكْرِهِ : أى بَيَّنَّ حاله التى
 صَدَقَنِيهَا .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله مُعَافَاةً وَعَافِيَةً ، وأما العاقبة
 فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عَقَبَ الشئُ [الشئ] أى :
 خَلَفَهُ ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى ^(٢) الأصل ، وأما

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقنى سن بكره
 وأصله أن رجلا أراد بيع بكره فقال للبشترى : إنه جل ؛ فقال المشتري : بل هو بكر
 فينهما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هدع (بكسر أوله وفتح ثانية وآخره
 مبنى على السكون) . وهذه كلبة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها
 البكارة خاصة ، فقال المشتري : صدقنى سن بكره » اهـ

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا « وأما
 العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ؛ لأنه بمعنى الآخر . يقال : عَقَبَ الشئُ الشئ : أى
 خَلَفَهُ ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت إسما لها .
 والهاء دليل الاسمية « لكان كلاما مستقيما ؛ فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون
 الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ،
 والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يؤتى بها فى الوصف بعد نقله من معناه الأصل إلى

الباقية في قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) فتقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس أوقعها كاذبة) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أى تنكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قُمْ قائماً : أى قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رَجُلٌ عَدْلٌ وضَوْءٌ ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة ، وكذا في قوله : —

٢٤ — * كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءَ كَافٌ ^(١) *

أى : كافياً ، كقوله : —

الاسم ، كقولهم : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . تقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبة ، إذا خلفه . والثاني : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء في العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كنمر - والعقب - كفلس والعقبة والعقبى - بضم أولهما - والتاء حينئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة ، فقوله في كلمة « الباقية » « تقيل بمعنى بقاء » إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثا ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَا فِي

واستشهد به على أن قوله « كافي » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على

٢٥ — * فَلَوْ أَنْ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ^(١) * *

فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٍ » بنصبهما حال مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٢٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ عَلَى حَقَّةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ^(٢)

قال سيديويه : معناه لا أشتم شتما ولا يخرج خروجا ، وقال عيسى بن عمر : هو حال معطوف على الحال الذي هو « لا أشتم » أى غير شاتم ولا خارج ، كقوله تعالى : « صَافَاتٍ وَيَقْيِضْنَ » ولم يذكر معاها الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة ، وعند سيديويه « لا أشتم » جواب « عاهدت »

قال : « وَنَحْوُ دَخَرَجَ عَلَى دَخَرَجَةٍ وَدِخْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلَزَلَ عَلَى زَلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

الحال من التأي الذي هو فاعل كفى ، وقد عامل الشاعر المنقوص في حالة النصب كما يعامله في حالة الرفع والجر فحذف الباء (١) هذا صدر بيت لمجنون بنى عامر المعروف بمجنون ليلي . وعجزه قوله :

* وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا *

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص في حالة النصب كما تعامله في حالة الرفع والجر ، فتحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها لإجراء المنصوب مجزئ المرفوع .

(٢) هذان البيتان للفرزدق : همام بن غالب ، والشاهد فيه في قوله « خارجا » فانه عند سيديويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لا أشتم مسلما الدهر ولا يخرج خروجا من في زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجا اسم فاعل ، ويقول : إنما قوله « لا أشتم » حال ، فأراد عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من في زور كلام . وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيديويه .

أقول : قال سيبويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس
مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، وَالْفَعْلَلَةُ هو المطرد دون الْفَعْلَالِ ، لا يقال :
بَرْقَشَ^(١) برقاشا ، وكذا الْفَعْلَالِ مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو
حِقَالٍ ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فَعْلَالٍ ؛ وإنما
جاز ذلك في المضاعف — كَالْقَلْقَالِ^(٢) وَالزَّلْزَالِ وَالْخَلْخَالِ — قصداً للتخفيف ؛
لثقل التضعيف

ومصادر مازيد فيه من الرباعي نحو تَدَحَّرُجٍ وَآخِرِ نَجْمٍ وَأَقْشَعِرَّارٍ ، وأما
أَقْشَعِرَّ قَشْعِرِّرة واطمأن طمأنينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما
في أَثْبَتَ نَبَاتًا وَأَعْطَى عَطَاءً .

اسم المرة قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ
ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَبِكْسَرِ الْفَاءِ لِلنَّوْجِ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى
الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِنْآخَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءَ زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ أَتَيْتُهُ
إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شَادًّا »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي
المجرد إما مجرد عن التاء أولاً

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولي
هارباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلة ، وقلقالا (بكسر أوله وفتح هـ ، وضمه نادر) ،
إذا حركته ، وقال في اللسان : « فاذا كسرت هـ فهو مصدر ، وإذا فتحت هـ فهو اسم مثل
الزَّلْزَالِ والزَّلْزَالِ » . والذي في القاموس : قلقل الشيء قلقلة وقلقالا (بالكسر
ويفتح) حركه ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم ، إذا أخذ ما عليه من اللحم .

فالجرد عنها يجعله على فعلة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو
خرجت خرْجة ودخلت دخلة

وذو التاء تبقية على حاله ، نحو دريت درايةً ونَشَدْتُ ^(١) نَشْدَةً ، ولا نقول
دريةً ونَشْدَةً ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعثر في مصنف على ما قاله ، بل أطلق
المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من
الفعل جئت بها أبداً على فعلة على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فعل ، هذا قوله ؛
والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فعلة ؛ فتقول : نشدت نَشْدَةً
بفتح النون

وغير الثلاثي المجرد تُخْلِيهِ على حاله ، سواء كان رباعياً كدَ خرْجة أو ذا
زيادة كَانْطِلَاقٍ وَإِخْرَاجٍ وَتَدْخُرُجٍ ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته
إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزيتته تعزية : أى واحدة ، والأكثر
الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عزيتته تعزية واحدة ، ولو قلنا بحذف
تلك التاء والجىء بقاء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعدياً كان أو لازماً فعلاً
ببناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو نَمْرَةٍ وَتَفَّاحَةٍ بحذف التاء ، فكان
القياس أن يكون الجنس في نحو خرْجة ودَخْلَةٍ كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس
المصدر المطلق ، نحو خرَجٍ ودَخَلَ ؛ إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة
الحروف وتغيير التركيب لخفته ، دون الرباعي وذى الزيادة

ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذى الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على

(١) تقول : نشد الضالة نشداً ونشدة ونشداً (بكسر الأخيرين) إذا طلبها ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول دحرجة ، وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذبت كذابة

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردّا إلى بناء فعلة ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاء ، ويجوز أتيّة ولقيّة على القياس ، قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقِيْتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَّةً * شَفَّتْ كَمَدِي وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ^(١)

قوله « وما عداه » أى : ما عدا الثلاثي المجرد الخالي من التاء ، وهو ثلاثة : الرباعى ، وذو الزيادة ، والثلاثى ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف
قوله « فان لم تسكن تاء » أى : فيما عداه

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو « حسن الركبة » و « سيئ الميثة » و « جلست جلسة حسنة » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنِّ تَاعِذِرَةٌ إِنِّ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ^(٢)

(١) البيت من قصيدة طويلة لآلى الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة الحمداني . وأولها :

لَيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ سُكُولُ طَوَالٍ ، وَلَيْلُ الْعَاشَةِ بَيْنَ طَوِيلُ
وَالظَّاعِنِينَ : أى الراحلين . وسكول : أى متشاكلة متشابهة . ودرب القلة . موضع وراء الفرات ، وأصل الدرب المضيق في الجبال ، واستعمل في كل مدخل إلى بلاد الروم وفي كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف لهذا البيت كذا كرهه لأمثاله من شعر المتنبي وأبي تمام والبحرئى وأبي العلاء ليس على سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للابغة الذبياني ، ويروى بجزء هكذا :

* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالَفُ النَّكَدِ *

أى عذر بليغ : وقد لا تكون الفعل مرة والفعل نوعا كالرَّحمة والنَّسدة

قال « أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ تَمَّا مُضَارِعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهُا ^{اسم الزمان والمكان} وَمِنْ الْمَنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْتَى ، وَمِنْ مَكْسُورِهَا وَالْمُنْبِتِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمُنْسِكُ وَالْمَجْزُرُ وَالْمُنْبِتُ وَالْمُطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَرْقُ وَالْمُسْقِطُ وَالْمُسْكِنُ وَالْمَرْقُ وَالْمُسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ ، وَأَمَّا مَنْخَرٌ فَقَرَعَ كَمَنْتَيْنِ وَلَا غَيْرُهُمَا ، وَنَحْوُ الْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَحَا وَضَمَّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [كأنهم] [كانوا] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يَقْتُلُ وَيَنْصُرُ لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مَفْعَلٌ إلا نادرا كَمَكْرُمٍ وَمَعُونٍ على ما ذكرنا ، فلم يحملوا ما أدَّى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدِلَ إلى أحد اللفظين مَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ ، وكان الفتح أخفَّ فحمل عليه

وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين كلماتٌ على مَفْعِلٍ بالكسر لا غير ، وهى : الْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَرْقُ وهو مَوْصِلُ الذراع والعُضد ، وهو أيضا كل ما يَنْتَفِعُ به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على الْمَرْقُ ، ويقال فيهما الْمَرْقُ على وزن المثقب أيضا ، لأنهما آلتا الرِّقِّ الذى هو ضد الْحَرْقِ ؛ إذ التَّكْسِيءُ على مَرْقِهِ سا كن مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَظِنَّتَا الرِّقِّ ومَحَلَّاهُ ، ومنها الْمَنْبِتُ ، وَالْمَنْخِرُ ، وَالْمَجْزُرُ ، وَالْمُسْقِطُ ، وَالْمَظِنَّةُ

وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين أيضا كلماتٌ سمع في عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمُفْرِقِ ، ، وَالْمُخْشِرَ ، وَالْمُسْجِدَ ، وَالْمُنْسِكَ ^(١) ، وَأَمَّا الْمَجَلُّ بِمَعْنَى الْمَنْزِلِ
فَلِكُونَ مَضَارِعَهُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، قَرِءَ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَيَجْلُ عَلَيْنَكُمْ غَضَبِي)
عَلَى الْوَجْهِينِ

وَجَاءَ فِي مَضَارِعِهِ يَفْعِلُ بِالْكَسْرِ لَمَّا تَبَيَّنَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَهِيَ الْمَدْبُ ^(٣) ،

(١) النِّسْكُ — بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ — كُلُّ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ نَسَكْتَ
أَنْسَكَ — مِثْلُ نَصْرَيْنَصَرَ — نَسَكَ — بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكَسَرَهُ وَسَكُونُ ثَانِيهِ — قَالَ فِي اللِّسَانِ :
« وَالْمُنْسِكُ وَالْمُنْسِكُ (بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسَرِهَا) شُرْعَةُ النِّسْكِ . وَقِيلَ : الْمُنْسِكُ (بِالْفَتْحِ)
النِّسْكُ نَفْسُهُ ، وَالْمُنْسِكُ (بِكَسْرِ السَّيْنِ) الْمَوْضِعُ الَّذِي تَذْبَحُ فِيهِ النَّسِيكَةُ . وَقَالَ
الْفَرَّاءُ : الْمُنْسِكُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (بِكَسْرِ السَّيْنِ) الْمَوْضِعُ الْمَعْتَادُ الَّذِي تَعْتَادُهُ . وَيُقَالُ :
إِنْ لَفَلَانَ مِنْسَكَ يَعْتَادُهُ فِي خَيْرٍ كَانَ أَوْ غَيْرِهِ ... قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : قَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ
الْمُنَاسِكِ وَالنِّسْكِ وَالنَّسِيكَةِ فِي الْحَدِيثِ ، فَالْمُنَاسِكُ جَمْعُ مَنْسَكَ بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسَرِهَا
وَهُوَ الْمُتَعَبِدُ (مَكَانُ التَّعْبُدِ) وَيَقَعُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ « اهـ مُلَخَّصاً .
وَهَذِهِ أَقْوَالٌ لَا يَتَلَاقَى بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ .

(٢) اِعْتَبَارُ الْمَدْبِ — بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسَرِهَا — اسْمُ مَكَانٍ أَحَدُ تَخْرِيجِينَ لِلْعِلَاءِ فِي
هَذِهِ السَّكْمَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمَفْتُوحَ مَصْدَرًا وَالْمَكْسُورَ اسْمَ مَكَانٍ ؛ فَيَكُونُ مُوَافِقًا
لِلْقِيَاسِ . قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَمَدْبُ السَّيْلِ وَمَدْبُهُ (بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسَرِهَا) مَوْضِعُ
جَرِيهِ . يُقَالُ : تَنَحَّى عَنْ مَدْبِ السَّيْلِ وَمَدْبِهِ ، وَمَدْبُ الْفُلِّ وَمَدْبُهُ ؛ فَالاسْمُ مَكْسُورٌ
وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَفْعَلُ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ عَلَى فِعْلِ يَفْعَلُ (كَضَرْبٍ يَضْرِبُ)
قَالَ فِي التَّهْذِيبِ : وَالْمَدْبُ (بِكَسْرِ الدَّالِ) مَوْضِعُ دَيْبِ الْفُلِّ وَغَيْرِهِ « اهـ مُلَخَّصاً .
وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّفْرِيعِ فِي قَوْلِ صَاحِبِ اللِّسَانِ « فَالاسْمُ مَكْسُورٌ
وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ »

وَالْمَأْوَى : الْمَنْزِلُ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : سَمِعْتُ الْفَصِيحَ مِنْ بَنِي كِلَابٍ يَقُولُ لِلْمَأْوَى
الْأَيْلَ « مَأْوَاةٌ » بِأَلْهَاءٍ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : مَأْوَى الْأَيْلِ — بِكَسْرِ الْوَاوِ — لُغَةٌ فِي مَأْوَى
الْأَيْلِ خَاصَّةٌ ، وَهُوَ شَاذٌ . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : ذَكَرْتُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَسْمَى مَأْوَى
الْأَيْلِ مَأْوَى بِكَسْرِ الْوَاوِ . قَالَ : وَهُوَ نَادِرٌ ؛ لَمْ يَجِئْ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَفْعَلٌ بِكَسْرِ

وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَالْمَزَلَةِ ، وَمَضْرِبَةِ السِّيفِ ، وَجَاءَ مَقْبَرَةٌ وَمَشْرُقَةٌ وَمَقِيَاةٌ وَمَقِيوَةٌ وَمَقْنَأَةٌ وَمَقْنُوَةٌ^(١) فَتَحًا وَضَمًّا ، وَكَذَا الْمَشْرُوبَةُ فِي الْغُرْفَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرَبُونَ فِي الْغُرْفِ ، وَالْمَشْرُوقَةُ وَالْمَقِيَاةُ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ ، إِذْ هُمَا مَوْضِعَانِ لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّقْيِيقِ فَيَشِدُّانِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، وَلِهَذَا لَمْ تَعَلِ الْمَقِيَاةُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْهَبْ بِهَا مَذْهَبُ الْفِعْلِ ، كَمَا يَجِيءُ ، وَالْمَشْرُوبَةُ لَشَعْرِ الصَّدْرِ مَضْمُومَةُ الْعَيْنِ لِأَغْيَرِ ، قَالَ سَيْبُويه : لَمْ تَذْهَبْ بِالْمَسْجِدِ مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَسْكَنَكَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِبَيْتٍ ، يَعْنِي أَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْضِعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْمَقْتَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَلَا تَقْصِدُ بِهِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَسْجِدَ

العين ، إِلَّا حَرْفَيْنِ : مَأَى الْعَيْنِ ، وَمَأَوَى الْإِبِلِ ، وَهُمَا نَادِرَانِ ، وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ فِيهِمَا « مَأَوَى وَمَوْقٌ وَمَأَى » اهـ . وَاعْتَبَارُهُ مَأَى الْعَيْنِ عَلَى مَفْعَلٍ كَلَامٌ غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى تَحْقِيقٍ وَلَا نَظَرٍ ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُمْ « مَوْقٌ وَمَأَى » بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَالُوا مَأَى مَعَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَاءَ هِيَ الزَّائِدَةُ ، كَمَا كَانَ الْأَطْلُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ فِي الْإِطْلِ ، فَوزن المأقى على هذا فعلى — بكسر اللام أو فتحها —

(١) زَلِيزِلْ زَلَا - كَضْرَبْ يَضْرِبُ - : زَلَقٌ ، وَالْمَزَلَةُ - بَفَتْحِ الزَّيِّ وَكَسْرِهَا - : الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلِقُ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثْبُتُ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَضَرْبَةُ السِّيفِ ، وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبَتُهُ وَمَضْرِبَتُهُ - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا فِيهِمَا - : حُدُّهُ ، وَحَكْيُ الْآخِرَيْنِ سَيْبُويه ، وَقَالَ : جَعَلُوهُ اسْمًا كَالْحَدِيدَةِ ، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَتْ أَعْلَى الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ دُونَ الظُّلَّةِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَحْوُ مَنْ شَبَّهَ فِي طَرَفِهِ » اهـ وَالْمَشْرُوقَةُ : مَوْضِعُ الْقُعُودِ لِلشَّمْسِ ، وَحَكْيُ ابْنِ سَيْدِهِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : فَتَحِ الرَّاءِ ، وَضَمُّهَا ، وَكَسْرِهَا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرُقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالشِّتَاءِ . وَالْمَقِيوَةُ : مَوْضِعُ النَّيِّ ، وَهُوَ ظِلُّ الْعَشِيِّ ، وَحَكْيُ الْفَارَسِيِّ عَنْ ثَعْلَبٍ فِيهَا الْمَقِيَّةُ ، مِثْلُ الْمَعِيشَةِ ، وَحَكْيُ الْمُجَنَّدِ فِي الْقَامُوسِ اللَّغَتَيْنِ اللَّتَيْنِ حَكَاهُمَا الْمُؤَلِّفُ . وَالْمَقْنَأَةُ - بَفَتْحِ النُّونِ وَضَمِّهَا - الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَصِيْبُهُ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَحَكْيُ فِيهَا الضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ

فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في ساء أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في الكُنُسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المَفْرِق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مَضْرِبَة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أى لكونه غير مبنى على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المَقْبُرَة ، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مقبر كما هو القياس ، وكذا المَشْرِقَة اسم لموضع خاص لا لكل موضع يُشْرِق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق ^(١) وكذا المَقْنَأَة والمَقْيَأَة ، وكذا المَنْخَر صار اسماً لثقب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى النخر ، وكذا المَشْرُبَة ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيديويه : وكذا المَطْبَخ والمِرْبَد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع اليبود : أى الإقامة ، بل المَطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمِرْبَد مَحْبَس الابل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المِرْفَق بكسر الميم في المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غير بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيديويه في المَطْبَخ والمِرْبَد ؛ فكل ما جاء على مَفْعِل بكسر العين مما مضارعه يَفْعُل بالضم فهو شاذ من

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شيء هو ، كما بين في المشرية مثلاً أنها صارت اسماً للعرفة ، ولم نعثر على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا .

وجه ، وكذا مَفْعَلَةٌ بالتاء مع فتح العين ، ^(١) ، وكذا مَفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين ، ومَفْعِلَةٌ كَالْمِظْنَةِ أَشَدُّ ، ومَفْعَلَةٌ بضم العين كَالْمَقْبَرَةِ أَشَدُّ ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرهما ، وكذا كل ما جاء من يَقْعِلُ للكسور العين على مَفْعَلٍ بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلَةٌ بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعَلَةٌ بفتحها أَشَدُّ ، لكن كلُّ ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه ^(٢) عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعنى نحو المَثْوَى وإن كان من يَقْعِلُ بكسر العين وإن كان أيضاً مثلاً واوياً كالمَوْلى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً ، وإنما كان المثال الواو على مَفْعِلٍ بالكسر وإن كان على يَقْعِلٍ كالمَوْجِلِ والمَوْحِلِ لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْحِلٌ ومَوْحَلٌ فيطرد ذلك في الموضع والزمان أيضاً ، وحكى الكوفيون المَوْضِعَ ، وقد جاء على مَفْعَلٍ بالفتح من المثال بعضُ أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كمَوْجِدٍ في العدد ، والمَوْهَبَةُ للغدير من الماء ^(٣) ، وأما مَوْطَبٌ في اسم

(١) مع أن الأمثلة التي وردت مقترنة بالتاء كثيرة جداً قد نص كثير من العلماء على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ماسم ، والتس بعضهم للحاق التاء ببعض الأسماء سبباً كالمبالغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء في الزنة ١١٩
(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعا لسيوييه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة - بفتح الهاء وكسرهما - : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو موهبة بفتح الهاء . جاء نادرا . قال :-

وَلَقَوْكَ أَطْيَبُ إِنَّ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَرٍ

مكان ومَوْهَبٌ وَمَوْأَلَةٌ وَمَوْكَلٌ وَمَوْزَقٌ في أعلام رجال معينين فنقولات من
المبنى على الفعل ، وفيها العدل كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف
والمثال اليائى بمنزلة الصحيح عندهم خلفته تقول في يَيْقُظُ مَيْقُظٌ في المصدر
والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) بفتح العين
قوله « ولا غيرهما » قال سيبويه : يقال في مُغِيرَةٍ مَغِيرَةٍ بكسر الميم
للاتباع .

قوله « فتحا وضما » يعنى بهما المَقْبُورَةُ ، دون المَظِنَّةُ ؛ فانه لم يأت فيها إلا
الكسر ، وإنما كان الفتح في المقبرة شاذاً لكونها بالتاء ، والمفعَلُ في المكان
والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء

قوله « وما عداه فعلى لفظ المفعول » يعنى ما عدا الثلاثى المجرد ، وهو ذو
الزيادة والرباعى ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياسا
لا ينكسر ، كَالْخُرْجِ وَالْمُسْتَخْرَجِ وَالْمُقَاتِلِ وَالْمُدْخَرِجِ وَالْمُتَدَخَّرِجِ
وَالْمُخَرَّجِجِ يحتتمل كل منها أربعة معان

قال : « الآلَةُ عَلَى مَفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ ، كَالْحَلَبِ وَالْمِفْتَاحِ وَالْمِكْسَحَةِ ،
وَنَحْوِ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدُقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُخْرِضَةِ لَيْسَ
بِقِيَاسٍ » .

أقول : اعلم أن الـمِـخْلَبَ ليس موضع الحلب ؛ لان موضعه هو المكان
الذى يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، وكذا المِسْرَجَةُ
— بكسر الميم — كما قال سيبويه

قوله « ونحو المسعط والمنخل » هذا لفظ جار الله ، وهو موهم أنه جاء من
هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف بضم

الميم : الْمُكْحَلَةُ ، وَالْمُسْمُطُ ، وَالْمُنْخُلُ ، وَالْمُدْقُ ، وَالْمُدْهَنُ ، هذا كلامه ، وجاء المنْصُلُ^(١) أيضاً ، لكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما الْمُحْرَضَةُ فذكرها الزمخشري ، وفي الصحاح الْمُحْرَضَةُ بكسر الميم وفتح الراء ، وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم^(٢) فيها ، قال سيبويه في الأحرف الخمسة : هي مثل الْمُغْفُورِ وَالْمُغْثُورِ ، وهما ضرب من الصمغ ، وَالْمُغْرُودُ : ضرب من الكهانة ، وَالْمُغْلُوقُ : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مفعول ، لا نظير لها في كلام العرب ، وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعني ان المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها احتصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم تكن مثل الْمَكْسَحَةِ وَالْمُصْفَاةِ ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا في المسجد وأخواته ، وَالْمُسْمُطُ : ما يسعط به الصبي أو غيره ، أى يجعل به السعوط في أنفه ، وَالْمُدْقُ : ما يدق به الشيء كفهز العطار ، والمدهن : ما يجعل فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن الْمُكْحَلَةَ وَالْمُدْهَنَ موضعان

(١) المنصل - بضم الميم ، وصاحبه مضمومة أو مفتوحة - السيف . قال ابن سيده : لا نعلم اسماً اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل ، اهـ بمعناه . والنصل : حديدة السيف والرمح والسهم والسكين ما لم يكن لها مقبض ، فإن كان معها مقبض فهي سيف أو رمح أو سهم أو سكين .

(٢) الذى ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان المحرصة - بكسر الميم وفتح الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا : هي وعاء الحرص . والحرص كقفل وكعنت - : الاثنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطباً ثم يحرق ويرش الماء على رماده فينقع ، ثم تغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملاً في جزيرة العرب إلى يوم الناس هذا . وقرئ في قوله تعالى (حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين) يفتحتين وبضمتين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبنيا على مَفْعَلٍ كما هو بناء المواضع لأنهما لبسا موضعين ، لما يفعل فيه الشيء كَأَمْتَقَتَلٍ حتى يبنيا على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ؛ لم يبعد ، فاذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن — بفتح الكاف والدال — كَأَمْتَقَبَ لآلة التقب ، والمِحْرَضَةُ : وعاء الحُرْضِ : أى الأشتان ، والظاهر أن مَضْرِبَةَ السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غُيِّرَتْ عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل

وجاء المفعَلُ أيضا للآلة ؛ كالحَيَّاط والنَّظَام

واعلم أن الشيء إذا كثُرَ بالمكان وكان اسمه جامدا فالأبواب فيه مفعلة يفتح العين ، كَأَمْتَأْسَدَةِ وَالْمَسْبَعَةِ وَالْمَذْأَبَةِ : أى الموضع الكثير الأشد والسباع والذئاب ، وهو مع كثرتِه ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مَضْبَعَةٌ وَمَقْرَدَةٌ ، ولم يأتوا بمثل هذا فى الرباعى فما فوقه ، نحو الضَّفْدَعِ وَالثَّعْلَبِ ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب ، أو تقول : مكان مَثْعَلِبٍ وَمُعَقْرِبٍ وَمُضْفَدِعٍ وَمُطَحْلِبٍ بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل ، قال [لييد] : —

٢٩ — يَمْنَنَ أَعْدَاؤُا بِلُبْنَى أَوْ أَجَا * مُضْفَدِعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحْلِبَةٍ (١)

(١) البيت لليد بن ربيعة العامري . كما ثبت فى بعض نسخ الأصل . وقد أنشد الجوهري والصاغاني فى العباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويمنن : قصدن . والأعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدر وأقداح ووتر وأوتار ، والعد : الماء الذى له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى - بضم فسكون - : اسم جبل ، وأجا بوزن عصافى هذا البيت ، والآ كثرون يهزونه مثل خطأ ، وهو أحد جبل طى ، ومضفدعات : كثيرة الضفادع ، وهى صفة لأعداد ، ومطحلبة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ، إذا كثرت ضفادعه وطحلبه ، مثل قولك : رجست الدواء ، وقلقلت الطعام وغيرته ، وزعفرت الثوب ، وعندمت الفتاة أناملها ، ونحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من أمم جنس رباعى الأصول أو منزل منزلة

ماكثر
بالمكان
يبنى على
مفعله

ولو كانوا يقولون من الرابعى على قياس الثلاثى لقالوا مُثْعَلَبَةً وَمُعَقَّرَبَةً عَلَى
وزن المفعول ؛ لأن نظير المفعَل فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُدَّ حَرْجٌ
وَمُقَاتِلٌ وَمُحَزِّقٌ ، كما ذكرنا فى المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُثْعَلَبَةً
وَمُعَقَّرَبَةً بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه « فقالوا على ذلك أرض مُثْعَلَبَةً
وَمُعَقَّرَبَةً » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرابعى لقالوا
كذا ، قال : ومن قال ثعالة قال مُثْعَلَةً ؛ لأن ثعالة من الثلاثى ، قال الجوهري :
وجاء مُعَقَّرَبَةٌ بحذف الباء : أى كثيرة المقارب ، وهو شاذ ^(١)

قال : « الْمُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَذُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَأَلْتَمَسَكُنْ يُضْمُّ ^{التصغير}
أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ
إِلَّا فِي ثَاءِ التَّسْنِيثِ وَالْفِيهِ وَالْأَفِ وَالْثَوْنِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ نِهْمًا وَأَفِ أَفْعَالٍ
جَمْعًا » .

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل
الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيبويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه ما يعالج به ، وعبارة
المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، وأما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا
العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعدية مثل المكسحة والمكنسة
والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة
لازمة كالليضة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذا على هذا
القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا
ثلاثيا من معناه ، بل المستعمل منه استصبح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المسرجة
فان فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الأجناس ،
ومن ذلك لمخدة ، فانهم أخذوها من الخد ، والملحقة ، فانهم أخذوها من اللحاف ،
وجدنا كل ذلك فى كلام العرب وليكنارى ألا يؤخذ اسم الآلة من اسم جففس حتى يكون قد
استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثى اللازم والمتعدى على إحدى هذه
الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر ما زيد فيه شئ حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المهمات كذِيَاكَ وَالَّذِيَا وغيرها ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك : «عندي دُرِّيَّهَات» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيما نحو كَلْبَيْبٍ وَرُجَيْلٍ ، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف كقولك يَا بُنَيَّ وَيَا أَخِي وَأَنْتَ صَدِيقِي ، وذلك لأن الصَّغَارَ يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكنى بالتصغير عن عزة المصغر على من أُصِيفَ إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك هو لَطِيفٌ مُلِيحٌ ومنه قوله : —

٣ — يَا أَمِيلِحَ غَزَلًا نَاشِدَنَّا * (١) [مِنْ هُوَلِيَاءٍ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّعُرُ]
وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطاف ملاح ، فاذا كبرت غَلَطَتْ وَجْهَتْ ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد فى نحو قولك خروجي قَبِيلُ قِيَامِكَ ، أو بُعِيدَه ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشئ ، والبعد هو الزمان المتأخر عنه ، فعنى قبيل قِيَامِكَ أى فى زمان متقدم على قِيَامِكَ صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولك : دُونِ النهر ، وَفَوْقِ الأرض ، على ما ذكرنا من التأويل فى قبيل وبعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبه إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العرينى وأميلح : تصغير أَمْلَحَ ، وهو فعل تعجب من الملاحظة وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال . وَشَدَنَ بتشديد التون : فعل ماضٍ مسند إلى نون النسوة وتقول : شَدَنَ الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجا ، إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وَهُولِيَاءَ : تصغير هَوْلَاءَ . وَالضَّالِّ : جمع ضالة وهو السدر البرى (والسدر شجر التبق) . وَالسمر - بفتح فضم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مظهرهما مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان ، فعنى خروجي
قُبيل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القليلة ، وكذا ما عايناه

وقيل : يحىء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر
عن بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه
قول الشاعر : —

٣١ — دَاهِيَةٌ قَدْ صُغِّرَتْ مِنَ الْكِبَرِ صِلْ صَفًا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقَصْرِ^(١)

واستدل لحيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)

وردَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاوؤهم بها ، إذ المراد بها
الموت : أى يحيطهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصفر منه الأنامل ، واستدل
أيضاً بقوله :

(١) لم نعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادى .
والداهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون -
وهو النكر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التى تقتل إذا نهشت من
ساعتها ، والصفاء : الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفى
(كدلى) ، إذا كانت منكراً ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى . وقوله دؤيبية هو تصغير داهية ،
ويروى فى مكانه خويخية وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهى الباب الصغير
أى أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الأظفار وصفرتها تكون
بعد الموت . والشاهد فى هذا البيت قوله دؤيبية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها
للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم

٣٣ — فَوَيْقُ جَبِيلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كافي الثنية والجمع وغير ذلك ؛ إذ قولهم رُجِيلٌ أخف من رجل صغير ، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة ، وفيهما معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رفعا بخلاف المصغر ، لما مر في شرح (٢) الكافية ، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس : نصف امتناع منبتها وتحشمه الأهوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول يعملون فيها الجمائل وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتدلون عليها بالحبائل في المهاوى والممالك - وفوق : تصغير فوق - وجيل : تصغير جبل - وتكل : تعب وتعبي ، وبابه ضرب . وتعمل : أراد تجتهد في العمل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ؛ إلا ما يستثنى ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ؛ إلا أن المصغر يخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها ، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والصغير ؛ فانها لا تدل على موصوف معين ، وأما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا ؛ فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها ؛ لأن الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى ، والوصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ؛ فلما لم يعمل

المصغر ، وهم إليه أحوج ؛ كَثُرُوا أبنية الجمع ووسَّعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع ، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقَصَّروهم المجموع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج ، بخلاف المصغر ، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً ، صاغوها على وزن ثَقِيلٌ ، إذ الثقل مع القلة محتمل ، فخلبوا الأولها أثقل الحركات ، وثالثها أوسط حروف المدثلاً ، وهو الباء ، لثلاثا يكون ثقيلاً بكرة ، وجاءوا بين الثقلين بأخف الحركات ، وهو الفتحة ، لتقاوم شيئاً من ثقلها ، والأولى أن يقال : إن الضم والفتح في عُنَيْقٍ وَجُمَيْلٍ وَصُرَيْدٍ غيرهما في عُنُقٍ وَجَمَلٍ وَصُرَدٍ ، كما قيل في فُلْكَ وَهَبْجَانٍ قوله « فالتمكن يضم أوله » إنما خص المتكمن لأن المبهمات تصغر على غير هذا النمط ، كما يجيء في آخر الباب .

قوله « في الأربعة » احتراز من الثلاثي ، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر ، وكان ينبغي أن يقول « في غير الثلاثي » ليعم نحو عَصِيفِيرٍ^(١) وَسُفِيرَجٍ ، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاًن أدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالادغام ، نحو أَصِيمٍ وَمُدَيْقٍ ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين على حده ، كما يجيء في بابه ، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واواً أو ياء ما قبلها من الحركة من جنسها ، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدغم أن في مثل هذا الياء والواو أي الساكن المفتوح ما قبله شيئاً من المد ، وإن لم يكن تاماً ، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك . اهـ وسيأتى لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب

(١) عصيفير : تصغير عصفور ، وفي بعض النسخ عصفير - بمهملتين - فتكون

تصغير عصفور وهونيات يصغبه

قال قصيدة قبل رَوِيَّهَا ياء أو واو سا كنة مفتوح ما قبلها فهي مردفة ولزمه أن يأتي بها في جميع القصيدة كما في قوله : —

٣٤ — وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ^(٢)

قوله « إلا في تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء

قوله « وأني التأنيث » أي المقصورة والمدودة ، نحو حُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ ، وإنما لم يكسر ما قبلها إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لاتغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر ، وأما في المدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التي قبلها المد كما في حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاواو ولا ياء للألف التي قبلها ، كما ذكرنا في باب التأنيث ، استلزم قلب الأولى ياء قبل الثانية ياء أيضا كما في قوله :

٣٥ — * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ^(١) *

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعي الدارمي . ومهمهين : تثنية مهمه وهو الفقر المخوف . وقذفين : تثنية قذف - بفتحين كبطل - وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التي لا ماء بها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس في ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وأراد بالأشقر الفرس الذي لونه الشقرة ، وهي حمرة صفية بخلاف الشقرة في الإنسان ، فأنها فيه حمرة يعلوها بياض . ويغتيال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة سديدة . والصحاري

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو حُبْلَيَان ، أو ألف الجمع نحو حُبْلَيَات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو حَمْرَاوَان وَحَمْرَاوَات إجراء لألف التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحد في قلبهما قبل ألف التثنية والجمع .

وقد يجيء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَتْرَى ، فمن نونها قال عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَتْرَى ، ومن لم ينونها قال عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَتْرَى ^(١) وكذا يجيء في الممدودة ما لم فيه مذهبان كغوغاء ^(٢) من نونه وجعله فعلاً لا كززال قال في التصغير

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهي البرية وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع ما مفردة مثل صحراء كعذاره ولكنهم كثيراً ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستئصال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفاً كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير

(١) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينونها . وبعضهم يجعلها للحاق جمعفروينونها والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، اختلف في ألفها أيضاً على النحو السابق . وتترى : أصلها وترى من المواتره وهي المتابعة ، فالتاء بدل من الواو بدلا غير قياسي اختلف في ألفها أيضاً فمنهم من جعلها للحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبي .

(٢) غوغاء : الأصل في الغوغاء الجراد حين يخف لل طيران ، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذى هو الصوت والجلبة لسكثرة لغظهم وصياحهم

غَوِيْنِيْ ، ومن لم ينوبه وجعله كحمرء قال غَوِيْنَاء ، وكذا في قَوْبَاء ^(١) من فتح الواو فالألف للتأنيث لا غير ، وتصغيره قَوِيْبَاء ، ومن سكنها وجعله ملحقاً بقَرْطَاس فتصغيره قَوِيْبِيْ

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيهها بألف حمراء ، وليس كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنع قلب ألفه في التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتبطين نحو عُثْمَانُ وَعِمْرَانُ وَسَعْدَانُ وَعَظْفَانُ وَسَلْمَانُ وَمَرْوَانُ شابهتاها ، لأن تاء التأنيث لا تلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فلقرضنا ارتجالها ، وأما معها فلأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف ^(٢) ؛ فعلى هذا نقول عُثْمَانُ

(١) قَبَاء - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق . قال الفراء : « القوباء تؤث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا تصرف في معرفة ولا نكرة ، ويلحق بياب فقهاء ، وهونادر ، وتقول في التخفيف هذه قوباء ، فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة » اهـ ومراده بالتخفيف سكون الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حيثئذ لكون الألف للالحاق ، ولو كانت للتأنيث لم تصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها بالمنع من الصرف

(٢) قال في شرح الكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة في الأعلام فنقول : إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالألف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة وألف الإلحاق في نحو معزى لم يجز زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يراد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلمي ، وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كثناء الوحدة ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يجز ، لزوال الوضع العلمي ؛ فلا تزيد

عَمِيرَانِ وَسُعِيدَانِ وَعُظَيْفَانِ وَسُلَيْمَانِ وَمُرْيَانِ ؛ وأما عُثْمَانُ فِي فَرْخِ الْحُبَارَى عَلَى مَبْقِيلٍ وَسَعْدَانِ فِي نَبْتٍ فَتَصْغِيرُهُمَا عُثْمَيْنِ وَسُعِيدَيْنِ ، وَلَيْسَا أَصْلَيْنِ لِسَعْدَانِ وَعُثْمَانَ عَالِمَيْنِ ، بَلْ اتَّفَقَ الْعِلْمُ الْمُرْتَجِلُ وَالْجَنْسُ ، كَمَا اتَّفَقَ الْأَعْجَمِيُّ وَالْعَرَبِيُّ فِي يَعْقُوبَ وَأَزَرَ ، وَسَعْدَانِ اسْمُ مُرْتَجِلٍ مِنَ السَّعَادَةِ كَسَعَادَ مِنْهَا ، وَعُثْمَانُ مُرْتَجِلٌ مِنَ الْعُثْمِ ^(١) ، وَكَذَا إِنْ كَانَتَا فِي صِفَةٍ مُمْتَنِعَةٍ مِنَ التَّاءِ كَجَوْعَانِ وَسُكْرَانِ تَشَابَهَانِيهَا بِانْتِفَاءِ التَّاءِ ، فَتَقُولُ : سُكْرَانِ وَجَوْعَانِ ؛ وَإِنْ كَانَتَا فِي صِفَةٍ لَا تُمْتَنِعُ مِنَ التَّاءِ كَالْعُرْيَانِ وَالنَّدَمَانِ وَالصَّمِيَّانِ لِلشَّجَاعِ وَالْقَطَوَانِ لِلْبَطَى ، شَبِهْتَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سُكْرَانِ ؛ لِكُونِهَا صِفَاتٍ مِثْلَهُ وَإِنْ لَحِقَتْهَا التَّاءُ ، فَقِيلَ : عُرْيَانٌ وَنَدِيمَانٌ وَصُمِيَّانٌ وَقُطَيَّانٌ ، وَإِنْ كَانَتَا فِي الْأَسْمِ الصَّرِيحِ غَيْرِ الْعِلْمِ فَانْهَمَا لَا تَشْبَهُانِ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سُكْرَانِ مُطْلَقًا ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُهُمَا الْوَصْفُ كَمَا جَمَعَ عُرْيَانًا وَسُكْرَانًا ، بَلْ يَنْظُرُ هَلِ الْأَلْفُ رَابِعَةٌ أَوْ فَوْقَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً نَظَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ الَّذِي هُمَا فِي آخِرِهِ مَسَاوِيًّا لِاسْمِ آخِرِهِ لَمْ قَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ فِي عِدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَإِنْ لَمْ يَسَاوِهِ وَزَنَا حَقِيقِيًّا قَلِبَ أَلْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ يَاءً تَشْبِيهًُا لَهَا بِذَلِكَ الْأَلْفِ الَّذِي قَبْلَ اللَّامِ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَوْزَانٍ قَطُّ : فَعْلَانٌ ، وَفُعْلَانٌ ، وَفَعْلَلَانٌ ، كَنُحُومَانِ وَسُلْطَانِ وَسَرْحَانِ ، فَإِنْ نُونُ حُومَانٍ مَوْقِعُهُمَا مَوْقِعُ اللَّامِ فِي جَبَّارٍ وَزَلْزَالٍ ، وَمَوْقِعُ نُونِ

عَلَيْهِ التَّاءُ الْمَفِيدَةُ لِمَعْنَى التَّأْنِيثِ ، وَإِنْ بَقِيَ لَفْظُ الْعِلْمِ مَعَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَأَقْعَا عَلَى مَا كَانَ مَوْضُوعًا لَهُ جَازَتْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْعِلْمُ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ كَنَاءِ النَّسْبَةِ وَيَاءِ التَّصْغِيرِ وَتَنْوِينِ التَّمَكُّنِ نَحْوِ هَاشِمِيٍّ وَطَلِيحَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ جَازَتْ بِشَرَطِ جَبْرَانِ التَّعْيِينِ بَعْلَامَتِهِ كَمَا فِي الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونِ عَلَى مَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْأَعْلَامِ هـ

(١) العُثْمُ - بَفَتْحٍ فَسُكُونٍ - : جَبْرُ الْعِظَمِ الْمَكْسُورِ عَلَى غَيْرِ اسْتِقَامَتِهِ ، وَتَقُولُ عَثَمْتُ الْمَرْأَةَ الْمَزَادَةَ - مِنْ بَابِ نَصَرَ - إِذَا خَرَزْتَهَا خَرَزًا غَيْرَ مُحْكَمٍ ، وَفِي الْمَثَلِ «إِلَّا أَكُنْ صَنْعًا فَإِنِّي أَعْتَمُّ» أَيْ : إِنْ لَمْ أَكُنْ حَازِقًا فَأَتَى أَعْمَلُ عَلَى قَدَرِ مَعْرِفَتِي ، وَالصَّنْعُ بِفَتْحَتَيْنِ - الْمَاهِرُ الْحَازِقُ

سلطان كلام قرطاس وزنار^(١) وطومار، وموقع نون سِرْ حان كلام سِرْ بال^(٢) ومفتاح وإصباح، فتقول: حَوَيْمِينَ وَسُلَيْطِينَ وَسُرَيْحِينَ، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَرْبَانِ وَالسَّبْعَانِ^(٣) وَفَعْلَانِ وَفُعْلَانِ وَفُعْلَانِ إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلانقلاب الألف ياء، نحو ظَرْبَانِ وَسَبْعَانِ في تصغير ظَرْبَانِ وَسَبْعَانِ، وإنما جاز تشبيههما بها ههنا في التصغير ولم يجز ذلك في الجمع فلم يُقَلَّ ظَرْبَانِ بل ظرايين لتقام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهي فُعِيلٌ، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيت وهي أصل الألف والنون كما في الدَعَاوِي وَالْفَتَاوِي وَالْحَبَائِي فِي الْمَقْصُورَةِ وَالصَّحَارِي فِي الْمُدَوْدَةِ كما يجيء في باب الجمع فكيف بالألف والنون

(١) الزنار - كرمان - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه - والطومار ومثله الطامور كالحمايور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا؛ لأن سيديوه قد اعتد به في الأبنية فقال: هو ملحق بنفسطاط وإن كانت الواو بعد الضمة، فإما كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف بجوار اله كالألف عماد وياه عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور الطرف؛ فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اهـ

(٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال

(٣) الظربان - بفتح فكسر - والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخراطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الفسومنتة الرائحة تفسو في جحر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وتزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صاها فلا تذهب رائحتها حتى يبلى الثوب. والسبعان - بفتح السين وضم الباء - : موضع معروف في ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرْشَان وَكَرَوَان^(١) أن يكون كظربان ، إذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرْبَان وَسَبْعَان ، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كالصَّمِيَّان وَالْقَطَوَان^(٢) وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت في الاسم فقليل : وَرْشَيْن وَكَرْيَوَيْن^(٣) ؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فإن كانت خامسة كزَعْفَرَان وَعُقْرُبَان وَأَفْعَوَان^(٤) لم يجر تشبيهها بالألف التي قبل اللام وقلبها ياء ؛ إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التصغير إلا رابعة كمفتاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيهها بألف التأنيث

أَلَا يَادِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَا الْمَلَوَانِ

قال في اللسان : «ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلا (بفتح الفاء وضم العين) غيره» اهـ
(١) الورشان — بفتحات — طائر شبه الحمامة ، والآثي ورشانة ، بجمع على ورشان — بالكسر — ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من يياض المقلة . والكروان بالتحريك — طائر ، ويدعى الحجل والقبج (الأول كبطل والثاني كفلس) وجمعه كروان (بكسر فسكون) وكراوين

(٢) الصميان — بفتحات — من الرجال : الشديد المحدثك السن ، والجريء الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذات وثب على الناس والقطوان — بفتحات — مقارب الخطو في مشيه . يقال : قطا في مشيته يقطو واقطوطي فهو قطوان وقطوطي

(٣) كذا في جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال : كربين بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل

(٤) العقربان — بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها — : الذكر من العقارب . والأفعوان — بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذلك — الذكر من الأفاعي

فقيل : زُعَيْفَرَانٌ وَعُقَيْرَانٌ وَأَفْيَعِيَانٌ وَفِي صَلِّيَّانٍ ^(١) صَلِّيَّانٍ ، وكان القياس أن يقال في أسطوانة أُسَيْطِيَانَةٍ ، لكنه حذف الواو فيها شاذاً ، فصارت الألف رابعة ققيل : أسيطينة ، كشمسين ، وكذا قيل في الجمع أساطين ، وكذا قياس إنسان أن يُصَغَّرَ على أنيسين كسريحين لكنه لما زيداء قبل الألف شاذاً في الأصح كما يحىء في ذى الزيادة صارت الألف خامسة كما في أفعاون وعقربان

وإن كانت الألف فوق الخامسة : فإن كان في جملة الأحرف المتقدمة عليها ما يارزمه حذف بحيث تصير الألف بعد حذفه خامسة بقيت بحالها لأنها تصير إذن ككافى عقربان ، وذلك كما تقول في عُبُوثَرَانٍ ^(٢) عُبُوثَرَانٍ ؛ لأن الواو زائدة ، وإن لم يكن كذلك حذفت الألف والنون كما تقول في قَرَعْبَلَانَةٍ ^(٣) قُرَيْعِيَّةٍ لأنك تحذف الأصلي قبلهما فكيف تخليهما ؟

(١) الصليان نبت له سمة عظيمة كأنهار أس القصة إذا خرجت أذناها تجذبها الأبل والعرب تسميه خبزة الأبل ، واختلف علماء اللغة في وزنه فمنهم من قال إنه على وزن فعلان بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم : هو فعليان — بكسر الفاء واللام وسكون العين —

(٢) قال في اللسان : « العبوثران والعبيثران : نبات كالقيصوم في الغبرة ، إلا أنه طيب للأكل ، له قضبان دقاق طيب الريح ، وتفتح الثاء فيهما وتضم أربع لغات » اهـ (٣) القرعبلانة : دوية عريضة محببنة عظيمة البطن . قال ابن سيده : وهو عمافات الكتاب من الأبنية ، إلا أن ابن جني قد قال : كأنه قرعبل ولا اعتداد بالألف والنون بعدها ، على أن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين . قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل فزيدت فيه ثلاثة حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قريعة . قال الأزهري : ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفهم الأصلية . قال : ولم يأت اسم في كلام العرب زائداً على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُجَيِّفُهُ فَتَسَمَعُ فِي الْحَاكِلِينَ مِنْهُ جَلَنٌ بَلَقٌ

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول في سِرْحَان^(١) وَوَرَّشَانِ وَسُلْطَانِ أعلاما : سريحين ووريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير منصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء ، وهذا كما لا ينصرف مِعْزَى علما لمشابهة ألفها لألف التانيث فاذا صغرته صرفته لانقلابها ياء نحو مِعْزٍ ، وتقول في ظربان وعقربان وسكران وندمان أعلاما : ظريبان وعقيربان وسكيران ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقول في أجمال علما : أُجَيْمَال ، بالألف على ما ذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النجاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التانيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضا ياء ، ومالم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير ، وهذا رد إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو ظريبان لقولهم ظريبان وظرايين ، ومالم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه : فقال السيرا في وأبوعلى : لا تقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال الأندلسي : يحتمل أن يقال : الأصل عدم التغير ، وأن يقال : الأصل الحمل على الأكثر فتغير والله أعلم ، وإعالم تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير ، أعنى الجمع ، وذلك لأنهم — كما يجيء — لم يصغروا من^(٢) صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلة ، وهي : أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ ،

حكى صوت باب ضخم في حالتها فتحه وإسفاقة وهما حكايتان متباينتان جلن على حدة وبلق على حدة ؛ إلا أنهما التزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة اه
(١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل . قال سيبويه : النون

زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحي

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة ليكون ذلك يشبه أن يكون تناقضا

فكان تصغير الجمع مستنكرا في الظاهر ، فلو لم يُبقوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر ، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء ، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع ، وإذا سميت بأجمال قلت أيضا أجمال كما ذكرنا .
قال : « وَلَا يَزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِءَ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعِيلٌ وَفُعِيلٌ وَفُعِيلٌ ، وَإِذَا صُغِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَأَلَاوَلَى حَذْفُ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشَبَّهُ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفْيَرَ جَلَّ »

أقول : قوله « ولا يزداد على أربعة » عبارة ركيكة ، مراده منها أنه لا يصغر الخماسي ، أي : لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ؛ لأن الأسماء ثلاث درجات : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فيصغر الثلاثي ، ويزاد عليه أن يرتقى منه إلى الرباعي أيضا ، فيصغر ، ولا يزداد على الرباعي : أي لا يزداد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ؛ فان صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس قوله « ولذلك » أي لأنه لا يرتقى من الرباعي لاتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة ، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أي وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعِيل ، وإن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا ، فتصغير الأول فُعِيلٌ ، وتصغير الثاني فُعِيلٌ ، وحكى الأصمعي في عنكبوت عُنَيْكِيَّتٍ وَعَنَاكِيَّتٍ ، وهو شاذ

قوله « لم يجيء في غيرها » أي : في غير ذى تاء التانيث ، وذى ألف التانيث ، وذى الألف والنون المشبهتين بها ، وذى ألف أفعال ؛ وأما فيها فيجىء غير الأمثلة الثلاثة ويجىء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التانيث ، كمَقْدِيرَةٍ وَسُلَيْمِيَّةٍ وَزُنَيْدِيَّةٍ (١)

(١) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهي مؤنثة بغير تاء . قال في اللسان :

في زُبُورَة ، وكذا قبل ألف التانيث الممدودة ، نحو مُحَيَّرَاءَ وَخُنَيْفَسَاءَ وَمُعَيَّرَاءَ ^(١)
في مَعْيُورَاءَ ، وكذا قبل الألف والنون نحو سُلَيْمَانَ وَجُمَيْرَانَ وَعُبَيْرَانَ
بإبدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا يجرى قبل ألف الجمع إلا فَعِيلٌ كَأَجْمَالٍ ،
وكذا قبل ألف التانيث المقصورة لا يجرى فَعْمِيلٌ وَفُعْمِيلٌ ، لأنها تحذف خامسة
في التصغير كما يجرى .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِي في بَرْدِي ^(١)
وَمُشَيْدِي في مَشْدِي ومطيلقي في منطلقى ، بإبدال الياء من النون ، فيقول : لم
يجىء في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

«وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهري : القدر مؤنثة عند جميع العرب
بلا هاء فاذا صغرت قلت لها قديرة وقدير ، بالهاء وغير الهاء ، والسلبة تصغير السلبة
والسلبة بفتح السين والهاء بينهما لام ساكنة الجسيمة من النساء ، ويقال فرس سلب
وسلبة للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنييرة تصغير زبورة كما قال المؤلف
والزبورة والزبور والزبار (كقراطس) ضرب من الذباب لساع . قال
الجوهري : الزبور الدبر (النحل) وهي تؤنث ، والزبار لغة فيه حكاها ابن السكيت ،
ويجمع الزناير ، وأرض مزبرة كثيرة الزناير كأنهم رددوه إلى ثلاثة أحرف
وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثقلة أن ذات عقارب وثعالب
(١) المعبوراء : اسم لجمع العير ، قال الأزهري : المعبورا : الحير ، مقصور ،
وقد يقال المعبوراء ممدودة مثل المعنوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد ذلك كله ويقصر
(٢) البردي - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف
عند أهل الحجاز ، وفي الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردي في الصدقة والبردي - بفتح
الباء - نبت معزوف ، واحده بردية ، وهذه الياء التي في بردي على اختلاف ضبطه
ليست ياء النسب ، وإنما هي ياء زيدت لالدلالة على معنى كياه الكرسى وقد صرح
بذلك المؤلف في أول باب النسب من هذا الكتاب ، فتسميته لها هنا ياء النسبة فيه
تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فُعَيْلِيّ هو فعيل ، والياء زائدة .
قلنا : لاشك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ،
بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء
وتصح المعارضة بنحو حُمَيْرَةٍ وَحُبَيْلٍ وَحُمَيْرَاءَ ؛ فانها فُعَيْلٌ ، والتاء والألفان
زوائد .

وهلا ذكر المثني والمجموع نحو العميران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها
إلا في تاء التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثني ويائه وواو الجمع وألف جمع
المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعتين وكذا في المركب نحو بعلبك
قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ،
فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة
الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير ، فحذف ما صارت به الكلمة
مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرباعي
لا يستثقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصالته

فان قيل : أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخامس نحو قَبَعَثَرِيّ
وسَلَسَبِيل (١) وغير ذلك ؟؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها
إذ كل واحد كالشاذ في زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة
زيادتها على الخامس الأصلي حروفه لصارت قياسا ؛ فيؤدى إلى السكثرة ، إذ يصير
لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياسا ؟

(١) انظر كلمة قَبَعَثَرِيّ (ص ٥٩ هـ) من هذا الجزء . و (ص ٥٢ س ١) أيضا
وكلمة سَلَسَبِيل (ص ٥٠)

قلت : بلى ، لكنه مبنى على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك في الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ واحر نجم ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا ينجىء منه الخماسى الأصلى حروفه ، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمسكها أشد وأقوى .

قوله «وقيل ما أشبه الزائد» اعلم أن من العرب من يحذف فى الخماسى الحرف الذى يكون من حروف «اليوم تنسأ» وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فإذا كان لابد من حذفٍ فحذفُ شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان فى كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد أين كان نحو دُخِرَج فى مدرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلى المشبه له بكونه من حروف «اليوم تنسأ» أن مثل ذلك الأصلى لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فإنه يحذف أين كان ، فلا يقال فى جَحْمَرِش جَحْمَرِش ابعد الميم من الطرف ، كما يقال فى مُدَحْرَج دحيرج ، وقال الزخشرى : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافى والأندلسى ؛ فإن لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف «اليوم تنسأ» لكان يشابه واحدا منها فى الخروج حذف أيضا ، فيقال فى فزردق : فُرْزِق ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله «وسمع الأخفش سفيرجل» يعنى باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلى ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيبويه عن بعض النحاة فى التصغير والتكسير سَفِيرِ جَلْ وَسَفَارِ جَلْ — بفتح الجيم فىهما — فقال الخليل لو كنت محقرا للخماسى بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذى قبل الأخير فقلت سَفِيرِ جَلْ قياسا على ما ثبت فى كلامهم ، وهو نحو دُنَيْدِير ، لأن الياء ساكنة قال «وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابِ وَنَايَبٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِدَهَابِ الْمُقْتَضَى» بخلاف قَائِمٍ وَثَرَاتٍ وَأَدْرَدٍ ، وَقَالُوا عُمَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ

أقول : اعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف
أولا : فان كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولا ؛ فما يزيل التصغير
سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب ، ونحو ميزان وموقظ ، ونحو طي ولى ،
ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذوائب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ،
ونحو أدور والنور ، ونحو متلج ومتعمد ^(١) ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذى

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائما وباب وناب المكبران
ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فإذا صغرا زال فتح ما قبل
الواو والياء الذى هو شرط سبب القلب ، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فإذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموقظ أصله ميقظ
أبدلت ياقوه واوا لسكونها لإثْرَضمة فإذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلبه
الياء واوا . وطي ولى أصلهما طوى ولوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعهما مع الياء وسبقها
بالسكون فإذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء
وكساء أصلهما عطا وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الأمر
على اختلاف العلماء فى ذلك لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فإذا صغرا أبدلت ألفهما
ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا أو همزة . وذوائب أصلها ذائب
فكروها ا كتناف همزتين للالف التى هى فى حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا
إبدالاً إذا فإذا صغر ذوائب اسم رجل حذفت الألف ، فتقع ياء التصغير فاصلة
بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . وماء وشاء أصلهما موه وشوه
قلب عينهما ألفا ثم لا مبهما همزة لأن الهاء عندهم من الجروف الخفية وكذلك الألف
فكروها وقوع حرف خفى بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها فى المخرج ، فإذا
صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لامهما همزة . وفم أصله
فوه حذفت لامه اعتباراً بضم أبدلت واوه ميماً لأن الاسم العرب لا يكون على
حرفين ثانيهما لين ، فإذا صغر ردت لامه لئتم بها بنية التصغير فيزول سبب قلب
الواو ميماً . وقائم وبائع أصلهما قاوم وباع قلبت عينهما ألفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلها إذا الألف لزيادتها فى حكم العدم ، فإذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا .

كان فيه نحو عصا وفتى وعم^(١) والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه ما لم يُزِيلِ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثي المحذوف منه حرفٌ إما قصد التخفيف على غير قياس نحو سِهٍ وعَدٍ ، ونحو ابن واسم وبنت وأخت وحَمٍ ، فإن قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، وإما لإعلال قياسى كمدة وزنة ، وما لا يزِيلِ التصغير سبب القلب الذى كان في مكبره نحو تُراث وأَدَد^(٢) وما لا يزِيلِ التصغير سبب الحذف الذى كان في مكبره كَمَيْتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهى ساكنة . وأدور جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير في اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة والنور بزنة صبور : النيلج ودخان الشحم ؛ وحصة كالأتمد تدق قسفا اللثة . والنور أيضا المرأة النفور من الرية ، وأصل النور النور ، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضما لازما ، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا في المصغر ، وهو مفتوح على ما قدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلب الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافتعال ثم أدغمت في التاء ، فإذا صغرا حذفت تاء الافتعال لأنها تحل بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء

(١) أصل عصا وفتى عصو وفتى قلبت لامهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فإذا صغرا زال سبب قلب لامهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التى هى ساكنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عمى استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ما كنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فإذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستثقل الحركة عليها كما لم تستثقل على نحو ظي ، فيزول سبب الحذف

(٢) التراث كغراب : المال الموروث ، أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسى . وأدد : علم شخصى ، وأصله ودد فقلب

وهارٍ وناسٍ ويرى وأرى ونرى وترى ويضع وتضع وخير وشر^(١)
وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض في التصغير
ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وحمار ، وواو جَدُول وأَسْوَد وعُرُوَّة ومَزُوْد
وعصفور وعروض^(٢) ؛ وكعروض سبب حذف خامس نحو سفر جل ، وثالثة يأت نحو
أَحْوَى^(٣) ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج
واسم استخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في
تصغير نحو رجل وجمع

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر واحد من هذين اللفظين لم
يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هار ياء أيضا كقاض ، والمحذوف
من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرى
وأرى ونرى وترى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهى فاء الكلمة وأصله
يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشر ،
وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند
التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو الكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود —
كمنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقعة الصعبة
التي لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ،
والطريق في عرض الجبل في مضيق

(٣) الأخوى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد
إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم
فاعل من عاوى ، وتقول : تعاوت الكلاب وعاوى الكلب ، إذا ناصياحوا ونبح
أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التي تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا
على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للفهد ، ومن أسمائهم معاوية

فالقسم الذى أزال التصغير سبب القلب الذى كان فيه اختلف فى بعضه : هل ينتفى السبب لزوال السبب أولا ؟ واتفق فى بعضه على أنه ينتفى ذلك بانتفاء سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول فى باب وناب : بُوَيْبٌ وَنَيْبٌ ؛ لزوال فتحة ما قبلها ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله واوا أيضا حملا على الألف ؛ فإن أكثر الألفات فى الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر فى ذوات الياء نحو نَيْبٌ وَشَيْخٌ ، خوفا على الياء من انقلابها واواً لضمه ما قبلها ، وتَقْصِيًّا من استتقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل فى الجمع بِيُوتٌ وَشَيْوُخٌ — بكسر الفاء — وقرئ به فى الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف فى نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها فى التصغير واوا عند سيويوه ؛ لأن الواو على ما مر أقرب ؛ فتقول فى تصغير صَابٍ وآءٍ^(١) — وهما شجران — : صَوَيْبٌ وَأَوْيَاءٌ ، والأخفش يحملها على الياء لخفتها فيقول : صَيْبٌ وَأَيَّاءٌ ، وتقول فى « رجلٌ خافٌ » أى خائفٌ ، و« كبشٌ صافٌ » برفع لا ميمها : خَوَيْفٌ وَصَوَيْفٌ ، بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفا وصائفا فحذفت العين ، فتكون

(١) الصاب : شجر مر ، واحده صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل : هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزلت منه نزية أى قطرة فتقع فى العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلى : —

إِنِّى أَرِقْتُ فَيْتُ اللَّيْلِ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحٌ

والآء — بوزن عاع — : شجر واحده آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمريا كله النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجدفى القاموس : « الآء ثمر شجر ، لا شجر ، ووهم الجوهرى »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واوا كما في ضَوَّيرب ، وأن يكون خَوِّفًا وصَوِّفًا
كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كفزع يفزع ، فتد الألف إلى أصلها كما في
بُؤْيُب ؛ وكذا تقول : إن الألف في فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ،
وكذا في العصا ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء
ومن المتفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها
نحو مِيقَاتٍ ورَّيح ، تقول في تصغيرها : مُوَيْقِيت ورَّوَيْجة ، لزوال الكسروا السكون ،
وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيت ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا
يردها في الجمع إلى الواو ، قال : —

٣٦ — جَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِأَمْرِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِقِ (١)

(١) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري الثقة عند سيويه (ص ٦٤)
منسوبا إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهلي طائي ، وذكر قبله بيتا آخر ، وهو :
وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الْغُلْبَى بَرَى لَنَا إِذَا مَا حَلَلْنَاهُ مُصَابَ الْبَوَارِقِ
وقال في شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ،
يبرى بريا ، وانبرى ينبرى انبراء » اهـ ، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني ، وتبعه
البغدادي في شرح شواهد الشافعية إلا أنه ضبط مصابا بفتح الميم ، وقال : هو اسم
مكان من صابه المطر ، إذا مطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهي
سحابة ذات برق . والغلبى : ليس مصدرا للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه
غلبا بسكون اللام وغلبا بتحريكها وغلبه بالحق الهاء وغلاية كعلاية وغلبة
كحذقة وغلبى ومغلبة بفتح اللام كذا في العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف
على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء في الجمع

وإنما قالوا عُبِيدَ في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا جميعهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود ^(١)

وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قريريط ودنينير لزوال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء ، كما قيل قراريط ودنانير .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء وسكون أولهما ، كما تقول في تصغير طَيٍّ وَلَيٍّ : طُوًى وَلُوًى ؛ لتحرك الأولى في التصغير ، وكذا تقول : طُوَيَّان ورُوَيَّان في تصغير طَيَّان ^(٢) ورَيَّان ، كما تقول في الجمع : طِوَاء ورِوَاء ، وكذا إذا حقرت قِيًّا ^(٣) وأصله قَوًى كحبر من الأرض القواء : أي القفر .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عَطَى ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياء لانكسار ما قبلها ، ثم تحذفها نَسِيًّا لاجتماع ثلاث ياءات كما يجيء ، وكذا تقلب همزة الإخلاق في حرَّاء ياء ، فتقول : حرَّيبي ، لأن أصلها ياء كما يجيء في باب الاعلال

(١) هذا الذي ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذي يتبادر من عبارة ابن الحاجب ، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جميعهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى - كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذي لم يأكل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف ممدودا ومقصورا - الأرض القفر الحالية من الأهل . وفي حديث سلمان « من صلى بأرض في فأذن وأقام الصلاة صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطره »

وإن كانت الهمزة أصلية خلتها كاليئة في تصغير الآء (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خلت الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر ، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في بَرِيَّة (٢) وهو الهمزة عند من قال ؛ إنها من برا أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها ، ومن جعلها من البرى - وهو التراب - لم يهزها في التصغير ، وكذا النبي أصله عند سيديويه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيلم (٣) تخففت بالإدغام كما في برة ؛ فكان قياس التصغير نُبَيَّء ، قال سيديويه : لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنباء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبَيَّء يباءين على حذف الثالث كما في أُخَيَّ ، وقد جاء الثبَاء

(١) قال في القاموس : « الآء - كسحاب - ويقصر : شجر مردائم الخضره واحده آءة وآلاء أيضا »

(٢) قال في اللسان : « في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز . قال الفراء : هي من برا الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهزون البرية والنبي والذرية من ذرأ الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحياني : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة »

(٣) قال سيديويه (ج ٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال النبأ قال كان مسيلمه نبي سوء (مصغرا) وتقديره نبييع ، وقال العباس بن مزداس :

يَا خَاتِمَ النَّبِيِّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدًى السَّبِيلِ هُدَاكَ
ذا القياس ، لأنه مما لا يلزم ، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا اعياد عبيد وبما نقلناه من عبارة سيديويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي يؤخذ من عبارة سيديويه

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، في التصغير والجمع ، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لافي الآخر غير مكسورة إحداها ، كما يجيء في باب تخفيف الهمز . وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَّاب اسم رجل قلت : ذُوَّابٌ بهمزتين مكتنفتين للياء ، لأن أصل ذَوَّاب ذَوَّابٌ بهمزتين ، إذ هي جمع ذَوَّابَةٌ^(١) فكره اكتناف همزتين للألف التي هي خلفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوما واوا ، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد : أي في ذَوَّابَةٌ ، وإنما أبدلت واوا لأنها أبدلت في مفردة ذلك ، وليكون كأوادم وجوامع ، هذا ، وقال سيديويه في تصغير شاء : شَوَّى ، قال : أصل شاء إما شَوَّى أو شَوَّوْ قلبت العين ألفاً واللام همزة وكلاهما^(٢) شاذ ، وفيه جمع بين إعلالين ، والقياس قلب اللام

(١) الذَّوَابَةُ - بضم أوله - : الناصية أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء .

(٢) أما شذوذ قلب العين ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلأن من شرط هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة ، وأما شذوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت بعد ألف ليست زائدة . والاعلالان هما قلب العين ألفاً واللام همزة . وقد نقل المؤلف عبارة سيديويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وها نحن أولاء نسوقها إليك بنصها . قال (ج ٢ ص ١٢٦) : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شويهة ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات ، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولامهااء ، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات ، وشاة من بنات الواوات التي هي عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا ك امرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونقر « اه ، وقول سيديويه « وإنما ذا ك امرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

فقط ألفا ، قال : ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شَوْهة بدليل شَوِيهة ، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة ، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع شَوِيٌّ ككليب ، وقال المبرد : شَوِيٌّ من غير لفظ ^(١) شاء ، وأصل شاء شَوْهة فهو من شاة كتمر من ثمرة ، قلبت العين ألفا على القياس ، كما في باب ، ثم قلبت الهاء همزة خلفائها بعد الألف الخافي أيضا ، وهذا كما أن أصل ماء مَوْه ، قال : فتقول في تصغير شاء : شويه ، كما تقول في ماء : مويه ، لزوال الألف الخافي في التصغير ، فتد اللام إلى أصلها ، كما تقول في الجمع : شياه ، ومياه

وكذا اتفقوا على رد ميم « فم » إلى أصله ، وهو الواو ، لأنه إنما جعلت مما لثلاث تحذف باجتماع الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف

وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلب فيه إلى أصله باب قائم ونائم ، وباب أدور والنور ، بالهمزة ، وباب مُتَعَد ، قال سيديويه في الجميع : لا ترد إلى أصولها في التصغير ، بل تقول : قَوِيٌّ ، وأَدِيْر ، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا تَوِيْر ، بالهمزة قبل الياء ، وَمُتَيِّدٌ وَمُتَيِّنٌ ، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل ، وقلب الواو تاء في متعد — وإن كانا مطردَيْنِ — إلا أن العلة فيهما ليست بقوة ، إذ قلب العين ألفا في قائم ليس لحصول العلة في جوهره ، ألا ترى أن ما قبل العين أي الألف ساكن عريق في السكون ، بخلاف سكون

(١) المبرد يخالف سيديويه من وجوه : أحدها أنه جعل شويا اسم جمع له واحد من معناه وهو شاء ، الثاني : أنه جعل شاء اسم جنس جمعيا له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة ، الثالث : أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام ، وقلب اللام التي هي هاء همزة قلبا غير قياسي ، الرابع : أنه صغر شاء على شويه في حين أن سيديويه صغره على شوى ، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجوه السابقة

قاف أقوَمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة فى الطرف الذى هو محل التغيير كما كانت فى رِداء ؛ فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لكنه حمل فى الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبالَ بزوال شرطها فى التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أو نقول : هى لضعفها كالعدم فكأن واو قَاوِم متحرك مفتوح ما قبلها ، وكذا نقول : إن علة قلب الواو فى أو تعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضى المضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضى بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء فى كثير من المواضع بدلا من الواو نحو تُراث وتُكَلَّة وتقوى^(١) ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضى للمضارع غير عزيزة كما فى قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ايتعد ياتعد ، كما يحىء فى باب الاعلال ، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قائم وفاء نحو مُتعد صار الحرفان كأنهما أبدا لا لعله ، فلم يُبالَ بزوال علتين فى التصغير ، فقليل : قُوَيْم بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما فى تصغير نحو مرتفع .

وخالف الجرمى فى الأول ، فقال : قُوَيْلَ وبُوَيْعَ بترك الهمزة لذهاب شرط العلة ، وهو وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سيبويه أيضا فى كتابه فى قلب العين فى اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - كهزمة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره . والتقية والتقوى والاتقاء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واؤه تاء وياؤه واوا

وجه لقول المصنف في الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهي كونه اسم فاعل من فعل مُعَلَّ ؛ فإن هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف باتفاق مهم

وحالف الزجاج في نحو متعدد فقال في تصغيره : مُوَيْدٌ ، لذهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرْتَدِعٌ وَمُجْتَمِعٌ كما يجيء .

وأما نحو أدور وتؤر فان سيبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهي كونها واوا مضمومة ؛ لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة ، كما يجيء ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وجوه ونحوه ، فهي علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور وتؤر المهموزين : أدِيرٌ بالياء المشددة ونُوِيرٌ بالواو انصریحة ، ولا كلام في نحو تخمة وتراث وشهمة ^(١) ؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقیل متحرك بأثقل الحركات ، والضمّة حاصلة في التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه في نحو اتعد

قوله « وأدَد » ^(٢) هو أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذي يصيبك من الطعام ، تاؤه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة — : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء

(٢) قال في اللسان في مادة ودد : « الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهيمز فيقول أد ، ومنه سمي عبدود ، ومنه سمي أد بن طابخة ، وأدد جد معد بن عدنان » اهـ . وقال في مادة أد « وأدد : أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير ، والعرب تقول أددا ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم

سبأ بن حجير ، وأد أبو قبيلة ، وهو أد بن طابخة بن الياس بن مضر ، يعني أنه في الأصل ود بالواو المضمومة ، واستنقل الابتداء بها فقلبت همزة كما في أجوه وأقتت ، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة في الأول كانت أو في الوسط قياس مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب ، ولا أدري أى شىء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أد عن الواو ، وما المانع من كونه من تركيب « أد » وقد جاء منه الإثبات

بمعنى الأمر العظيم ، وغير ذلك

قال : « فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَا زِمَةَ ، نَحْوُ ضَوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضَوَيْرِبٍ فِي ضِيرَابٍ ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحذُوفُهُ ، تَقُولُ فِي عِدَةٍ وَكُلِّ أَسْمًا وَعِدَّةً وَأَكِيلٌ ، وَفِي سَيٍّ وَمِذَا سَمَّا سَيْتُهُ وَمُنَيْدٌ ، وَفِي دَمٍ وَحِرٍّ دُمًى وَحَرِيحٌ ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَأَسَمٍ وَأَخْتٍ وَبَنَتْ وَهَنْتَ ، بِخِلَافِ بَابِ مَيِّتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ »

أقول : قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه فى التصغير علة القلب

اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب فى التصغير واواً لانضمام ما قبلها ؛ فنقول فى ضارب وضيراب وطومار : ضويرب وضويرب وطويمير^(١) ، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير^(٢) والنَّاب فلا ، بل تقول : قِيرَ ونَيْبَ

قوله « والاسم على حرفين يرد محذوفه » هذا من باب ما عرض فيه فى التصغير مانع منع من اعتبار سبب الحذف الذى كان فى المكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثى حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب فى التصغير ردها ؛

يجعلوه بمنزلة عمر « اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف فى همزة أد ، هل هى أصلية أو منقلبة عن واو ، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين

(١) الطومار : الصحيفة ، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه واوا ، وحكمها أن تبقى فى التصغير ولا تقلب

(٢) القير - بالكسر - والقار : شىء أسود يطل به السفن والآيل ، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعَيْلٌ، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف؛ فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرَدُّ الأَصْلِي المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الذهاب منها أى شيء هو، زدت في آخرها في التصغير ياء * قياساً على الأكثر، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين، كدِمْ ويدِ وفيمِ وحِرِ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة، وهى إما واو، أو ياء، ولو زدت واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الباء الساكنة قبلها، فحُتَّت من أول الأمر بالياء، فقلت في تصغير مَنْ وَمِنْ وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاماً: مُنًى وَأُنًى، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجىء حكمها في باب النسب، وتقول في تصغير عدة: وَعِيدَةٌ وهذه التاء وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَصْلَةٌ وَوَعْدَةٌ، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثي — أى فُعَيْلٌ — بها، لأن أصلها أن تكون كلمة مضومة إلى كلمة، فلماذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلَبِكَ، فالتاء مثل كرب في معدى كرب، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه، ومن حيث انفتاح ما قبلها، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضاً منه كما في أُخْتٌ وبنت فأنها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها، بل تسكن ويوقف عليها تاء، ولا يعتد بمثل هذه أيضاً في البنية، بل يقال أُخِيَّةٌ برد اللام حفظاً لأصل التاء، وهو الانفصال، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتُ مع كونها عوضاً من اللام قائمة مقامها لما فيها من رائحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَّة مع عدم قيامها مقام المعوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقها في الأصل وكذا الوقف عليها هاء، وتقول في كل اسم: أُكَيْلٌ، ترد همزة التي هي فاء الكلمة، ولا ترد همزة الوصل؛ لأنه إنما أحتيج إليها لسكون الفاء، وفي المصغر يتحرك ذلك

قوله « وفي مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح (١)
الكافية أنه لم يقم دليل عليه

قوله « سه » أصله ستّه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ،
والثانية ستٌ بمحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بمحذف اللام وإسكان
السين والجرىء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بقمٌ وبع فانك تقول في المكبر : قومٌ وبيع ، كما مر في باب
الأعلام (٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفي ديمٌ وجرىء » لام دم ياء ، ولام جرىء ، حذفت لاستثقال الحاءين
بينهما حرف ساكن ، وحذفُ العين في سهٍ ومُذ واللام من حرودم ليس قياسا
بل القياس في نحو عمٍ وقَتِيٍّ ، وحذفُ الفاء في كُلٌ شاذٌ ، وفي عِدّة قياس كما
يجب في موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهنت » يعني إذا حذفت اللام وأبدلت
منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير
الثلاثي ، بل لا بد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل
لا تكون إلا في الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبقى البنية في حال الدرج إن سقطت

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢٤ ص ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو
العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وقفا كيغز ويرم ويخش واغز
وارم واخش ويخف ويقل ويبيع وخف وقل وبع ، فتقول : جاءني يغز ويرم
والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ، ويخشى كيحي واغزو وارمى واخشى
ويخاف ويقول ويبيع وقول ويبيع وخاف ، كما مر في غير المنصرف » اهـ

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ؛ لأنها هي التي تسقط في
الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من رائحة التأنيث لاختصاص
الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام
لأنهما لا يتجاوران ، ولم يجيء من الكلمات ما أبدل من لامة تاء فيكون ما قبلها
ساكنًا ويوقف عليها تاء إلا سبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت ، وكيت ،
وذيت ، وثنتان ^(١)

(١) أخت : أصلها أخو ، حذفت لامها اعتبارًا وعوض عنها التاء مع قصد
الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون)
دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنت : أصلها بنو ، فعل بها ما فعل
بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها . والهن والهنه والهنث : كناية عن الشيء
يستفحش ذكره . قال في اللسان : ويقال للمرأة ياهنه أقبل فأذا وقفت قلت : ياهنه
وقالوا : هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت ، وهنتان وهنات ،
تصغيرها هنية وهنية ، فهنية على القياس وهنية على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب
الذي بين الهاء وحروف اللين ، والياء في هنية بدل من الواو في هنية ، والجمع هنات
على اللفظ وهنات على الأصل . قال ابن جني : أما هنت فبدل على أن التاء فيها
بدل من الواو قولهم هنات قال :

أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَتَابِعٌ

أما كيت فقد قال في اللسان : « وكان من الأمر كيت وكيت ، يكنى بذلك
عن قولهم كذا وكذا ، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء
وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق بالأصل . قال ابن سيده : قال ابن جني :
أبدلوا التاء من الياء لما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا
الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت
فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث ، وفي كيت ثلاث
لغات ، منهم من يبينها على الفتح (طلبا للتحفة) ومنهم من يبينها على الضم (تشبيها
لها بقبل وبعد) ومنهم من يبينها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين) .

وكلتا عند سيبويه (١) ، وقولهم مننت^(٢) بسكون النون مثلها ، لكنها

قال : وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل « اه بتصرف . وأما ذيت .
فالقول فيها كالقول في كيت تماما . وأما ثنتان فقد قال في اللسان : « والاثنتان
ضعف الواحد ، والمؤنث الثنتان ، تاؤه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من
الياء أنه من ثنيت لان الاثنتين قد ثني أحدهما إلى صاحبه ، وأصله ثني (كجبل)
يدلك على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء ، فتقلوه من فعل (يفتح الفاء
والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بنت ، وليس في الكلام
تاء مبدلة من الياء في غير اقتعل إلا ما حكاه سيبويه من قولهم : أسنتوا ، وما حكاه أبو علي
من قولهم : ثنتان اه ، وقوله أسنتوا قال عنه ابن يعيش (١٠ : ٤٠) : « وقولهم
أسنتوا أي أجذبوا ، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو ، لقولهم
سنة سنوا واستأجرته مساناة ، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو ، ومنهم من
يقول إنها بدل من الياء ، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت
وأعزيت ثم أبدل من الياء التاء ، وهو أقيس اه

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح ١ ص ٥٥) : « وقد اختلف العلماء في
هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام
الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعل كذكرى وحفري — وهو نبت
— وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كلا ،
والأوجه الأول ، وذلك لأمرين : أحدهما : ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعمل
(بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء) ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء
المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ،
وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في
كلمة ، فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى
لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه
في النكرة ، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمي بهما فاعرفه اه . ويؤخذ مما ذكره المؤلف
في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة
وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست ، وأصله سدس ، وكالتاء في تكلة وترات
وأصلها وكلة ووراث

(٢) مننت : أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكي

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعها ، وتقول في تصغيرها : أُخْيَّة ،
وَبُنْيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، لأن لامها ذات وجهين كسنة ، وتصغير سنة
أيضا على سُنْيَةٍ وَسُنْيَةٍ ، وتقول في منت : مُنْيَةٌ كما تصغر مَنْ على ما ذكرنا ،
وتقول في كَيْتٍ وَذَيْتٍ : كَيْيَّةٌ وَذَيْيَّةٌ ؛ لقولهم في المكبر ذِيَّةٌ وَكَيَّْةٌ أيضا ،
ومن قال أصلهما كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ لكون باب طَوَى أكثر من باب حَيَّى قال :
كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ ، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت
اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بَضْرَبْتَ قلت : ضَرْبَةٌ كما مر في العلم
وتصغيرها على ضَرْبِيَّةٍ ، وتقول في تصغير فُلٍ ^(١) فُلَيْنٍ ؛ لأن لامه نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذه الكلمة هو مذهب الكوفيين في «فل»
التي تختص بالنداء في نحو قولهم يا فل ويافلة وهو مذهب جميع النحاة في فل التي
تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

* فِي لَجَّةِ أُمْسِكُ فُلَانًا عَنْ فُلٍ *

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامه ياء وأنه يقال في تصغيره فلي . قال
أبو الحسن الأشموني : « لا يستعمل فل في غير النداء ويقال للثوثة : يافلة ،
واختلف فيهما ، فذهب سيبويه أنهما كنياتان عن تكرتين فقل كناية
عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان
وفلانة فرخما ، ورده الناظم ، لأنه لو كان مرخما لقليل فيه فلا ، ولما قيل في التأنيث
فلة ، وذهب الثوري وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية
عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده . قال
الناظم في شرح التيسيل وغيره : إن يا فل بمعنى يا فلان ويافلة بمعنى يا فلانة . قال :
وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين
السابقين » اهـ . وقال بعد ذلك : « وجر في الشعر فل ، قال الراجز : في لجة »

فلان ، وتقول في تصغير قطَّ وَرُبَّ وَبَخَّ مخففات : قُطِيطُ وَرُيُبُّ وَبُخِيخُ (١)
وتقول في تصغير ذِهْ مسكن الهاء ذِيَّيْ لأنَّ الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما
مر في أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِحِ قَابَانَ *

أى درس المنازل وليس هو قل المختص بالنداء ، إذ معنا هما مختلف على الصحيح
كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان ،
فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرت قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرت قلت
فلين « اه . وقال ابن منظور في اللسان : « قال ابن بزرج : يقول بعض بني أسد :
يافل أتبل ويافل أقبلا ويافل أقبلا وقالوا للمرأة فيمن قال يا فل أقبلي يا فلان أقبلي
وبعض بني تميم يقول يا فلانة أقبلي ، وبعضهم يقول يا فلانة أقبلي ، وقال غيرهم : يقال
للرجل : يا فل أقبلي وللأثنين يا فلان ويا فلون للجميع أقبلا وللرأة يا فل (بفتح اللام)
أقبلي ويا فلانة ويا فلانة أقبلي نصب في الواحد لأنه أراد يا فلانة فنصبوا الهاء . ثم قال
قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلين (بتشديد الياء) قال :
وبعض يقول : هو في الأصل فعلان (بضم الفاء وسكون العين) حذف متعواو . قال :
وتصغيره على هذا القول فليان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصانه ياء أو واو
من آخره والنون زائدة لأنك تقول في تصغيره فليان فيرجع إليه مائة نقص وسقط
منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلين مثل دخين (بتشديد الياء فيهما)
ولكنهم زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) « اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان
لاستعراق ماضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات...
وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف
طاءه مع ضمها أو إسكانها — والثاني : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك... والثالث : أن تكون اسم
فعل بمعنى يكنى فيقال قطنى بنون الوقاية « اه ومثل هذا في شرح الكافية للمؤلف (٢)

قال السيرافي : فيلزمهم أن يقولوا : أَخَيْرٌ وَأَشْيَرٌ ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيْثَرٌ ، فقال سيديويه : هذا تصغير هائر لا تصغير هار^(١) ، كما قالوا في تصغير بَنُونُ أَيْبَنُونُ ، وهو تصغير أَيْبَى مقدرا كأضحى ، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية^(٢) في الجمع ، ولو كان تصغير بَنُونُ على لفظه قلت بُنْيُونُ

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرا الذي بقى على أصله من غير قلب مكاني قلت هويثر كما تقول سويثل ونويثل وصويثم في تصغير سائل ونائل وصائهم ، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لامة على عينه قلت هوير كما تقول قويض وغوير في تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أينون ، قال :

زَعَمْتُ مُتَمَاضِرُ أَتْنِي إِمَّا أُمْتُ يَسُدُّ أَيْبَنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وهو عند البصريين جمع أين وهو تصغير أَيْبَى مقدرا على وزن أفعال كأضحى فشذوذهم عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أين ، وهو تصغير أَيْبَى مقدرا وهو جمع أين كادل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ويجيء أفعال في فعل وهو شاذ كأجل وأزمن ، وقال الجوهري : شذوذهم لكونه جمع أين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعا ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس » اهـ . قال البغدادى (ص ٤٠١) : « وقال ابن جنى في إعراب الحماسة : ذهب سيديويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أَيْبَى على وزن أفعال مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضا فصار أين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أينون ثم حذف النون للإضافة فصار أَيْبَنُوهَا ، وذهب القراء إلى أنه كسر ابنا على أفعال مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون في هذه المحذوفات إلى أنها كلها سوا كن العين فأين عنده كأديل كما أن ابن ذلك المقدر عندهم كادل وكان سيديويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعال اسما واحدا مفردا غير مكسر لأمرين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، (١-١٥)

قال « وَإِذَا وَلَّى يَاءُ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءٌ ، وَكَذَلِكَ الهمزةُ المنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ عُرْيَةٍ وَعُصْبَةٍ وَرُسَيْلَةٍ ، وَتَصْغِيحُهَا فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجَدَيْلٍ قَائِلٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَآتٍ حُذِفَتِ الْآخِرَةُ نَسِيًا عَلَى الْأَفْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عِظَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَعَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ : عَطِيٌّ وَأَدِيَّةٌ وَعَوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ ، وَفِي قِيَاسِ أُخْرَى أُحَى غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، وَعِيسَى يَصْرِفُهُ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أُحَى ، وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيُودَ أُحَيُورٌ »

أقول : قوله « وَإِذَا وَلَّى يَاءُ التَّصْغِيرِ » إلى قوله « وَجَدَيْلٍ قَائِلٌ » من باب ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب ^(١)

وليس من باب فعل (كَقَفْل) أو فعل (كَجَذَع) — والآخر — أنه لو كان أفعال لكان لئال القلة ولو كان له لقب جمع بالواو والنون وذلك أن هذا الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة ، لئلا يكون ذلك كاجتماع شيئين لمعنى واحد وذلك مرفوض في كلامهم « اهـ »

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير — الأول — الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهي لام كعروء ودلو وحقو أم كانت زائدة كعجور ورسول وجزور . وهذا النوع قلب واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسبق إحداها بالسكون — الثاني — الألف المقلبة عن واو أو ياء ولا تكون إلا لاما كفتى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله ، وعرض سبب آخر موجب للقلب في الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداها التي هي ياء التصغير بالسكون والادغام في الياء وهو اجتماع المثليين في كلمة وأولهما ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من أول الأمر ياء — الثالث — الألف الزائدة التالية لياء التصغير كآلف رسالة وقلادة وقضاعة وقحافة وسحابة وشهامة . وهذا النوع قلب فيه الألف ياء لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ما ذكر » من باب ما يزول فيه في التصغير
سبب القلب الذي كان في الكبير ويعرض في التصغير سبب الحذف
قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو
الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعِيل ، فإنه إن كان بعدهما
حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مقاتل :
مُقَيْتِل ، بحذف الألف ، إذ مُفَيْعِل — بتشديد الياء — ليس من أبنية التصغير ،
وكذا تُقَيْتِل في تصغير تقول علما بحذف الواو ، وكذا مُحَيْرٍ في تصغير احمير
بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يحىء ، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما
مَوْقِعَ اللام من فُعِيل ، نحو أذَى في تصغير إذا علما ، وعُرْيَةٌ في تصغير عُرْوَةٌ ،
أو موقع العين من فُعِيل ، كُرْسِيَّة في رسالة ، وعُجَيْرٌ في عَجُوز ، وإنما قلبتا ياءين
لأنهما إذن لابد من تحريكهما ، فاذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ،
وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واوا وجب قلبها ياء
لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر
من اعتبار التقارب في الخرج ، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يحز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف
العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يحز قلبها واوا لأنها لو قلبت واوا لاجتمعت مع
الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغي قلبها ياء فآثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول
الامر - الرابع - الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لألف زائدة مثل كساء وبناء
وقضاء وسما وعواء وزها . وهذا النوع تقاب فيه الألف الزائدة ياء لما تقدم في
النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو
ياء لتطرفها لآثر كسرة ، وكان المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها
بل يقلبها ياء من أول الامر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع
الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا :أوياء لا تقلبت ألفا أيضا ، كألف التأنيث في حمراء ^(١) والألف في نحو الضالين ودابة ^(٢) ، وأما العالم والبار فنادران ^(٣)

(١) أصل حمراء حمري كسكرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتى بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أوياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حيثئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالآلف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ (ولا الضالين) بهمزة مفتوحة - فرارا من التقاء الساكنين ، وحكى أبو زيد عنه دابة وشأبة - بهمزة مفتوحة أيضا - للعلة المتقدمة . وإنما قلب الآلف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم قلبها ألفا . قال أبو اليقاء العكبرى في كتابه وجوه القراءات (ج ١ ص ٥) : « وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة ، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الآلف همزة لتصح حركتها لثلاث يجمع بين ساكنين » اه وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره (ج ١ ص ١٣١) الأصل في الضالين الضالين ، حذفت حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام في اللام فاجتمع ساكنان مدة الآلف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين - بهمزة غير ممدودة - كأنه فر من التقاء الساكنين وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْغَوَانِي بِالْعَيْبِطِ انْحَارَتْ * اه كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الآلف لو قلبت واوا أوياء لم يلزم قلبها ألفا لعدم تحركهما . وقد قال المؤلف في باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعنى التى لا تحذف - لا يخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لا غير، تقول: غَزَىَّ وَغَزِيَّةً فى غَزْوٍ وَغُرُوءٍ، وكذا غَزَيَّانَ وَعُشَيَّاءَ وَغَزِيَّةً بياءين مشددتين، فى تصغير غَزَوَانٍ وَعَشَوَاءَ ^(١) وَغَزُوءٍ منسوبة إلى الغزو

وأما غير اللام فإن كانت ساكنة فى المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عُجَيَّزٍ

العالم والخاتم، وليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجى الألف والهمزة « اه كلامه، تقول: ومن شواهد قلب الألف همزة فى العالم قول المعجاج.

يَادَارَ سَيِّى يَا سَلَمَىُّ ثُمَّ اسْلَمَى * نَقْنَدِفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ
ومن شواهد قلبها همزة فى الباز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَازٌ دَجَنٌ فَوْقَ مَرَقَبَةٍ جَلَى الْقَطَا وَسُطَّ قَاعَ سَمَلَقٍ سَلَقِ

الجمع فقالوا: أبوز وبتران كما استمر قلب الواو ياء فى عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) منى اللسان: « والغزو السير إلى قتال العدو وانتهاء به. غزاهم غزوا وغزوانا، عن سيويه، صحت الواو فيه كراهية الاختلال. وغزاة، اه وقوله. صحت الواو فيه كراهية الاختلال، يريد به أن حق الواو فى غزوان أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب حذف إحداهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (يفتح العين) بفعال. والعشواء أثنى الاغشى، قال فى اللسان: « العشاء مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون فى الناس والدواب والابل والطيور، وقيل: هو ذهاب البصر وقيل: هو ألا يبصر بالليل، وقد عشى يعشى عشى (كعمى يعمى عمى) وهو عش وأعشى والأثنى عشواء، اه ملخصا

وحَزِير في عَجُوز^(١) وحَزُور ، وإن كانت فيه متحركة أصلية كانت كأَسْوَدَ ومِزْوَدَ ، أو زائدة كَجَدُولَ فالأكثر القلب ، ويجوز تركه كأَسْيُودَ وجُدْيُولَ^(٢) ، لقوة الواو المتحركة ، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير ، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة ؛ وقال بعضهم : إنما جاز ذلك حملا على التكسير ، نحو جداول وأساود ، ولو كان حملا عليه لجاز في مقام ومقال مُقَيُّومٌ ومُقَيُّولٌ كما في مقال ومقاوم

قوله « وكذلك الهزمة المنقلبة بعدها » أي : الهزمة المنقلبة عن الألف المنقلبة عن واو أو ياء بعد الألف الزائدة التي تلي ياء التصغير يعرض فيه سبب قلب الألف ياء كما مر ، ويزول سبب قلب اللام ألفا ؛ إذ من جملة الألف الزائدة والفتحة التي

(١) أجمعوا على أنه يقال للبرأة المسنة : عجوز - بلاتاء - واختلفوا في أنه هل يقال لها عجوزة - بالتاء - وفي أنه هل يقال للرجل عجوز أيضا ، وقد حكى صاحب اللسان عن بعض أئمة اللغة أنه يقال للرجل عجوز ؛ كما حكى أنه يقال للبرأة عجوزة بالتاء مع القلة . والجزور : المجزور من الابل ، يقع على الذكر والأنثى وهو مؤنث بلاتاء تقول : هذه جزور بنى فلان وجزور بنى فلان ذبحتها وإن عنت بذلك المذكر (٢) المزود : وعاء يجعل فيه الزاد . والأسود : أصله صفة من السواد ، وقد سمي به نوع من الحيات وهو العظيم الذي فيه سواد وقد قالوا في مؤنثه أسودة وقالوا في مؤنث الصفة سوداء . ولم يفرق المؤلف رحمه الله بين الصفة والاسم في جواز الوجهين - وهما التصحيح وقلب الواو ياء في التصغير - ، والذي حكاه أبو الحسن الأشموني في شرحه على الألفية في باب الإبدال أنه إن جمعت الكلمة على صيغة تنتهي بالجمع جاز فيها الوجهان في التصغير ، وذلك كأَسْوَدَ الاسم وجدول فقد قيل في جمعهما أساود وجداول ، وأما إن كانت الكلمة لم تجمع على هذه الزنة فليس فيها إلا الاعلال وذلك كأَسْوَدَ وأَعُورَ وأَحُولَ وأَحُورَ إذ جاء جمعها على فعل - بضم فسكون - وإنما أجاز الوجهين : أما الاعلال فلأنه الأصل ، وأما التصحيح فحملا للتصغير على التكسير ، وإنما لم يفرق المؤلف هذا الفرق لأنه جعل علة جواز التصحيح قوة الواو بالحركة

قبلها ، ويعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاث ياآت والأخيرة متطرفة لفظاً كما في أَحْيٍ أو تقديرا كما في معية وثانيتها مكسورة مُدْغَم فيها ، ولم يكن ذلك في الفعل كما في أَحْيٍ وَيُحْيٍ ولا في الجارى عليه نحو الْمُحْيِي ؛ وجب حذف الثالثة نَسِيًا ، كما يحىء في باب الاعلال تحقيقه .

فاذا حقر نحو عطاء قلب ألفه ياء كما في حمار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ما قبلها ؛ فتجتمع ثلاث ياآت : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ، فتحذف الثالثة نَسِيًا ، فيبقى عَطَى ، ويدور الاعراب على الثانية وكذا إداوة ، لافرق بينهما ، إلا أن لام إداوة لم تنقلب ألفاً ثم همزة ؛ لأنها لم تتطرف كما تطرف لام عطاء .

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما في ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التي هي عين الكلمة ، فتقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاث ياآت : ياء التصغير ، وبعدها العين ، ثم اللام .
وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما في مُقاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرنا ؛ قال

٣٧ — وَقَالَ مَا مُعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ * لَعَنَ أَوْ فَيَ بَعْدَهُ أَوْ بَعْدُ^(١)

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر — وهو معاوية بن الحارث ، وهو والد دريد ابن الصمة الشاعر المعروف — وكان الصمة أسيراً هو وابنه معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو يجود بنفسه ، يريد أن في ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — : ما حيت به شيئاً أو حفظته و«ما» زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و«من أبيه» متعلق بوقاء أو بحذوف حال من ضمير المبتدأ و«أو في» مثل وفي مخففة ، والعقد : إحكام العهد ، «والعهد» الأمان وقد

وكذا يجتمع في أحوى^(١) ثلاثُ يآآت بسبب قلب العين ياء ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثة . قال في القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معوية على قول من يقول أسبود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فإن لم تكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير مية مية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً . يقولون في تصغير معاوية معية (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الألف) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معوية » اهـ ومثله أيضاً في صحاح الجوهري

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهى سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب إلى السواد . قال الجوهري : « تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسبود . واختلفوا في لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحى فصرف . قال سيبويه قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحى كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت في عطاء عطى . وقال يونس أحى قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اهـ كلام الجوهري . واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه (٢ ص ١٣٢) قال : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فاعيل ، ويجرى على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك في عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفي شاوية شوية وفي غوى إلا أن تقول شويوية وغوي في قول من قال أسبود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلما كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء التحقير ازدادوا لها استنفاً لا تحذفوا وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال أسبود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم

الياء الثالثة كان سيوييه يمنع صرفه ، لأنه وإن زال وَزَنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسِيًا ، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبيه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ وَيَرَى اتفاقاً ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوباً ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً ، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرَأْسَ ، فإن النقص فيه غير لازم (١) وليس بشيء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسِيًا ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردها كالأُحْيَى ، قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل المُحْيَى وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يُحْيِي يُحْيَى ، ورد سيوييه على ابن العلاء بقولهم في عَطَاء : عَطَى ، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت أَرَأْسَ إذا سميت به ولم تهمز فقلت أَرَسَ . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى (أى بالأدغام وحذف الثالثة معتداً بها فيعربه كقاض) ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة ، ولقلت في سقاية سقيية وشاوشوى . وأما يونس فقله : هذا أحى (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب « اهـ . قال السيرافي : « ورأيت أبا العباس المبرد يطل رد سيوييه بأصم قال : لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى في أصم قد أُلقيت على الصاد ، وليس هذا بشيء ، لأن سيوييه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد ، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصم الذي هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلاً بوضع ويعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » اهـ

(١) الأَرَأْسُ العظيم الرأس . والاثني رأسي ، وقد نفث الأَرَأْسُ بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الأَرَسُ — بفتح الهمزة والراء — وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل إجماعاً

إجماعاً ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو على وقد مر جميع هذا في باب غير المنصرف (١)

ومن قال أَسَيِّدُ قال في معاوية وعاوية : مُعَيَّوِيَّة ، وَغُوَيَّوِيَّةُ ، وفي أَحَوَى أَحَيَّوُ ، إذ لم يجتمع ثلاث يآت حتى تحذف الثالثة نسياً .

والكلام في صرف أحى عند أبي عمرو ومنع صرفه ، وكذا في صرف أَحَيَّو ومنعه ، والبحث في أن التنوين فيهما للصرف أو للعوض كما مر في جوار في باب مالا ينصرف سواء (٢) .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ١ ص ٥٢) مانصه : « واعلم أنك إذا صغرت نحو أَحَوَى قلت أحى بحذف الياء الأخيرة نسياً لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحى والمحى وقياس مثلها الحذف نسياً كما يحى في التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسياً يمنع الصرف لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسياً ، بخلاف نحو جوار فأن الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجرع والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك لا تنصرف نحو يعد ويضع علماً وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحى نسياً بل يعمله لإعلال أعيّل وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل أعنى المحى في الإعلال فأحى عنده كأعيل سواء في الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ، وبعضهم يقول أحيو في تصغير أحوى كأسيود في تصغير أسود كما يحى في التصريف ؛ ويكون في الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور » اهـ

(٢) قد سبق لنا القول في نحو جوار وبيان أنه محل ممنوع من الصرف وبيان مذهب سيبويه في مثله (ص ٥٨ من هذا الكتاب) . وقال المؤلف في شرح الكافية (ج ١ ص ٥١) ما ملخصه : « اختلفوا في كون جوار رفعاً وجراً منصرفاً أو غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للصرف وإن الإعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخيرة نسيا على الأفصح » يوحى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح ، وليس كذلك ، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقا ، إلا في نحو أَحْيَى مِمَّا فِي أَوَّلِهِ شبه حرف المضارعة ، فإن أباعمرو لا يحذفها نَسِيًا كما مر ، قال السيرافي : تقول في عطاء : عَطَى ، وفي قضاء قُضِيَ ، وفي سِقَاية سَقِيَّة ، وفي إداوة أَدِيَّة ، ثم قال : فهذا لا يجوز فيه غيره ، وقال ابن خروف في مثله : إن القياس إعلاله إعلال قاض ، لكن المسموع حذف الثالثة نَسِيًا ، بل قال الاندلسي والجوهري : إن ترك الحذف مذهب الكوفيين ، وأنا أرى ما نسبنا إليهم وَهَمًا مِنْهُمَا

وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة ، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت سَمْرُويَّة اسم مفعول من رَوَى قلت : مَرِيَّة ، والأصل مَرِيَّة ، وكذا تصغر أَرُويَّة فيمن قال أنها أَفْعُولَةٌ ، وأما من قال فُعْلِيَّةً والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجوع ، ويمنع بأن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء ، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي . وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ، ومنع الصرف مقدم على الاعلال ، وقال سيديويه والخليل : إن التنوين عوض من الياء . واختلف في تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافي بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء ، بخلاف نحو أَحْوَى وأشقى ، فإنه قدم الاعلال في مثلهما أيضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة ؛ لأن ألف أَحْوَى المنون ثابت تقديرا ، فهو على وزن أَفْعَلْ ، فحذف تنوين الصرف ، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام ، كما فعل في جوار ؛ لأن أَحْوَى بالألف أخف منه بالتنوين ، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء ، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن ، تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين « اهـ

للنسبة فإنه يقول في تصغيرها (١) أَرِيَّةً بيائين مشدتين ، كما إذا صغر غَزَوِيٌّ
المنسوب إلى الغَزَوِ قِيلَ : غَزَيٌّ ، وكذا يصغر عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ عَلَى عُيٍّ وَعُدَيٍّ
بياءين مشدتين

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت
ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أُمَوِيٍّ وَقُصَوِيٍّ المنسوبين إلى
أُمَيَّةٍ وَقُصَيٍّ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العدة إذ هو الموصوف ، ألا ترى
أن معنى عُيٍّ عَلَوِيٍّ مصغر فلم يحز إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال في اللسان : « والآروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما : الآثي
من الوعول ، وثلاث أراوى — على أفاعيل — إلى العشر ؛ فإذا كثرت فهي
الآروى — على أفعل — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى
أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعل ، لكون أروية أفعولة . قال : والذي حكىته من
أن أراوى لآذنى العدد وأروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : والصحيح عندي أن
أراوى تكسير أروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والآروى اسم للجمع » اهـ . ثم
قال : « قال ابن بري : أروى تنون ولاتون ، فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب
وأن يكون فعلى مثل أرطى ملحق بجعفر ، فعلى هذا القول يكون أروية أفعولة ،
وعلى القول الثاني فعلية ، وتصغير أروى إذا جعلت وزنها أفعلا أريو (منقوصا
مثل قاض) على من قال أسود وأحيو ، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال
أسيد وأحى ، وأما أروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أى : والالف للتأنيث)
وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما تصغير أروية إذا جعلتها أفعولة فأروية عند
من قال أسود ، ووزنها أفعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفعلة ،
وأصلها أرييه : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة ،
والرابعة لام الكلمة ، فحذفت منها اثنتين ، ومن جعل أروية فعلية فتصغيرها أرية
ووزنها فعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون أروى أفعل أقيس ؛ لكثرة
زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيبويه لأنه جعل أروية أفعولة » اهـ

إذ هو الطارىء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطرو عليه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه ، وأما المنسوب إلى الصغر فليس المصغر فيه عمدة ، إذ ليس موصوفاً ، بل هو من ذُنَابَاتِ المنسوب ، إذ معنى قُصُورٍ منسوب إلى قصى فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستئصال ، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَةَ جُهْنَى بحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهَيْنَى زدت الياء فقلت جُهَيْنَى

قال : « وَيَزَادُ فِي الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِيَّ بِغَيْرِ تَاءٍ تَاءٌ كَمُيْنَةَ وَأَذِينَةَ ، وَعَرِيبٌ وَعَرِيسٌ شَذٌّ ، بِخِلَافِ الرُّبَاعِيِّ كَعَقِيبٍ ، وَقُدَيْدِيمَةٍ وَوَرَيْثَةٍ شَذٌّ ، وَتُحْذَفُ أَلِفُ التَّائِنِثِ الْمُقْصُورَةِ غَيْرِ الرَّابِعَةِ كَجُحَيْجِبٍ وَحُوَيْلٍ فِي جَجَجَبِي وَحَوْ لَا يَأْ وَتَثْبُتُ الْمُدَوْدَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبِكَ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد في الجامد معنى الصفة ، ألا ترى أن معنى رَجُلٍ رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما أنك تقول : قدم صغيرة . بالحق التاء في آخر الوصف ، قلت : قُدَيْمَةٌ ، بالحق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف ، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُونَ لعدم معنى الوصف وتقول في تصغير رجال : رَجِيلُونَ ، وإنما لم يرفع المصغر ^(١) لاضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها المخصوصة التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسنا في قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرغ ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرفعه ، والموصوف

(١) سبق القول في هذا الموضوع بما لا يحتاج معه إلى زياده

الخصوص في رُجَيْل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهموا بشيء؛ لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالموصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد تَوَخَّوْا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمنفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترؤا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرابع وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها أصلي طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عَقِيبٌ وَعُقَيْبٌ^(١)

(١) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنث، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء معدود غير مصروف، وبصغر على عقرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه بعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمَيَّة في سَمَاء ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياء فتحذف الأخيرة نَسِيًّا كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَّا ق وَعُقَاب وزَيْنَب تصغير الترخيم قلت : عَنِيْقَة ، وَعُقَيْبَة ، وَزُنَيْبَة

وإن كان الثلاثي جنسا مذكرا في الأصل وصف به للمؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أورِضَى - فانك تعتبر الأصل في التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رُضَى وَعُدَيْلٌ وَصُؤَيْمٌ ، كما أن نحو حائض وطالق لفظ مذكر جعل صفة لمؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث ، فاذا سمى بمثله مذكر صرف ؛ لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها في الوضع ، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل ^(١) ، فاذا صغرت نحوه تصغيرا الترخيم لم تزد

(١) قال سيبويه (ح ٢ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بجائض أو طامث أو متهم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل تكحة ، ورجل ربمة ، ورجل خبجة ، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكان المذكر وصف لشيء ، فكأنك قلت هذا شيء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر» ٥٠ هـ وقال المؤلف في شرح الكافية (ح ١ ص ٤٥) : «وهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمى به مذكر تركها المصنف - أحدها - ألا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر ، فان ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق

التاء ، لكونه مذكرا فى الأصل ، فتقول : حَيْيُضٌ وَطَلِيْقٌ
وإذا سميت مؤنثا بثلاثى مذكر نحو شَجَرٌ وَحَجَرٌ وَزَيْدٌ ثم صغرت زدت التاء
وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثى لم يكن تدخلُ التاء فى تصغيره قبل العلمية
كَحَرَفٍ وَنَابٍ وَدِرْعٍ

فان قلت : فكيف راعيت الأصل فى نحو امرأة عَدْلٍ وَصَوْمٍ ، ولم تقل
عُدَيْلَةً وَصُؤَيْمَةً ولم تراعى ذلك فى العلم ؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرِجٍ عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة
عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض » إنسان
حائض ، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلى الذى وضع اللفظ باعتباره ، وأما فى العلم
فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووضِعَ ثَانٍ غير الوضع الأول وغرضه الأهم الابانة
عن المسمى ، لا معناه الأصلى ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بغطفان وغيره
من المرتجلات ، وقليل ما يراعى فى العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأذُنٍ وَعَيْنٍ لم تلحق به التاء
فى التصغير ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول :
أَذِيْنَةٌ وَعُيَيْنَةٌ ، استدلالا بأذينة وعُيَيْنَةٌ علمى رجلين ، وهذان عند النحاة إنما
سمى المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنحو أُخْتٍ وَبِذِيْ وصغرت حذف التاء ، فتقول : أُخِيْ ، برد

مذكرا انصرف ، لأنه فى الأصل لفظ مذكرو وصف به المؤنث ؛ إذ معناه فى الأصل
شخص حائض ، لأن الأصل المطرد فى الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة
المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة
للمذكر استعملت للمؤنث « اهـ

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكّر إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير : ذكر سيبويه منها ثلاثة ، وهي الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قالوا فيها نَيْبٌ لأن الناب من الأسنان مذكّر^(١) ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بَطَيْنٌ بتصغير بطن ؛ فروعى أصل ناب في التذكير ، وكذا قال في الفرس فُرَيْسٌ لوقوعه على المذكر والمؤنث فُغْلِبَ^(٢) وكذا قال في الحرب — وهي^(٣) مؤنثة — :

(١) الناب من الأسنان: هي السن التي خلف الرابعة . قال في اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثة ؛ وهو مما سمى فيه الكل باسم الجزء » اهـ ، والذي قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكّر هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال في المخصص (١٧ ص ١١) : « الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب ، وتصغيرها نيب بغيرها .. وأما الناب من الأسنان فذكر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ؛ يقال : فلان ناب بني فلان : أي سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنثى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ؛ عن أبي بكر بن السراج » اهـ و أنت ترى أن ما ذكره الجوهري عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف

(٣) الذي ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ؛ قال ابن سيده في المخصص (١٧ ص ٩) : « الحرب أنثى ، يقال في تصغيرها حريب بغيرها ، فأما قولهم . فلان حرب لي : أي معاد ؛ فذكر » اهـ . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمله على معنى القتل أو الهرج

حَرْبٌ ، لكونها في الأصل مصدراً ، تقول : نحن حَرْبٌ ، وأتم حَرْبٌ ،
وذكر الجرمي من الشواذ درِعَ الحديد (١) ، والعُرْسَ وهي مؤنثة (٢) ، قال : —
٣٨ — إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَيْثِمَةً مَذْمُومَةً الْحَوَاطِ (٣)

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة ،
والثاني أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده (١٧ ص ٢٠) : « درع الحديد تذكر
وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، ألا ترى أن أسماءها
وصفاتها الجارية مجرى الأسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لامة ، وفاضة ، ومفاضة ،
وجدلأ ، وجدباء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على
النسب ، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك — بزنة كتاب — وإن كان قد
يجوز أن يكون نعما غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كناز وضناك
يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكناز والضناك كلاهما
بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع
الحديد احتراز من درع المرأة : أي قيصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين
ومنهم اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث

(٢) الذي ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن
سيده كالجوهري إلى أنه يذكر ويؤنث ، قال (١٧ ص ١٩) : « العرس يذكر ويؤنث
ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها في القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام
الزفاف » اه

(٣) هذا الرجز لDKIN الراجز ، وبعده :

نُدْعَى مَعَ النَّسَاجِ وَالْحَيَاطِ وَكُلُّ عِلْجٍ شَخِمِ الْآبَاطِ

والعرس - كعتق وكقفل - مضى شرحه ، والحناط - بائع الحنطة ، والصيغة
للنسب ، والحواط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول
الشيء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس في الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ،
وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الحظيرة التي يكون الطعام فيها .

القوس^(١) ، وذكر غيرها العرب والذؤد والضحي^(٢) وقد شذ في الرباعي
قدام ووراء^(٣) فألحق بمصغرها الهاء والقياس تركها ، وحكى أبو حاتم أميمة في
أمام ، وقال : ليس بتبت ، قال السيرافي : إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان :
لا يخبر عنهما ، [ولا يوصفان] ولا يوصف بهما ، حتى يتبين تأنيدهما بشيء
من ذلك ، كما تقول : لَسَعَت العقرب ، وعقرب لاسعة ، وهذه العقرب ؛ فأثا

والعلاج — بكسر فسكون — : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ .
وقيل كل ذى الحية ، والشنم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أجد رأيين فيها ؛ قال ابن سيده : « القوس
التي يرمى عنها أثى ، وتصغيرها قويس بغير هاء ، شذت عن القياس ، ولها نظائر
قد حكاها سيويه » والرأى الثانى أنها تذكر وتؤنث ؛ قال الجوهري : « القوس يذكر
ريؤنث فمن أنث قال فى تصغيرها قويسة ، ومن ذكره قال قويس » اهـ

(٢) العرب - بفتحيتين وكقفل - : خلاف العجم ، مؤنثة ، ولم يلحق تصغيرها
الهاء ، وقد قالوا : العرب العاربة ، وقال عبد المئ من بن عبد القدوس فى تصغير العرب :

وَمَكْنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعَرَبِ وَلَا تَشْبِيهِ نَفُوسُ الْعَجَمِ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما
قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب . والذود : ما بين الثلاث إلى العشر من
إناث الابل ، قال ابن سيده (١٧ ص ٩) : « الذود أثى ، وتصغيرها ذويد بغير هاء »
وقال فى اللسان عنه : « الذود مؤنث ، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به
المصدر » . واما الضحي فقد قال فى اللسان : « الضحو والضحوه والضحية : ارتفاع
النهار ، والضحي فوق ذلك أثى ، وتصغيرها بغير هاء ، لئلا يلتبس بتصغير ضحوه » اهـ

(٨) أما قدام ووراء فقد قال اللسان : « قدام تقيض وراء ، وهما يؤنثان ،
ويصغران بالهاء ، قديمة وقديمة وورثة ، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعي فى
التصغير ، قال الكسائى : قدام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقد قيل فى تصغيره قديديم ،
وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكيرها » اهـ

تبييناً لتأنيثهما ، وفي وراء قولان : أحدهما (٣) أن لامة همزة ، قالوا : يقال : وَرَأَتْ بكذا : أى سارت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد سفراً ورأى بغيره » وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « وَرَأَى بغيره » ، وقال بعضهم : بل لامة واو أو ياء ، مثل كساء ورداء ، من وَرَيْتُ بكذا ، وهو الأشهر ، فتصغيره على هذا ورية لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما في سُمَيَّة تصغير سماء

ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا كما يحجب أبدال منها ، نحو حُبَيْرَةٍ في حُبَارَى وَلُغَيْزَةٍ في لُغَيْزَى (٢) ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ، إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضا خامسة فصاعدا ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافق أحد في حذف الممدودة

قوله « ويُحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

(١) قال في اللسان : « ووريت الخبر أورية تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فكانه يجعله وراءه حيث لا يظهر » اهـ ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة في وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذي ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير في النهاية : « كان إذا أراد سفراً ورى بغيره : أى ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من وراء : أى ألقى البيان وراء ظهره » اهـ

(٢) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانية - : طائر يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهري : وألفه ليست للتأنيث ولا للألحاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تصرف في معرفة ولا نكرة : أى لا تنون « اهـ وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التي ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للألحاق أم لم تكن ، وعدم الصرف في المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . واللغزى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - : مثل اللغز - كقفل

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لا تفيد معنى التأنيث كما تفيده الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فإذا صغرت العَرْضَى ^(١) قلت عَرْضِيٌّ ، والنون لللاحق ، فهو بمنزلة أصلي رابع ، وكذا إذا صغرت العَبْدَى ^(٢) قلت عَبِيدٌ ، بحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنساه » وبكونها ليست في الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فانها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول في لُعَيْزَى لُعَيْفِيٌّ بحذف الألف ، دون إحدى الغينين ، كما أنك لا تحذف في تصغير عَفَنْجَج ^(٣) غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي ، وليست من حروف « اليوم تنساه » ، ولا تحذف ياء لُعَيْزَى في التصغير ؛ لأنها لا تخل بينيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما في عَصِيفِر ، كما أنك لا تحذف من

وكرطب وكجبل - وهو ما عَمِيَ من الكلام وأخفى المراد منه ، وياء اللغيزى ليست للتصغير ، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياءه بمنزلة الياء في خليطى والألف الأولى في شقارى وخبازى وخضارى

(١) يقال : عدت القرس العرضنى والعرضنة والعرضناة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه بمدودا والمعبوداء والمعبدة كشيوخاء ومشيوخة : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون في الملك

(٣) العفنجج : الضخم اللاحق

حَوَلَايَا - وهو اسم رجل - غير ألف التانيث ، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضا من زائد محذوف في موضع آخر ، نحو مُطَيَّلِيْق في منطلق ، فالإخلال بالبنية في حَوَلَايَا وَلُغَيْزَى من ألف التانيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتهما وقلت لُغَيْزَى وَحَوَيْلِيا لوقعت ألف التانيث خامسة موقع اللام في سَفِيرٍ جَلْ ، فاحتجت إلى حذفها أيضا ، وأما في نحو حُبَارَى فكل واحدة من ألف التانيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير ، وأيتهما حذفتهما تحصل البنية ، إذ لو حذفته المتوسطة لم تكن ألف التانيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرَى كحَبِيلَى ، ولو حذفته ألف التانيث قلت : حُبَيْرٌ كَحُمَيْرٍ ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون في حَبَنَطَى ، تقول : حُبِينِطٌ وَحُبَيْطٌ ، فان ترجحت الثانية - بكوهافي الأصل علامة التانيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ؛ فمن مَمَّ حازفيه حُبَيْرٌ وَحُبَيْرَى ؛ وإذا صغرت بِرَدْرَايَا^(١) حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بُرِيدِرَى ؛

لاخلال الجميع بالبنية

هذا كله في ألف التانيث المقصورة ، وأما الممدودة في نحو خُنْفَسَاء ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَانٍ وَظَرِبَانَ ، وياء النسب في نحو سَلْهِي^(٢) ، والنون للمثنى ، والواو والنون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، نحو ضَارِبَانِ وَضَارِبُونَ وَضَارِبَات ، جميعها - لسكونها على حرفين - وكذا تاء التانيث لسكونها

(١) بردرايا - بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فألف - : موضع - قال ياقوت في المعجم : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد

(٢) سلهي : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شيء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما في نحو بَعْلَبَكَّ ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هي ك بعض الحروف الزائدة في البنية نحو مَدَّاتِ عِمَادٍ وسعيد وعجوز ، فَحَبِيلِي كسفيرج ، كما أن حبَّآلى كسفارج ، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حبيل وإنه كطليحة ، كما لا تقول : إن بنية الجمع تمت قبلها في حبَّآلى

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] ظريفان وظريفون وظريفات أجناسا قلت : ظُريَّفان وظُريَّفون وظُريِّفات ، بالياء المشددة قولاً واحداً ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاماً ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدة لمعان غير معاني الكلمات المتصلة هي بها حتى تعدُّ كالكلمة المستأنفة بل صارت المدات بسبب العلمية كمدات عَمُودٍ وَحَمَارٍ وكريم ؛ لكنها كانت قبل العلمية كالعلم المستقلة ، مثل تاء التأنيث ، فروع الأصل ولم تُغير ؛ وأما عند سيبويه فخالها أعلاماً بخلاف حالها أجناساً : هي في حال العلمية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلا جرم أنه أبقى هذه الزيادات بحالها في حال العلمية إبقاء ثانية كلتي بَعْلَبَكَّ وَثُنِيَّاءَ عَشَرَ وَثُنِيَّتًا عَشْرَةً ، وَحَذَفَ المدات إن كانت قبلها نحو ياء ظريفان وظريفون وظريفات ، وألف نحو جداران ودجاجات ، وواو نحو عجوزات ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً ؛ لجعل الزيادات اللاحقة ك بعض حروف بنية الكلمة ؛ فتستقل معها ، ومن ثم قال يونس في ثلاثون جنساً ثَلَاثُونَ بِحَذَفِ الألف ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مرفى أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه في بَرُوكاءَ وَبَرَّاءَ

وقَرِثَاء^(١) إنه يحذف الواو والألف والياء ؛ لجعل الألف المدودة كالجزء من وجهه وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرَيْكَاءَ وَقَرِثَاءَ مخففين ، والمبرد يشدد نحوهما ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء في الكلام فَعُولَاءَ بفتح الواو لم تحذفها حذف واو جُلُولَاءَ^(٢) ، لأنها تكون إذن لللاحق بِحَرِّ مَلَاءَ^(٣) فتكون كالأصلية ، وأما واو بُرُوكَاءَ وجُلُولَاءَ فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس المذكور ذلك ؛ وإذا صغرت مَعْيُورَاءَ ومَعْلُوجَاءَ^(٤) لم يحذف الواو ؛ لأن لمثل هذه المدة حالا في الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا في ألف حَوَلَاءَ التي قبل الياء ، وأما مع تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجَةٌ ودجاجتان ،

(١) قال في اللسان : البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبي خازم

وَلَا يُنْجِي مِنَ الْغَمَرَاتِ إِلَّا
بِرَاكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارِ
والبراكاء (بفتح أولها) أيضا : ساحة القتال « اه بتصرف . والقريثاء (بفتح فكسر) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريثاء ولا نظير لهما في البناء ، وكان الكاف في الثاني بدل من القاف في الأول

(٢) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف مدودة - : ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ ، وهو نهر عظيم في العراق . وبها كانت الواقعة المشهورة على الفرس للسليين سنة ١٦٩ من الهجرة وجلولاء أيضا : مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا وكان فتحها على يد عبد الملك بن مروان

(٣) حرملاء (بفتح فسكون ففتح) : اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم يذكره ياقوت

(٤) معيوراء : اسم جمع غير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على الوحشى . ومعلوجاء : اسم جمع لمعرج وقد تقدم (ص ٢٤٣ ٢٤٤ ٣٥)

علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التانيث على الانفصال ، تقول : دُجِيجَةٌ وَدُجِيجَتَانِ ،
قولا واحدا كَبَعَيْلِكَ .

و إذا صغرت نحو حُبْلَوَى وَمَلْهَوَى وهو كَسَهْلَى كَسَرَتْ ما قبل الواو ؛
لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لا غير ، فتقلب الواو ياء مكسورة ، ولا
يجوز فتح ما قبلها كما فتحت في المنسوب إلى مَلْهَى وَحُبْلَى ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق
إلا حذف الياء المتقلبة من الواو ؛ كما حذف [في] غَزَى وقاضى المنسوين إلى
غَزٍ وقَاضٍ ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد . وإنما
كسر ما قبل واو حُبْلَوَى في التصغير وإن كانت بدلا من حرف لا يكون ما قبلها
في التصغير إلا مفتوحا — أعنى ألف التانيث — نحو حُبَيْلَى ؛ لتغير صورة الألف ،
فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، وَجَجَيْ : قبيلة من الأنصار ،
وَحَوْلَايَا : اسم رجل .

قال : «وَالْمَدَّةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَنْقَلِبُ يَاءً إِنْ لَمْ تَكُنْهَا ،
نَحْوُ مُعْتَبِرٍ وَكُرْدِيسٍ ، وَذُو الزِّيَادَةِ تَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الثَّلَاثِ يُحْذَفُ أَقْلُهُمَا
فَائِدَةً كَمُطَلِقٍ وَمُعْلِمٍ وَمُضِيرٍ وَمُقَدِّمٍ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُتَمَلِّمٍ وَمُضَارِبٍ
وَمُقَدِّمٍ ؛ فَإِنْ تَسَاوَيَا فَمُخَيَّرٌ كَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَكَقَلْبَيْنَسِيَّةٍ وَحَبِينِطٍ وَحَبِيطٍ ، وَذُو
الثَّلَاثِ غَيْرَهَا تُبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقْبِعِيسٍ فِي مُقْبَعْنَسِيسٍ ، وَيُحْذَفُ زِيَادَاتُ
الرُّبَاعِيِّ كُلِّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقُشْعِرٍ فِي مُقْشَعِرٍ وَخُرَيْجِيمٍ فِي أُخْرِيَجَامٍ
وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ
كَمُعْلِمٍ فِي مُقْتَلِمٍ »

أقول : يعنى بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه ،
والمدة إما واو كما في عصفور وكرْدُوس — وهو جماعة الخيل — أو ألف كما في مفتاح

ومصباح ، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة ^(١) ، بل كل حرف لين رابعة فأنها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أفعال وفعلان ، وألفي التأنيث ، وعلامات المثني والجمعين ، فيدخل فيه نحو جليلين وفليق في تصغير جلوز ^(٢) وفليق وإن لم تسكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مسرول ومشرّف ، تقول : مسرّيل ومشرّيف ^(٣) ، وكذا تقول في ترّقوة : ترّقيّة ^(٤) ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كافي رأيت أُرِيطِيًّا إلا إذا كان

(١) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تقدمه : فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبقة بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ؛ فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياو قنديل حروف علة ومدولين ، ويكون واو يوم وياو بين ويبيع حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء يان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لينا . هذا أمر ثابت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياو غرنيق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمي مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذي يؤكل له . والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أي ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فساد

(٤) الترّقة (بفتح فسكون فضم) : مقدم الحلق في أعلى الصدر

بعدها تاء التأنيث كَتَرِيْقِيَّة ، أو الألف الممدودة كَسِيْمِيَّاء في سيمياء ^(١) ، أو الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث كَعْنِيْفِيَّان في عُنْفُوَان ^(٢) .

قوله « إن لم تكنها » أى : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لا تقلب ياء
قوله « وذو الزياتين غيرها » أى : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال
غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أعم

اعلم أن الثلاثي إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : في الأول كانت كَمَقْتَل
وَأَسْوَد ، أو في الوسط كَكُوْثَرٍ وَجَدُوْلٍ وَخَاتَمٍ وَعَجُوْزٍ وَكَبِيْرٍ وَحِمَارٍ أو في
الآخر كَحَبْلِيٍّ وَزَيْدَلٍ

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤها ؛ إذ الحاسى يحذف
حرفه الأصلي ، فكيف بذى الزيادة ؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

(١) السيمياء والسياء : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقضران ؛ قال
أبو بكر : « قولهم عليه سيماء حسنة معناه علامة ، وهى مأخوذة من وسمت أسم ،
قال : والأصل في سيماء وسمى ؛ فحوت الواو من موضع الفاء فوضعت في موضع
العين ، كما قالوا ما أطيبه وأيطبه ؛ فصار سومي ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار
ما قبلها » اهـ وعلى هذا يكون وزن سيماء عِفْلَاء وسيمياء عَفْلِيَاء (بكسر
العين وسكون الفاء في الجميع) ، ولكن بجىء سومة (بضم أوله) وسيمة (بكسره)
بمعنى العلامة كالسيماء والسيمياء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب
نحو سوسم ، وصفات كما في قوله تعالى « والخيل المسومة » وقوله تعالى « من الملائكة مسومين »
كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء ، ويؤكد صنيع القاموس
واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها في مادة (س وم)

(٢) عُنْفُوَان الشيء وعنفوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما) وتشديد
الواو في الثانية) : أوله أو أول بهجته

حذف إحداها ، إذ هو قدر الضرورة ، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، فلا يرتكب حذفها معا

فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداها الفضلى ؛ فإن فضلت إحداها الأخرى حذفت المفضولة

والفضل يكون بأنواع :

منها : أن تكون الزيادة في الأول كـ **مُنْطَلَقٌ وَمُقْتَدِرٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُحْمَرٌ** وكـ **هَمْزَةٌ أَلَنْدَدٌ (١)** وَأَرَنْدَجٌ وَكِيَاءٌ يَلَنْدَدُ وَيَرَنْدَجُ ، فالأولى بالإبقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها ، ثم بعد ذلك الأوساط أولى ، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما ، وهي مصونة عن الحذف إلا في القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولیم نحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان : كونها ألزم من الزائد المتأخر ، إذ هي مطردة في جميع اسمى الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه ومن الرباعى ، وكونها طارئة على الزائد المتأخر ، والحكم للطارىء .

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرراً للحرف الأصلي دون الآخر ؛ فالمكرر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالحرف الأصلي ، فجيم **عَفَنْجَجٍ** ودال **غَدَوْدَنٍ (٢)** أولى بالإبقاء من الباقيين ، وكذا المضعف في **خَفَيْدٍ** و**سَمَارَةٍ** و**صَبَارَةٍ (٣)** أفضل

(١) الأَلَنْدَدُ واليَلَنْدَدُ : الشديد الخصومة مثل الأَلَدُ . والأَرَنْدَجُ واليَرَنْدَجُ : السواد يسود به الخنف

(٢) العَفَنْجَجُ : تقدم ذكره في (ص ٣٥٢٤٥) . أما الغدودن فانه يقال : شاب غدودن : أى ناعم ، وشعر غدودن : أى كثير ملتف طويل

(٣) الخَفِيدُ : السريع ، والظَلِيمُ الخفيف . والْحَمَارَةُ (بفتح الحاء والميم مخففة وتشديد الراء) : شدة الحر . والصَّبَارَةُ : شدة البرد ، وهى بزنة الحمارة

من الباقي ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها ضعفت بالسكون ، وأما قَطَوَطَى — وهو البطيء المشى — فعند سيبويه فَعَوَّعَلَ كَعَدَّوَدَنٍ ، فتقول : قُطِيطٌ ، أو قُطِيطِيٌّ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، وقال المبرد : بل هو فَعَلَّعَلَ ، وأصله قَطَوَطَوَ كَصَمَخَمَخَ ، وقال : فَعَلَّعَلَ أكثر من فَعَوَّعَلَ ؛ فأحد المضعفين — أعنى الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد كما في صَمَخَمَخَ وَرَهْرَهَةَ (١) ، قال سيبويه : جاء منه اقْطَوَطَى إذا أبطأ في مشيه ، وهو افعول كاعْدُوْدَنَ ، وَاَقْلَعَلَ لم يأت في كلامهم ، ولو كان أيضا فَعَلَّعَلَ كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن صمخمحا وَرَهْرَهَةَ يُجْمَعَانِ على صامح وبراءه

وإذا صغرت عَطَوَدًا (٢) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى ، لأنها وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عَطِيْدٌ ؛ وبالإبدال عَطِيْدٌ ، وقال المبرد : لا يجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَدًا كَمُسْرَوَلٍ ، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا ، فكما قلت هناك مُسِيرِيل تقول هنا : عَطِيْدٌ ، بالمد لا غير

وإذا حقر (٣) عَثُولٌ — وهو ملحق بِجَرْدَحُلٍ — بزيادة الواو وإحدى اللامين — فذهب سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

(١) الصمخمح (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرة : المرأة البيضاء الشابة أو التي ترعد نعومة

(٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شيء ، وهو أيضا السريع المشى ؛ قال الراجز

* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنَقًا عَطَوَدًا *

(٣) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة) : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي ؛ لكونه طرفاً مع تحرك الواو ، بخلاف ياء خَفِيدٍ ، وأيضاً للقياس على الخامس الملحق هو به ، وقال المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُثَيْلٌ نظراً إلى كون اللام مضعف الحرف الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياسٌ ما فلاوجه لما قال المبرد لجرد القياس

وإذا صغرت أَلْتَدَدًا فانك تحذف النون قولاً واحداً ؛ لأن الدالين أصليان ، إذ هو من اللَّدَدِ ، والهمزة لتصدرها تَحَصَّنَتْ من الحذف فإذا حذفتها قال سيبويه أَلَيْدٌ بالإدغام كأَصِيمٍ ، وقال المبرد : بل أَلَيْدٌ بفك الإدغام لمواقفة أصله ، وقول سيبويه أولى ؛ لأنه كان ملحقاً بالخماسي لا بالرابعي ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقاً بالخماسي ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرابعي حتى يقال أَلَيْدٌ كَقُرَيْدٍ ، فتقول على هذا في عَفَنْجَجٍ عَفَيْجٌ ^(١) بالإدغام أيضاً كأَصِيمٍ

وإذا صغرت أَلْبُبًا وَحَيَوَةً ^(٢) وفك الإدغام فيهما شاذ ، قلت : أَلْبُبٌ وَحَيَوَةٌ بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لافي المصغر ، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإدغام

وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحدهما على الأخرى فأنت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالتون والواو في الْقَلَنْسُوَّةِ ، ولوقيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم الاتحق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات ألبى ، قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فبرمها نفر فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في ^(١) حَبْنَطِي ؛ إذ هما للالحاق وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز حذف الأول ؛ لكان قولاً

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفَرْنِي ^(٢) ونونه ؛ إذ هما للالحاق ، بدليل عَفَرْنَا .

هممتهما من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجي ، فقالوا : ادعى الله عليه ؛ فقالت : لا تطاوعني بنات ألبى ، فإن جمعت ألبا قلت : ألبب ، والتصغير ألبب ، وهو أولى من قول من أعليا « اه ملخصا ، وهو يريد من الاعلال هنا الإدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة (بفتح فسكون) : اسم رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكرهه لتضعيف الياء ، قال في اللسان : « وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاجيت وهاهيت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أخرى وانضاف إلى ذلك أنه علم والاعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها نحو مورك وموهب وموظب ؛ قال الجوهري : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل » اه

(١) الحبنطى : الممتلى . غيظاً أو بطنة ، ويقال فيه : حبنطا وحبنطأة ؛ قال في اللسان : « فإن حقرت فأنت بالخيار ؛ إن شئت حذفته النون وأبدلت من الألف ياء وقلت حبيط بكسر الطاء منونا ؛ لأن الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما تفتح في تصغير حبلى وبشرى ، وإن بقيت النون وحذفت الألف قلت : حبينط ، وإن شئت أيضاً عوضت من المحذوف في الموضعين ، وإن شئت لم تعوض ، فإن عوضت في الأول قلت حبيطى (ياء مشددة آخره) وفي الثانى تقول : حبينيط » اه بتصرف وإصلاح في التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العفرنى (بفتحيتين بعدهما سكون) : الشديد ، وتقول : رجل عفر (كثر)

وأما العَرَضِيُّ فالألف فيه للتأنيث ، فحذفها واجب ؛ لكونها خامسة في الطرف ، دون النون ، كما مر

وحذف الألف الأولى في مَهَارِي (١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصلي ، باتقلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة قساوتا وأنت مخير في حَنْظَاو (٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهمزة فيبعد زيادتها في الوسط ، كما يجيء في باب ذي الزيادة ، قال سيديويه : أنت مخير في حذف واو كَوَالِل (٣) أو إحدى اللامين ، وأما الهمزة فأصلية لبعدها زيادتها في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ووقعها كشين جَحْمَرِش ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي

وعفرية (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفر (كظمر) وعفري (بزيادة الياء المشددة عليه) وعفرية (كقذعمة) وعفارية (بضم أوله) ؛ إذا كان خبيثاً منكراً ، وتقول : أسد عفر وعفري ، وتقول : لبؤة عفراة (كسفرجلة) ، فدل لحق التاء على أن الألف في عفري ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريه ، وهى لابل منسوبة إلى مهرة (بفتح الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهوا بن حيدان أبوقيلة ، ويقال فى الجمع أيضا : مهارى ككراسى ومهار كجوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب إليها الابل ، ثم قال : « هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة تنسب إليهم الابل المهرية ، وبالين لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف إليه » اه وبعد ذلك لا محل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ، وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحنظاؤ (كجردحل) وهو بالطاء المهملة وبالطاء المشالة أيضا كما فى القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير . والحنطاؤ (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا

(٣) الكوالل (كسفرجل) : القصير مع غاظ وشدة

وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عثول^(١)

ومما أنت بخير فيه نحو جمادى وسماني وحبارى^(٢) كحمر

وقال سيديويه: وليس مهاري وصحاري علمين كحبارى؛ فإن الألف الأخيرة في حبارى للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة في مهاري وصحاري؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بال حذف أولى

وفي ثمانية وعلائية وعفارية^(٣) رجع سيديويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعذافرة^(٤) فهي للحاق دون الألف؛ قال: وبعض العرب يقول: ثمينّة وعفيرة، بحذف الأخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(١) لعل السر في أن سيديويه خير في تصغير لوال بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب في تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر في عثول زيادة الواو أولا لللاحق بالرباعي ثم زيادة اللام لللاحق بمجرد حذف الواو، فلما أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الخماسي يحذف منه حرفة الأخير، وأما كوال فالخرفان زيدا معا لللاحق بسفرجل، فلما أريد تصغيره وكان لسكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير في حذف أي واحد منهما

(٢) جمادى (كجبارى) : من أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت العين جمادى (بالتنوين) : أي جامدة لا تدمع. والسماني (كجبارى أيضا) : طائر، يطلق على الواحد والجمع. وقد تقدم ذكر الجبارى قريبا

(٣) علن الأمر (كنخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل الفرح) وعلائية (مثل طواعية) واعتلن أيضا: أي ظهر. والعفارية: الجريء الشديد، وقد تقدم مع العفري

(٤) لعذافر (كعلاط) : الأسد والعظيم الشديد من الابل، والاثني عذافرة

وأما نحو قبائل وعجائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها .
ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطرف ، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت :
مُطَيَّئٌ ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء
فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتقلب الألف
لكسرة ما قبلها ياء ، فيجتمع ثلاث ياءات كما في تصغير عطاء ، فتحذف الثالثة
نسيّاً ، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء
فتدخل ياء التصغير قبل الأولى ، فتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار ، فتقلب
الثانية أيضاً ياء لكسرة ما قبلها ؛ فيصير مثل تصغير عطاء ، فيحذف ثالثة الياءات ؛
ولا يقال ههنا مُطَيَّئٌ بالهمزة كما قال الخليل في رسائل رُسَيْلٌ ؛ لأن هذه الهمزة
لم تثبت قط في الجمع ثبوت همزة رسائل ، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة
بلا فصل ياء مفتوحة كما يجيء في موضعه

ولو صغرت خطايا قلت : خُطَيَّئٌ ، بالهمزة أخيراً ؛ لأنك إن حذفته الألف التي
بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه ؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة
لأنها إنما أبدلت ياء لكونها في باب مساجد بعد الألف ، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها
من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة ؛ فترجع الهمزة التي هي لام إلى
أصلها ^(١) ؛ لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع همزتين مكسورةً وأولاهما ، وعند الخليل

(١) إن قلت : فلماذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاماً : رَسَيْلًا
وعَجِيئًا وقَبَيْلًا ، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد
الذي في الواحد ألفا همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاماً
بالهمزة أيضاً مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء
فالجواب أن نقول : إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف ، لأنهم إنما
قلبوها لتحركه وانفتاح ما قبله ، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزاً ، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفا من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزة بسبب زوال ألف الجمع لم تقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خطايا على قول يونس رجعت الهمزة أيضا إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فتقول أيضا: حُطِّيء ، كَحُمَيْر .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفضلى من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الـ يادتين ، وتُحذف الثنتان فى نحو مقعنس ، قال سيبويه : تحذف النون وإحدى السينين ؛ لكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرّجيم ؛ لأن السين للالحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيبويه أولى ، لأن السين وإن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى ^(١) الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفا لم يبالوا بفقدانه ، فإن وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويم وبويش بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها ففقوة ؛ لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قويا اعتبروا زوال سببه زوالا له (١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كما فى جلب ومهدد واقعنس ومقعنس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسطر ومكفر ومحر ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيبويه : إن شئت اعتبرت الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبرت الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإنما قصدنا ههنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

معنى، كما ذكرنا قبل، وإن حذفت في مُعْدَوِدِ الدال الأولى فلا بد من حذف الواو أيضا فيبقى مُعْيِدُنْ، وإن حذفت الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُعْيِدِينَ، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة — أعني الرابعة — لم تحذفها قطعا، وتكون المعاملة مع الزائدين الباقيتين، وكأن ذلك اللين ليس فيه، تقول في تِمْلَاق^(١) تَمِيلِيقُ، بالمد؛ وإنما حذفت إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلي لأن التاء أفضل منهما بالتصدر، ومجيئها في مصادر كثيرة بلا تضعيف، كالتَفَعُّلُ والتَفَاعُلُ والتَفَعُّلُ والتَفَوُّعُلُ، ويسقط جميع همزات الوصل، في الرباعي كانت أو في الثلاثي، تقول في افتقار وانطلاق: فُتْقِيرُ ونُطْلِيقُ، وفي احرنجام: حُرَيْجِمُ لأنك تضم أول حروف الكلمة في التصغير، فلو لم تحذف الهمزة ضممتها، فكانت تسقط في الدرج فتتكسر بنية التصغير، وتقول في الثلاثي ذى أربعة الزوائد مع المد نحو استخراج: تُخَيْرِيجُ، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزداد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء، فلو قلنا سُخَيْرِيجُ لكان سفيعيلا وليس له نظير؛ وأما تَفْعِيلُ فهو كالْتَجْفِيفِ^(٢) والتاء تزداد في الأول بلا سين، وتقول

(١) التملاق - بكسر التاء والميم وتشديد اللام - : مصدر قولك تملقه وتملق له كالتملق، ومعناه تودد إليه وتلطف له، وقال الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

(٢) التجفيف: تصغير التجفاف - بكسر تائه أو فتحها - وهو آلة للحرب يلبسها الإنسان والفرس ليتقى بها، والتاء مزيدة فيه للالحاق بقرطاس أو زوال، والالف زائدة أيضا. قال في اللسان: « ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفاف، قال ابن سيده: ولولا ذلك لوجب القضاء على تأنها بأنها أصل، لأنها بازاء قاف قرطاس، قال ابن جني: سألت أبا علي عن تجفاف: أتأوه للالحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليهما من زيادة الألف معها « اهـ، والتجفاف يفتح التاء - مصدر جرفف الثوب ونحوه كالتجفيف والتاء زائدة للبصر لالالحاق

فى اشْهِيَابٍ وَاغْدِيدَانِ وَأَقْمَسَاسٍ : شُهَيْبٍ وَغُدَيْدِينَ وَقَعْسَيسٍ ، وحذف
الهمزة لا بد منه لما ذكرنا ، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف
الأصلى ، وتقول فى أَعْلَوَاطٍ عَلِيَّطٍ ^(١) ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ،
وأصله عَلِيَّوَيْطٌ ، وتقول فى اضْطِرَابٍ : ضُتَيْرِيْبٌ ، برد الطاء إلى أصلها من
التاء ؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد ؛ فيكون التجاور إذن بين المطبقين ،
أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف ، كما ذكرنا ، فهى فاصلة بينهما ، ألا ترى
أنك تقول حَبِطْتُ بالتاء ^(٢) بعد الطاء لا غير ؛ فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز
عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال : حَبِطٌ كما يجىء فى باب الإدغام
قوله « وتحذف زيادات الرباعى كلها مطلقا غير المدة » إنما وجب حذفها إلا
المدة ليم بنى التصغير ، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد [إن وجد] كان أولى
بالحذف من الأصل ، تقول فى مدحرج وفيه زائد واحد : دُحْرِجٌ ، وفى محرجم وفيه
اثنان : حُرَيْجٌ ، وفى أحرنجام وفيه ثلاثة : حُرَيْجٌ ، بحذف الجميع ، إلا المدة ،
وتقول فى قَمَحْدُوَّةٍ وَسَلْحَفَاةٍ : قَمَيْحِدَةٌ وَسَلْحَيْحِفَةٌ ^(٣) وفى مَنَجْنِيْقٍ : مُجْنِيْقٌ ،

(١) اعلواط : مصدر اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أوركه بلا خطاب
أو عريا ، واعلوط فلانا : أخذه وحبسه ولزمه

(٢) حبط : جاء هذا الفعل من بابى سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ،
تقول : حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « لئن أشركت ليحبطن
عملك » وتقول : حبط فلان عن فلان : أى أعرض ، وجاء من باب فرح ليس غير
بمعنى انتفخ ؛ تقول : حبط البعير ، إذا أكل كلاً فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما ينبئ الربيع ما يقتل حبطا أو يلم »

(٣) القمحودة - بفتحيتين فسكون فضم - العظم الناقىء فوق الفقا خلف الرأس
والسلحفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلحفية وسلحفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل ^(١) مجانيق ، وفي عَنَتْرِيس - وهو الشديد -
عُتَيْرِيس بحذف النون ؛ لأنه من ^(٢) العَتْرِسَة ، وهى الأخذ بشدة ، وفي
خَنَشَلِيل : ^(٣) خَنَشِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة
النون ، وفي مَنَجْنِين : ^(٤) مَنِجْنِين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامة : دابة من دواب الماء وتعيش فى البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى
سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعدها جيم مفتوحة ونون
مكسورة - : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترة الأخذ بالشدة وبالجماء والعنف والغلظة ، والعتريس (كقنديل)
الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،
والعتريس : الداهية أيضا ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد
يوصف به الفرس ، قال فى اللسان « قال سيديويه : هو من العترة التى هى الشدة ،
لم يحك ذلك غيره » اهـ

(٣) الخنشليل - بفتحتين بينهما سكون ثم لام مكسورة - : السريع الماضى
الجيد الضرب بالسيف ، والمسن من الناس والابل ، ويقال : ناقة خنشليل : أى
طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيديويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا
فإن كان ثلاثيا فخنشل مثله ، وإن كان رباعيا فهو كذلك » اهـ ، يريد أنك إن جعلته
ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد
ويكون الخنشل من الثلاثى زيدت فيه النون للألحاق بجعفر (كعبس وعنسل) ،
وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام ، والياء وإحدى اللامين زائدتان
ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر
الخنشليل مرتين : الأولى فى مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثى ، والثانية عقد له
ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعى

(٤) المنجنين ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح - : السانية أى الدولاب

لتكررها ، فحذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أخرجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضاً المسموع في جمعه مناجين ، وكذلك تحذف الأولى من طمانينة وقشعريرة ؛ فتقول : طُمَيْئِنَةٌ وَقَشِيعِرَةٌ ، وتقول في عنكبوت : عُنَيْكِبٌ ، وسمع الأصمعي عن عُنَيْكِبِيت ، وهو شاذ ، وفي عِيْضُمُوز وَجَحْنَفَل^(١) وَعَجْنَس : عُضْمِيمِز ، وَجَحْنِفَل ، وَعَجْنَس

قال سيديويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم : سُمَيْعِيل وَبُرَيْهِيم ، تحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما في إصْطَبَل على مايجيء في باب ذى الزيادة ، فاذن هما خامسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُبَيْرِيه وَأُسَيْمِيع كَسْمِيرِيخ^(٢) ، والقياس يقتضى ماقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب ماقاله سيديويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيديويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ ،

التي يستقى بها ؛ قال ابن برى : « هو رباعى الا عول ، ميمه أصلية وكذا النون التي تليها ، وهى مؤنثة وجمعها مناجين » اهـ ، وعلى هذا فوزن منجنون فعلمول (كعصفور) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فعليل (كجعفليق) والنون الأخيرة للتكرير أيضاً

(١) العيضموز - بفتح فسكون ففتح - : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع في بعض النسخ « عضموز » بزة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلوه ، ولكن لا عمل لذكره في هذا الموضع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو بما فيه زيادة واحدة تحذف . وإنما زيادته تقلب ياء لكونها مائة قبل الآخر . والجحنفل - كسفرجل - الغليظ الشفة . والعجنس كسفرجل أيضاً - : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء

(٢) شميرخ : تصغير شمراخ كقراطس أو شمروخ كعصفور ، وهو الغصن الذى عليه البسر . وهو في النخل ينزله العنقود من الكرم

وهو دليل على زيادة اليم في إبراهيم واللام في إسماعيل ؛ فتكون الهمزة في الأول و بعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة اليم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر

وأما **إِسْتَبْرَق** ^(١) فأصله أيضا أعجمي فعرّب ، وهو بالفارسية **إِسْتَبْرَه** ؛ فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شيئا ، بل يناسب نحو **اسْتَخْرَجَ** ، أو تقول : يناسب نحو **اسْتَخْرَجَ** من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحكما بزيادة الأحرف الثلاثة حملا له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ، فبقينا الهمزة لفضلها بالتصدر ، وليست بهمزة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة في الخماسي مع الخامس الأصلي ، تقول في **قَرَعِبْلَانَة** و **قَرِطَبُوس** ^(٢) : **قُرَيْعَبَة** و **قُرَيْطِب**

قوله « ويجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيديويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ما حذفت في التصغير ، سواء كان أصليا كما في سفرجل أو زائدا كما في مُتَدَّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع ، وإن كان كما في اخرجام فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال الحلق بمثله

(١) **الاستبرق** : ما غلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهري في خماسي القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استفره ، وقال أيضا إنها وأمثالها من الالفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندي هو الصواب » اه قال الزجاج : هو اسم أعجمي أصله بالفارسية استفره ونقل من العجمية إلى العربية ، وفي القاموس أنه معرب استروه

(٢) **القرطوبوس** - بفتح القاف أو كسرهما - اسم راء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة - الداهية والناقة العظيمة الشديدة . و **القرعبلانة** : دويبه (انظر ص ١٠٥)

قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ السَّكَرَةِ لِأَسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعٍ قَلْتِهِ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غُلَيْمَةٍ فِي غُلَمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، نَحْوُ غُلَيْمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ»

أقول : قوله « لا اسم الجمع » قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم الجمع (١)

فاذا كان لفظ يفيد الجمعية : فان كان لفظه مفردا ، كاسم الجمع واسم الجنس ؛ فانه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كَرَاكِبَ وَرَكَّابٍ وَمُسَافِرٍ وَسَفَرٍ وَرَاجِلٍ (٢) وَرَجُلٍ ، تقول : رُكَّابٌ ، وَرُجُلٌ ، وَسُفَيْرٌ ؛ أَوْ لَمْ يَجِءْ ، نَحْوُ قُوَّيْمٍ وَتَفَيْرٍ ، في تصغير قَوْمٍ وَتَفَرٍّ . وكذا في الجنس تقول : تَمَيَّرَ وَتُفَيِّحُ .

(١) سيأتي ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي في آخر باب جمع التكسير فلا محل لذكرها هنا

(٢) يقال : رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أي : ذوو سفر ، والسافر والمسافر واحد سفر من قولهم قوم سفر . ويقال : رجل الرجل رجلا (كفتح فرحا) فهو راجل ورجل (كعضد) ورجل (ككتف) ورجل (كشهد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان) ، إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفر ، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد جاء للكثير أيضا ، واختلف العلماء فيه حينئذ : فذهب سيويوه إلى أنه اسم جمع واحد راجل ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل ، ورجح الفارسي قول سيويوه ، وقال : لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحد ثم جمع ، ونحن نجد مصغرا على لفظه ، وأنشد :

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَّابًا وَرُجُلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش — وهو أن ركبا جمع راكب ، وسفرا جمع مسافر — يقتضى رد مثلهما إلى الواحد ، نحو رُوَيْكِبُون ومُسَيِّفِرُون ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ؛ فهو يصغر على لفظه ، سواء كان للمذكر ، نحو ضَوَيْرِبُون ، أو للمؤنث ، نحو ضَوَيْرِبَات ؛ وإما أن يكون جمع تكسير ، وهو إما للقلّة ، وهو أربعة : أَفْعُل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعِلَة ، وَفِعْلَة ، فتصغر على لفظها ، نحو أَكَيْلِبْ وَأَجَيْمَالْ وَأَقَيْفِرَة وَغُلَيْمَة ؛ وإما للكثرة ، وهو ما عدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة كِكِلَابْ وَأَكْلَبْ وَفُلُوسْ وَأَفْلُسْ ، أولا كدارهم ودنانير ورجال ؛ فالثانى يرد إلى واحده ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى جمعه بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كَرُجَيْلُون فى تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالالف والتاء مذكرا كان كَكُتَيْبَات فى كُتُبْ ، أو مؤنثا كَقَدِيرَات فى قُدُور ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث اللفظ مذكر المعنى ، أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، فتقول فى جَرَحِي وَحَمَقِي وَحُمِرْ وَعِطَاش فى المذكر : جَرِيْحُونْ وَأَحِيْمُقُونْ وَأَحِيْمِرُونْ وَعُطِيْشَانُونْ ، وفى المؤنث : جَرِيْحَاتْ وَحَمِيْقَاوَاتْ وَحُمِرَاوَاتْ وَعُطِيْشِيَاكْ ، بجمع المصغرات جمع السلامة ، وإن لم يجر ذلك فى المسكبرات ، وكذا تقول فى حوائض جمع حائض : حَوِيْضَاتْ ؛ وإن لم تجمع حائضا جمع السلامة .

وأما فى القسم الأول — أى الذى له جمع قلة مع جمع الكثرة — فلك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على أَكَيْلِبْ وَأَفْلِسْ ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالالف والتاء ، كما فى ذلك القسم سواء .

وإنما يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛ فعنى عندى غُلَيْمَةٌ أى عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره ببقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما أسماء الجوع فمشاركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح كما مضى ^(١) فى شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظراً إلى القلة ، فلا يلزم التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلاً جمع أصيل ^(٢)

(١) الذى قاله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، وبالكثير ما فوق العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعال ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعلة ، وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد ، وليس بشيء ، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة عندهم منها أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت ما نقل أن النابعة قال لحسان لما أنشده قوله :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالالف والتاء جمع قلة ، وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما « اه كلامه . وقد ذهب بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجفئات فجمع السلامة للقلة وجمع التكسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس إلى الصباح . يجمع على أصل كرسل ، وأصلان كعير وبعران ، وأصال وأصائل .

تشبيهاً بعثمان ، فيقال : أَصِيلَان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أَصِيلَال ، وهو شاذ على شاذ .

واجاز الكسائي والقراء تصغير نحو شُقْرَان وسُودَان جمع اشْقَر وأسود على لفظه ، نحو شُقَيْرَان وسُوَيْرَان .

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعباديد وعبايد ، بمعنى متفرقات ، حقرتة على واحده القياسى المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عُبَيْدٌ يَدُون ، وعُبَيْدِيْدُونَ ، لأن فعاليل جمع فُعُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ^(١)

قال السيرافي : إن كان أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل فتصغيره نادر ؛ لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعال وأفعلة وفعلة وليست أصلان واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ ، وإن كان أصلان واحداً كرامان وقربان فتصغيره على بابه

(١) اختلفت كلمة سيوبه في تصغير هذا الجمع (وهو جمع الكثرة الذي لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه ، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئاً لم يقولوه وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر ، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب ما لم يقولوه قال في باب النسب (ح ٢ ص ٨٩) : « وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي ، لأنه ليس له واحد ، وواحد يكون على فُعُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب » . وقال في باب التصغير (ح ٢ ص ١٤٢) : « وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك فتحقيقه على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس ، وذلك نحو عباديد ، فإذا حقرتها قلت : عبيدون ، لأن عباديد إنما هو جمع فُعُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ، فإذا قلت : عبيدات فأبأما كان واحدها فهذا

وإن جاء بعض المجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسى رد في التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسى ، يقال في محاسن ومشابهة : حُسَيْنَات وشُبَيْهَات ، وفي العاقل المذكر : حُسَيْنُون وشُبَيْهُون ، وكان أبو زيد يردّه إلى المهمل ^(١) القياسى ، نحو مُحَيِّسُون وَمُشَبِّهُون وَمُحَيِّسَنَات وَمُشَبِّهَات ، قال يونس : إن من العرب من يقول في تصغير سَرَ أويل : سُرَيْيَلَات ^(٢) اعتقادا منه أنها

تحقيقه ، اه . ولعل الفرق بين البابين أنك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذى قدرته مفردا لهذا الجمع فكنت تقول عبادى أو عبديدى أو عبدودى ، فأما في التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغرا بصورة واحدة فتقول عبيديدون وعبيديات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عباداد أو عبدود أو عبديد هو عبيديد على كل حال ، هذا ، والعبايد والعبايد كما في القاموس الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه ، والآثم ، والطرق البعيدة . وفي اللسان « قال الأصمعى : يقال : صاروا عبايد وعبايد : أى متفرقين ، وذهبوا عبايد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عبايد » اه ، وعلى هذا يكون عبيديدون للفرق من الناس وعبيديات للفرق من الخيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذى له واحد من لفظه غير قياسى على لفظه فيقول في محاسن محاسنى ، وفي ملاحح ومشابهة ومذا كير وأباطيل وأحاديث : ملاحح ومشابهى ومذا كيرى وأباطيل وأحاديثى ، فأى فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه هنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث في كلام العرب ما لم يقولوه

(٢) لا خلاف بين العلماء في أن سـ أويل كلمة أعجمية عربية ، وإنما الخلاف بينهم في أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيديويه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع في العربية فثلبا مثل سرايل فالو احد سروال أو سروالة كما كان واحد السرايل سربالا ، والذي يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراويل جمع في اللفظ وإن كان مستمها واحدا

جمع سرّوالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سرّوالة ، قال :

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سرّوالة^(١)

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سرّيل أو سرّيول ،
وقد شذّ عن القياس بعض الجموع ، وذلك كما في قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهْدِيَّهِنَا * قُلَيْصَاتٍ وَأَيَّكِرِينَا^(٢)

والدهداه صغار الإبل ، وجمعه دهاده ، والأيكير مصغر الأيكير جمع البكر
فكان القياس دُهْدِيَّهَاتٍ وَأَيَّكِرَاتٍ

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه
مصنوع ، وعجزه : —

* فَلَيْسَ يَرِقُّ مُسْتَعْظِفٌ *

واللؤم : الشح ودنائة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهي انعطاف القلب .
وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحد مستعمل وهو سرّوالة
(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف وقبّله .

يَا وَهْبُ فَأَبْدَأْ بِنَبِيِّ أَيْنَا ثُمَّتَ ثَنِّ بِنْتِي أُخِينَا
وَجِرَّةِ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَا قَدْ رَوَيْتَ النخ
إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ قُلَيْصَاتٍ النخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر . وقد أنشد
البيت شاهدا على أن قوله الدهدihin وقوله أيكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير
دهاده ، وهو جمع ما لا يعقل ، فكان قياسه دهيدات على ما قال ، وأن الثاني تصغير
أيكير وهو جمع بكر فكان حقه أيكرات على ما قال ، وقوله «فكان القياس دهيدات»
ليس بصواب ، والقياس دهيدات لأن الدهاده جمع دهاده ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنَيَّاتٍ وَأَرِيضَاتٍ ؛لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدرة في أرض ، فترجعان في التصغير ، فلا يبدل منهما ، بل يرجع جمعهما إلى القياس ، وهو الجمع بالآلف والتاء ، وإذا جعلت نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيْنٍ ، إذ هو كالواحد في اللفظ ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول سُنَيَّاتٍ أيضا ، نظرا إلى المعنى ، إذ هو مع كون النون معتقب الإعراب جمع من حيث المعنى ، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الإعراب ، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع ؛ إما في الذاهب اللام ، أو في العلم ، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع^(١) وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب الإعراب فتصغيره

رابعها مد ، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف ، وقوله « وأيكرات » ليس بصواب أيضا ، لأن الأبكر جمع القلة لبكر كنهز وأنهر ، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح ، فيقال : أيكر ، كما يقال أنهر وأفلس ، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره ههنا ، قال (ج ٢ ص ١٧١) : « وأيكرات جمع أيكر تصغير أبكر مقدرا كأضحى عند البصريين ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما : كونه بالواو والنون من غير العقلاء ، والثاني : كونه جمع مصغر لمكبر مقدر ، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدمين » اه فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاختصار في لزوم الياء وجعل الإعراب بحركات على النون على جمع محذوف اللام كسنين وبين وثين وعلى ما صار علما من الجوع كفلسطين وما ألحق بها كآريعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٢) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الإعراب بحركات على

كتصغير حَمَصِيصَةٍ^(١) . تقول : أريضين ؛ منصرفاً في المذكر غير منصرف في المؤنث ، وإن لم تجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضاً في التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعاً وإن أعرب بأعرابه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علما قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعه ، فلا تقول : مُسَيِّجِدَات ؛ فنقول : أَرِيضُونَ رفعا ؛ وأريضين نصباً وجراً .

وأما إن سميت بسنين رجلاً أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحد ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون ، فترد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضاً من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمي جزءاً من العلم ، فنقول : سَنِيُونَ رفعا ، وسنين نصباً وجراً

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سَنِيَّين منصرفاً في المذكر غير منصرف في المؤنث ، ولا يخالف الزجاج ههنا كما خالف حين جعلت النون معتقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد ؟ !

النون مع لزوم الياء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِرِ

وعلى هذا يصح أن تجعل النون معتقب الإعراب في أريضين كما كان ذلك جائزاً في سنين .

(١) الحمصينة (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رملية حامضة وقد تشدد

مبهما وهي واحدة الحمصيص

قوله « إلى جمع قلته » ، يعنى إن كان له جمع قلة فأنث مخير بين الرد إليه والرد إلى واحده ، وإن لم يكن له ذلك تمين الرد إلى واحده
قوله « مُغْلِيْمُونَ » أى فى العاقل ، « ودُوَيْرَات » أى فى غيره ، وغلِيمون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلعة وأدور .
والركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبى بكر ، وأُصَيْمَة عمرو ، ومُعْيِدِي كرب ، وخمسة عشر ، وذهب القراء فى المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتاجا بنحو أم حَبِيبٍ وأبى الحُصَيْنِ ^(١) ، وقوله : —

٤١ — أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ ^(٢)
قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَأَنِّيَسِيَّانِ وَعُشَيْشِيَّةٍ وَأَغْنَلِمَةٍ وَأَصْبِيْبِيَّةٍ شَاذٌ »

(١) أم حنين : دويبة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هى أنثى الحرباء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حنين » يريد تشبيهه بها فى عظم بطنه . وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عريف لدويبة (٢) هذا البيت نسبة فى اللسان للبرار الأسدى ، ويقال هو للبرار الفقعسى .
والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الباء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أئيمة الوليد . والأفنان : جمع فَنَنٍ وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به هنا خصل شعر الرأس . والثغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِذَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ
والمخلص : اسم فاعل من أخلص النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلص رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قِيَّاسُ إِنْسَانٍ أُنَيْسِينَ كَسْرَ يُحِينَ فِي سِرْحَانٍ ؛ فَرَادُوا الْيَاءَ فِي التَّصْغِيرِ شَاذًا
فَصَارَ كَقَصْرِ بَانَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ إِنْسَانًا إِفْعَانٌ مِنْ نَيْسَى -
كَمَا يُجِيءُ فِي بَابِ ذِي الزِّيَادَةِ - فَأُنَيْسِيَّانٌ قِيَّاسٌ عِنْدَهُ (١)

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ : «الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَاطِبَةٌ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ: أُنَيْسِيَّانَ ، فَدَلَّتِ الْيَاءُ الْآخِرَةَ عَلَى الْيَاءِ فِي تَكْبِيرِهِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوهَا لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ صِيَادٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ : انْطَلِقُوا بَنَاءً إِلَى أُنَيْسِيَّانٍ قَدْ رَابَنَّا شَأْنَهُ ؛ وَهُوَ تَصْغِيرُ إِنْسَانٍ جَاءَ شَاذًا عَلَى غَيْرِ قِيَّاسٍ ، وَقِيَاسُهُ أُنَيْسِيَّانٌ . قَالَ : وَإِذَا قَالُوا : أُنَاسِيْنَ فَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ مِثْلِ بَسْتَانٍ وَبَسَاتَيْنِ ، وَإِذَا قَالُوا أُنَاسِيْ كَثِيرًا تَخَفَّفُوا الْيَاءَ أَمَقَطُوا الْيَاءَ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ عَيْنِ الْفِعْلِ وَلَامِهِ ؛ مِثْلَ قَرَارِقِرَ ، وَقَرَارِقِرَ ، وَبَيْنَ جَوَازٍ أُنَاسِيْ بِالْتَّخْفِيفِ قَوْلُ الْعَرَبِ أُنَاسِيَّةٌ كَثِيرَةٌ ، وَالوَاحِدُ إِنْسَى ، وَأُنَاسِيٌّ إِنْ شَتَّتَ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا سُمِّيَ الْإِنْسَانُ إِنْسَانًا لِأَنَّهُ عَاهَدَ إِلَيْهِ فَنَسِيَ ؛ قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ : إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي الْأَصْلِ إِنْسِيَّانًا فَهُوَ إِفْعَلَانٌ مِنَ النَّسْيَانِ ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ حِجَّةٌ قَوِيَّةٌ لَهُ ، وَهُوَ مِثْلُ لَيْلِ إِضْحِيَّانٍ مِنْ ضَحَى يَضْحَى (كَرَضَى يَرْضَى) وَقَدْ حَذَفَتْ الْيَاءُ فَقِيلَ إِنْسَانٌ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : وَإِنْسَانٌ فِي الْأَصْلِ إِنْسِيَّانٌ وَهُوَ فَعْلِيَّانٌ مِنَ الْإِنْسِ وَالْأَلْفِ فِيهِ فَاءُ الْفِعْلِ وَعَلَى مِثَالِهِ حَرْصِيَّانٌ : وَهُوَ الْجِلْدُ الَّذِي يَلِي الْجِلْدَ الْأَعْلَى مِنَ الْحَيَوَانِ ؛ سُمِّيَ حَرْصِيَّانًا لِأَنَّهُ يَحْرَصُ : أَيُّ يَقْشُرُ ، وَمِنْهُ أَخَذَتِ الْحَارِصَةُ مِنَ الشَّجَاجِ ، يُقَالُ : رَجُلٌ حَذْرِيَّانٌ إِذَا كَانَ حَذْرًا . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَتَقْدِيرُ إِنْسَانٍ فَعْلَانٌ ، وَإِنَّمَا زِيدَ فِي تَصْغِيرِهِ يَاءٌ كَمَا زِيدَ فِي تَصْغِيرِ رَجُلٍ فَقِيلَ رَوَيْجِلٌ . وَقَالَ قَوْمٌ : أَصْلُهُ إِنْسِيَّانٌ عَلَى إِفْعَلَانٍ لِحَذَفِ الْيَاءِ اسْتِخْفَافًا لِكثَرَةِ مَا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ ، فَإِذَا صَغُرَ وَرَدَّهَا لِأَنَّ التَّصْغِيرَ لَا يَكْثُرُ » اهـ . قَالَ ابْنُ سِيدَةَ فِي الْمَخَصَصِ (ج ١ ص ١٦) : « إِنْسَانٌ عِنْدِي مُشْتَقٌّ مِنْ أَنْسٍ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَنْسَ الْأَرْضِ وَتَجَمَّلَهَا وَبَهَّاءَهَا إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا النُّوعِ الشَّرِيفِ اللَّطِيفِ الْمُعْتَمِرِ لَهَا وَالْمَعْنَى بِهَا ؛ فَوَزَنَهُ عَلَى هَذَا فَعْلَانٌ (بِكَسْرِ فَسَكُونِ) . وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ إِفْعَلَانٌ مِنْ نَيْسَى ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى

وعُشَيْشِيهِ تصغير عَشِيَّة ، والقياس عَشِيَّة ، محذوف ثالثة الياءات كما في مُعِيَّة ، وكأن مكبر عُشَيْشِيَّة عَشَاة ، تجعل أولى ياءى عَشِيَّة شينا مفتوحة فتدغم الشين في الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذا قالوا في تصغير عَشِيَّة : عُشَيْشِيَّان ، وكأنه تصغير عَشِيَّان ، وقد صغروا عَشِيًّا أيضاً على عُشِيَّات ، كأن كل جزء منها عشي ؛ فعُشِيَّات جمع عُشَيْشِيَّان على غير القياس ، كما أن عَشِيَّاناً تصغير عشي على غير القياس ^(١)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنى) ولو كان كذلك لكان إنساناً ولم تحذف الياء منه لأنه ليس هنالك ما يسقطها ، فأما قولهم : أناسى لجمع إنسان ، شابهت النون الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حرباء ، وأصلها أناسين وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ماورد عنهم من قول رويشد . أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى : -

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ وَيَا لَأَنَاسِينَ أَبْدَالَ الْأَنَاسِينَ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا من ياء أناسى كما كانت نون أنانين بدلا من ياء أنانى جمع أثناء التى هى جمع الاثنين بمعنى الاثنين لأن معنى الاثنين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لامة حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو إذن كضباعن وضباعين وسرحان وسراحين اهـ

(١) العشى والعشية : ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس إلى الصباح ، وقيل آخر النهار . وقال الليث : العشى بغير جاء ، آخر النهار ، فإذا قلت عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى عَشِيَّان على غير القياس ، وذلك عند شنى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير العشى عَشِيَّان على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عَشِيَّاناً (بفتح فسكون) والجمع عَشِيَّات ، ولقيته عَشِيَّية ، وعَشِيَّيات ، وعَشِيَّياناً ، وعَشِيَّات ، كل ذلك

وكذا قالوا في تصغير مغرب: مغربان، ثم جمعوا فقالوا: مُغْبِرٌ بآتات، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكانهم جعلوا كل جزء منه مغرباً، كقولهم: بغير أصهب العنّانين^(١)

نادر، ولقيته مغربان الشمس. ومغربانات الشمس، وفي حديث جندب الجني فأتينا بطن الكديد فنزلنا عشيشية. قال: هي تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشيية (بثلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشية وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز في تصغير عشيية وعشيشية، قال الأزهري: كلام العرب في تصغير عشيية عشيشية جاء نادراً على غير قياس، ولم أسمع عشيية في تصغير عشيية، وذلك أن عشيية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشيية وبين تصغير العشوة « اه »، وقول المؤلف: « وكان مكبر عشيشية عشاءة » بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: « وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاءة، فلما صغرو وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية » اه وقد سمعت في كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفي كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ في اللغة. ومثل هذا تماماً ما ذكره المؤلف في تصغير عشي على عشيشيان. وقول المؤلف « وقد صغروا عشيا أيضاً على عشيانات » غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيانات تصغير العشى الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشى، وقد سمعت عن اللسان أن عشيانات جمع عشيان الذي هو مصغر عشى، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضاً أن قول المؤلف « فعشيانات جمع عشيشيان على غير القياس » كلام غير مستقيم أيضاً، بل العشيانات جمع العشيان الذي هو تصغير عشى، فالتصغير شاذ واجمع مطابق للقياس فافهم

(١) العنّانين جمع عنّون (كعصفور): وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عنّونا فجمعوها على عنّانين. وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود

وَأَصِيلَانِ شَاذَ أَيْضًا ، لَكُونَهُ تَصْغِيرُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ عَلَى لَفْظِهِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ،
كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ أَصِيلًا ، وَأَصِيلًا شَاذَ عَلَى شَاذٍ ، وَالْقِيَاسُ أَصِيلَاتٌ
وَقَالُوا فِي بَنُونٍ : أُبَيْنُونُ ، وَالْقِيَاسُ بُنْيُونٌ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ فِي
بَابِ الْجَمْعِ (١)

وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ لَيْلَةٍ لَيْلِيَّةٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ كَمَا فِي أُبْنِيسِيانٍ ، وَكَأَنَّهُ تَصْغِيرُ لَيْلَةٍ ، قَالَ :
٤٢ — * فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَةٍ (٢) *
وَعَلِيَّةُ بُنَى اللَّيَالِي

(١) قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢ ص ١٧٠) : « الشَّاذُّ مِنْ جَمْعِ الْمَذْكُورِ بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ كَثِيرٌ ، مِنْهَا أُبَيْنُونُ ، قَالَ :

زَعَمْتُ تَمَاضِيرُ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أُبَيْنُونُهَا الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي
وَهُوَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ جَمْعُ أُبَيْنٍ وَهُوَ تَصْغِيرُ أُبْنَى مَقْدَرًا عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ ، أَمْضَحِي
فَشَدُوذُهُ عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُ جَمْعُ الْمَصْغَرِ لَمْ يَثْبُتْ مَكْبَرُهُ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ جَمْعُ أُبَيْنٍ ،
وَهُوَ تَصْغِيرُ أُبْنَى مَقْدَرًا ، وَهُوَ جَمْعُ ابْنٍ ، كَأَدَلٍ فِي جَمْعِ دَلْوٍ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ شَاذٌ مِنْ جِهَتَيْنِ :
كَوْنُهُ جَمْعًا لِلْمَصْغَرِ لَمْ يَثْبُتْ مَكْبَرُهُ ، وَبِحِجْءِ أَفْعَلٍ فِي فَعْلٍ ، وَهُوَ شَاذٌ كَأَجَلٍ
وَأَزْمَنٍ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : شَدُوذُهُ لَكُونُهُ جَمْعُ أُبَيْنٍ تَصْغِيرُ ابْنٍ يَجْعَلُ هَمْزَةَ الْوَصْلِ
قَطْعًا . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : هُوَ تَصْغِيرُ بَنِينَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ » اهـ

(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ لَمْ نَعَثِرْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَبَعْدَهُ :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَأَهُ يَأْوِيهِ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَعْمَلُ جَمْلَهُ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ وَكُلِّ
لَيْلَةٍ حَتَّى يَرْتِي لَهُ كُلُّ مَنْ رَأَاهُ وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ قَاتِلًا وَيُحِبُّ مَا أَشْقَاهُ ، وَ« مَا » فِي قَوْلِهِ « فِي
كُلِّ يَوْمٍ مَا » زَائِدَةٌ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ الْبَيْتَ شَاهِدًا عَلَى وَجُودِ لَيْلَةٍ الَّتِي مَعْنَى
لَيْلَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي صَغُرَتْ عَلَى لَيْلِيَّةٍ بِقَلْبِ أَلْفِهَا يَاءٍ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ الْكُسْرَةِ ، فَلَمَّا أَرَادُوا
تَصْغِيرَ لَيْلَةٍ اسْتَعْنَوْا عَنْهُ بِتَصْغِيرِ لَيْلَةٍ لَكُونَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ كَمَا أَنَّهُمْ حِينَئِذٍ أَرَادُوا

وقالوا في تصغير رَجُلٍ : رُؤَيْجِلٌ ، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال : -
 ٤٣ - أَمَّا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى قَرَمِي وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ^(١)
 أى : راجلا ، فرويجل في الأصل تصغير راجل الذى جاء بمعناه رجل ، فكأنه
 تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا
 فان سميت بشيء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرت جري على القياس المحض ،
 فتقول في إنسان وَلَيْلَةٌ وَرَجُلٌ أَعْلَامًا : أُنَيْسِينَ وَرُجَيْلٌ وَلَيْلَةٌ ، إذ العلم وَضَعُ ثَانٍ
 وَأَغْلَمَةٌ وَأَصْغِيْبِيَّةٌ فِي تَصْغِيرِ^(٢) غَلْمَةٍ وَصِغِيْبَةٍ شَاذَانِ أَيْضًا ، وَالْقِيَاسُ
 غَلْمَةٌ وَصِغِيْبَةٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجِئُ بِهِمَا عَلَى الْقِيَاسِ

تكسير ليلية استغنوا بتكسير ليلية فقالوا : لِيَالٍ ، كما في قوله تعالى (والفجر وليال
 عشر) وهذا كقولهم أهال في تكسير أهل ، وإنما هو تكسير أهلات
 (١) هذا بيت من البسيط قاله حيي بن وائل ، وكان قد أدرك قطري بن
 الفجاءة الخارجي أحد بني مازن ، وقد رواه أبو يزيد في نوادره (ص ٥) وذكر
 بعده بيتا آخر ، وهو قوله :

لَقَدْ لَقِيتُ إِذَا شَرًّا وَأَذَرَ كَنِي مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ
 وقد وقع في النوادر رواية عجز بيت الشاهد * ولا كذا رجلا إلا بأصحابي *
 وروى عن أبي الحسن رواية صدر البيت :

* أَمَّا أَقَاتِلُهُمْ إِلَّا عَلَى فَرَسٍ *

وأما بتخفيف الميم وفتح الالف . ورجلا معناه راجلا ، كما يقول العرب : جاءنا
 فلان حافيا رجلا : أى راجلا ، كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا
 إلا ومعى أصحابي ، فلقد لقيت إذن شرا : أى إني أقاتل وحدي ، يريد أنه يقاتل عن
 دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب . والعباب : العيب
 (٢) في جميع النسخ التي رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (في جمع غلمة
 وصية) وهو تحريف ظاهر ، والصواب ما أثبتناه

قال: « وَقَوْلُهُمْ أَصْغَرُ مِنْكَ وَدُونَ هَذَا وَفُوقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »
أقول: قوله « أصغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير
الذات المنعوت غالبا، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت،
فمعنى ضوئرب ذو ضرب حقير، وقولهم أَسْيُودُ وَأَحْيَمِرُ وَأَصْيُفِرُ أى ليست هذه
الألوان فيه تامة، وكذا بُزَيْرِزٍ وَعُطَيْطِيرُ^(١) أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين،
وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى، وقولك «هُمُشَلِّ عَمْرُو»: أى المماثلة بينهما
قليلة، فعلى هذا معنى « أصغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة، وكذا
« أَعْيَلِمُ مِنْكَ » و« أَفِيضَلُ مِنْكَ » ونحوه، لأن أفعال التفضيل ما وضع لموصوف
بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه، وقد تجيء لتحقير الذات كما فى قول
على « يَا عَدِيَّ نَفْسُهُ »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمر فلمطلق التحقير، وكذا فى الجنس الذى ليس
بوصف كرجل وفرس، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات
أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدُونَ هَذَا ، وَفُوقَهُ » ، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير
قال: « وَنَحْوُهُ مَا أَحْسِنَهُ شَاذٌ ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم؛ فتصغيره قياس؛ وعند البصريين
هو فعل كما تقدم فى بابه فى شرح للكافية، وإنما جرت أهم عليه تجرده عن معنى
الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهته معنى لأفعل التفضيل؛
ومن ثم يُبْنَى أن أصل واحد؛ فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(١) بزيريز: تصغير براز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهى الثياب، وقيل
ضرب منها. وعطيطير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كأشود وأخمر، والصفة — كما ذكرنا — إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف
المضمون، لا إلى الموصوف؛ فالتصغير في « مَا أَحْسِنَهُ » راجع إلى الحسن، وهو
تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُنَيٍّ وَأَخِيَّ، كأنك قلت هو حُسَيْنٌ، وقوله
٣٠ - يَا مَا أَمْلِحَ غِزْلًا نَّأً (١)

أى : هن مَلِيحَاتُ ،
ولما كان أفعال التعجب فعلا على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل ، كما يمنع
في نحو ضَوِيَّ رَبِّ عَلَى مَا يَجِيء .

قوله « والمراد المتعجب منه » أى : مفعول أَحْسِنَ ؛ فإذا قلت « ما أحسن
زيداً » فالمراد تصغير زيد ، لكن لو صغرت لم يعلم أن تصغيره من أى وجه هو ؛
أمن جهة الحسن ، أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف ؛
ليبين أن تصغير زيد راجع إلى حسنه ؛ لا إلى سائر صفاته .

قال : « وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لِطَائِرَيْنِ وَكُعَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى
التَّصْغِيرِ » .

أقول : جميل طائر صغير شبيه بالعصفور (٢) ، وأما كُعَيْتٌ ففيل هو البلب ،
وقال المبرد : هو شبيه بالبلبل وليس به .

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم ، والصغر من لوازمها
فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم تستعمل مكبراتها ، وقولهم في جمع جميل

(١) سبق في أول هذا الباب القول في شرح هذا البيت (أنظر ص ١٩٠ ١٥)

(٢) في اللسان : « قال سيديويه : الجميل البلب ، لا يتكلم به إلا مصغراً فإذا

جمعوه قالوا : جملان »

وَكُعِيتْ جَمْلَانْ وَكَمْتَانْ كِصِرْدَانْ ^(١) وَنَغْرَانْ ^(٢) تَكْسِيرُ لِمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرَيْنِ وَهِيَ الْجُمْلَةُ وَالْكَمَّةُ ، وَإِنَّمَا قَدَرَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَزْنِ مَكْبَرٍ مِنْ صِغَةِ الْمَصْغَرِ ؛ فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَكْبَرَاهُمَا قَدَرَا عَلَى أَقْرَبِ الْأَوْزَانِ مِنْ وَزْنِ الْمَصْغَرِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنْ جَمْلَانَا وَكَمْتَانَا جَمْعَانِ لِلْمَكْبَرِ الْمُقْدَرِ لَا الْمَصْغَرِ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ لَا يَجْمَعُوا الْمَصْغَرُ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ إِمَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، قِيلَ : وَذَلِكَ لِمُضَارَعَةِ التَّصْغِيرِ لِلْجَمْعِ الْأَقْصَى بِزِيَادَةِ حَرْفِ لَيْنٍ ثَلَاثَةٍ ، وَلَا يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْأَقْصَى إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ كَالضَّرَادِينَ وَالصَّوَّاحِبَاتِ ، وَلَا مَنَعُ أَنْ تَقُولَ : إِنْ كُعِيتَا وَجُمُيْتَا لَمَّا وَضَعْنَا عَلَى التَّصْغِيرِ نَظْرًا إِلَى اسْتِصْغَارِهِمَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتِعْمَالًا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكُعِيتَ كَالْبَلْبِلِ مَعْنًى ، وَلَا يَقْصَدُ فِي الْبَلْبِلِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرًا — أَمَحَى عَنْهُمَا مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعَيْنِ عَلَيْهِ ، وَصَارَا كَلَفْظَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى التَّكْبِيرِ ، فَجَمْعَا كَمَا يَجْمَعُ الْمَكْبَرُ ، وَأَقْرَبُ الْمَكْبَرَاتِ إِلَى هَذِهِ الصِّغَةِ فَعَلْ كَنُفَرُ وَصُرْدُ فَجَمْعَاهُمَا ؛ فَعَلَى هَذَا كِعْتَانِ وَجَمْلَانِ جَمْعَانِ لِلْقَطْعِ كُعِيتٌ وَجُمُيْلٌ ، لَا لِلْمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرَيْنِ وَأَمَّا كَمِيتٌ فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكْمَتٍ وَكَمْتَاءُ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ ^(٣) ، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد — بضم ففتح — وهو طائر فوق العصفور ، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار . قال الأزهري : يصيد العصافير ، وفي الحديث الشريف : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع : النملة ، والنحلة ، والصرد ، والهدهد .
(٢) النغران : جمع نغر — كصرد — وهو طير كالعصافير حمر المناقير ، ومؤنثه نغرة (كهمزة) ، وأهل المدينة يسمونه البلبل ؛ وتصغيره جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لبنى كان لأبي طلحة الأنصاري وكان له نغر يلعب به فمات « فما فعل النغري يا أبا عمر »
(٣) قال في اللسان : « قال ابن سيده : الكمة لون بين السواد والحمرة يكون

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير ما قام به ذلك المعنى ،
والكمية : لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقصُ عن سواد الأدهم ويزيد على
حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كُمَيْتًا على صيغة التصغير لصغر
معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كُمْتُ ، وهو جمع مكبره
المقدر ، وهذا يقوى أن جَمَلَانَا وَكَمَتَانَا جمعان المكبر أيضا
وَسُكَيْتٌ بالتخفيف مصغر سُكَيْتٌ — بالتشديد — تصغير الترخيم (١)

في الخيل والابل وغيرهما ، وقد كمت ككرم ، كمتا وكمته وكامة وكمات (كاحمار)
والسكيت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيويه : سألت الخليل عن
كميت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو البلب . وقال : إنما هي حمرة يخالطها
سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما
فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك
هودوين ذاك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظ به ؛ لأن قياس
الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر
وخضر وسود . وقد جاء جمع السكيت على كمت في قول طفيل :

وَكُمْتًا مُدَمَّاءَ كَانَ مُتَوَّها جَرَى قَوْقَهَا وَأَسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ

والسكيت أيضا : الخمر التي فيها سواد وحمرة « اه ملخصا من اللسان

(١) قال في اللسان : « والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجيء في
آخر الحلبة آخر الخيل ، قال الليث السكيت مثل السكيت خفيف : العاشر الذى
يجيء في آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكتا ، وفي الصحاح آخر ما يجيء من الخيل في
الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسل
أيضا ، وما جاء بعده لا يعتد به . قال سيويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت
(بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فاذا رخم حذفت زائدناه « اه

وإذا صغرت مُبَيَّنًا ومُسَيَّنًا كان التصغير بلفظ المكبر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطلق ، وتجيء بياء التصغير في مكانه ، ولو صغرتكما تصغير الترخيم قلت : بُطير ، وسُطِير

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحُمَيْدٍ ^{تصغير} _{الترخيم} فِي أَحَدٍ »

أقول : اعلم أن مذهب القراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أتى منه دليل على ما ألقى لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل « عَرَفَ مُحِيقٌ جَمَلَهُ » ^(١) تصغير أحق

وإذا صغرت مُدْجَرَجًا تصغير الترخيم قلت : دُحِيرَج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرَيْهَ وَسَمِيعَ — فإما أن يكون جعل الميم واللام زائدين ، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعهما ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم المعجمة غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبهوا الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل ؛ فيكون تصغيرها على بُرَيْهيم وَسَمِيعِيلَ ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذاً أيضاً ، والقياس

(١) قال العلامة الميداني في مجمع الأمثال (ج ١ ص ٤٠١) طبع بولاق) «عرف حميق جملة : أى عرف هذا القدر وإن كان أحق ، ويروى عرف حميقاً جملة : أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه »

ما قال المبرد : أى أيريه وأسيميع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل
 قال : « وَخُولَفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ ،
 وَزِيدَتْ بَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ ؛ فَقِيلَ : ذِيًا وَتِيًا وَأُولِيًا وَالَّذِيًا وَالَّتِيًا
 وَالَّذِيَانِ وَالَّتِيَانِ وَالَّذِيُونِ وَالَّتِيَاتِ »

تصغير
 المبيات

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن
 أصله وهو « ذا » على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة
 فوُصِفَ [ووُصِفَ] به وثني وُجِّعَ وأُنْثِ أُجْرِيَ مُجْرَاهَا فِي التَّصْغِيرِ ، وكذا
 كان حق الموصولات أن لا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء
 بعضها على ثلاثة أحرف كالَّذِي وَالَّتِي وتُصْرَفُ فِيهِ تَصْغِيرُ مَاتَصْرَفَ مِنْهُ ، دون غيرهما من
 وأُنْثِ وَثْنِيٍّ وَجُمِعَ جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه ، دون غيرهما من
 الموصولات ، كمن وما

قيل : لما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء
 المتمكنة ، فلم تُضْمَ أوائلهما ، بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا
 لفظ « ذا » ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، كما تقدم أنه يقال في تصغير
 مَنْ : مُنَى ؛ فصار ذايًا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها ، فوجب
 فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليخالف
 بها الألفات التي لأصل لها في المتمكنة ؛ فإنها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ؛
 لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضَوِيرَب ، فصار ذَيِّيًا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذَيُّ أو ذَرَى ، قلبت اللام ألفا ، وحذفت العين
 شاذًا كما في سِهٍ ، ورُدَّتْ فِي التَّصْغِيرِ كما هو الواجب ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛
 فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الْفَتَى إِذَا صَغُرَ ، فصار ذَيِّيًا ، أو ذَوِيًا ، وكون

عينه واوا في الأصل أولى^(١) ؛ لسكون باب طوى أكثر من باب حيى ، وأما

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأخفش : هو — يريد ذا اسم الإشارة — من مضاعف الياء لأن سيويوه حكى فيه الامالة ، وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلاتوين لبنائه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أو لأنها في يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذلك لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو . فان قيل : فلعله ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لحونها في موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثر المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حيث ، ثم إما أن نقول : حذفت اللام قلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإما أن نقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والالف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لامن الثنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيقه ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الالف في التثنية أنه لاجتماع الالفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتان وغيره ، كما حذف الياء في اللذان . قال ابن يعيش : لا بأس بأن نقول هو ثنائى كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاء ، فزيد ألفا أخرى ثم قلبها همزة ، كما نقول : لاء ، إذا سميت بـ«لا» وهذا حكم الأسماء التى لثالث لها وضعا إذا كان ثانيا حرف لين وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاي ، رداله إلى أصله » اه كلام المؤلف في شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجح فيه غير ما رجحه هنا ، فهو هنا يرجح أن أصل « ذاء » ذوى . ويدفع ما عترض به على ذلك من حكاية سيويوه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الالف بدل من اللام التى هى ياء ، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة ذا فلكون الألف لاما في ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذاً
لكون تصغير المبهات على خلاف الأصل كما مر ، فجرأهم الشذوذ على الشذوذ ؛
ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من اليا آت في حَيَّ وطَوَّى تصغيري حَيَّ وطَوَّى ،
ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم
تحريك ياء التصغير بحذفها ، فصار ذَيَّا .

ولم يصغر في المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لئلا يلتبس بالذكر ، وأما ذى ؛
فأصله ذى كما يجيء في باب الوقف ^(١) .

وهذه الألف بدل من الياء التى هى عين (ثم انظر ج ٣ ص ١٢٦ من شرح
ابن يعيش للفصل)

(١) ذكر في باب الوقف أن بنى تميم يقلبون ياء هذى في الوقف هاء ، فيقولون
هذه يسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لحقاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء
بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء في المد ،
فاذا وصل هؤلاء ردها ياء ، فقالوا : هذى هند ، لأن ما بعد الياء بينها ، وقيس
وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الخ ، وقال ابن يعيش : (ج ٣ ص
١٣١) : « وأما هذى فهى ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضاً ، فان قيل :
فلم قلتم إن الهاء بدل من الياء فى ذى ، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل : إنما قلنا إن
الياء هى الأصل لقولهم في تصغير ذا ذيا ، وذى إنما هو تأنيث ذاك كما أن الهاء ليس لها
أصل في المذكور فكذلك هى في المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فها كانت الهاء للتأنيث
على حدها في قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها في قائمة وقاعدة
لكانت زائدة وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف
مذهب الكوفيين في ذلك ، وأمر آخر أنك لا تجدد الهاء علامة للتأنيث
في موضع من المواضع ، والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك اضربني ، فاما قائمة
وقاعدة فأنما التأنيث بالتاء والهاء من تغيير الوقف ، ألا تراكم تجدها تاء في الوصل ذو
طلحتان ، وهذه طلحة ياقى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقفت كانت هاء ، والهاء

وحذفوا في المثني الألف المزيّد عوضاً من الضمة ، اكتفاء ببناء التصغير ،
وذلك لاجتماع ألفي المثني والعوض ، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول ،
إذا كان مداً ، كما يجيء في بابہ

وقالوا في «أولى» المقصور وهو مثل هُدًى: أولياء، والضمة في أولياء هي التي كانت في أولى
وليس في التصغير ، فلذا زيد الألف بدلاً من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أولياء ،
قال المبرد : زيد ألف عوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت في الآخر كما
في أخواته لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء
كقضاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قدّرت همزته التي بعد الألف منقلبة
عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء ، فكما تقول في تصغير رداء : رُدًى ،
بحذف ثلاثة الياءات ، فكذا كنت تقول أولى ثم زيد الألف على آخره فيصير
أولياء فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف عوض قبل الهمزة بعد الألف ،
فانقلبت ألف «أولاء» ياء كالألف حمار إذا قلت حُمَيْرٌ ، لكنه لم يكسر
الياء كما كسرت في نحو حُمَيْرٌ لتسلم ألف عوض ؛ فصار أولياء
وأما الزجاج فإنه ي زيد ألف عوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنه
يقدر همزة «أولاء» في الأصل ألفاً ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا دخلت ياء
التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأول الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني
أصل الهمزة على ما ادعى ، والثالث ألف عوض ؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار

في «ذه» ثابتة وصلًا ووقفًا ، والكلام إنما هو في حقيقة ما يندرج عليه ، ألا ترى أننا
نبدل من التنوين ألفاً في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام .
ويؤيد ذلك أن العرب وهم طيء يقفون على هذا البناء فيقولون شجرت ،
وجحفت : فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذه» ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من
الأنثى « اه

ويبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في همراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في المكبر

وتقول في الذي والتي : اللَّذَيَّاءَ وَاللَّتِيَّاءَ بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها ، وفتح الياء التي بعد ياء التصغير ؛ لتسلم ألف العوض ، وقد حكى اللَّذَيَّاءَ وَاللَّتِيَّاءَ بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوّض منه

وتقول في المثنى : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ ، وَاللَّذَيَّيْنِ وَاللَّتَيَّيْنِ ، بحذف ألف العوض قبل علامتي المثنى ؛ لاجتماع الساكنين ؛ فسيبويه يحذفها نسيّاً فيقول في المجموع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّتَيُّونَ ؛ بضم الياء وكسرهما ، يحذف ألف العوض في المثنى والمجموع نسيّاً ، كما حذف ياء الذي في المثنى ، والأخفش لا يحذفها نسيّاً ، لافي المثنى ولا في المجموع ، فيقول في الجمع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّتَيُّونَ [بفتح الياء] كالمصطفون والمصطفين فيكون الفرق عنده بين المثنى والمجموع في النصب والجر بفتح النون وكسرهما ، والمسموع في الجمع ضم الياء وكسرهما كما هو مذهب سيبويه

وإنما أطرده في المصغر اللَّذَيُّونَ رُفَعَا وَاللَّذَيَّيْنِ نَصَبَا وحراً وشذ في المكبر اللَّذَوْنَ رُفَعَا لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه في الإعراب مجرى جمعه

وعند سيبويه استغنوا باللّتيّات جمع سلامة اللّتيّاء بحذف ألف العوض للساكنين عن تصغير اللّاتي واللّائي ، وقد صغرها الأخفش على لفظهما ، قياساً لاسماء ، وكان لا يبالى بالقياس في غير المسموع فقال في تصغير اللّاتي : اللّويّتا ، بقلب الألف واوا كما في الجمع : أي اللّواتي ، وحذف ياء اللّاتي لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وقال في تصغير اللّائي : اللّويّثا ، بفتح اللام فيها ، وقال المازني : إذا كان لابد من الحذف فحذف الزائد أولاً ، يعني الألف التي بعد اللام فتصغير اللّائي كتصغير التي سواء ، قال بعض البصريين : اللّويّثيّا

وَاللَّوْ يَتِيَا ، من غير حذف شيء ، وكل لك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ما قيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جعل عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لئلا يستثقل اليا آن ، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عاداتها بالتحرك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فألزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للخفة ، فان كان الحرف الثاني في الاسم ساكنا كما في « ذا » و « تا » و « دان » و « ثان » جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثاني - كما هو حق ياء التصغير - لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَاوَتِيَا ، على هذا ، هي التي كانت في المكبر ، وإن كان ثاني الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني ، فعلى هذا كان حق الذي والتي اللذَيَّ واللَّتَيَّ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنه خفف ذلك بقلب الثالثة ألفا كراهة لاجتماع الياءات ، ويأحق بذَيَاوَتِيَا ومثنييهما وجميعيهما من هاء التنبيه وكاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ، نحو هَذَيَاوَذَيَا لِكَ ، قال

٣٠ - * مِنْ هُوَ لِيَا لِكَنْ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ * (١)

قَالَ : « وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَّائِرِ ، وَنَحَوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَاوَحَيْثُ وَمَنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ ، وَالْأَسْمَاءَ مِلًّا عَمَلِ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ ثُمَّ جَازَ ضَوِيرُ زَيْدٍ وَامْتَنَعَ ضَوِيرُ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضمائر الغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

لا تقع لاصفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ولثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فانها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما من ° وما الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من «الذى» لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذى

وحيث وإذ وإذاً ومنذ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقل تصرفاً منها ؛ لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعاً من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معرباً لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفاً ، مع كونه على حرفين وكذا عند لا يتصرف ^(١) وإن كان معرباً على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لذن لعدم تصرفه

وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلة للقلّة والكثرة كالمثالة ، لقصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى ^(٢) وسواء بمعنى غير أيضاً ، ولا يصغر حسبك لتضمنه معنى

(١) قال سيبويه (ح ٢ ص ١٣٦) : « ولا تحقر عندك تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبيل ذاك إذا أردت أن تقلل ما بينهما » اهـ . وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغراً بمعناه الأصلي لم يحتاج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف في هذه الكلمة هو ما ذكره سيبويه في الكتاب (ح ٢ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله ، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيراً ، وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ، وسواك لا يحقر ، لأنه ليس اسماً متمكناً ، وإنما هو كقولك مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى كسفت ، وكذا ما هو بمعناه من شرعك ^(١) وكفيك ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذا لا يصغر الاسم ^(٢) العامل عمل الفعل ، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام « اه . والذي نريد أن ننبهك إليه هو أن عدم التمكن في سوى الذي علل به سيويه عدم تصغيرها ليس بمعناه عدم التصرف أى ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب سيويه ، بل معناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين بخروجها عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى سائر مواقع الاعراب قد ذهبوا أيضاً إلى أنها لا تصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة ، فوجب أن يكون التمكن في هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلالته على معناه وهو إلا الاستثنائية ^(١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا تجمعه ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك المحل أى حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك (انظر بجمع الأمثال ص ٣١٩ طبع بولاق) قال في اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، وناهيك ، وجازيك من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد » اه وفي القاموس : « وكافيك من رجل ، وكفيك من رجل مثله الكاف : حسبك » اه زاد في اللسان أنك تقول : هذا رجل كفاك به ، وكفاك به ، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر ، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

^(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفي المسألة تفصيل خلاصته أنك لو قلت : هذا ضارب زيداً ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يحز تصغيره بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به الحال أو الاستقبال لم يحز أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به الماضي جاز تصغيره . قال سيويه (ص ٢٠٦) : « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « ضَوَّيْرِب » مثلاً ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل ، فلا تقول : زَيْدٌ ضاربٌ عظيمٌ عمراً ولا أَضَارِبٌ عظيمٌ الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إِذَنْ عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، هذا في الصفات ، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسنداً إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل في الفاعل ولا في المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر ، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبني ، ضَرْبُكَ الشديدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُكَ زَيْدًا (١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إِذَنْ ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضَوَّيْرِب زيدا وهو ضَوَّيْرِب زيد إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد » اه
(١) هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا في المفعول به أيضا غير المعروف عن النحاة ، أما المصغرة فقد قال ابن هشام في شرح القطر : « ويشترط (أى في إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبني ضريبك زيدا ، ولا يختلف النحويون في ذلك » اه . بل الذى ذكره المؤلف نفسه في شرح الكافية يناقض ما قاله هنا ويوافق ما قاله ابن هشام فيما سمعت . قال في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٨٣) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمنعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال : ومن ثم يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره في المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويصغر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم والليلة والسنة ، وإنما
تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار ^(١)
وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله
في نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض
الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من
هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد ، كما ذكرنا في أول باب
التصغير ، ولم يصغرا [أيضا] باعتبار مظروفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا
باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير

ومثل أمس وغد عند سيديوه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو
ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا
أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذي الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو
ذلك ، وجوز الجرمي والملازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

أكان نعته سابقا على المعمول أم متأخرا عنه ، والرأى الثاني المنع مطلقا ، والثالث
إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال في شرح
القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل » فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد
زيدا ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْلِكَ مَنْ عَمِدْتُ عَذُولًا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع في النسخ التي بين أيدينا كفاة « من المساد »

بندال مهملة ، وهو تحريف

النحاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرها ، وقال : ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لا يصغر ، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرها ، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول ؛ وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه واعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أما كنها تقول في لاث وأصله لاث وشالك وأصله شالك وفي قسي علما وأينق وأصلهما قووس وأنوق : لُوَيْثٌ وشُوَيْكٌ — بكسر التاء والكاف — وقُسيٌ بجذف تالفة الياءات نسيا ، وأَيِّنَقٌ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أما كنها .

والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب الذي ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادى ، فى أثناء سبعة أشهر آخرها يوم الاثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهور عام ١٣٥٦ ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب « النسب » نسأل الله الذى جلت قدرته أن يعين على إكماله .